A

ويبـــو

A/40/7
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٤/١٠/٥

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الأربعون

جنيف، من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤

التقرير العام

الذي اعتمدته الجمعيات

قائمة المحتويات

الفقرات

المقدمة ..... ١ – ٥

بنود جدول الأعمال الموحّد
(انظر الوثيقة A/40/1)

البند ١: افتتاح الدورات ..... ٦ – ٧

البند ٢: اعتماد جدول الأعمال ٨

البند ٣: انتخاب أعضاء المكاتب ..... ٩ – ١٢

البند ٤: تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٤ ..... ١٣ – ١٥١

الفقرات

البند ٥: تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات ١٥٢
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ٦: حماية الأداء السمعي البصري ١٥٣
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ٧: حماية حقوق هيئات الإذاعة ١٥٤
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ٨: المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل
لمعاهدة قانون العلامات ١٥٥
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ٩: بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية
المعنية بالإنفاذ ١٥٦
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ١٠: بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية
المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية
والمعارف التقليدية والفولكلور ١٥٧
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ١١: بعض المسائل المتعلقة بوضع خطة عمل جديدة
للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يخصّ
مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي ١٥٨
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ١٢: اقتراح لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية ١٥٩
(والوثيقة WO/GA/31/15)

البند ١٣: بعض المسائل المتعلقة باتحاد التصنيف الدولي للبراءات ١٦٠
(والوثيقة IPC/A/22/3)

البند ١٤: التبادل الإلكتروني لوثائق الأولوية..... ١٦١-١٧٣

البند ١٥: بعض المسائل المتعلقة باتحاد
معاهدة التعاون بشأن البراءات ١٧٤
(والوثيقة PCT/A/33/7)

البند ١٦: بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت..... ١٧٥
(والوثيقة WO/GA/31/15)

الفقرات

البند ١٧: مشروعات جداول أعمال دورات ٢٠٠٥ العادية
للجمعية العامة للويبو ومؤتمر الويبو وجمعية
اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن..... ١٧٦-١٧٧

البند ١٨: قبول المراقبين ١٧٨-١٨١

البند ١٩: الموافقة على اتفاقات مبرمة مع منظمات حكومية دولية ١٨٢
(والوثيقة WO/CC/52/3)

البند ٢٠: شؤون الموظفين ١٨٣
(والوثيقة WO/CC/52/3)

البند ٢١: اعتماد التقارير وتقارير كل هيئة رئاسية..... ١٨٤-١٨٥

البند ٢٢: اختتام الدورات..... ١٨٦-١٩٤

المرفق: فهرس كلمات وفود الدول والمجموعات الإقليمية وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية

١ – يسجل هذا التقرير العام المداولات والقرارات الخاصة بالجمعيات وسائر الهيئات الثماني عشرة للدول الأعضاء في الويبو:

(١) الجمعية العامة للويبو، الدورة الحادية والثلاثون (الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة)
(٢) ومؤتمر الويبو، الدورة الثانية والعشرون (الدورة الاستثنائية السادسة)
(٣) ولجنة الويبو للتنسيق، الدورة الثانية والخمسون (الدورة العادية الخامسة والثلاثون)
(٤) وجمعية اتحاد باريس، الدورة الخامسة والثلاثون (الدورة الاستثنائية التاسعة)
(٥) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، الدورة الحادية والأربعون (الدورة العادية الأربعون)
(٦) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، الدورة السابعة والأربعون (الدورة العادية الخامسة والثلاثون)
(٧) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، الدورة الثانية والعشرون (الدورة الاستثنائية الثامنة)
(٨) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، الدورة الثالثة والثلاثون (الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة)

واجتمعت تلك الهيئات في جنيف في الفترة من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ وأجرت مداولاتها واتخذت قراراتها في اجتماعات مشتركة لاثنتين أو أكثر من الجمعيات وسائر الهيئات المذكورة والمدعوة إلى الانعقاد (والمشار إليها فيما يلي بعبارة "الاجتماعات المشتركة" وعبارة "جمعيات الدول الأعضاء" على التوالي).

٢ – وبالإضافة إلى هذا التقرير العام، أعدّت الأمانة تقارير منفصلة لدورات الجمعية العامة (WO/GA/31/15) ولجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/52/3) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس (P/EC/41/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن (B/EC/47/1) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (IPC/A/22/3) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/A/33/7).

٣ – وترد في الوثيقة A/40/INF/1 Rev. قائمة بالدول الأعضاء في الجمعيات وسائر الهيئات المعنية والمراقبين المقبولين في دوراتها حتى ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤.

٤ – وترأس الأشخاص التالي ذكرهم الاجتماعات التي تناولت البنود التالية من جدول الأعمال (الوثيقة A/40/1):

البنود ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٦ و١٨ و٢١ و٢٢	السفير برنار كسدجيان (فرنسا) رئيس الجمعية العامة، والسيدة إيفانا ميلوفانوفتش (صربيا والجبل الأسود) الرئيسة بالنيابة للجمعية العامة في ٤ أكتوبر/تشرين الأول
البند ١٣	السيد سانجاي فينوغوبال (كندا) نائب رئيس جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات

البند ١٤	السيدة آن رينولد يورغنسن (الدانمرك) رئيسة جمعية اتحاد باريس
البند ١٥	الدكتور إيان هيث (أستراليا) رئيس جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، والسفير دورو-رومولوس كوزتيا (رومانيا) الرئيس بالنيابة لجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات في ٤ أكتوبر/تشرين الأول
البنود ١٧ و١٩ و٢٠	السيدة كليمانسيا فوريرو أوكروس رئيسة لجنة الويبو للتنسيق
البند ٢١	رئيس إحدى الهيئات الرئاسية الثمانية المعنية (أو أحد نائبي الرئيس في حال غيابه أو رئيس مؤقت في حال غيابهم)، أي السيدة إيفانا ميلوفانوفيتش (صربيا والجبل الأسود)، نائبة رئيس الجمعية العامة، بالنسبة إلى التقرير العام وتقرير الجمعية العامة للويبو، والسيدة ديبابراتا ساها (الهند) بالنسبة إلى تقرير اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، والسيد جوزي سيرجيو دي كاليبروس دا غاما (البرازيل) بالنسبة إلى تقرير اللجنة التنفيذية لاتحاد برن، والسيد أحمد عبد اللطيف (مصر) بالنسبة إلى تقرير لجنة التنسيق، والسفير دورو-رومولوس كوزتيا (رومانيا) بالنسبة إلى تقرير جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات وتقرير جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

٥ - ويرد في مرفق النسخة النهائية لهذا التقرير فهرس بكلمات وفود الدول وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المذكورة في هذا التقرير. وسيرد جدول الأعمال كما تمّ اعتماده وقائمة المشتركين في الوثيقة A/40/1 والوثيقة A/40/INF/3 على التوالي.

البند الأول من جدول الأعمال الموحد:
افتتاح الدورات

٦ - ودعا المدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس (المشار إليه فيما يلي بعبارة "المدير العام") سلسلة الاجتماعات الأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها إلى الانعقاد.

٧ - وافتتح رئيس الجمعية العامة، السفير برنار كسدجيان (فرنسا)، دورات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها في اجتماع مشترك لكل الجمعيات والهيئات المعنية الأخرى الثماني، وأدلى بالبيان التالي:

"أُعلن عن افتتاح سلسلة الاجتماعات الأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأود أن أستهل هذا الاجتماع بلحظة صمت ترحماً على ذكرى الدكتور أرباد بوكش. وكما تعلمون، فقد خلّف الدكتور أرباد بوكش أثراً لا يُزال في المنظمة التي شغل فيها منصب نائب للمدير العام مدة عشر سنوات قبل أن يصبح مديراً عاماً ويشغل المنصب من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٩٧. وأدعوكم إذاً إلى التزام لحظة صمت ترحماً على ذكراه. شكراً.

"يُسرني أن أراكم من جديد، سيدي المدير العام وفريقكم، في هذه الاجتماعات المهمة جداً. وهي فرصة للاطلاع على ما حدث واستكشاف المستقبل واتخاذ القرارات. وعلينا أن نسرع الخطى، وآمل أن يتيسر ذلك بالروح ذاتها السائدة في منظمتنا، هي الصداقة وحس المسؤولية والسعي إلى خدمة المصالح الجماعية للكل. ولا تهم الملكية الفكرية نخبة من القوم فقط بل تهم وتشغل الجميع لأنها حافز قوي قادر على الإسهام في النمو والتقدم. ولا يمكن فصلها عن التنمية المستدامة, ولا بد من اقتسام فوائدها على قدم المساواة.

"وأود أن أسلط الأضواء على بضعة موضوعات رئيسية سنتناولها في مناقشاتنا. ويأتي في المقام الأول النقاش العام حول البند ٤ الذي يفسح المجال للاطلاع على ما حدث. وأود أن نغتنم هذه الفرصة لتبادل الآراء المفصلة بروح بناءة حول وضع الويبو المالي. ولسنا مضطرين إلى اتخاذ تلك القرارات، فهي تقع على عاتق جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، وذلك لأننا في منتصف فترة السنتين. ولكن علينا أن نمعنَ النظر في المستقبل المالي لاتخاذ الموقف السليم الضروري لتعزيز أنشطة الويبو كلها وضمان استمرارها من غير إغفال التعاون التقني الضروري لاقتسام الفوائد المتأتية من الملكية الفكرية. وأود أن أناشد كل واحد منكم أن نتفادى الاعتبارات العامة المطولة والملاحظات العامة المستفيضة أثناء هذا النقاش العام. وأدعوكم إلى تسليم بياناتكم كتابياً قدر الإمكان لتدرج في تقريرنا. وأرجو منكم التركيز على ما هو أساسي لنتمكن من اختصار البيان في ثلاث دقائق لا أكثر. هذا ليس أمر بل هو مجرد توصية من الرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، علينا أن نتخذ قرارات بشأن حماية البراءات وإسداء المشورة بشأن معاهدة قانون العلامات والأداء السمعي البصري وما إلى ذلك. ولا بد من أن تكون قراراتنا سليمة في ذلك الصدد. وسنبحث أيضاً قضايا أُثيرت في الويبو من جانب مؤتمر أطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي فيما يخص حماية الموارد الوراثية. وآمل أن نكون على يقين بأهمية ذلك الموضوع وأن يحمل النقاش زخماً جديداً للجنة الحكومية الدولية لتجد الجمعية العامة المقبلة أمامها اقتراحات لحماية الموارد الوراثية والفولكلور والمعارف التقليدية.

"وفي الختام، فإننا مدعوون إلى مناقشة اقتراح مهم جداً تقدمت به البرازيل والأرجنتين بدعم من العديد من البلدان الأخرى حول جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وأود أن يكون النقاش وافياً تسوده حُسن النية ولا تتخلله أي مواجهات، ذلك أننا نتحدث عن مستقبل الويبو. وأود أن أشكر تلك الوفود بكل حرارة على اتخاذ المبادرة إلى فتح باب هذا النقاش حول تلك المسائل وغيرها، بما يخدم مصلحة منظمتنا. وأدعو كل واحد منكم إلى التحلي بروح الإبداع والانفتاح وأذكركم بأن الوقت ثمين وعلينا أن نوفق آراءنا حول كل القضايا ونوضح التقدم الذي يتوقعه العالم منا في مجال الملكية الفكرية".

البند ٢ من جدول الأعمال الموحد:
اعتماد جدول الأعمال

٨ - بعد النظر في الموضوع، اعتمدت كل واحدة من الجمعيات وسائر الهيئات المعنية جدول أعمالها كما هو مقترح في الوثيقة A/40/1 Prov.4 (والمشار إليه فيما يلي في هذه الوثيقة وفي الوثائق المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه بعبارة "جدول الأعمال الموحد").

البند ٣ من جدول الأعمال الموحد:
انتخاب أعضاء المكاتب

٩ - استندت المناقشات إلى الوثيقة A/40/INF/1 Rev.

١٠- وعقب مشاورات غير رسمية بين منسقي المجموعات، تم انتخاب أعضاء مكاتب لجنة الويبو للتنسيق واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد برن التالي ذكرهم في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤

لجنة الويبو للتنسيق
الرئيسة: كليمانسيا فوريرو أوكروس (كولومبيا)
نائب الرئيس: أحمد عبداللطيف (مصر)
نائب الرئيس: بوريس بتروفيتش سيمونوف (الاتحاد الروسي)

اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس
الرئيس: ديبابراتا ساها (الهند)
نائب الرئيس: زيغريد أومشتر (لاتفيا)
نائب الرئيس: يون دانيليوك (جمهورية مولدوفا)

اللجنة التنفيذية لاتحاد برن
الرئيس: خوسيه سرخيو دي كاليروس داغاما (البرتغال)
نائب الرئيس: ميخالي فيكشور (هنغاريا)
نائب الرئيس: ماكدونالد مفهانزا نيتشيتنشه (جنوب أفريقيا)

١١- وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وهنأ رؤساء المكاتب المنتخبين وطلب إلى الأمانة أن تعمّم في المستقبل على الدول الأعضاء مشروع الوثيقة المتعلقة بانتخاب أعضاء المكاتب قبل أسبوعين على الأقل من اجتماعات الجمعيات.

١٢- وترد قائمة بأسماء أعضاء مكاتب الجمعيات وسائر الهيئات في الوثيقة A/40/INF/4.

البند ٤ من جدول الأعمال الموحد:
تقرير عن أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٤

١٣- استندت المناقشات إلى الوثائق A/40/2 وA/40/3 وA/40/3 Corr.1.

١٤- وافتتح الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وصرّح قائلاً إنه يرغب أن يُعطيَ الكلمة أولاً للمدير العام ونوابه ومساعديه. وذكّر المندوبين بضخامة حجم العمل المطلوب إنجازه خلال اجتماعات

الجمعيات وطلب من الوفود الحد من ملاحظاتها العامة. وذكّر الوفود التي لا ترغب في أخذ الكلمة أن بإمكانها أن تقدم بيانات مكتوبة سترد في تقرير الجمعيات كما لو كانت قد ألقيت أثناء الاجتماعات.

١٥- وشكر المدير العام الرئيس على ترأس الجمعية العامة للمنظمة. وأشار إلى أن هذه السنة هي السنة السابعة التي يشغل فيها منصب المدير العام والسنة الأولى من ولايته الثانية. وأعرب من جديد عن شكره للدول الأعضاء التي واصلت دعمه. ثم سلّط المدير العام الأضواء على بضعة أمثلة من المبادرات والإنجازات الجماعية الناجحة ووقعها على الدورة الراهنة للجمعية العامة. وفيما يتعلق بالشؤون الإدارية للمنظمة، ذكر المدير العام إنشاء آلية للإدارة والمراقبة وتكليفها بمراقبة كل العمليات المالية في المنظمة. وأفاد بأن مجال تطوير الموارد البشرية قد شهد تحسيناً وتدعيماً بشكل ملموس بفضل إنشاء وحدة معنية بتطوير كفاءات الموظفين وقسم معني برعاية الموظفين ودائرة خدمات طبية داخلية وأمين للتظلمات. وأعلن أن عملية الإصلاح التي شرعت فيها الدول الأعضاء قد أدت إلى اعتماد عملية إلغاء مؤتمر الويبو وإدخال بعض التغييرات في النظام أحادي الاشتراكات. ومضى يقول إن لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالسياسات ولجنة الويبو الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال اللتين أنشئتا على مستوى رفيع لمد الويبو بالأفكار قد ساهمتا في التفتق عن آفاق جديدة للمنظمة. وأشار المدير العام أيضا إلى أن الويبو قد برزت كمورِّد عالمي رائد للخدمات المقدمة بناء على السياسة الموحدة لتسوية منازعات أسماء الحقول على الإنترنت. وذكر أن الويبو قد تسلمت في مايو/أيار الماضي أكثر من ٦٥٠٠ قضية كان أطرافها من مائة بلد يتداولون ١١ لغة. وأضاف قائلاً إن أكاديمية الويبو العالمية استمرت في قطع أشواط واسعة في برنامج أنشطتها منذ إنشائها سنة ١٩٩٨، بما في ذلك برنامج التعليم عن بُعد الذي استفاد منه ٥٠٠ ٨ طالب من ١٧٠ بلداً بست لغات أو سبع في سنة ٢٠٠٣. وقال إن ذلك يدل على زيادة بنسبة ٦٠ بالمائة مقارنة بالسنة السابقة. وأعلن المدير العام أيضاً أن المنظمة قد نجحت سنة ٢٠٠٣ في تنفيذ ٣٢ خطة عمل وطنية التركيز أو إقليمية التركيز، كان معظمها لفائدة البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى ستة اتفاقات تعاون تم توقيعها مع بلدان نامية. وذكر أن مجموعة البلدان الأقل نمواً لا تزال المستفيد الرئيسي من أنشطة المنظمة وأن الطلب على المساعدة القانونية التقنية قد زاد بنسبة ٢٠ بالمائة سنة ٢٠٠٣ ليستمر في سنة ٢٠٠٤. وأفاد أيضاً بأن الويبو قد أعدت ١٩ مشروع قانون و٤٢ تعليقاً على النصوص التشريعية وقدمت مشورتها القانونية بمختلف الأشكال في أكثر من ٣٠٠٠ حالة خلال سنة ٢٠٠٣. وأعلن أن مشروع مجموعة القوانين لا يزال أداة مفيدة جداً ومتاحة للجمهور. ومضى يقول إن تلك القاعدة الإلكترونية للبيانات تحتوي على ٤٠٠ ٢ وثيقة قانونية منها قوانين ٧٠ دولة عضوا ومنظمة إقليمية ودولية. واستطرد قائلاً إنه يعتبر اعتماد الوثيقة الجديدة لاتفاق جنيف ومعاهدة قانون البراءات خير مثال على التطوير والتقنين التدريجيين لقانون الملكية الفكرية الدولي، ورأى أن من الضروري أن تستمر الويبو في تشجيع التطوير التدريجي لقانون الملكية الفكرية. وأحاط علما بالاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن مراجعة معاهدة قانون العلامات وعبّر عن اقتناعه بأن الجمعيات ستولي أولى أولوياتها لهذا البند من جدول الأعمال. وأشار أيضاً إلى أن الإجراءات المحوسبة سادت في مكاتب نظام مدريد ونظام لاهاي بفضل التسهيلات الإلكترونية للنشر وشدّد على أن النهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري رهن بتبسيط معاهدة التعاون بشأن البراءات ووجود نظام معدل للبراءات ومتاح للجميع. وذكر المدير العام الدول الأعضاء بأن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي مصدر الإيرادات الرئيسي للمنظمة وأن ذلك ليس بالأمر الجديد بل هو معروف من البداية وليس مصدر إيراداتها اشتراكات الدول الأعضاء. وأشار إلى أن رسوم المعاهدة قد تم تخفيضها عن حق وصواب بنسبة ٤٠ بالمائة ما بين سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٣، انطلاقاً من منظور دقيق للغاية. وذكر أن التخفيض بنسبة ٤٠ بالمائة كان يناهز ٤٥٠ مليون فرنك سويسري. ورأى أن تسوية رسوم المعاهدة بنسبة ١٢ بالمائة ليس اعتدالا فحسب بل هو واقعي أيضاً. وأشار في هذا الصدد

إلى أن المكتب الدولي يعتزم إنشاء نظام للترقب على الأجل الطويل بهدف رصد إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل، ورأى أن من الممكن أن ينظر فريق عامل في المنظمة في تلك الإمكانية. وصرّح قائلاً إنه لا يعتقد شخصيا أن التنسيق والتنمية يتضاربان بالضرورة أو يتناقضان بأي شكل من الأشكال لأن وضع القواعد والمعايير والتنمية عمليتان لا بد أن تستكمل الواحدة منهما الأخرى. وصرّح قائلاً إن الدول الأعضاء قد ترغب في تخفيف الضغط في هذا المجال المهم للغاية وتنظر في برامج أخرى بشأن تقديم المساعدة التقنية لبعض أقاليم البلدان النامية بهدف إقامة توافق في الآراء على مستوى القاعدة واستكمال ما شرعت فيه الويبو. وأحاط المدير العام الدول الأعضاء علما بأن معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي تضمّان اليوم ٤٨ دولة متعاقدة و٤٤ دولة متعاقدة على التوالي. وشدد على أن الويبو تعتزم مواصلة الترويج لهاتين المعاهدتين المهمتين. وأكد أهمية الاقتراح المتعلق بحماية هيئات الإذاعة وعبّر عن اقتناعه بأن الجمعيات ستنظر بإمعان في هذا الاقتراح. ومع ذلك، شدد على ضرورة عدم إغفال مشروع الأداء السمعي البصري المهم بعد أن تم تعليقه ريثما يتيسر تحقيق توافق في الآراء على مستوى الجمعية العامة واللجان الأخرى المعنية بالموضوع. والتفت المدير العام إلى مجال حاسم آخر هو جمعيات الإدارة الجماعية لحق المؤلف، وقال إن الويبو قد ساعدت ٤٢ جمعية في سنة ٢٠٠٣ ووقعت اتفاقاً مشتركاً مع ١١ مكتباً لحق المؤلف و١١ جمعية للإدارة الجماعية في غرب أفريقيا. وأضاف قائلاً إن الأنشطة المنجزة لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تنمو ويروّج لها بتوفير حلول عملية لذلك النوع من الشركات. وأشار في ذلك الصدد إلى أن الويبو قد افتتحت موقعا جديدا على الإنترنت وأصدرت عدة منشورات رفيعة المستوى. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية وحماية الفولكلور، رأى المدير العام أن المرحلة الأولى قد انتهت سنة ٢٠٠٣ بإقامة إطار متين للتطورات القانونية والسياسات الدولية. وذكر أن تكنولوجيا المعلومات كانت من المجالات التي نجح فيها الاستثمار في المنظمة وأن مواقع الويبو على الإنترنت تستقبل اليوم ٥٠ مليون زيارة في السنة. والتفت إلى مشروع شبكة الويبو وقال إنها دخلت مرحلة التشغيل الرسمية في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ بانتشار ٢٥٠ مركز اتصال في مختلف أرجاء العالم. وأكد المدير العام للدول الأعضاء أن الويبو تعتزم الاستمرار في استشفاف قضايا أخرى تكتسي أهمية عالمية، بما في ذلك التوفيق بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية وعامة الجمهور. وذكر في هذا الصدد أن الويبو على اتصال وتعاون مع عدة منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وشكر الدول الأعضاء على دعم برامج الويبو وتوجه بالشكر إلى موظفي المنظمة لعملهم الشاق وتفانيهم وإخلاصهم ودعمهم. وفي الختام، أعرب المدير العام عن تطلعه لمناقشات بناءة ومزيد من التعاون والتعاضد وتفادي المجاذبات والمواجهات والتجويع المالي والاستعداد للتوفيق بين المطالب الوطنية والمطالب العالمية. وأعرب من جديد عن أن الملكية الفكرية راسخة في جميع الثقافات ومتأصلة في كل الأمم.

١٦- وأعلنت نائبة المدير العام المسؤولة عن حق المؤلف والحقوق المجاورة والعلاقات مع قطاع الأعمال أن السنة الماضية كانت مثمرة للغاية وأشارت إلى أن عمل المنظمة مترابط سواء كان ذلك في مجال وضع القواعد والمعايير أو تقديم خدمات التسجيل أو الإسهام في التنمية الاقتصادية أو إنجاز أنشطة مخاطبة الجماهير. وذكرت أن كل مجال يدعم المجالات الأخرى في تحقيق الهدف المشترك وهو تحسين فهم نظام حديث ومُيّسر ومنصف للملكية الفكرية وتعزيز الانتفاع به على نحو يعود بالفائدة الاقتصادية والثقافية على جميع الأمم. وشددت على أهمية أن يكون نظام حق المؤلف والحقوق المجاورة متيناً نظراً إلى أهميته الحاسمة بالنسبة إلى المبدعين والفنانين والمؤلفين وفناني الأداء في العالم، فضلاً عن ملايين المستهلكين الذين يتمتعون بثمار إبداعهم. وأشارت إلى أن الأمانة قد عملت جاهدة من أجل تحسين نظام حق المؤلف وتعزيزه والنهوض بالانتفاع به. وقالت إن ذلك العمل قد شمل إنتاج دليل بشأن الترخيص لحق المؤلف والحقوق المجاورة الذي تبيّن أنه أداة قيّمة بالنسبة إلى

المنتفعين، شأنه في ذلك شأن العديد من الدراسات التي أجريت بشأن قيمة القطاعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاديات الوطنية. وأشارت أيضاً إلى أن جدول أعمال الجمعيات يتضمن قضية تحديث معاهدة هيئات الإذاعة. وذكرت في هذا الصدد أن الدول الأعضاء قد أحرزت تقدماً ملموساً في مناقشة ذلك الموضوع الذي سيستمر بحثه في الاجتماع المقبل للجنة الدائمة المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. ومضت تقول إن المشاورات بشأن حماية الأداء السمعي البصري قد استمرت وقائمة على التعاون المتبادل وإنها تعتقد أن تقدماً حقيقياً قد أحرز وسيتواصل في المستقبل القريب. والتفتت إلى مجال عمل مهم أيضاً هو مخاطبة الجماهير واصلت الويبو فيه جهودها من أجل مخاطبة جمهور آخذ في الاتساع ويشمل تلامذة المدارس والمستهلكين وواضعي السياسات، ودعت الدول الأعضاء إلى معاينة بعض المنشورات المعدة وشددت على تزايد التعاون مع الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأكدت أيضاً أهمية مخاطبة الشركات الصغيرة والمتوسطة نظرا إلى دورها الرئيسي في القطاع الاقتصادي، من خلال المنشورات والنشرات الإخبارية التي تكفل تعزيز الوعي بكافة فوائد الملكية الفكرية في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة. والتفتت أيضاً إلى أهمية تشجيع الابتكار بما في ذلك العمل مع مؤسسات البحث في مضمار مبادرة الويبو للجامعات. وقالت إن تقدماً ملموساً قد أحرز في هذين المجالين الأخيرين نحو تحقيق الهدف الذي وضعه المدير العام لتمكين جميع الأفراد وجميع الأمم من التسلح بالدراية والأدوات القادرة على تحويل الموارد الإبداعية والابتكارية إلى أصول اقتصادية. والتفتت أيضاً إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وقالت إنها اجتمعت للمرة الثانية في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ لسبر السبل والوسائل الكفيلة بتحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقالت إن الويبو تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء في هذا المجال بتوفير التثقيف والتدريب لرجال الجمارك والقضاء. وفي ختام كلمتها، دعت الدول الأعضاء إلى الاطلاع على ثمرات الإبداع في المعرض المقام تحت شعار "إبداع الطفولة – التجربة الصينية" ومشاهدة عمل مائة طفل طلب منهم التعبير عن معنى الإبداع من وجهة نظرهم في لوحات زيتية.

١٧- وتحدّث نائب المدير العام للويبو، المعني بالعلاقات الخارجية والتعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا، عن الأنشطة التي أنجزت مؤخرا في هذا المجال. وذكّر في مستهل حديثه بمواصلة التعاون القائم في إطار الاتفاق المبرم بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية والذي يتمثل في تقديم المساعدة التقنية والقانونية، ولا سيما لفائدة البلدان النامية. وخصّ بالذكر الندوة التي انعقدت مؤخرا حول "حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا". وذكر فيما بعد تعاون الويبو مع العديد من وكالات الأمم المتحدة وتحدث عن مشاركة الويبو في المؤتمر الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بمدينة سان باولو وفي الأنشطة المستجدة بشأن القطاعات الثقافية والتنمية. وأشار أيضا إلى أن الويبو، بناء على طلب من منظمة الصحة العالمية، تعاونت مع اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة من أجل التشجيع على استحضار أدوية جديدة لمكافحة الأمراض المنتشرة في البلدان النامية بصورة خاصة. واستطرد قائلا إن الويبو شاركت أيضا في الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي سينعقد في تونس العاصمة سنة ٢٠٠٥. وأشار أيضا إلى إسهام الويبو، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في صياغة مشروع اتفاقية بشأن التنوع الثقافي. وأعلن أيضا أن من المقرر مباشرة أعمال بشأن نقل التكنولوجيا في المستقبل بالتعاون مع الأونكتاد، بناء على الاتفاق المبرم في سنة ٢٠٠٣ مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وأكد أن الويبو تسهم في تحقيق الأهداف المنشودة على صعيد منظومة الأمم المتحدة في تلك المجالات كلها كما وردت ضمن أهداف الألفية. وقال إن الويبو واصلت مساعدتها التقنية لفائدة البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بغية تمكينها من تعزيز أنظمتها التشريعية وإدارتها في مجال الملكية الفكرية. وبصفته رئيس لجنة مراقبة العقود ولجنة المباني، ذكّر نائب المدير العام للويبو بأن موافقة تلك اللجنة ضرورية قبل إبرام أيّ عقد مهم. وقال إن

عمل اللجنة لا يقتصر على السهر على احترام القواعد والقوانين، ولا سيما تلك التي تنظّم المناقصات، بل يشمل أيضا اتخاذ قرارات بشأن أسباب الإنفاق والوفورات التي يمكن تحقيقها. وصرّح في هذا الصدد أن من أولويات الويبو خفض المصروفات. وبالنسبة إلى تلك المسألة، أشار إلى أن الويبو منظمة ذات وضع استثنائي بالمقارنة مع المنظمات الدولية إذ أن اشتراكات الدول الأعضاء فيها لا تمثّل سوى جزء ضئيل من عائدات المنظمة. وبيّن أن تلك الاشتراكات بلغت ٧٪ في فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في حين أن ٩٣٪ من الميزانية تحصّل من الخدمات التي تقدمها المنظمة للمنتفعين. واستطرد قائلا إن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أسهم وحده بحصة ٧٦٪ من مجموع إيرادات المنظمة. ونبّه إلى أن إيرادات الويبو تعتمد على السوق وتتأثر بتقلّبات الأسواق. وذكر أن نهاية التسعينيات شهدت نموّا كبيرا في نظام المعاهدة مما مكّن المنظمة من تطبيق سلسلة من التخفيضات في رسوم المعاهدة في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣، إذ بلغت تلك التخفيضات ٤٠٪ في الإجمال. وأوضح أن ذلك الاتجاه نحو الارتفاع قد انعكس مؤخرا إذ تباطأ معدّل ارتفاع طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في سنة ٢٠٠١، إلى أن حصل تراجع في إيرادات المعاهدة سنة ٢٠٠٤، مما أدى إلى انخفاض في إيرادات المنظمة. وأوضح أن من المتوقع أن يقلّ عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات بحوالي ٣٠ ٠٠٠ طلب خلال فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عمّا كان مرتقبا في الأصل. وأضاف قائلا إن نمط الانتفاع بنظام المعاهدة في سنة ٢٠٠٤ كان مختلفا عمّا كان مرتقبا في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، مما زاد الإيرادات تراجعا. وواصل شرحه قائلا إن هذين العاملين أفضيا إلى انخفاض كبير في إيرادات نظام المعاهدة في فترة السنتين الحالية بمبلغ يقارب ٧٠ مليون فرنك سويسري. وقال إن ذلك التراجع سيعوَّض في البداية بخفض الإنفاق. وقال إن من الممكن توفير حوالي ٥٪ من النفقات المرتقبة في ميزانية السنتين، أي توفير مبلغ قدره ٣٠ مليون فرنك سويسري تقريبا، من خلال احتواء تكاليف الموظفين وتقليص حجم مشروعات تكنولوجيا المعلومات واتخاذ تدابير متنوعة لزيادة الفعالية من حيث التكلفة وترشيد استغلال أماكن العمل المتاحة. وأضاف قائلا إن من الممكن أيضا تحقيق تخفيض بنسبة ١٥٪ من ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ من خلال تأجيل مشروع البناء الجديد. وأعلن أن الويبو تعمل قدر الإمكان، بناء على توصية الدول الأعضاء، على تحسين إمكانية ترقّب إيراداتها على الأجل المتوسط والطويل، ولا سيما دخل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن الويبو إذا لم تعدّل رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، مع الافتراض بأن الزيادة في نظام المعاهدة ستبلغ ٣٪ سنويا حسب التوقعات الحذرة والأخذ بالحدّ الأدنى من الإنفاق بالنظر إلى الهدف الرئيسي، فإنها لن تستطيع أن تحقق حالة مالية مستدامة. وحتى يتسنى الإبقاء على الأموال الاحتياطية في المستوى المطلوب والذي وافقت عليه الدول الأعضاء، يرى نائب المدير العام أن من الأفضل زيادة رسوم المعاهدة بدرجات معتدلة اعتبارا من سنة ٢٠٠٥، بعد أن تم خفضها بدرجات كبيرة في الماضي حين كان الوقت مناسبا لذلك. وبيّن أن في حال عدم اتخاذ تلك التدابير، وحتى لا يؤدي الوضع إلى إخلال في العمل، فسيتعيّن استنفاد الأموال الاحتياطية خلال فترة السنتين الحالية وسيصل ذلك إلى درجة تتجاوز حدود الإدارة المالية الحكيمة. وأعلن عن اقتراح يرمي إلى زيادة رسوم المعاهدة بنسبة ١٢٪، علما بأن تلك الرسوم خفّضت عدة مرات طيلة السنوات الماضية. وقال إن تلك الزيادة بنسبة ١٢٪ من شأنها، حسب التقديرات، أن تحسّن إيرادات الميزانية بمبلغ قدره ٢٠ مليون فرنك سويسري في سنة ٢٠٠٥. وأضاف قائلا إن تخفيض مبلغ ٣٠ مليون فرنك سويسري من نفقات التشغيل وتأجيل مشروع البناء الجديد من شأنه، حسب التوقعات، أن يكفي لحصر العجز في مبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري وهو مبلغ يمكن تغطيته من الأموال الاحتياطية. وقال إن ذلك سيمكن الويبو من مواجهة الوضع الجديد على أساس أكثر متانة. واستطرد مؤكدا أن مشروع البناء الجديد الذي وافقت عليه الدول الأعضاء ليس هو أصل الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة وإنما يرجع ذلك إلى تراجع في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وشرح قائلا إن وقف

أشغال البناء لا يرجع إلى أسباب مالية وإن عقد البناء منحته لجنة مستقلة (مكونة من ممثلي الدول الأعضاء) لتحالف يضم شركتين اثنتين لكنهما للأسف غير قادرتين على العمل معاً وبالتالي فإنهما لم تفيا بالتزاماتهما بموجب العقد المبرم (بما في ذلك ترتيب ضمانة مصرفية وتقديم شهادة أداء). وأعلن أن المنظمة، بعد محاولات متعددة للمصالحة، اضطرت إلى فسخ العقد في حين أن تحالف الشركتين لم يكن قد أنجز سوى الأشغال التحضيرية وعمليات التنظيف وحفر الأرض. وأضاف قائلا إن الويبو اضطرت في الوقت ذاته إلى أن تراجع إسقاطاتها المالية كي تأخذ في الحسبان تباطأ الزيادة في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وصرح بأن المنظمة قرّرت عدم الشروع مباشرة في طرح مناقصة أخرى وتعليق أعمال البناء إلى أن يتضّح الأمر بشأن التمويل وبشأن إمكانية تحقيق الوفورات. وفيما يتعلق بالتمويل، أعلن نائب المدير العام للويبو أنه عوض الاعتماد فقط على الأموال الاحتياطية للمنظمة كما كان متوقعا في الأصل، يمكن النظر في التمويل بواسطة قرض طويل الأجل، وهي عملية تقليدية درجت على اتباعها المنظمات الدولية الأخرى في جنيف فيما يتعلق بمشروعات البناء وسبق للويبو أيضا أن لجأت إليها في الماضي فيما يتعلق بمبنى أرباد بوكش. وأضاف قائلا إنه طلب من المهندس المعماري أن يراجع المشروع بهدف خفض تكلفته مع الحفاظ على العدد ذاته من أماكن العمل. وقال إن من الممكن تحقيق وفورات لا يستهان بها من خلال تأجيل موعد بناء قاعة المؤتمرات وباتباع معايير أكثر اقتصادا من تلك التي كانت متوقعة في البداية بالنسبة إلى المبنى الإداري. وأعلن أن هناك دراسات جارية الآن وأن نتائجها النهائية ستعرض على الدول الأعضاء في الوقت المناسب حتى يتسنى طرح مناقصة جديدة في ربيع ٢٠٠٥ واستئناف الأشغال على ذلك الأساس قبل نهاية ٢٠٠٥. وأكدّ أن بالنظر إلى تحسّن إنتاجية نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات فليس من المرتقب إجراء أية زيادة عامة في موظفي الويبو خلال السنوات العشر القادمة. واستطرد قائلا إن المبنى الجديد سوف يسمح إذاً بجمع كل موظفي الويبو داخل مجمّع بنائي سيكون ملكاً للويبو وسيأتي بعدة مزايا من حيث زيادة الفعالية في العمل وسيسمح أيضا بتحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الاستئجار وصيانة المباني وتكاليف الأمن، لأن موظفي الويبو يعملون حاليا في تسعة مبان مختلفة وبعضها بعيد عن الآخر. وذكّر بأن منذ نقل فريق معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، استطاعت الويبو أن تتخلى عن استئجار عدة مبان إضافية. وأعلن الاستغناء عمّا قريب عن مبنى شامبزي المعروف بجماله، لكن تكلفته عالية. وفي الختام، أكّد أن المشروع الطموح الرامي إلى جمع موظفي الويبو سيتحقّق في نهاية المطاف بأسلوب معقول رغم أن الوضع الحالي لا يساعد على ذلك.

١٨- واستهل نائب المدير العام المسؤول عن قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات وشؤون البراءات ومركز التحكيم والوساطة وقضايا الملكية الفكرية العالمية كلمته باستعراض مقتضب بشأن مركز الويبو للتحكيم والوساطة. وصرّح قائلاً إن الطلبات الواردة على خدمات المركز لا تزال كثيرة جداً وإن المركز قد تناول ما يزيد على ٥٠٠ ٦ نزاع بشأن الحقول العليا المكونة من أسماء عامة خلال السنوات الأربع الماضية وأكثر من ٠٠٠ ٢٢ نزاع بشأن أسماء الحقول ليبلغ معدل القضايا المحالة إلى المركز ٤,٢ قضية في اليوم الواحد. وذكر أيضا توفير خدمات التسوية بشأن ٤٣ حقل مكوّن من رمز بلد، وكانت سويسرا وفرنسا قد انضمتا إلى القائمة مؤخراً. وذكر أن الجمعية بصدد وثيقة تتناول التقدم المحرز في هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة (ICANN) بشأن توصية جمعيات الويبو المتعلقة بحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها وأسماء البلدان. وأشار إلى أن المركز قد بدأ باستلام منازعات عادية بشأن الملكية الفكرية وأنه الآن بصدد ٢٧ قضية مطروحة للوساطة بقيمة لا تقل عن ٦٠٠ مليون دولار أمريكي و١٨ قضية مطروحة للتحكيم بما لا يقل عن ١٣٥ مليون دولار أمريكي. ولفت النظر إلى أن من الممكن الاطلاع على الإحصائيات المتعلقة بذلك المجال على موقع المركز على الإنترنت. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية والمسائل المرتبطة بها, صرّح قائلاً إن

اللجنة الحكومية الدولية قد عقدت دورتها السادسة في مارس/آذار عملاً بقرار الجمعيات في سنة ٢٠٠٣ وتعتزم عقد دورتها السابعة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وصرّح قائلاً إن معظم وثائق تلك الجمعيات أصبحت جاهزة الآن. وأعلن أن جمعيات الويبو مدعوة إلى البت في الرد على الدعوة الواردة من أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفيما يخص البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، صرّح قائلاً إن عدد الطلبات الدولية المودعة لدى مكاتب تسلم الطلبات في العالم قد سجلت زيادة بنسبة ٤,١ بالمائة، وإن تلك الطلبات ستحال إلى الويبو مع بعض التأخير المحتم، ولكن المنظمة ترتقب زيادة إجمالية بنحو ٤ بالمائة في عدد الطلبات الواردة إليها هذه السنة ليناهز مجموعها ١١٦ ٠٠٠ إلى ١١٨ ٠٠٠ طلب دولي. وفيما يتعلق بتعميم تكنولوجيا المعلومات في مكتب معاهدة التعاون بشأن البراءات، أشار إلى أن الجمعيات بصدد وثيقة تتناول التقدم المحرز في ذلك المجال (PCT/A/33/3). وأشار إلى أن الدول الأعضاء قد زادت من استخدام الوسائل الإلكترونية لتبليغ الإخطارات والوثائق في ظل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأضاف قائلاً إن الإيداع الإلكتروني جار أيضاً على قدم وساق في إطار المعاهدة وأن ثمانية بلدان أو مكاتب لتسلم الطلبات أصبحت الآن تقدم ذلك النوع من الخدمات، أحدها مكتب الويبو لتسلّم الطلبات. وذكر على سبيل المثال أن ما يزيد على خمسين بالمائة من الطلبات التي يتسلمها المكتب الياباني ترد في شكل إلكتروني. وأعلن أيضاً عن تعميم ملف إلكتروني في كل الفرق المعنية بمعالجة الطلبات بناء على المعاهدة وأن من المعتزم توسيع نطاق تلك العملية تدريجياً خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة. وسلط الأضواء أيضا على أن الطلبات المودعة بناء على المعاهدة المذكورة أصبحت تنشر في شكل قابل للبحث تماماً وأن جميع الطلبات المنشورة منذ سنة ١٩٩٦ أصبحت متاحة في ذلك الشكل. وأعلن أن من المعتزم إتاحة ما يزيد على مليون وثيقة بحث في بداية السنة المقبلة على أبعد تقدير، باعتبارها مصدراً مهماً جداً للتكنولوجيا المتاحة في شكل قابل للبحث عبر موقع معاهدة التعاون بشأن البراءات. ولفت أنظار المندوبين إلى الشكل الجديد لتقرير الإحصاءات الذي أصبح تقريرا شهريا شاملاً ومتاحاً عبر الإنترنت وبالاشتراك المجاني أيضاً. وأعلن أن ذلك النوع من التقارير يسمح بتحسين الاطلاع على الأعمال المنجزة في ظل المعاهدة ونظام البراءات الدولي وأن مكتب المعاهدة يأمل أن يزيد من فائدة تلك الإحصاءات خلال السنة المقبلة بتحسين المعلومات الواردة فيه بشأن نظام البراءات الدولي.

١٩- وقال نائب المدير العام المشرف على قطاع التنمية الاقتصادية إن فترة السنتين الماضية شهدت تنظيم ٤٤٠ حدثا ونشاطا لجمهور بلغ ٣٤ ٠٠٠ من الرجال والنساء كجزر من عمل الويبو لفائدة البلدان النامية. وبيّن أن تلك الأنشطة هي جزء من العمل الرامي إلى النهوض بثقافة الملكية الفكرية على مختلف المستويات والشرائح الاجتماعية. وأبرز المبادئ الرئيسية والممارسات الأساسية التي تسترشد بها المنظمة في عملها الرامي إلى دعم تطلعات البلدان النامية وتوقعاتها. وذكر في المقام الأول أن الويبو خصصت فريقا متفرغا يعمل فقط لصالح البلدان النامية، وهو قطاع التنمية الاقتصادية، ويحصل في عمله على دعم من قطاعات المنظمة الأخرى. وفي المقام الثاني، قال نائب المدير العام إن عمل الويبو يقوم على الطلب، ومعنى ذلك أن الأنشطة لا تنجز دون مشاورات سابقة ودون الموافقة التامة للبلد المعني أو مجموعة البلدان المعنية. وأكّد في المقام الثالث أن التمسّك بهذا المبدأ المهم يضمن أن تكون النتائج بين يدي البلدان النامية دون غيرها وأن يكون العمل مفيدا لها وتكون له تطبيقات علمية على أرض الواقع. وأشار إلى أن تطلعات البلدان النامية ومطالبها قد تغيّرت نتيجة الخبرة التي اكتسبتها في إطار تنفيذ التزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها بناء على اتفاق تريبس. وأوضح أن ذلك جعل الويبو تعمل مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح في حكومات البلدان النامية وقطاع الأعمال من الأوساط الإبداعية والابتكارية، فضلا عن تعاملها مع السلطات الحكومية التي تعنى عموما بإدارة الملكية الفكرية في تلك البلدان. وبيّن في المقام الرابع أن توسيع دائرة الأطراف المعنية على ذلك النحو يعني حاجة الويبو إلى الاعتماد على خبرة هيئات دولية

داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها إلى جانب القطاع غير الحكومي بغية حشد أكبر قد من الدعم الفعال. وذكر التزايد الضخم الذي شوهد مؤخرا في الحرص على أن تعود البنى التحتية التشريعية والإدارية القائمة حاليا في البلدان النامية بمنافع وفوائد وأن تصبح تلك المنافع والفوائد ملموسة ويكون لها أثر مباشر في الاقتصاد. وأوضح نائب المدير العام قائلا إن ذلك هو ما جعل قطاع التنمية الاقتصادية يبادر بوضع مجموعة من الأدوات العملية، بالتعاون مع قطاعات أخرى من الأمانة، بغية مساعدة مختف القطاعات في البلدان النامية على استكمال نظام الملكية الفكرية والانتفاع به. وقال في المقام الخامس إن معظم البلدان النامية يركز حاليا على جوانب التنمية الاقتصادية دون إغفال اهتمامات ومشاغل أخرى. وأكّد أن الويبو على اتصال وثيق بالبلدان النامية فيما يتعلق بأهدافها في مجال التنمية الاجتماعية والثقافية. ورأى أن ذلك يقتضي وضع أنشطة ترمي في الوقت ذاته إلى تشجيع الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لأغراض اقتصادية وإلى إدماج ذلك العمل ضمن السياسات والأهداف الثقافية الوطنية مع مراعاة اهتمامات الجمهور وانشغالاته. وفي هذا الصدد، تطرّق نائب المدير العام بصورة خاصة إلى عمل الويبو الرامي إلى تيسير الحوار المفتوح والتشجيع عليه في البلدان النامية حول قضايا السياسة العامة، والتي يشار إليها بالمرونة المتاحة إلى البلدان النامية في إطار عدد من المعاهدات الدولية. وفي هذا السياق، أكّد أن الأمانة تتطلع إلى الاجتماع المقبل للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المتعلقة بالملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٥، وهي لجنة الويبو المتفرغة كليا لفحص العمل المنجز لفائدة البلدان النامية واستعراضه ولإسداء المشورة إلى أمانة الويبو حول أفضل السبل لبلوغ أهداف الدول الأعضاء والاستجابة إلى تطلعاتها.

٢٠- واستعرض مساعد المدير العام المسؤول عن العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية بعض الأنشطة المنجزة مؤخراً. وذكر ثلاثة أنشطة فيما يتعلق بنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، أولها توسيع التغطية الجغرافية لاتفاق مدريد والثاني إضافة اللغة الإسبانية كلغة عمل جديدة والثالث ارتفاع أنشطة التسجيل عقب سنتين من الركود النسبي. وأشار إلى أن ست دول قد انضمت إلى بروتوكول مدريد منذ نوفمبر/تشرين الثاني من السنة الماضية عندما أعلن عن انضمام الولايات المتحدة الأمريكية أثناء انعقاد اجتماعات الجمعيات السابقة. وأعلن أيضاً أن الجماعة الأوروبية قد أودعت وثيقة انضمامها إلى البروتوكول في يوليه/تموز ٢٠٠٤ لتصبح نافذة اعتباراً من الأول من أكتوبر/تشرين الأول. وقال إن انضمام الجماعة الأوروبية قد سمح بإقامة همزة وصل بين نظام العلامات التجارية الدولي ونظام الجماعة الإقليمي. وأضاف قائلاً إن تلك العلاقة ستسمح لمالكي العلامات من الدول الأعضاء بالاستفادة من النظامين معاً. وأفاد بأن عدد أعضاء نظام مدريد قد بلغ ٧٧ بانضمام الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة، بما فيها دول تمثل أكثر من نصف سكان العالم. ومضى يقول إن اللغة الإسبانية قد أصبحت لغة عمل في بروتوكول مدريد منذ الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٤ وأن الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية قد شهدت زيادة في تسجيل العلامات التجارية وتجديد تسجيلها في السجل الدولي بأكثر من ٧ بالمائة بقليل. وأفاد بأن التوقعات الراهنة تبشر ببلوغ الأرقام الإجمالية المحددة للتسجيلات والتجديدات في وثيقة البرنامج والميزانية كما وافقت عليها الجمعيات سنة ٢٠٠٣، بحلول نهاية السنة ودون صعوبة. واستطرد يقول إن السجل الدولي للعلامات كان يحتوي في نهاية أغسطس/آب ٢٠٠٤ على أكثر من ٠٠٠ ٤٢٠ تسجيل نافذ، مما يوازي نحو خمسة مليون تسجيل وطني. وأضاف قائلاً إن تلك التسجيلات الدولية يملكها أكثر من ٠٠٠ ١٣٨ مالك مختلف، معظمهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ينصب جلّ عملها على التصدير. وقال إن لتكنولوجيا المعلومات دوراً رئيسياً في إدارة نظام مدريد وإن الإجراءات الداخلية للمكتب الدولي أصبحت محوسبة بالكامل ولا تقتضي استخدام الورق على الإطلاق. وأفاد بأن الجهود تنصب مؤخرا نحو مد الاتصالات الإلكترونية بين المكتب الدولي ومكاتب الأطراف المتعاقدة وأن ٣٠ مكتباً أصحب اليوم يتسلم إخطارات الويبو إلكترونياً بانتظام، بينما أرسلت أربعة مكاتب طلباتها الدولية وتبليغاتها

الأخرى إلى الويبو عن ذلك الطريق. وفيما يتعلق بنظام لاهاي للتسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، أشار مساعد المدير العام إلى دخول وثيقة جنيف لسنة ١٩٩٩ حيز النفاذ، وقال إن تلك الوثيقة قد افتتحت آفاقاً لتوسيع نطاق النظام الدولي بفضل ما تتحلى به من مرونة ومواكبة لمختلف الأنظمة الوطنية والإقليمية لحماية الرسوم والنماذج الصناعية. ومضى يقول إن وثيقة جنيف قد أصبحت نافذة في الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٤ وتضم حتى اليوم ١٥ دولة. وأشار إلى أن نظام لاهاي بمجمله يضم حالياً ٣٩ دول عضواً وأن الويبو قد كثفت أعمالها منذ بداية سنة ٢٠٠٤ للترويج لنظامي التسجيل الدوليين للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والفرص التي تتيحها للنهوض بالتنمية الاقتصادية والصادرات. وذكر في ذلك الصدد عدداً من أنشطة التدريب والتوعية المنجزة بالتعاون مع الحكومات المعنية ومختلف المنتجات الإعلامية المتاحة للجمهور عبر الإنترنت. وفيما يتعلق بالمعاهدات، أشار إلى أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية تعمل جاهدة من أجل مراجعة معاهدة قانون العلامات. وأشار إلى التقدم المحرز في الدورة التي انعقدت في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ والتي دفعت اللجنة الدائمة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بأن توافق على الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦. وقال إن من المعتزم طرح تلك التوصية على الجمعية العامة لتنظر فيها لدى تناول البند ٨ من جدول أعمال الدورة الراهنة.

٢١- وأدلت وفود الدول التالية البالغ عدد ١٠٢ كما أدلى ممثلو المنظمات الحكومية الدولية الثماني والمنظمات غير الحكومية الخمس التالية ببياناتهم بشأن البند ٤ من جدول الأعمال: الجزائر وأنتيغوا وبربودا وأستراليا والنمسا والبحرين وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس وبنن والبرازيل وبوركينا فاصو والكاميرون وكندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وشيلي والصين والكونغو وكوستاريكا وكوبا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك وجيبوتي ودومينيكا ومصر والسلفادور وغينيا الاستوائية وأثيوبيا وفنلندا وفرنسا وغابون وغامبيا وجورجيا وألمانيا وغانا وغينيا وغينيا – بيساو وهندوراس وهنغاريا وإيسلندا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان والأردن وكازاخستان وكينيا وقيرغيزستان وليسوتو وليبريا وملاوي وماليزيا وموريتانيا والمغرب وموزامبيق وميانمار ونيبال وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وعُمان وباكستان وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي والفلبين وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسنغال وصربيا والجبل الأسود وسيشيل وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسودان وسوازيلند والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتوغو وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا وفييت نام وزامبيا والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (ARIPO) والاتحاد الأفريقي ولجنة الجماعات الأوروبية والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات والمنظمة الأوروبية للبراءات والشبكة الإعلامية التقنية لأمريكا اللاتينية (RITLA) والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجمعية الدولية لحماية الملكية الفكرية (AIPPI) والاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) والجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة (WASME).

٢٢- وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الأمانة والمدير العام على التنظيم الممتاز لاجتماع الجمعيات. وعبّر عن تعازيه لوفاة المدير العام السابق للويبو، الدكتور أرباد بوكش، وقال إن الدكتور بوكش كان له دور مهم في إنشاء الويبو وكان صديقاً حميماً للقارة الأفريقية. وتوجه بكلمة تعزية إلى أسرة الويبو بكاملها وأسرة الدكتور بوكش. وصرّح الوفد قائلاً إن العديد من أنشطة

الويبو التي تعلّق عليها مجموعة البلدان الأفريقية الأولوية قد أُنجزت بفعالية منذ انعقاد الجمعيات الماضية. ومضى قائلاً إن الويبو قد استمرت في تقديم مساعدتها القيّمة إلى البلدان النامية في تحديث بنيتها التحتية المتعلقة بالملكية الفكرية. وذكر في هذا الصدد أن مشروع شبكة الويبو قد دخل مرحلة التنفيذ في السنة الجارية، مما سيسمح للعديد من مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية بتحسين انتفاعها بتكنولوجيا المعلومات في مجالات عملها. واستطرد قائلاً إن أكاديمية الويبو العالمية قد استمرت في توسيع نطاق أنشطتها التي ساهمت في تكوين الكفاءات وتدريب الموارد البشرية. وقال إن نجاح برنامج الأكاديمية للتعليم عن بُعد إنما يدل على تطلع الجمهور إلى تحسين إلمامه بالملكية الفكرية ولا سيما في البلدان النامية. وصرّح قائلاً إن نشاط الويبو في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قد حظي بحافز جديد في الاجتماع الأخير للجنة الحكومية الدولية الذي انعقد في مارس/آذار ٢٠٠٤ وشرعت أثناءه اللجنة في مرحلة هادفة يأمل الوفد في أن تتجاوز النقاش التقني وتبادل الآراء وتلج مجال وضع القواعد والمعايير. وشدد الوفد على الأهمية التي تعلقها مجموعة البلدان الأفريقية على تحلي الويبو بقاعدة مالية متينة وثابتة تسمح لها بمواصلة أنشطتها وفقاً لأعلى المعايير ولا سيما في مجال التعاون لأغراض التنمية، وبالنظر إلى احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، الآخذة في الاتساع. وأشار الوفد إلى أن من الضروري عند النظر في التطورات التي حدثت في الويبو خلال السنة الماضية الالتفات أيضا إلى التطورات التي طرأت خارج المنظمة وكان لها وقع على عمل المنظمة، مثل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي انعقد في مرحلته الأولى في جنيف خلال شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. ولفت الأنظار إلى أن إعلان المبادئ المعتمد في ذلك المؤتمر قد ركز بصفة خاصة على النهوض بالنفاذ إلى المعلومات وتعميم المعرفة في مجتمع المعلومات. وأعرب الوفد عن اقتناعه بضرورة إقامة الملكية الفكرية في المحيط الرقمي بطريقة تكون داعمة تماماً لذلك الهدف. وذكر الوفد أيضاً مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر الذي انعقد في البرازيل خلال يونيه/حزيران ٢٠٠٤. وأعلن أن توافق سان باولو قد أخرج مفهوماً مهماً هو مفهوم "مجال التحرك المتاح للسياسة العامة" للبلدان النامية في المحيط الاقتصادي الدولي الراهن. وقال إن ذلك التوافق نص على أن "من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية وبالنظر إلى أهداف التنمية وغاياتها، أن تأخذ جميع البلدان في الاعتبار الحاجة إلى إقامة التوازن المناسب بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية." وشدد الوفد على أن تزايد الطلبات الواردة من المجتمع الدولي والمجتمع المدني على نظام للملكية الفكرية يستجيب لمشاغل السياسات العامة ويدعم بوضوح أهدافها المهمة، مثل حماية الصحة العامة والتنوع البيولوجي والنهوض بالنفاذ إلى المعرفة، أمر لا يمكن تجاهله. وصرّح قائلاً إن ذلك المفهوم يستدعي رفضاً واضحاً لتطبيق "منهج مقياس واحد يناسب الجميع" على حماية الملكية الفكرية والإقرار بالحاجة إلى قواعد متوازنة في مجال الملكية الفكرية تُصاغ وتنفذ بالاستناد إلى فهم واضح للفوائد التي يمكن استخلاصها والتكاليف التي قد تترتب عليها مع مراعاة تفاوت مستوى التنمية بين البلدان والظروف الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بكل منها. وشدد الوفد على ضرورة توجيه المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية نحو تمكينها من الاستفادة من كل ما تتيحه اتفاقات الملكية الفكرية من مرونة لتحقيق أهداف سياساتها العامة ولا سيما المرونة المتعلقة بالصحة العامة كما أعيد تأكيدها في إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة، وذلك بالإضافة إلى إنشاء البنيات التحتية للملكية الفكرية في البلدان النامية. ودعا المنظمة إلى الالتفات إلى تكاثر المشروعات التعاونية والنماذج المفتوحة لتشجيع الإبداع والابتكار. وأشار إلى أن عشر سنوات قد مضت منذ إبرام اتفاق تريبس وأن الأمم المتحدة ستستعرض تنفيذ أهدافها الخاصة بالتنمية للألفية في السنة المقبلة، وأن الأوان قد آن إذاً للتقييم والتفكير بعين ناقدة عند النظر في العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية والإقرار بأن المضي في تطوير الملكية الفكرية لا يكون مناسباً إذا لم يستوعب تماماً البُعد الإنمائي ومشاغل السياسات العامة.

وعقد الوفد الأمل على أن يتيسر إحراز مزيد من التقدم نحو إدراك ذلك، بما يساهم، في رأيه، في زيادة ثقة الجمهور في نظام الملكية الفكرية ودوره المهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٣- وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الأمانة على التقريرين الواردين في الوثيقة A/40/2 والوثيقة A/40/3، وقال إن التقريرين يحتويان على عرض واف بالأنشطة التي نفذتها المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيه/حزيران ٢٠٠٤. وقال إن مجموعته تعلق أهمية خاصة على إدراج البُعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو، وعبّر عن قلقه من الوضع المالي الذي تعاني منه المنظمة حالياً. وفي ذلك الصدد، رأى أن من الضروري تحسين نوعية التعاون لأغراض التنمية لضمان الموارد المتفق عليها في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة السنتين الراهنة واعتماد التدابير الضرورية لذلك الغرض، بما في ذلك إعادة توزيع الأموال بين البرامج عند الاقتضاء. وشدّد على الدور الذي تضطلع به الأمانة ولا سيما مدى تمثيل الدول الأعضاء فيها وقال إن ذلك لا يزال مسار قلق كبير لمجموعته. وصرّح قائلاً إن المجموعة لا تزال تفتقر إلى التمثيل الكافي في المناصب ولم تحقق بعد المستوى المناسب من التمثيل والتوزيع الجغرافي العادل. وناشد من جديد اتخاذ تدابير محددة للوقوف على الالتماس بالاستفادة من الطاقات البشرية والمهنية المعروفة لممثلي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بتعيين المحترفين رفيعي المستوى في مجالات القانون الموضوعي. وصرّح قائلاً إن المجموعة تود أن تعبّر عن تقديرها للمشروعات والمهام المنفذة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٤، وتعتبر النتائج المحققة كبيرة للغاية. ودعا المنظمة إلى أن تضمن في عملها المقبل إقامة نظام للملكية الفكرية يساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم.

٢٤- وتحدث وفد كندا نيابة عن المجموعة باء وشكر المدير العام وزملائه في أمانة الويبو على العمل الشاق الذي اضطلعوا به وعلى تفانيهم في سبيل التحضير لاجتماع الجمعيات في هذه السنة. ورأى الوفد أن ما تبديه الويبو من كفاءات مهنية لم يُذكر إلا نادرا ولكنه أمر لا ينبغي أبداً إهماله. وأعرب الوفد أيضاً عن مشاعر الحزن التي تملكت المجموعة باء للإحاطة علماً بوفاة الدكتور أرباد بوكش مؤخرا. وقال إن الدكتور بوكش كرّس حياته المهنية للارتقاء بهذه المنظمة إلى المستوى الذي هي عليه اليوم، وإن أعضاء تلك المجموعة سيتذكرون له ذلك دائماً. وأكّد الوفد على أن المجموعة باء ترى أن الويبو مؤسسة دولية ذات أهمية، وأن المجموعة باء تهتم كثيرا بصحة البرامج الأساسية التي ترعاها المنظمة، خصوصاً عمليات التسجيل في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد لاهاي واتحاد مدريد وخدمات الوساطة والتحكيم. غير أن الوفد أوضح أن نطاق اهتمام المجموعة باء بالويبو والملكية الفكرية أوسع من ذلك بكثير. وأضاف أن هناك، حسبما هو مبيّن في تقرير أداء البرنامج للسنة الراهنة الذي أعدته الأمانة، اعترافاً متزايداً بأهمية حقوق الملكية الفكرية في عهد يتسم أكثر فأكثر بنمو اقتصادي يرتكز إلى المعارف والمعلومات. وذلك يعني، في رأي الوفد، أن الملكية الفكرية تؤثر في الاتجاهات التكنولوجية والاقتصادية في جميع أنحاء المعمورة. وصرّح قائلاً إن أعضاء المجموعة باء يرون أن من شأن العمل الذي تضطلع به الويبو مساعدة التطور المتعدد الأطراف للملكية الفكرية، ليس كغاية في حد ذاته، وإنما كوسيلة تساعد على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأفراد والمجتمعات في كل أرجاء العالم. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن سرور أعضاء المجموعة باء لرؤية أن الفقرة ٦ من تقرير أداء البرنامج الذي أعدته الأمانة يشدّد على أنه ينبغي النظر أيضاً إلى الأهداف الاستراتيجية للويبو في السياق الأوسع لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، والذي وضع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في صميم الخطة الإنمائية العالمية. وأضاف الوفد أن ذلك يتفق مع مبادئ الاتفاق المبرم بين الويبو والأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤، والذي ينص في مادته الأولى على أن الويبو مسؤولة عن تعزيز النشاط الفكري الإبداعي وتيسير نقل التكنولوجيا المرتبطة بالملكية الصناعية إلى

البلدان النامية من أجل الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار الوفد إلى أن من السهل إبداء الدعم لتلك الأهداف ولكن من الصعب إقرار طريقة بلوغها. ولذا تساءل الوفد: ما الذي يمكن أن تفعله الويبو لتحقيق أهدافنا المشتركة؟ ثم رد قائلاً إن المجموعة باء ترى أن الأهداف الاستراتيجية الإطارية التي حددتها الويبو هي الأهداف المُثلى. وأضاف أن على الويبو مواصلة استغلال كفاءاتها الأساسية بغية تحسين الفهم بشأن الملكية الفكرية وتطوير نظامها وتعزيز فعالية الأمانة والخدمات التي تقدمها. وتلك هي، في رأي الوفد، كل المجالات التي يجب أن تحقق فيها المنظمة نجاحاً إن أرادت أن تؤدي دورا داعما قويا في منظومة الأمم المتحدة يرمي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المُتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ولاحظ الوفد أنه لا يزال الكثير مما ينبغي للويبو فعله بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددتها لها الدول الأعضاء، ولكن المجالات التي تتدرج فيها تلك الأهداف، حسب ما ورد في تقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج في النصف الأول من سنة ٢٠٠٤ وجدول الأعمال الخاص بالاجتماع الراهن للجمعيات، هي المجالات التي تعمل فيها المنظمة فعلاً بطريقة نشطة ومؤثرة وناجحة. وقدم الوفد بعض الأمثلة الخاصة على ذلك منها ما يلي: على الرغم من الريبة السائدة في الاقتصاد العالمي، فإن عدد الطلبات الجديدة للحصول على براءات بموجب معاهدة التعاون بشان البراءات ما فتئ يرتفع والنظام يستمر في تحقيق النجاح. وأضاف الوفد أن الويبو ستتيح على الإنترنت قبل حلول سنة ٢٠٠٥، مجمل الملف الذي يحتوي على أكثر من مليون طلب أُودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، وذلك بالشكل الذي يمكّن من إجراء كل الأبحاث اللازمة فيه، على نحو ما ذُكر من قبل في الاجتماع. وقال إن ذلك سيمكّن من تزويد الأشخاص في جميع أنحاء العالم بإمكانية نفاذ غير مسبوقة إلى ثروة المعلومات التكنولوجية. ومضى يقول إن الفرصة سانحة أمام الدول الأعضاء في الويبو أثناء اجتماع الجمعيات للمساعدة على المضي قدماً بجدول أعمال الويبو بشأن البراءات، وذلك بعد تأخر دام سنوات عديدة. وأوضح الوفد أن الأهداف المشتركة تتمثّل في تحسين نوعية البراءات والحد من ازدواجية العمل الذي تضطلع به مكاتب البراءات ووضع معايير فحص أكثر اتساقاً في الدول الأعضاء في الويبو. وأضاف أن وضع تعريف مقبول دولياً لحالة التقنية الصناعية السابقة من شأنه أيضاً أن يسهم في مجابهة بعض من مواطن القلق المتعلقة بحماية المعارف التقليدية. وفي هذا السياق، أفاد الوفد بأن المجموعة باء تحث الجمعية العامة بقوة على العودة إلى طرح المناقشات بشأن البراءات عن طريق الموافقة على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بوضع خطة عمل جديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تكون أكثر سهولة من حيث الإدارة ولكن بشرط أن تظل شاملة بالقدر الكافي. وأكّد الوفد أن الويبو بصدد إحراز تقدم جيّد في مجالات من الملكية الفكرية غير البراءات. وأضاف، على سبيل المثال، أن نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات يستقطب الاهتمام بشكل متزايد، والدليل على ذلك انضمام اليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلى ذلك النظام وكذلك اعتزام الجماعة الأوروبية الانضمام إليه عن قريب. وأعرب الوفد عن تفاؤل المجموعة باء بأن الجمعية العامة للويبو ستتمكّن من الدعوة إلى عقد مؤتمرات دبلوماسية في المستقبل بخصوص حماية هيئات الإذاعة وبشأن اعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ تواصل إحراز تقدم نحو تحسين الفهم بشأن القيمة المتجلية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والمنافع المتأتية من ذلك الإنفاذ. وأفاد الوفد بأن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بصدد إحراز تقدم ضمن ولايتها المحسّنة، وأن أمانة الويبو ستقوم في أجل وشيك بتعميم المسودة الخاصة بالأهداف العامة والمبادئ الأساسية التي وضعتها فيما يخص حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وأضاف أن لجان الويبو وهيئاتها بصدد بذل جهود ضخمة بغية إشراك المنظمات غير الحكومية واستشارتها. ولاحظ الوفد، على سبيل المثال، أن قرابة ١٠٠ منظمة غير حكومية مُمثّلة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف

التقليدية والفولكلور. وصرّح الوفد بأن الويبو تواصل إسداء المشورة إلى البلدان النامية وتزويدها بالأدوات اللازمة للاستفادة إلى أقصى حد من الملكية الفكرية في الاقتصاديات الوطنية، وبصفة خاصة لإدراج الملكية الفكرية في السياسات والممارسات الإنمائية واستغلال أصول الملكية الفكرية والرفع من قيمة الابتكار والإبداع وتناول الأهداف الرئيسية للسياسات العامة. وأضاف الوفد أخيراً أن وثيقة استعراض تنفيذ البرنامج لسنة ٢٠٠٤ التي وضعتها الأمانة توضح الجهود الكبيرة التي بذلتها الويبو في سبيل دعم الأهداف الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة عن طريق تنسيق عملها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك تنسيق عملها بشأن مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات. ولفت الوفد الانتباه إلى أن لكل من تلك الهيئات دوراً هاماً تؤديه في مجال دعم الأهداف الإنمائية المُتفّق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وأن الويبو والدول الأعضاء فيها قد بذلت جهوداً كبيرة لضمان عدم الازدواجية أو عدم التناقض بين العمل المُنجز في إطار المنظمة والعمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وأوضح الوفد أن الويبو تُعتبر، في هذه السياقات وفي سياقات أخرى، منظمة ناجحة في دعم الأهداف المشتركة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة باء تثني على المدير العام والأمانة لما أدياه من دور قيادي ولما حققاه من إنجازات، وتشكر سائر الدول الأعضاء في الويبو على تعاونها من أجل بلوغ تلك الأهداف المشتركة. وأشار الوفد إلى أنه لا يزال من الضروري مواجهة العديد من المصاعب في الوقت الراهن وخلال الأشهر والسنوات المقبلة. وأضاف أن الويبو تجابه في عملها تحديات جديدة وغير مسبوقة يطرحها كل من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات ومالكي حقوق الملكية الفكرية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. واستطرد الوفد يقول إن المضي قدماً بجدول أعمال الويبو بشأن البراءات وجدول أعمالها الرقمي لن يكون أمراً يسيراً. وأكّد أن وضع ميزان عادل ومناسب وضمان دعم الملكية الفكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسخير الويبو لخدمة مصالح جميع الدول الأعضاء أهداف بالغة الصعوبة والتعقيد، خصوصاً إذا أضيفت إليها ضغوط التقشّف المالي. وصرّح الوفد بأنه لا يمكن أن يبلغ أي بيان تصدره المجموعة باء بشأن أداء برنامج الويبو وتنفيذه مستوى الاكتمال دون أن يتضمن بعض التعليقات عن الوضع المالي العام للمنظمة. وأعرب عن الاهتمام الذي أبدته المجموعة باء وأبداه أعضاؤها من ممثّلي البلدان حيال الطريقة الفعالة والاستراتيجية التي انتُهجت في إدارة برنامج الويبو وميزانيتها. بيد أن الوفد أعرب عن القلق الشديد الذي أبدته المجموعة باء إزاء الوضع المالي العام للويبو، بما في ذلك ما يتعلق بمشروع البناء الجديد. وأشار إلى أنه لم يكن على الويبو، خلال السنوات البضع الماضية وحتى الآن، أن تجابه على نحو جاد التحدي الذي يفرضه التقشّف المالي. غير أن الوفد أوضح أن تخصيص الموارد النادرة يُعد تحدياً رئيسياً بالنسبة للويبو والدول الأعضاء فيها، وأن ثمة قرارات بالغة الصعوبة يتعيّن اتخاذها بغية تحديد أولويات المنظمة في المستقبل. واستطرد الوفد قائلاً إنه طُلب إلى الدول الأعضاء، خلال اجتماع الجمعيات الراهن، أن تبتّ في اقتراح بزيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وشدّد الوفد على أنه ما زالت، ضمن المجموعة باء، تحفظات قوية بشأن ذلك الاقتراح واعتراض شديد عليه نظراً لعدم كفاية المعلومات والمبرّرات التي تضمن الموافقة عليه. وأضاف الوفد، بشأن القضايا المرتبطة بأعمال البناء، أن أعضاء المجموعة باء يتطلعون إلى مزيد من المعلومات عن إمكانية اتخاذ تدابير لادخار التكاليف المرتبطة بتشييد المبنى الجديد، وإلى التشاور الوثيق بين الأمانة والأعضاء بشأن كيفية المضي قدماً بهذا المشروع بطريقة مُقتصدة. وأخيراً أفاد الوفد بأن المجموعة باء تتطلع إلى المداولات التي ستجرى في السنة القادمة بشأن البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة. وقال إن العمل الذي سيبدأ في مطلع سنة ٢٠٠٥ سيشكّل، في رأي المجموعة باء، فرصة استراتيجية أمام جميع الدول الأعضاء في الويبو لاستعراض أولويات المنظمة فيما

يخص الإنفاق، ولتحقيق المزيد من الإنجازات الفعالة والوفورات في تنفيذ برامج الويبو. وذكر أن من الواجبات الكبرى للدول الأعضاء والأمانة، إذا أُريد للويبو أن تظل مؤسسة سليمة وناجحة وقابلة للدوام، العمل على ضمان أن تكون ميزانية الويبو في حالة جيدة وأن تكون الأهداف والغايات التي تحددها تلك المنظمة في صالح الجميع.

٢٥- وتحدث وفد سري لانكا باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وتقدّم بتعازيه لوفاة الدكتور أرباد بوكش الذي قاد المنظمة في السنوات الأولى من نشأتها. وقال إن الويبو نجحت خلال الفترة قيد الاستعراض في إنجاز عدة مبادرات جديدة مثل المناهج الجديدة في التخطيط لأنشطة المنظمة وإدارتها. وأشار إلى أهمية الاستفادة من إنجازات البرامج والأنشطة السالفة مشدّدا في الوقت ذاتها على ضرورة تركيز الويبو على إذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية والحاجة إلى إدماجها ضمن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، وضمان توطيد الكفاءات المؤسسية اللازمة لتناول قضايا الملكية الفكرية وخصّ بالذكر توسيع شراكات الويبو في إدارات الملكية الفكرية والاستفادة بتكنولوجيا المعلومات قدر الإمكان وعلى أكمل وجه، والعمل بانتظام على تمكين المجموعات الوطنية المعنية بقضايا الملكية الفكرية بما فيها القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، والأوساط القانونية ومؤسسات البحث والأكاديميات من اكتساب فهم أحسن للقضايا المطروحة، وإيضاح الروابط الإيجابية بين الملكية الفكرية ومجالات أخرى مثل الابتكار ونقل التكنولوجيا وتشجيع المنافسة والاستثمار وتحديد الآليات القادرة على تعزيز تلك الروابط، وتوطيد قدرات البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا على تقييم جوانب الملكية الفكرية والقضايا المستجدة مثل المعارف التقليدية والفولكلور والبيوتكنولوجيا والتنوع البيولوجي والتجارة الإلكترونية، وإدراج البعد التنموي في جميع مجالات عمل الويبو. وأشار الوفد أيضا إلى أن حماية الملكية الفكرية كأداة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها أهميتها ولكن ينبغي أن تستعمل بحرص وحذر لأن تلك الحماية تقتضي تكاليف لا يستهان بها. وبيّن أن كلّ بلد وهو يضع سياسته العامة بشأن الملكية الفكرية يحتاج إلى مرونة كافية حتى لا تصبح تكاليف حماية الملكية الفكرية أكثر من مزاياها. وأكّد في ذلك الصدد أن برامج الويبو ينبغي أن تضمن التوفيق بين البعد التنموي والمصالح الاجتماعية ومصالح كل الجهات المعنية وينبغي أن تواصل السعي نحو التوعية وتقديم خدمات ملموسة للبلدان النامية تكون متناسبة ومستويات نموّها ومنسجمة وأهدافها التنموية. ودعا أيضا إلى تقييم احتياجات كلّ بلد على حدة فيما يتعلق ببناء القدرات وإلى وضع البرامج بما يمكن من التصدي إلى مشاغل كلّ بلد بفعالية. ودعا الويبو إلى مواصلة العمل على وضع قوانين دولية متوازنة بشأن الملكية الفكرية حتى تستجيب إلى الاحتياجات المستجدة وتشجّع الابتكار والإبداع بفعالية وتتحلى بالمرونة الكافية كي تستوعب الأهداف الوطنية. وقال إن على الويبو أن تواصل التشاور الوثيق مع البلدان النامية مشدّدا على الحاجة إلى تعزيز برامج الويبو التدريبية وأنشطتها الرامية إلى المساعدة على أتمتة إدارة الملكية الفكرية. وقال إن البرامج ينبغي أن تستلهم من الطلب وتسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي للبلدان النامية. وشدّد الوفد أيضا على أهمية حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وصونها واقتسام منافع الموارد الوراثية بواسطة الأنظمة المناسبة، بما فيها نظام الملكية الفكرية. وأشار في هذا الصدد إلى الحاجة الماسة إلى مزيد من المساعدات القانونية والتقنية من الويبو بغية وضع أنظمة وتدابير جديدة لأغراض الحماية القانونية وتعزيز الأنظمة والتدابير المعمول بها حاليا وإنفاذها بفعالية على الصعيد الدولي في تلك المجالات. وأعلن في هذا المضمار أن مجموعة البلدان الآسيوية تعلّق أهمية قصوى على مواصلة عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وشدّد على ضرورة أن تحقّق اللجنة نتائج ملموسة، وذكر على وجه الخصوص التوصل إلى صكّ دولي ملزم بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور.

٢٦- وتحدث وفد هولندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها ٢٥ دولة ولاحظ أن الويبو تحتل حالياً مركز الصدارة من خلال حرصها على تطوير نظام الملكية الفكرية العالمي وتدعيمه. وفي هذا السياق، توجه بأحر عبارات التقدير إحياء لذكرى الدكتور أرباد بوكش الذي وجه المنظمة توجيها صارما خلال عدة سنوات وأعرب عن خالص تعازيه لرحيله مؤخراً. واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على مهام الويبو ويدرك إدراكاً تاماً أهميتها بالنسبة إليه وإلى بلدان العالم. وأعرب بالتالي عن اهتمام الاتحاد الأوروبي الشديد بتشغيل المنظمة تشغيلاً ملائما وضمان عافيتها المالية. وعبّر عن اهتمامه الشديد بضمان سلامة برامج الويبو الأساسية وخصّ بالذكر أنشطة التسجيل مثل خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد لاهاي واتحاد مدريد والوساطة والتحكيم. وأعرب عن أمله أن تحرز الجمعيات تقدماً في تلك المجالات الرئيسية وتسمح بعقد مؤتمر دبلوماسي معني باعتماد معاهدة منقحة لقانون العلامات في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦. وأعلن أيضاً أن انضمام الجماعة الأوروبية إلى اتحاد مدريد على وشك أن يدخل حيز النفاذ مشيراً إلى أهمية هذه الفترة بالنسبة إلى نظام العلامات التجارية الدولي والاتحاد الأوروبي إذ تعتبر تلك المعاهدة أول معاهدة للويبو ينضم إليها الاتحاد الأوروبي. وقال إن الاتحاد الأوروبي أيد اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الوارد في الوثيقة WO/GA/31/10 والداعي إلى الحد من أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي وحصرها على مجموعة أولية من مواد ذات أولوية. كما لفت النظر إلى التزام الاتحاد الأوروبي بمتابعة العمل على الكشف عن المصدر في طلبات البراءات وأكد بالتالي مجددا التزامه بتقديم اقتراح محدد بشأن هذه المسألة إلى لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى أن من الضروري تناول مثل تلك المسائل والمسائل المتعلقة بالبلدان النامية معاً بهدف التوصل إلى إجراء عمليات إصلاحية كاملة ومتوازنة وفعالة. وأدلى ببيان ثان في هذا المضمار وشدد على مشاعر القلق الشديد التي تساور الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها ٢٥ دولة لوضع الويبو المالي الراهن ولفت الانتباه إلى اقتراح الأمانة الداعي إلى زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. كما أكد اهتمامه الشديد بتشغيل الويبو تشغيلاً ملائما وضمان عافيتها المالية. ولذا، أعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في إيجاد حلول فعالة بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى والمكتب الدولي لأن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة. واستدرك قائلاً إنه لن يبحث الاقتراح المقدم إلا إذا أتيحت جميع المعطيات والمعلومات اللازمة في الأمدين القصير والطويل كقاعدة لاتخاذ قرار معقول ووجيه ومبرر. وركز على ضرورة توفير حجج دامغة لتبرير زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي يمكن المدافعة عنها استناداً إلى المنتفعين المستهدفين. وشدد بالتحديد على ضرورة ضمان الوضوح والشفافية على وجه تام فيما يتعلق بالوضع المالي وإمعان النظر في عوامل المنظمة الداخلية وتدابير الحد من التكاليف التي يمكن ترقبها. كما أشار إلى ضرورة إمعان النظر في الآثار المحتملة لتخفيض تكاليف التشغيل تخفيضا إضافيا في فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على عدد الموظفين وأنشطة الويبو. وأعرب عن اعتقاده بأن من الممكن تعزيز الوفورات بتخفيض عدد الموظفين دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً في أنشطة الويبو وقدرتها على توليد الإيرادات. وفيما يتعلق بالأمد الطويل، أعرب عن رغبته في استكشاف فرص تعزيز دقة التوقعات بشأن إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ورسوم أخرى. ووجه النظر إلى ضرورة استعراض نظام الويبو لإدارة الشؤون المالية في آخر الأمر بما في ذلك استعراض ما إذا كانت الويبو تتحلى بالمرونة الكافية لتكييف الميزانيات وعدد الموظفين مع التغييرات الطارئة على التوقعات بشأن الإيرادات. ورأى أيضاً أن من الضروري إعادة تقييم الحاجة إلى بناء مكاتب في ضوء الوضع المالي الراهن. وذكر مجدداً أن اقتراح الأمانة ليس وافياً لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها لا تستطيع بالتالي إلا المشاركة في مواصلة العمل على تلك المسألة المهمة بناء على شفافية تامة وطائفة

من الخيارات البديلة الشاملة بما فيها خيار تخفيض تكاليف التشغيل تخفيضا إضافيا في الأمدين القصير والطويل. كما ارتأى أن من الأهمية بمكان ضمان وضع مالي سليم لتنفيذ أنشطة الويبو المتصلة بالتنمية التي توسع نطاقها باستمرار. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للسياسات والآليات الحالية واعتقاده بأن الويبو ساهمت مساهمة ملحوظة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى الاقتراح الذي قدمه وفدا الأرجنتين والبرازيل لوضع جدول أعمال بشأن التنمية. وعبر عن رغبة الاتحاد الأوروبي في المشاركة في مناقشة بناءة بشأن تلك المسألة ضمن هيئات الويبو المختصة.

٢٧- وأبرز وفد الصين الإنجازات التي حققتها الصين في مجال الملكية الفكرية خلال السنة الماضية. وقال إن بلده استلم ما مجموعه ٣٠٨ ٠٠٠ طلب متعلق بثلاث فئات للبراءات ألا وهي براءات الاختراعات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية خلال سنة ٢٠٠٣ أي ما يساوي زيادة قدرها ٢٢,١٪ مقارنة بالسنة السابقة. ومضى يقول إن البلد استلم أكثر من ١٠٥ ٠٠٠ طلب متصل بالاختراعات مما يمثل ارتفاعاً يناهز ٣١,٢٪ مقارنة بالفترة نفسها. واسترسل قائلاً إن مجموع البراءات الممنوحة للفئات الثلاث المذكورة بلغ ١٨٢ ٠٠٠ براءة مما يمثل ارتفاعاً قدره ٣٧,٦٪ ومنها ٣٧ ٠٠٠ براءة اختراع تمثل زيادة قدرها ٧٣٪ مقارنة بالسنة الماضية. كما لفت النظر إلى أن بلده بدأ قبول إيداع طلبات البراءات إلكترونياً اعتباراً من ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٤. واستطرد قائلاً إن بلده استلم خلال سنة ٢٠٠٣ ما مجموعه ٤٥٢ ٠٠٠ طلب للعلامات التجارية وعلامات الخدمة أي ما يعادل ارتفاعاً قدره ٢١,٦٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٢ وأشار إلى الموافقة على حوالي ٢٤٢ ٠٠٠ علامة وتسجيلها. وأضاف قائلاً إن من المزمع إصدار تشريعات وضع لوائح وقواعد إضافية ضمن قانون حق المؤلف الصيني تشمل اللوائح بشأن منظمات الإدارة الجماعية قبل نهاية سنة ٢٠٠٤ في حين أن اللوائح بشأن حماية حقوق الاتصال عبر شبكات المعلومات أدرجت في جدول الأعمال القانوني لسنة ٢٠٠٥. ولفت الانتباه إلى الأولوية القصوى التي تمنحها حكومة بلده للملكية الفكرية. وأشار إلى استلام نحو ١ ٥١٧ حالة تعد على البراءات تمت تسوية ١ ٢٣٧ حالة منها سنة ٢٠٠٣. وأردف قائلاً إن هناك ما يناهز ١ ٨٧٣ حالة تمويه للبراءات و١٦٤ حالة تزوير للبراءات تم بحثها وتناولها. وفي مجال العلامات التجارية، وجه الانتباه إلى بحث ٣٧ ٤٨٩ حالة مما أدى إلى مصادرة ٨٥ ٧٥٠ ٠٠٠ علامة غير مشروعة أو التخلص منها. وفي ميدان حق المؤلف، أحاط الحضور علماً باستلام ٢٣ ٠١٣ حالة تمت تسوية ٢٢ ٤٢٩ حالة منها. وأشار إلى إنشاء فريق توجيهي وطني معني بحماية الملكية الفكرية في مايو/أيار ٢٠٠٤ بهدف مواصلة تدعيم حماية الملكية الفكرية في الصين. وأعرب أيضاً عن تقديره لجهود الويبو المبذولة في مجال الملكية الفكرية خلال السنة الماضية ورأى أن من الضروري إيلاء عناية كافية لقضايا التنمية وتكييف نظام الملكية الفكرية الدولي وتطويره في الوقت ذاته. وارتأى أن من الضروري تكييف مستوى حماية الملكية الفكرية مع مستوى الإنتاجية والاحتياجات الإنمائية المحددة في الدول الأعضاء. وقال إنه لا بد من تحقيق توازن فعلي بين إنفاذ حقوق أصحاب الحقوق وصون المصلحة العامة وإدماج غرض تشجيع حماية الابتكارات التكنولوجية في غرض تعزيز نقل التكنولوجيا. وأخيراً، عبّر عن ثقته بوضع نظام دولي للملكية الفكرية يراعي مصلحة أصحاب الحقوق والجمهور والاحتياجات المحددة في بلدان تمر بمراحل إنمائية مختلفة بفضل تعاضد جهود الويبو والدول الأعضاء فيها. وتحقيقاً لذلك الغرض، قال إن بلده يواصل توطيد تعاونه مع الويبو والدول الأعضاء الأخرى. وفيما يتصل بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، سلط الأضواء على تنظيم ندوة الويبو الإقليمية المعنية بحق المؤلف في المكتبات والمؤسسات التعليمية في العصر الرقمي في هونغ كونغ في مارس/آذار ٢٠٠٤. وقال إن ٢٥٠ شخصاً شاركوا في الندوة بمن فيهم ممثلو الحكومات والمؤسسات التعليمية وخبراء حق المؤلف من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأكمل بيانه قائلاً إن الندوة ساعدت على تعزيز فهم قضايا حق المؤلف المرتبطة بالمؤسسات التعليمية والمكتبات في العصر الرقمي وأثر الإنترنت على حماية حق المؤلف وأرست قاعدة مفيدة لواضعي

السياسات لبحث التطورات القادمة في هذا المجال من القانون. واستدرك قائلاً إن الندوة كشفت أيضاً عن الهوة التي تفصل بين مالكي الحقوق بناء على حق المؤلف والمنتفعين بالمصنفات الرقمية المحمية بموجب حق المؤلف على المستوى الأكاديمي. وأعرب عن اعتقاده بأن للويبو دوراً أساسياً في حل القضايا المعلقة في هذا المجال في المستقبل. وأنهى كلمته مشيداً بذكرى الدكتور أرباد بوكش ومجدداً التزامه بمواصلة العمل مع الويبو والدول الأعضاء فيها من أجل ضمان تمكين جميع البلدان من الانتفاع بنظام الملكية الفكرية تحقيقاً للنمو الاقتصادي والتنمية الثقافية.

٢٨- وتحدث وفد صربيا والجبل الأسود باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ولفت الانتباه إلى انضمام ثمانية بلدان من أصل ١٥ بلداً في المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي واعتبار ثلاثة بلدان أخرى كبلدان مرشحة. واستدرك قائلاً إن مشاكل واحتياجات ومصالح محددة في مجال حقوق الملكية الفكرية ما زالت تمثل قاعدة لاتخاذ إجراءات مشتركة على الرغم من الهيكل السياسي الجديد. ورأى أن الويبو جددت نشاطها في إطار تعزيز دور الملكية الفكرية الرئيسي في النمو الاقتصادي بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة تضطلع بدور ريادي في مجال الملكية الفكرية. وأشاد بأنشطة الويبو لوضع القواعد والمعايير والمناقشات الأساسية الجارية ضمن لجان الويبو. واستدرك قائلاً إن أهمية تلك المسائل تتطلب بوضوح مشاركة المزيد من الجهات الفاعلة وتشجيع شراكات جديدة. وقال إن علاقات تعاون أساسية جديدة بين الويبو ومنظمات أخرى تكتسي أهمية في دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق وذكر على سبيل المثال التعاون بين الويبو والاتحاد الأوروبي في إطار برامج المساعدة TAIEX وPHARE وCARDS. ومضى يقول إن تلك البرامج هي أمثلة جيدة على إمكانية ترشيد الموارد المالية والبشرية وإدراج تجارب وآراء مختلفة في البرامج لتحقيق أهداف مشتركة. ولاحظ أن من الضروري أن تواصل الويبو أنشطتها الرامية إلى تدعيم ثقافة الملكية الفكرية. وفي هذا المضمار، هنأ على الدورات التي نظمتها أكاديمية الويبو العالمية والندوات وحلقات العمل التي عقدتها جهات أخرى تابعة للويبو مشيرا إلى ضرورة تنظيم دورات متخصصة إضافية في المنطقة. وأعرب عن اعتقاده بأن تعزيز دور الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي يستلزم تكوين طرق تفكير جديدة وتدعيم الدور الاستباقي الذي يضطلع به الخبراء الذين يسدون المشورة إلى واضعي السياسات ومجموعات محددة مثل ممثلي قطاع الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. وعبر عن تطلعه إلى تعزيز التعاون مع الويبو في هذا السياق. وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقرير عن أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٤، لاحظ تغيير هيكل أنشطة الويبو وبرنامج التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا. وطلب بالتالي من الأمانة أن توفر تحليلاً عن ميزانية ذلك البرنامج وتفيد بمعلومات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة في المنطقتين التي يشملهما البرنامج. كما عبر عن قلقه لوضع الويبو المالي الراهن. ولفت الانتباه إلى الأهمية الكبرى التي يعلقها على زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ومناقشة هذه المسألة بشكل منفتح وشامل. وارتأى أيضاً أن من الضروري تناول عدد من النقاط المهمة بما فيها اعتماد تدابير إضافية للحد من التكاليف الداخلية بهدف التوصل إلى اتخاذ قرار وجيه. واختتم كلمته مؤكداً للويبو تعاون أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وتأييدها.

٢٩- وتحدث وفد باكستان باسم الدول الأعضاء في جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) وأيد البيان الذي أدلى به وفد سري لانكا باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وصرّح قائلاً إن الدول الأعضاء في جمعيته تولي أولوية متزايدة لقضايا الملكية الفكرية بهدف تسخيرها لما يحقق الأهداف الوطنية. وشدد على الحاجة إلى إدراج البُعد الإنمائي في كل مجالات عمل الويبو ومضى يقول إن من الضروري أن تركز برامج المنظمة على تحقيق هدف التنمية الاقتصادية بغية ضمان توازن منصف بين البُعد الاقتصادي ومصالح جميع المعنيين بالملكية الفكرية. ودعا أيضاً إلى رسم البرامج بما يراعي مستوى التنمية في البلدان النامية وأهدافها الإنمائية. وصرح قائلاً إن الدول الأعضاء في جمعيته قد

عبّرت كثيراً عن قلقها فيما يخص حقوق الملكية الفكرية وقضايا التوعية والرأي العام والمصلحة الاجتماعية والموارد البشرية ونقل التكنولوجيا والمعارف التقليدية والصحة العامة، شأنها في ذلك شأن سائر البلدان النامية. وناشد الويبو أن تتصدى لتلك المشاغل. واستطرد قائلاً إن بلدان الجمعية قد تعاونت عن كثب مع الويبو وأنجزت أنشطة شتى، منها إقامة منتديات دون إقليمية بشأن سياسات التعاون في مجال الملكية الفكرية بين الدول الأعضاء في الجمعية، أقيمت في سري لانكا ونيبال وبنغلادش وبوتان. وقال إن الهدف الذي كان منشوداً من تلك المنتديات هو إبراز أهمية الملكية الفكرية ووقعها المتزايد على التقدم التكنولوجي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والشروع بالتعاون والنهوض به وتعزيزه وكذا فهم الملكية الفكرية في بلدان المنطقة وإتاحة فرصة لبحث قضايا الملكية الفكرية في إطار الجمعية. وذكر أيضاً عقد اجتماعات إقليمية بشأن قضايا محددة تهم الدول الأعضاء، مثل الملكية الفكرية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية، تم عقدها في الهند مؤخراً. وأشار إلى بدء تنفيذ مشروع القرص المدمج الخاص بالجمعية بشأن الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وتطرق إلى المستوى القطري وأشار إلى إنجاز مشروعات ترمي إلى تدعيم أنظمة الملكية الفكرية الوطنية وتحديثها وأنشطة في مجال تدريس الملكية الفكرية والخدمات الإعلامية بشأن البراءات وانتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفكرية، كل ذلك بمساعدة الويبو. وعقد الوفد الأمل على أن تعزز الويبو برامجها الخاصة بالتعاون الإنمائي وتكثفها ولا سيما ما يتعلق منها بالمعارف التقليدية والانتفاع بالملكية الفكرية لتشجيع الابتكار والنفاذ إلى التكنولوجيا وتحديث أنظمة الملكية الفكرية. وفي الختام، أكد الوفد للويبو مشاركة بلدان الجمعية ودعمها الكامل.

٣٠- وتحدث وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً وقدم تعازيه إلى أسرة السيد أرباد بوكش قائلاً عنه إنه قاد الويبو ببراعة. ثم أثنى على جهود المدير العام والأمانة شاكراً شعبة البلدان الأقل نمواً بصفة خاصة. وقال إن عدد البلدان الأقل نمواً قد زاد من ٢٤ إلى ٥٠ ليمثّل أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة، منذ إنشاء مجموعة البلدان الأقل نمواً في الأمم المتحدة بموجب القرار ٢٧٦٨ في ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧١ وإقرار المجتمع الدولي بالصعوبات الإنمائية التي تواجهها تلك البلدان. وأضاف قائلاً إن تلك المشكلات تتفاقم وأشار إلى أن الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً يساوي سُدس مجموع البلدان النامية وواحد من مائة مقارنة بالبلدان الصناعية. وأعرب الوفد عن أسفه لأن صادرات مجموع البلدان الأقل نمواً لم تزد على ٠,٤٤ بالمائة من صادرات العالم خلال فترة السنتين ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وأن الإنتاج الصناعي لا يزال ضعيفاً جداً بمعدل ١١ بالمائة من الناتج الإجمالي القومي في سنة ١٩٩٩. وأشار الوفد إلى أن نسبة الأمية تبلغ ٥٠,٧ بالمائة ودعا بالتالي إلى تخصيص الموارد المناسبة لشعبة البلدان الأقل نمواً لتمكينها من وقوفها بشكل أفضل على المشكلات التي تواجهها البلدان الأقل نمواً في سياق التنمية. واستعرض الوفد أوجه التقدم المحرز في نظام الملكية الفكرية المطبق في البلدان الأقل نمواً وذكر أن ٤٢ بلداً منها قد انضم إلى اتفاقية الويبو و٣٤ إلى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية و٢٦ إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية و٢٣ إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات و٧ إلى اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للعلامات. وأعرب عن تأسفه لأن التسجيلات الدولية لتلك البلدان لا تزال متدنية ما لم تكن معدومة إذ لا تزيد على ١٣ تسجيلاً بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ سنة ٢٠٠٠. وقال إن ذلك لا يتجاوز ٠,١١٧ بالمائة من التسجيلات لفائدة المقيمين في سويسرا و٠,٠٦٣ بالمائة للمقيمين في فرنسا وحتى ٠,٠٠٧٤ بالمائة للمقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن امتنانه للويبو شاكراً مساعدتها لتزويد ٤٤ مكتباً للملكية الفكرية بوسائل الاتصال بشبكة الويبو والأنشطة التدريبية والمنح الدراسية والدعم في إنشاء جمعيات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وحث على الاستمرار في أنشطة التوعية الموجهة لصالح المسؤولين السياسية والإداريين والصحفيين ومختلف منظمات المجتمع المدني.

وأكد ضرورة إيلاء الأولوية لمساعدة البلدان الأقل نمواً وذكّر بأن مشكلات كل بلد تختلف عن مشكلات البلد الآخر وشدد على ضرورة أن تكثف الويبو جهودها في سياق الدعم التقني والمادي المقدم إلى الإدارات الوطنية. واقترح على البلدان الصناعية الأعضاء في الويبو التي اعتبرها المستفيد الرئيسي من نظام الملكية الفكرية، أن تضع في تصرف المنظمة موارد مالية لمساعدة البلدان الأقل نمواً بحيث يعود النظام بالفائدة على الجميع. وفي الختام أعرب الوفد عن تخوفه من أن يتعذر على البلدان الأقل نمواً الامتثال لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في الموعد المحدد نظراً إلى افتقارها إلى الطاقات البشرية والتقنية.

٣١- وتحدث وفد فييت نام باسم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأعرب عن ترحيبه ودعمه لاقتراح سنغافورة باحتضان مكتب الويبو في سنغافورة من أجل تيسير أنشطة المنظمة التعاونية في المنطقة. وقال إن حكومة سنغافورة عرضت على الويبو مكاتب خالصة الإيجار على المدى الطويل بالإضافة إلى تكاليف التجهيز والصيانة. وبيّن الوفد أن إنشاء المكتب لن يرتب أية التزامات مالية على ميزانية الويبو. وأضاف قائلا إن من المقترح أن يعمل في المكتب موظفون من المقر الرئيسي للويبو في جنيف وأن يكون بمثابة مركز خدمات لمساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ أولوياتها الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وأبدى الوفد ثقته في أن عمل مكتب سنغافورة سيأتي ليكمّل أنشطة الويبو التعاونية مع بلدان الرابطة ويعزّزها ويوطدها، كما أنه سيعمل على تلبية احتياجات مجموع منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وباسم بلدان الرابطة، أعرب الوفد عن تقديره للمدير العام وموظفي الويبو على دعمهم الفعال من أجل بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية في مجال الملكية الفكرية على الصعيدين الإقليمي والثنائي. وأقرّ بأن مواصلة أنشطة التعاون والمساعدة تقتضي من الويبو توفير الموارد المالية الكافية ورأى بناء على ذلك أن المنظمة ينبغي أن تحصل على الموارد المالية المناسبة كي تستطيع مواصلة برنامجها الخاص بالمساعدة التقنية والمالية. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو تعاونها المثمر مع بلدان الرابطة ومساعدتها القيّمة لتلك البلدان وأن تتعزّز تلك الأنشطة في المستقبل.

٣٢- وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن تعازيه لرحيل الدكتور أرباد بوكش. وذكر مجدداً أهمية الجمعية العامة بالنسبة إلى الدول الصغيرة التي عكفت مؤخراً على تحديث أنظمتها الوطنية أو سعت إلى ذلك مما يعد مهمة تتطلب أيضاً بذل جهد كبير للتعاون وتواجه في إطارها تحديات متزايدة من حيث تعزيز توفير الخبرات والتمويل وتنسيق الهياكل الأساسية. وتوجه بخالص شكره إلى المدير العام للويبو على المساعدة التي قدمتها المنظمة في ذلك السياق ومكاتب كبرى مثل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات ومكتب المملكة المتحدة للبراءات مما سمح لبلده بالحفاظ على النمو والتنمية. وسلط الأضواء على سعيه إلى تغيير السلوك إزاء الملكية الفكرية في بلده وسلم بأن من الأهمية بمكان حماية معارف بلده التقليدية وطلب التعويض عن أي تَعد عليها وأن الأهم من ذلك هو الاستفادة من المعارف التي لا يملكها البلد كمصدر للعلم والتنمية. وقال إن ذلك يعني وجوب تثقيف المجتمع لكي يقدّر أهمية الكشف عن الأشياء وحالة التقنية الصناعية السابقة والحاجة إلى توفير المعلومات. وشدد على أهمية الحماية مستشهداً بقصة المقلاة الفولاذية التي صنعت أصلاً في ترينيداد وتوباغو ولكنها مسجلة الملكية في الخارج مما أثار السخط على الصعيد الوطني. وفي هذا المضمار، انتهز الفرصة للإشادة بأعمال لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور المنشأة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ وذكر أن ذلك العمل شجع الخبراء المحليين على بدء توثيق الابتكارات وإيداع الطلبات لحماية الملكية الصناعية بينما تعدّ تشريعات وطنية جديدة بغية حماية الثروات الوطنية بالاعتراف بأصحاب الفنون والتميز الصناعي وإقامة نظام يعترف بالثروات الوطنية الحية وغير الحية. وأعرب أيضاً عن امتنانه للويبو للأنظمة التي أتاحتها في مجال الأتمتة ومضى يقول إن مبادرة بلده في هذا المجال مكنته من مساعدة بعض البلدان الكاريبية المجاورة

منذ أغسطس/آب ٢٠٠٢. ورحب بإبرام اتفاق الويبو بشأن التعاون لأغراض التنمية سنة ٢٠٠٣ غير أنه أعرب عن أسفه لشدة بطء عملية التنفيذ وطلب تعجيل هذه العملية. وختاماً، هنأ المدير العام على منظوره والاتجاه الاستراتيجي الذي اعتمده. كما أثنى على المنظمة ريادتها في مجال تطوير مكاتب الملكية الفكرية وأنظمة الملكية الفكرية الدولية ولا سيما في البلدان الصغيرة والنامية.

٣٣- وأيد وفد بربادوس بصورة كلية على البيان الذي أدلى به وفد السلفادور نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشكر المدير العام وفريقه على الدعم الذي قدمته الويبو لبربادوس. وتناول الوفد بصفته عضواً في الويبو وفي مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي باهتمام كبير التطورات الأخيرة المتعلقة بوضع المعايير وصياغة المعاهدات داخل اللجان الدائمة للويبو، وعبّر عن تطلعه إلى تحقيق تقدم في مجال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور وحماية الأداء السمعي البصري وتنفيذ القانون. وأكد الوفد على أن المورد الرئيسي لبربادوس يتمثل في شعبه الذي كان يعتمد على قدراته الفكرية في تعزيز مهاراته وإبداعه. وأشار بنوع من القلق إلى تزايد القرصنة البيولوجية لا سيما فيما يتعلق بالحياة النباتية كما عبّر عن قلقه أيضاً إزاء طريقة استغلال المنتجات الطبيعية للبلد التي لا يستفيد منها الشعب. وكانت أيضاً تقاليد البلد في مجال الموسيقى والرقص والآداب محل قرصنة واسعة النطاق، وكثيراً ما يعترض سبيل السلطات الراغبة في الامتثال للمعايير الدولية في مجال إنفاذ القوانين نقص المساهمة من قبل أصحاب المصلحة داخل وخارج الإقليم. وكنتيجة لذلك، تطلع الوفد إلى مشاطرة الأعضاء الآخرين التجارب والأفكار في سبيل إيجاد حلول عملية وفعالة لتلك المشاكل. وعبّر الوفد عن سروره في الإعلان عن التقدم الكبير الذي أحرزه بربادوس خلال السنة الماضية في مجال التنمية القانونية لا سيما فيما يتعلق بالعلامات التجارية وحق المؤلف والبراءات والذي أدى إلى إنشاء محكمة حق المؤلف المحلية. وعلى المستوى الإقليمي انضمت بربادوس إلى الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الكاريبية للتوقيع على معاهدة المساعدة التقنية مع الويبو والتي يمكن اعتبارها بمثابة "بلوغ سن الرشد" للملكية الفكرية في منطقة الكاريبي لأنها جاءت لتعترف بالدور الهام للعوامل الابداعية في إنشاء بيئة لتنمية ثقافية واقتصادية مستدامة. وشكر وفد بربادوس الويبو على جهودها الرامية إلى تعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية كأداة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ورفاه اجتماعي داخل الجماعة الكاريبية وأشار إلى التقدم المحرز إلى يومنا هذا بشأن تطوير أداة لمراجعة الحسابات في مجال الملكية الفكرية خاصة ببربادوس مع الإشارة إلى أن حكومة هذا البلد كانت ملتزمة بهذه العملية التزاماً كاملاً. وأثنى الوفد أيضاً على الويبو أنشطتها الرامية إلى تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الأخص تلك الموجودة في البلدان الصغيرة. واستدرك قائلاً إنه في الوقت الذي كانت فيه أغلبية الدول المتقدمة تملك شركات عبّر وطنية كبيرة كانت بربادوس وغيرها من الدول النامية الأخرى تواجه وفورات للحجم على الساحة التجارية وبالتالي بات من الضروري عليها أن تشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على مضاعفة مواردها الفكرية من أجل تحقيق أقصى قدر من الفوائد. وعبّر الوفد عن شكره للأمانة لما توليه من اهتمام وما توفره من دعم بصفة مستمرة في سبيل تقديم مساعدة تقنية وتوجيه فني لأصحاب الأعمال. وشجع وفد بربادوس الأمانة على مواصلة بذل الجهود في سبيل تحسين علاقاتها الخارجية مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى، كما شدّد على أن عملها في تلك المجالات يجب أن يرمي، من جملة أهداف أخرى، إلى إدراج البعد الإنمائي للملكية الفكرية في جدول الأعمال الدولي. وبهذا الصدد، كان الاقتراح الذي تقدمت به الويبو بشأن ابرام اتفاق تعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي يستحق عناية خاصة. وأكد الوفد على أنه يولي أهمية كبيرة للجهود التي تبذلها الويبو في سبيل تحقيق التنسيق وتعزيز التماسك مع المنظمات والوكالات الدولية على غرار الفاو واليونسكو واللجنة التابعة لمنظمة الصحة العالمية المعنية بالملكية الفكرية والابداع والصحة العامة التي أنشئت مؤخراً. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه قد تلقى بعناية خاصة المعلومات التي صدرت بشأن العجز في الدخل الذي يعاني منه

المكتب الدولي حالياً، وعبّر عن قلقه من العواقب المحتملة لهذا العجز على أنشطة التنمية التي يعتبرها أولوية. وشجع الدول الأعضاء على التعامل مع الوضع بطريقة بناءة من خلال تحقيق توازن بين مصالح الدول المتقدمة ومصالح الدول النامية بحيث يتسنى لكل الدول بصرف النظر عن حجمها وتقدمها الاقتصادي تقاسم الفوائد الناتجة عن عضويتها من خلال الويبو وهذا في إطار سوق عالمية تسير على معايير وممارسات اتفق عليها الجميع، كما أشار إلى أن كل تخفيض في حجم البرامج الموجهة نحو تحسين نظام الملكية الفكرية الدولي قد يؤدي إلى تقلص الأنشطة الاقتصادية التنافسية والأنشطة الابداعية وينبغي بالتالي على كل الدول أن تقاوم ذلك. وأنهى الوفد كلمته مؤكداً للأمانة ولكل الدول الأعضاء في الويبو التزامه المستمر بالعمل المشترك لخدمة قضية الملكية الفكرية كأداة للتنمية وكوسيلة لتحرير كل الأشخاص ذوي القدرات الإبداعية والخلاقة.

٣٤- وأيد وفد فنزويلا البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ورأى أن من المناسب التذكير بتعهد الجميع بجعل الملكية الفكرية أداة للتنمية العالمية بناءً على الابتكار ونقل التكنولوجيا وتعزيز مرونة تطبيق السياسات الوطنية لمنفعة الجمهور من شأنها أن تنقل منافع الملكية الفكرية لأغراض الصحة والتربية وتيسير الحصول على المعارف وإتاحة فرص العمل والنشاط الإبداعي مما يمكّن من تكوين ثقافة في مجال الملكية الفكرية مبنية على أنماط إنمائية داخلية متباينة. وارتأى مجدداً أن من الضروري أن تصبح الويبو منظمة ملتزمة باحتياجات البلدان النامية وقدراتها الكامنة والإبداعية. واستدرك قائلاً إنه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع سياسة فعالة بشأن الملكية الفكرية لا تستهدف إبراز فوائد حماية الملكية الفكرية فحسب بل ترمي إلى توفير خدمات التعاون والمساعدة التقنية الدولية بهدف تجسيد تلك القدرات الكامنة مما يُعد خطوة تتصدى لمشكلة تكاليف تلك الحماية بالنسبة إلى البلدان النامية بوصفها بلداناً منتفعة بالنظام. وعلاوة على ذلك، قال إن من الضروري أن يهدف التعاون لأغراض التنمية إلى تحقيق مهام منظومة الأمم المتحدة وسياساتها وخاصة أهداف الألفية. ولهذا الغرض، رأى أن من الضروري إعادة إصلاح ميزانية الويبو بناء على تلك الأهداف. ومضى يقول إن أنشطة التعاون في مجالات متعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والشركات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم المكاتب الوطنية ونقل التكنولوجيا وتدريب الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات الجديدة والتجارة الإلكترونية تعتبر أولويات من أجل الإرتقاء بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق بموضوع الإنفاذ، أشار إلى الآمال المعلقة على مراعاة مشاغل البلدان النامية بحيث يتحول نظام حماية الملكية الفكرية إلى وسيلة فعلية لإتاحة الفرص ولا يمثل التزامات جديدة. وأعرب عن قلقه من إدراج البُعد الإنمائي في تنسيق نظام البراءات الدولي. وأضاف قائلاً إن تنسيق النظام في مجال يفتقر إلى التوازن وتسود فيه الممارسات غير المشروعة سيؤثر تأثيراً لا مناص منه في البلدان النامية. ونظراً إلى التقدم المحرز حالياً في المناقشات المعنية، رحب بإمكانية توضيح ما إذا كانت الفوائد المحتملة المنبثقة عن جدول الأعمال والعائدة على البلدان النامية أقل من التكاليف المتوقع تحملها. وفي هذا السياق، لفت النظر إلى أهمية فسح المجال وضمان المرونة اللازمة المعترف بها في جدول أعمال البراءات لطرح هذه المسألة التي تركت تحت تصرف الدول في إطار اتفاقات مثل اتفاق تريبس. كما رأى أن من الضروري أن تأخذ العملية في الحسبان حرية البلدان النامية في وضع نظام قانون للبراءات تمشياً مع مصالحها وظروفها الخاصة. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، لفت الانتباه إلى الفرصة التي سنحت للسكان الأصليين في فنزويلا للمشاركة مشاركة مباشرة في مختلف العمليات التي استهلتها الويبو. وأضاف قائلاً إن على اللجنة الحكومية الدولية أن تعتبر تجنب التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المترابطة أو غير المترابطة صيغة مناسبة. وفيما يتعلق بالطلب المقدم إلى الويبو بخصوص اتفاقية التنوع البيولوجي لبحث شروط الكشف عن حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها واتخاذ قرارات بشأن تلك الشروط، لفت الانتباه إلى تعدد جوانب هذا الموضوع الذي لا يثير اهتمام مختلف الهيئات في المكتب الدولي فحسب

بل اهتمام مجموعة كبيرة من المحافل الدولية ورأى بالتالي أن من الضروري تناوله وفقاً للأهداف المنشودة والخبرات التقنية على مستوى كل جهة معنية. وأخيراً، عبّر عن تأييده لاقتراح وفدي الأرجنتين والبرازيل الذي حظي بدعم بلدان نامية أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وأردف قائلاً إن هذا الاقتراح يدعو إلى تعزيز أهمية الجهود الكبيرة المبذولة في الويبو لإدراج المنظور الإنمائي في أعمال المنظمة كجزء لا يتجزأ منها. ونظراً إلى أن الويبو تعتبر الكيان المتعدد الأطراف الرئيسي الذي يقدم المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية، رأى أن من الضروري ضمان تقديم مثل هذه المساعدة التقنية والقانونية بناء على مستوى التنمية والاحتياجات في كل بلد. وأعرب عن أمله أن تؤيد الجمعية هدف توحيد جدول الأعمال المفيد والضروري الذي يشكل قاعدة مشتركة بين كل موضوعات التنمية.

٣٥- وأعرب وفد فنلندا عن حزنه لرحيل الدكتور أرباد بوكش مؤخراً. وشكر المدير العام والأمانة على التقرير عن أداء البرنامج في فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٤. وعبّر عن ارتياحه لتطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وبدء إيداع طلبات البراءات الدولية إيداعاً إلكترونياً تاماً في شهر فبراير/شباط. وأعرب عن سروره لتعيين الجمعية العامة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات مجلس فنلندا الوطني المعني بالبراءات والتسجيل كهيئة معنية بمعاهدة التعاون بشأن البراءات سنة ٢٠٠٣. وقال إن الأعمال التحضيرية جارية وإن بلده يعتزم استهلال العمليات بحلول السنة الجديدة في سنة ٢٠٠٥. كما لفت النظر إلى اضطلاع الويبو بتنظيم المنتدى الدولي الأول بشأن الإبداع والابتكار في هلسينكي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ بالتعاون مع بلده. ومضى يقول إن المنتدى الثاني عقد في الصين في مايو/أيار ٢٠٠٢ واستهدف تشجيع حوار منفتح وبنّاء بشأن سبل الارتقاء بالإبداع والابتكار في عالم يتجه نحو اقتصاد يقوم على المعارف والمعلومات والقدرة الإبداعية. وشدد على أهمية مثل تلك المناقشات بين البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان الصناعية. واسترسل قائلاً إن المنتدى الثالث المزمع عقده في جنوب أفريقيا في مستهل سنة ٢٠٠٥ في طور التحضير حالياً. وأعرب أيضاً عن تأييده التام للتعاون العالمي في إطار الويبو. وعلى الصعيد الوطني، لفت الانتباه إلى تقديم اقتراح بشأن تعديل قانون البراءات إلى البرلمان بغية تمديد المهلة لدخول الطلبات الدولية في المرحلة الوطنية بعد صدور تقرير البحث الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأوضح قائلاً إن من المقترح أن تبلغ المهلة ٣١ شهراً اعتباراً من تاريخ الأولوية بصرف النظر عن التماس مودع الطلب إجراء فحص تمهيدي أو عدم التماسه لذلك. واستطرد قائلاً إن بلده يعمل أيضاً على مراجعة قانون البراءات بهدف تنفيذ اتفاقية البراءات الأوروبية لسنة ٢٠٠٠ ومعاهدة قانون البراءات وإن الأعمال التحضيرية جارية لقبول التعديلات التي اقترح إدخالها على المعاهدات التي تديرها الويبو واعتمدتها جمعيات الويبو في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. وأضاف قائلاً إن بلده ينظر أيضاً في خيار الانضمام إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي. وأشار إلى تنظيم جوائز INNOFINLAND التي يمنحها رئيس جمهورية بلده للمرة العاشرة بهدف تشجيع الإبداع والمهارات وروح الريادة والتعاون بطريقة عملية وإبداعية. وأردف قائلاً إن مسابقة الابتكار للمجندين INNOINT نظمت للمرة الخامسة كجزء من المشروع. ولفت النظر إلى ندوة الابتكار للأطفال INNOSCHOOL التي عقدت للمرة الثالثة بالتعاون مع المجلس الوطني للتعليم. وأنهى كلمته معرباً عن تأييده لأنشطة الويبو القادمة.

٣٦- وأثنى وفد جمهورية مولدوفا على المدير العام والأمانة الأعمال الهائلة المنجزة للنهوض بحماية الملكية الفكرية في العالم كما استعرضها التقرير المستفيض عن أداء البرنامج في فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ الذي بيّن أن الويبو تساعد الدول الأعضاء على تحقيق منافع بفضل الملكية الفكرية وتكوين ثقافة الملكية الفكرية وتوسيع نطاق خدمات الحماية العالمية. وأعرب عن تقدير بلده للجهود

الرامية لإزالة الغموض عن الملكية الفكرية وتعزيز مستوى إدراك مختلف شرائح المجتمع والشركات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول لذلك النظام وفرص انتفاعهم به. وعبّر عن تأييده التام لمنظور الويبو واستراتيجيتها فيما يتعلق بضرورة دراسة طاقة نظام الملكية الفكرية كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية. وأطلع الدول الأعضاء في الويبو على الخطوات الفعلية التي اتخذها بلده لجعل الملكية الفكرية أداة فعالة تضمن النمو الاقتصادي. وأشار بالتالي إلى إنشاء نظام حديث لحماية الملكية الفكرية يشمل القاعدة اللازمة للتشريع ووضع المعايير بما يتمشى مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية والهياكل الأساسية التي تسمح بتشغيل النظام تشغيلاً فعالاً. ولفت النظر إلى إنشاء المجلس المشترك بين المكاتب والمعني بقضايا الملكية الصناعية وقال إن المجلس يضم ممثلي ١٥ وزارة ومكتباً على الصعيد الوطني ترتبط أعمالهم بحماية الملكية الصناعية وإنفاذ الحقوق المتعلقة بالمجال المذكور ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر، وقد وضع السياسات المناسبة وقدم وثائق التشريع ووضع المعايير إلى الحكومة لتوافق عليها. ومضى يقول إن الحكومة وافقت على لائحة بشأن الملكية الصناعية كجزء من المهام المهنية ولائحة تقييم الملكية الفكرية وشهادة أصول الملكية الفكرية نتيجة للتوصيات الصادرة عن ذلك المجلس بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. واسترسل قائلاً إن أصحاب الحقوق في مجال الملكية الصناعية علقوا أهمية كبرى على اللوائح المعتمدة بشأن الاعتراف بالعلامات التجارية شائعة الشهرة وتسجيل اتفاق يضمن حقوق الملكية الصناعية. ولفت الانتباه إلى الاتجاه الإيجابي المسجل في بلده خلال السنوات القليلة الماضية من حيث ارتفاع عدد الطلبات المودعة لتسجيل حقوق الملكية الصناعية مما يدل على تطور العمليات العلمية والابتكارية الثابت في البلد. وأشار إلى تزويد مودعي الطلبات من المواطنين والأجانب بنظام فعال يمكن النفاذ إليه لحماية الملكية الصناعية. وأفاد بإيداع أكثر من ٠٠٠ ٥٤ طلب من ذلك القبيل وتسجيل ما يربو على ٠٠٠ ١٣ وثيقة خلال فترة ١١ سنة. وأشار إلى استراتيجية تطوير النظام الوطني لحماية الملكية الفكرية والانتفاع بها حتى سنة ٢٠١٠ التي وافقت عليها حكومة بلده في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ كقاعدة لمواصلة تطوير نظام الملكية الفكرية الوطني. واستأنف قائلاً إن حكومة بلده سلمت بدور الملكية الفكرية وأهميتها في تنمية الاقتصاد الوطني وأدرجت فصلاً خاصاً يحمل عنوان "البحث والابتكار" في وثيقة "استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر" التي أُعدَّت مؤخراً. واستطرد قائلاً إن البرلمان الوطني اعتمد القانون بشأن العلوم والابتكار في ١٥ يوليه/تموز ٢٠٠٤ بهدف تعزيز النشاط الابتكاري وتشجيعه في البلد. وأوضح قائلاً إن ذلك القانون أُعدَّ بهدف إجراء إصلاح جذري لجهاز التنظيم والإدارة في مجال العلم والابتكار. وذكر إنشاء الوكالة الحكومية للملكية الفكرية بناء على أحكام القانون الجديد وقرار الحكومة الصادر في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ بهدف توفير الحماية القانونية في مجال الملكية الفكرية في شكل حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأضاف قائلاً إن الوكالة الحكومية الجديدة هي الوكالة الشرعية التي خلفت الوكالة المعنية بحماية الملكية الصناعية والوكالة المعنية بحماية حق المؤلف. وأردف قائلاً إن حكومة بلده أعدّت مشروع برنامج للتعاون مع الويبو سيقدم قريباً إلى الأمانة للنظر فيه. وأعرب عن اقتناع بلده بأن التوقيع على برنامج التعاون المشترك يسمح له بإدماج نظام الملكية الفكرية الوطني في نظام الملكية الفكرية العالمي. وأعرب عن امتنان حكومة بلده للويبو والمدير العام لتقديم الدعم والمساعدة من أجل إنشاء نظام حماية الملكية الفكرية وتطويره في البلد. وأعرب عن أمله أن تكون علاقات التعاون مثمرة في المستقبل.

٣٧- وهنأ وفد السنغال المدير العام والأمانة على جودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء وخص بالذكر الوثيقتين A/40/2 وA/40/3 اللتين تقيّمان أنشطة المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والنصف الأول من السنة الجارية تقييماً وافياً. كما أشاد بأنشطة المنظمة الرامية إلى تكوين ثقافة الملكية الفكرية. وأعرب عن سروره للأهمية الكبرى المعلقة على البلدان الأقل نمواً مشيرا إلى إنشاء شعبة معنية بالبلدان الأقل نمواً في الويبو منذ بضع سنوات كدليل على ذلك مما يوسع نطاق برنامج

العمل المعتمد في بروكسل في مايو/أيار ٢٠٠١ لدى انعقاد المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً. ودعا المنظمة إلى دعم جهوده المبذولة في ثلاثة اتجاهات حتى تؤدي مهامها على وجه تام. وفي المقام الأول، ذكر مواصلة إيلاء عناية خاصة للنقاش الجاري بشأن آثار الملكية الفكرية على الرفاه العام. وأشاد بالتعليقات التمهيدية التي قدمتها الويبو إلى اللجنة التي شكلتها منظمة الصحة العالمية مؤخراً لمعالجة إشكالية الابتكار والصحة العامة وشجع المنظمة تشجيعاً حاراً على المشاركة في تلك العملية. وفي المقام الثاني، أشار إلى تناول آثار البراءات على السياسات العامة بشكل مناسب. وسلم بأهمية تنسيق الإجراءات على المستوى الدولي وأكد أنه لا يمكن إجراء عملية التنسيق المذكورة إلا بمراعاة كل المعالم بما فيها آثار البراءات على السياسة العامة من الناحية السياسية. وفي المقام الثالث، دعا إلى تدويل أنشطة الويبو ولا سيما في مجالي التربية والتعليم. وفي هذا السياق، رحب بقرار اللجنة الاستشارية المعنية بتطبيق الحقوق الصادر خلال دورتها المنعقدة في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ بشأن تكريس اجتماعها القادم لموضوع التربية والتعليم مما يعد مرحلة لا مناص منها لتكوين ثقافة الملكية الفكرية في رأيه. ورأى أن من الضروري ألا تعرقل قيود الميزانية التي تواجهها المنظمة مثل تلك المشروعات. وأيد البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية مشيراً إلى ضرورة إيلاء عناية خاصة لإدارة المنظمة إدارة مالية سليمة وأهمية مبدأ التكييف بزيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات نتيجة لذلك.

٣٨- وأثنى وفد المغرب على المدير العام جهوده وأشار إلى وجود جوّ من الثقة والشفافية يشجّعه على مواصلة تعاونه مع المنظمة. وأعرب عن تقديره للمدير العام السابق للويبو، الفقيد أرباد بوكش، الذي ترك بصمته على تاريخ الويبو بحنكته وذكائه. ثم تحدث الوفد عن الحالة المالية للمنظمة واصفا إياها بالهشة وقال إنها لا تعزى إلى خفض اشتراكات الدول الأعضاء ولا إلى سوء الإدارة المالية وإنما ترجع إلى أوضاع دولية خارجة عن طاقة المنظمة بسبب خفض رسم الإيداع الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ٤٠٪. وبيّن أن ذلك هو ما يجعله يوافق على الاقتراح الرامي إلى رفع ذلك الرسم بنسبة ١٢٪. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية آملا في زيادة أكبر حتى تتسنى تلبية احتياجات المنظمة على أكمل وجه. وقال إن تلك الزيادة المحدودة زمنيا ستكون قابلة للتعديل ما أن تسترجع المنظمة وضعية مالية متوازنة. وإلى جانب تلك الزيادة، أبدى الوفد موافقته أيضا على توسيع نطاق تخفيض الرسوم بنسبة ٧٥٪ كي يشمل الأشخاص المعنويين فضلا عن الأشخاص الطبيعيين أيضا مما يسهّل نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب عن أمله في أن تكون مسألة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات موضع نقاش أكثر جدية وتفصيلا وتنظيما في إطار بحث تعديل تلك الرسوم بصورة عامة وليس فقط بهدف تلبية الاحتياجات المالية للمنظمة. ثم انتقل إلى موضوع البناء الجديد مشيدا بالمدير العام الذي كان له ردّ فعل سريع ومسؤول. وأيدّ الوفد ذلك القرار آملا في أن توجّه موارد المنظمة المالية نحو مشروعات التنمية. وأطرى فيما بعد على أكاديمية الويبو العالمية التي شهدت تسجيل ألفي شخص من ١٧٠ بلدا في برنامج التعليم عن بعد. وحثّ المنظمة على تخصيص مزيد من الموارد المالية والبشرية للأكاديمية. وتحدث فيما بعد عن الإنجازات الرئيسية التي شهدها المغرب مؤخرا في مجال الملكية الفكرية. وأعلن أن المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية تجاوز سقف ٠٠٠ ٥ علامة وطنية، إذ سجّل ٢٤٤ ٥ تسجيلا وكان ٨٠٪ منها من أصل مغربي أي بزيادة قدرها ١١٪؛ بالإضافة إلى ١٠٧ ٥ من التعيينات الدولية بناء على نظام مدريد. وأضاف قائلا إن تلك الزيادة استمرت خلال الشهور العشرة الأولى من سنة ٢٠٠٤ أي بنسبة تزيد على ٨٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٣. وبالنسبة إلى البراءات، أعلن الوفد أن المكتب سجّل ٤٨٣ طلب براءة، أي بانخفاض نسبته ٨,٥٪. وقال إن الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٤ شهدت ارتفاعا لطلبات البراءات بنسبة ٢٤٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٣. وبالنسبة إلى الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون

بشأن البراءات، قال الوفد إن الطلبات التي دخلت المرحلة الوطنية بناء على المعاهدة شهدت خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٤ ارتفاعا بنسبة ١٦٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٣، أي ما يعادل ٢٠١ طلب مقابل ١٧٣ طلبا. أما فيما يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، فأعلن الوفد أن عدد الطلبات بلغ ٥٤٢ في سنة ٢٠٠٣ مقابل ٥٥٨ طلبا في سنة ٢٠٠٢، أي بانخفاض نسبته ٣٪. وأعلن أيضا أن المكتب استكمل موقعه على الإنترنت بالعربية والفرنسية والإنكليزية والإسبانية وعنوانه هو <ompic.org.ma>. وأفاد أيضا أن قاعدة البيانات للبحث في الموقع أصبحت تتيح الآن إمكانية مشاهدة صور العلامات والرسوم والنماذج الصناعية والاطلاع على وثائق البراءات. واستطرد قائلا إن الموقع سجّل ٦ ٠٠٠ زيارة شهرية في المتوسط خلال الشهور التسعة الأولى من سنة ٢٠٠٤. وأعلن أن المكتب شرع منذ الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ في تطوير أنشطته في التجارة الإلكترونية وهدفه في نهاية المطاف إتاحة إمكانية إيداع سندات الملكية الصناعية عبر الشبكة. وفي المجال القانوني، أشار الوفد إلى أن مرسوم تطبيق القانون رقم ٩٧/١٧ بشأن حماية الملكية الفكرية قد نشر في الجريدة الرسمية وسيمكّن المغرب اعتبارا من ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ من استيفاء متطلبات اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وعلى الصعيد الدولي، أعلن الوفد أن المغرب والولايات المتحدة الأمريكية أبرما اتفاقا بشأن التبادل الحرّ في ١٥ يونيه/حزيران ٢٠٠٤. وقال إن الاتفاق يحتوي على جزء مهم بشأن الملكية الفكرية ويجسّد المبادئ الأساسية التي تنظم هذا المجال على الصعيد الدولي. وأضاف قائلا إن علاقات التعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات تشمل مشروعات متطوّرة مثل المحفوظات الإلكترونية وأتمتة نظام الإدارة. وعلى المستوى الثنائي، ذكر الوفد علاقات التعاون مع المعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات وقال إنها تهدف إلى تبادل الخبرات في مجالات الاهتمام المشترك مثل احترام الحقوق والإيداع الإلكتروني ونظام وضع العلامات. وفي الختام، جدّد الوفد دعمه الشامل للمشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة التي تنظمها الويبو بغية تحقيق مجتمع قائم على الابتكار ونشر ثقافة للملكية الفكرية خدمةً للبشرية.

٣٩- وأفاد وفد إيطاليا بأن القرار الصادر عن الجماعة الأوروبية للانضمام إلى اتحاد مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات خلال السنة الماضية كان خطوة مرتقبة منذ زمن بعيد نحو الاتجاه السليم معرباً عن سرور بلده لتأييد هذه الخطوة وتيسيرها خلال ترؤسه للاتحاد الأوروبي لأنه يعترف بأهميتها بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية والويبو على السواء. وأيد البيانين العامين اللذين أدلى بهما وفد كندا باسم المجموعة باء ووفد هولندا باسم الجماعة الأوروبية. وفضلاً عن ذلك، أكد أن مسألة الملكية الفكرية تكتسي أهمية حاسمة وأن رسالتها الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتكنولوجي في البلدان المتقدمة والنامية معترف بها اعترافاً متزايداً. ولفت النظر إلى دور الويبو الكبير في هذا المضمار. وقال إن بلده يظل ملتزماً إزاء الويبو. ولذلك، قال إن بلده منح المدير العام جائزة البندقية لدعم ثقافة الملكية الفكرية لدى تنظيمها للمرة الأولى في مايو/أيار ٢٠٠٤ اعترافا بريادته المتينة ومنظوره الراسخ في تعزيز دور ثقافة الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وذكر بأن مدينة البندقية أصدرت أول قانون بشأن حماية البراءات على الإطلاق منذ ٥٣٠ سنة. وأوضح قائلاً إن بلده يشاطر الويبو سلوك تعزيز ثقافة الملكية الفكرية وأعرب عن رغبته في تدعيم ذلك بالتعاون مع الويبو وأعضاء إدارتها. وعلاوة على ذلك، رأى أن تعزيز ثقافة الملكية الفكرية لا يعتبر مهمة كبيرة فحسب بل عملية تتطلب التزام الأوساط الوطنية والدولية بتكثيف التدريب في مجال الملكية الفكرية على الأمد الطويل بهدف حماية الإبداع والابتكار. ولفت الانتباه إلى ضرورة توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وعليه، قال إن بلده واصل تقديم الدعم اللازم لأنشطة التدريب. وفي هذا السياق، أشار إلى الدورة الرابعة لشهادة الماجستير في مجال الملكية الفكرية لسنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ المنظمة بمشاركة أكاديمية الويبو العالمية. واسترسل قائلاً إن هذه المبادرة سمحت لأربعين

محترفاً قادماً من جميع أنحاء العالم وخاصة من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالتجمع سنوياً في معهد موظفي الأمم المتحدة في تورينو للمشاركة في دورة متخصصة تستغرق سنة كاملة. وأعلن أن بلده يعتزم مواصلة العمل في هذا الاتجاه وتكثيف جهوده لتحقيق غرض تعزيز ثقافة الملكية الفكرية على وجه أفضل لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص. وأنهى بيانه قائلاً إن بلده جدد التزامه باستضافة ندوة الويبو المقبلة المعنية بالبيانات الجغرافية المزمع عقدها سنة ٢٠٠٥ بعد نجاح مؤتمر البندقية الدولي المعني بالرسوم والنماذج الصناعية الذي عقد في مايو/أيار ٢٠٠٤. وأعرب عن رغبة بلده في المساهمة في تعزيز فهم منافع البيانات الجغرافية بالنسبة إلى جميع البلدان نظراً إلى أهميتها المتزايدة بوصفها جانباً من جوانب الملكية الفكرية من خلال عقد هذه الندوة. وأعرب أخيرا عن التزام بلده الصارم والشديد بمواصلة تعاونه مع الويبو في مختلف مجالات الملكية الفكرية.

٤٠- وأعرب وفد زامبيا عن خالص تعازيه لرحيل الدكتور أرباد بوكش. وشكر المدير العام وموظفي الويبو على الجهود المبذولة لمساعدة البلدان النامية بوجه خاص. وأكد للويبو دعم بلده لها وتعاونه معها باستمرار. وأيد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المكتب الدولي على تزويد الدول الأعضاء بالقدرة على إدراك كنه الأمور مما يُرسي قاعدة جيدة لتوجيه المنظمة توجيهاً سياسياً إضافياً. وأفاد بأن الدول الأعضاء اتفقت فيما مضى على أن للملكية الفكرية دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي الوطني والتطور التكنولوجي والتجارة والاستثمار على الصعيد الدولي وأن من الضروري الالتفات إلى الملكية الفكرية في سياق عالمي أوسع نطاقاً. وذكر أن الدول الأعضاء سلمت بتوفر الموظفين والوسائل التكنولوجية في الويبو لمساعدتها على تكوين ثروات الملكية الفكرية والانتفاع بها من أجل التنمية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين الوطني والدولي. ومضى يقول إن الدول الأعضاء أيّدت أيضاً منظور الويبو بتعليق آمال كبيرة عليها ووافقت على مواجهة الاحتياجات والتحديات الجديدة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وثقافة الملكية الفكرية وتكثيف المعارف وتكوين القدرات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بتوحيد قضايا الملكية الفكرية التقليدية في الوقت ذاته. وذكّر أيضا الدول الأعضاء بالقضايا العالمية المبيّنة في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وبرنامج العمل الخاص بالبلدان الأقل نمواً والمسائل التجارية المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية والمسائل المطروحة في منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ورأى أن من الضروري بحث تلك القضايا والمسائل من منظور يبيّن سبل إسهام طاقة الملكية الفكرية في الجهود التي تبذلها البلدان لتعزيز قدراتها الإبداعية والمعرفية. وشدد على إمكانية مساهمة أنشطة الويبو في الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الناس ولا سيما في البلدان النامية وضرورة ذلك وتساءل عما إذا كان الوقت مناسباً لتقليص مهام الويبو وموارِدها ووقف أنشطة مهمة تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر علماً بأن المنظمة هي وكالة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية المختصة في مجال الملكية الفكرية الوحيدة. وأكد أنه لا يمكن الرد على هذا السؤال إلا بالنفي وحث الدول الأعضاء على تمكين الويبو من الاستجابة للطلبات والتوقعات المتزايدة التي يعبّر عنها المسؤولون والمستفيدون الذين اعترفوا بأهمية الملكية الفكرية في العالم. كما ذكّر الدول الأعضاء بأن من المتفق عليه دوماً أن الويبو تحتل مكانة جيدة للتصدي لتلك التحديات. ولفت النظر إلى القيود المالية التي تواجهها المنظمة بسبب تخفيض رسوم الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات مما يعني أنه يجب تأجيل عدة أنشطة أو حتى إلغاؤها. ونتيجة لذلك، قال إن من الممكن أن تتأثر الأهداف الاستراتيجية العامة تأثراً سلبياً من احتمال بقاء الوضع على ما هو عليه. وأيد بالتالي اقتراح الأمانة الداعي إلى زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف تكوين الأموال الاحتياطية المطلوبة. واسترسل قائلاً إن التقرير عن أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ يشير إلى تسجيل أداء جيد ومعقول واستدرك قائلاً إن التقرير يبيّن أيضاً عدم مباشرة عدد من

الأنشطة وفقاً للتوقعات وتأجيل بعضها الآخر. وختاماً، حث الدول الأعضاء على إعادة النظر في اقتراح الأمانة واعتماده لزيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٢٪ كأدنى حد وأكد أن تكييف الأسعار التصاعدي أو التنازلي هو خيار استراتيجي معتمد في كل المشاريع التجارية الدولية. وفي الواقع، رأى أن من الضروري زيادة الرسوم بنسبة تزيد على ١٢ بالمائة حتى يتسنى ضمان تنفيذ جميع أنشطة الويبو على نحو فعال.

٤١- وصرّح وفد باكستان قائلاً إن الويبو قد شرعت في عدد كبير من الأنشطة المرتبطة بالتعاون الإنمائي وإدارة المعاهدات ووضع القواعد والمعايير ونفذتها خلال الفترة قيد النظر. وأثنى على جهود الأمانة الرامية إلى الوقوف على القضايا المعقدة المرتبطة بالعلاقة بين التنمية والملكية الفكرية، مثل إنشاء وحدات معنية بالتحليل الاقتصادي وإدارة أصول الملكية الفكرية. وقال إن المنظمة قد أمسكت بالمسألة الرئيسية وهي تسخير الملكية الفكرية لفائدة المجتمع وتوفير الحوافز والحماية المناسبة لأصحاب الحقوق في آن واحد. وأشار إلى سرعة التنمية التكنولوجية والاستجابة السياسية إليها بالتنظيم الإشكالي، وقال إن تلك القضية قد نشأت من جديد بحدة لا سابق لها. ورأى أن من الضروري النظر في برامج الويبو على أساس فعالية تلك الاستجابة ومدى إسهام الملكية الفكرية في أهداف المجتمعات. وحدد الوفد ثلاثة مجالات رئيسية يكون فيها وقع للملكية الفكرية على الأهداف الإنمائية. وذكر في المقام الأول الوقع السلبي الذي قد يترتب على أنظمة الملكية الفكرية لإتاحة النفاذ إلى السلع الأساسية بأسعار معقولة، ولا سيما المستحضرات الصيدلانية والمواد التعليمية وبرامج الحاسوب. وقال إن المجتمع الدولي يتخذ بعض التدابير المتأخرة فيما يتعلق بالمستحضرات الصيدلانية. واستدرك قائلاً إن الملكية الفكرية ليست العقبة الوحيدة، ورأى أن من الضروري أيضا ضبط الممارسات المنافية للمنافسة الشريفة وتشجيع اتفاقات التسويق. واعتبر أن من الضروري مع ذلك اتخاذ مجموعة من التدابير المرتبطة بالملكية الفكرية لضمان توفير الكتب المدرسية والبرامج الحاسوبية التعليمية والأدوية الأساسية بأسعار معقولة للبلدان التي تحتاج إليها. ورأى أن ذلك المجال لا يزال مهملاً نسبياً في عمل الويبو. وذكرَ في المقام الثاني وضع اليد على المعارف التقليدية والموارد البيولوجية في البلدان النامية من غير اقتسام المنافع. ورأى أن من الضروري إيجاد قوانين دولية تحمي أصحاب الحقوق بما يتجاوز الأقاليم الوطنية، وأثنى على عمل الويبو في هذا المجال. وعقد الأمل على أن يخلُص عن قريب إلى وثيقة دولية ملزمة تتضمن مبادئ الموافقة المسبقة عن علم والإنصاف واقتسام المنافع وقمع المنافسة غير المشروعة واتخاذ تدابير انتصاف فعالة ومناسبة. وذكر في المقام الثالث وقع الملكية الفكرية على قدرة البلدان على الابتكار والمنافسة، وقال إن التقدم التكنولوجي والابتكار هما المحركان الرئيسيان للتنمية المستدامة وأن الملكية الفكرية عامل حاسم في الاقتصاديات الحديثة القائمة على المعرفة، بجوانبها الإيجابية والسلبية. ورأى أن المنهج المتزمت في مجال الملكية الفكرية يؤدي حاليا إلى هيمنة حقوق الملكية على الأفكار والوقائع بدلاً من الاختراعات والابتكارات في حد ذاتها. وأشار إلى أن السنوات الماضية قد شهدت تحركا نحو خصخصة قواعد البيانات ومنح البراءات للاكتشافات، مثل المجين البشري، وتوسيع نطاق البراءات وتمديد فترة الحماية والتحايل على شروط الكشف الكامل بحيث يصعب على الغير دراسة الاختراعات. وقال إن مجموعات البراءات وشروط الترخيص المصعبة والعواقب المفروضة على عكس الهندسة من آليات الملكية الفكرية التي تقيم حواجز تمنع من دخول الأسواق وتعترض سبيل المنافسة الشريفة. ورأى أن تلك التطورات تؤثر في قدرة الشركات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على الابتكار والتنافس. ورأى أن من الضروري بالتالي أن يكون ذلك الاختلال في توازن نظام الملكية الفكرية من شواغل المجتمع الدولي وأن يكون البحث عن الحلول جهداً مشتركاً بين جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تبادل الأفكار الواضحة بشأن طريقة استرجاع الميزان في نظام الملكية الفكرية العالمي ولا سيما في المناقشات الجارية بشأن المعاهدة المقترحة لقانون البراءات الموضوعي وعمل اللجنة الحكومية وتدعيم البُعد

الإنمائي في عمل الويبو وإجراء مناقشات بنّاءة بشأن تمويل برامج المنظمة. والتفت الوفد إلى ما جاء بشأن الحاجة إلى الشفافية ورأى أن ذلك ليس بالمشكلة، وأن القضية هي إيجاد السبل الكفيلة بتوفير الموارد لتنفيذ أنشطة الويبو المتفق عليها. وذكر الوفد أن باكستان تتخذ تدابير واسعة النطاق على الصعيد الوطني لتحديث نظام الملكية الفكرية، ومن المرتقب رفع مشروع قانون أمام البرلمان لإنشاء هيئة موحدة ومستقلة للملكية الفكرية، تتولى إدارة ذلك المجال بمزيد من التكامل والفعالية في البلد. وأعلن أن باكستان قد انضمت إلى اتفاقية باريس مما مهد السبيل إلى اتخاذ قرارات بشأن الانضمام إلى وثائق أخرى، مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. ومضى يقول إن بلده قد استهل مشروعاً يرمي إلى تعزيز نظام الملكية الفكرية، يشمل رسم استراتيجية وطنية بشأن الملكية الفكرية وتوفير الدعم المؤسسي وتطوير الموارد البشرية. وعبّر الوفد عن تقديره للاتحاد الأوروبي والويبو اللذين يساعدانه في ذلك المشروع.

٤٢- وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأفاد بأن الويبو واصلت الاضطلاع بدورها التقليدي في الاهتمام بالدول الأعضاء اهتماما محددا خلال السنة الماضية وأن عدة بلدان نامية من بينها نيجيريا استفادت من أنشطة المساعدة التقنية وتكوين القدرات التي تباشرها المنظمة. وحث على النظر في تعزيز الاستعانة بأجهزة الاتصال الوطنية لتحسين تنسيق مسائل الملكية الفكرية في البلدان النامية. وصرح قائلاً إنه يجدر بحث سبل أخرى لإزالة الغموض عن الملكية الفكرية وتعزيز مشاركة أصحاب المصالح عن طريق المناصرة والإعلان على المستويات الوطنية. وقال إن التنمية ما زالت تمثل تحدياً حقيقياً تواجهه أفريقيا وإنه يميل بطبيعة الحال إلى تأييد اقتراحات قد تحسن التوقعات الاقتصادية المتعلقة بهذه القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان الأقل نمواً. ولاحظ الاقتراح الداعي إلى توسيع نطاق أعمال الويبو في مجال تعزيز جوانب الملكية الفكرية الإنمائية وأعرب عن اهتمامه به ورأى أن هذا الاقتراح دليل على الأهمية المتزايدة المعلقة على الويبو ومسائل الملكية الفكرية في عصر الاقتصاد القائم على المعارف. ومضى يقول إن الويبو اضطلعت بأعمال جديرة بالثقة في مجال التعاون لأغراض التنمية وساهمت مساهمة مفيدة في عملية التنمية. وشجع المنظمة على تكثيف جهودها. ورأى أن فكرة الموازنة بين حماية الملكية الفكرية وتعزيز المعارف جديرة بالاهتمام. واسترسل قائلاً إنه صحيح أن للحماية دوراً في تشجيع الإبداع والابتكار على أن الأفكار الجديدة ليست إلا الظاهر من عملية تكوين مجموعة المعارف الراهنة. وارتأى بالتالي أن من الضروري أن تراعي حماية الملكية الفكرية مصالح البلدان النامية كإدراج شروط مرنة في الصكوك الدولية ومشاركة جميع أصحاب المصالح في وضع قواعد الملكية الفكرية العالمية. واستطرد قائلاً إن الاقتراح المعني يعتبر بالتالي قاعدة لإجراء مناقشات بشأن سبل تعزيز إدراج البعد الإنمائي في جدول أعمال الويبو. ورأى أن قضايا الملكية الفكرية المتصلة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور نقطة انطلاق جيدة في إطار هذه المناقشات. وذكر أن رئيس بلده أدرج تلك المسائل في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي وأعرب عن اعتقاده بأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالبلدان النامية. وأوضح قائلاً إن طريقة معالجة المنتدى الحالي لتلك المسائل عبارة عن اختبار لمرونة نظام الملكية الفكرية وقدرته على التكيّف. ورحّب باستئناف عمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعبّر عن تأييد بلده للاقتراح الداعي إلى اضطلاع اللجنة المذكورة بتحديد أهداف صك دولي بشأن قضايا الملكية الفكرية المتصلة بالموارد الوراثية وحماية المعارف التقليدية والفولكلور ومبادئه وعناصره. ورأى أن من الضروري التشديد على الحقوق الجماعية والفردية المرتبطة بقضايا المعارف التقليدية والفولكلور. وأيد طلب أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الموجه لتوسيع نطاق المشاورات لكي تشارك فيها سائر أجهزة الويبو المعنية والوكالات الدولية. كما لفت النظر إلى الاقتراح المقدم إلى الجمعية العامة لإعداد خطة عمل جديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بشأن المفاوضات بخصوص معاهدة

قانون البراءات الموضوعي. وأردف قائلاً إن الرغبة في حفز هذه العملية مفهومة إلا أن هناك حاجة إلى العمل بانتظام وتناول جميع المسائل الإجرائية والأساسية المتصلة بالاقتراح بشكل مناسب. وأضاف قائلاً إن من الضروري تجسيد مصالح كل المجموعات بما فيها البلدان النامية في أي نتيجة تنتهي إليها تلك العملية. وأعرب عن اهتمامه بعدة بنود أخرى مدرجة في جدول الأعمال بما فيها المسائل المتعلقة بحماية الأداء السمعي البصري وحماية حقوق هيئات الإذاعة. وأشار إلى النمو المذهل المسجل في صناعة أجهزة الفيديو المنزلية في بلده والارتفاع الناجم عنه في مستوى الدخل وفرص العمل وشجع بالتالي اتخاذ إجراءات عاجلة لإبرام صك دولي في هذا المجال. واستدرك قائلاً إن من المسلم به أن لهيئات الإذاعة مصالح في مجال الملكية الفكرية إلا أنه من الضروري إجراء مشاورات إضافية قبل عقد مؤتمر دبلوماسي في هذا الميدان. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى ضرورة الموازنة بين مصالح هيئات الإذاعة ومصالح فناني الأداء والجمهور. وأعرب عن اعتقاده بأن الويبو تعلق أهمية كبرى على ضمان قاعدة مالية سليمة تعتمد عليها لمباشرة أعمالها وعن قلقه لانخفاض إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعليه، ارتأى أن من الضروري أن تستجيب الجمعية استجابة إيجابية لاقتراح الأمانة الداعي إلى إعادة تكييف رسوم المعاهدة المذكورة. وعبّر عن تطلعه لمساهمة نتائج المداولات الراهنة مساهمة كبيرة في أعمال الويبو في جميع المجالات المشار إليها وتعزيز فهم دور الملكية الفكرية الإيجابي في عملية التنمية.

٤٣- وأيّد وفد إيران (جمهورية -- الإسلامية) البيان الذي أدلت به سري لانكا نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وشكر المدير العام على الدعم الذي يقدمه إلى البلدان النامية، بما في ذلك اقتراحه برفع رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال الوفد إنه تم إنجاز عمل كبير وإنفاق موارد جمة في سبيل تطوير الملكية الفكرية؛ وإن من الضروري إجراء تقييم دقيق لمعرفة مدى تأثير ذلك العمل وتلك الموارد على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وأضاف أنه يمكن، فيما يخص إنشاء ثقافة تقوم على الملكية الفكرية، ملاحظة أن العمل الذي تضطلع به الويبو قد لقي استجابة إيجابية من قبل البلدان النامية، إذ أن ٩١ بالمائة من البلدان التي انضمت إلى المعاهدات ذات الصلة خلال فترة السنتين الماضية كانت بلداناً نامية. وأوضح الوفد أنه يتعيّن أن يكون هناك اتساق بين الالتزامات التي تبديها تلك البلدان وبين حجم المساعدات والفرص اللازمة للتمكّن من إتباع الالتزامات بالتنفيذ. ورأى أنه ينبغي اتباع نهج واسع النطاق لإنشاء ثقافة تقوم على الملكية الفكرية، وتفادي انتهاج نهج اختياري أحادي البعد. وأعلن الوفد أن إنشاء مكتبي تنسيق جديدين ترعاهما الويبو يُعد إنجازاً هائلاً مكّن من تحقيق نتائج إيجابية وأسهم في العمل الذي تضطلع به الويبو. وأضاف، في هذا الصدد، أنه يجب النظر في ضرورة الاعتراف بمتطلبات الأقاليم الجغرافية الأخرى وفي الحاجة إلى إنشاء مكاتب مماثلة في مناطق أخرى من العالم. ومضى يقول إنه تم، حسبما أُشير إليه في الوثيقة قيد المناقشة، عقد عدد كبير من الندوات وحلقات العمل والدورات التدريبية في الفترة المعنية. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي، نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا العمل، بذل جهود على نطاق واسع لتحسين نوعيته ونوعية الآثار المترتبة عليه. ولفت الانتباه إلى أن البلدان النامية تولي اهتماما كبيرا لسرعة المفاوضات ومحتوى المعاهدات قيد المناقشة. وفي هذا السياق، قال الوفد إنه ينبغي التشجيع على انتهاج المرونة وعلى الوزن بين محتوى تلك المعاهدات والشواغل الإنمائية للبلدان النامية. وأخيرا، رأى الوفد أنه لا بد من الاضطلاع بمزيد من العمل في مجال التنمية والملكية الفكرية، وأعرب في هذا الخصوص عن دعمه للاقتراح الذي أعدته كل من البرازيل والأرجنتين، بصفته أحد المشتركين في رعاية الاقتراح.

٤٤- وأيد وفد نيبال البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم بلدان جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) والبيان الذي أدلي به وفد سري لانكا باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأعرب عن رضاه لأن الويبو ظلت تبذل جهوداً حثيثة نحو النهوض بنظام الملكية الفكرية وحمايته خلال السنوات

الماضية وأنها وجّهت استراتيجيتها الجديدة بما يواكب التغير السريع في الوضع الاقتصادي العالمي. وعبّر الوفد عن ثقته في أن تستمر الويبو في قطع أشواط جديدة لرفع التحديات التي أمامها، بقيادة المدير العام. وقال الوفد إنه استعرض تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وتقرير استعراض تنفيذ البرنامج للنصف الأول من السنة الجارية، وأعرب عن رضاه بعدد البرامج والأنشطة المفيدة المنجزة في الإطار الاستراتيجي لإقامة ثقافة للملكية الفكرية وحمايتها وتطوير نظام الملكية الفكرية وتعزيز فعالية العمل في الأمانة. وأعرب الوفد عن قلقه من القيود المالية التي تواجهها الويبو حاليا نتيجة لتخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، وعقد الأمل على أن لا يؤدي ذلك إلى تقليص أنشطة التعاون لأغراض التنمية وغيرها من أنشطة الويبو الأساسية. وفي هذا الصدد، أيد الوفد توصية الأمانة الرامية إلى الوفاء بالمتطلبات المالية. وأشار إلى أن أسلوب الإنتاج التقليدي والتنمية الاقتصادية قد شهدا بحراً من التغيرات في الأوقات الأخيرة، وأن التقدم التكنولوجي ليس أحد عوامل الإنتاج الرئيسية فحسب، بل هو العامل الحاسم والدافع للنمو الاقتصادي المستدام. وصرّح قائلاً إن العديد من البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً لم تواكب الثورة الصناعية الأخيرة، على أن أحداً لا يريد تفويت الثورة الراهنة. وشدد الوفد بالتالي على ضرورة أن تستمر الويبو في تعزيز عملها من أجل مساعدة البلدان النامية على تكوين الثروات وتعزيز الفوائد المستمدة من ممتلكاتها ومد يد العون إليها للنهوض بكفاءاتها لتحقيق مزيد من المكاسب. ورأى الوفد أن من الضروري الإقرار بالفوائد التي تستطيع البلدان النامية أن تستقيها من أي نشاط تباشره الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير، معتبرا ذلك محور البُعد الإنمائي في أنشطة المنظمة. ورأى الوفد أن الجميع يدرك أن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي تحتل جانباً مهماً من نظام الملكية الفكرية على أن من الضروري إقامة المفاهيم وصقلها بشأن الانتفاع الفعال بتلك المعارف والموارد وتمكين أصحاب تلك المعارف من جني فوائدها. ودعا بالتالي إلى إقامة آلية فعالة تصون مصالح أصحاب المعارف التقليدية وتيسر الانتفاع بتلك الموارد على نحو يعود بالفائدة. وفي ذلك السياق، عبّر الوفد عن تطلعه إلى الاجتماع المقبل للدورة السابعة التي ستعقدها اللجنة الحكومية الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وعلق الأهمية أيضاً على قضايا السياسات العالمية، مثل التجارة الإلكترونية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتنسيق نظام الملكية الفكرية ومسائل التحكيم والوساطة والحاجة إلى رسم استراتيجيات مناسبة لتناول تلك القضايا بطريقة شاملة ومنصفة. وأعرب الوفد عن سروره إذ لاحظ أن أنشطة الويبو تتمشى مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وصرّح قائلاً إن دور الويبو قد أصبح حاسماً أكثر من أي وقت مضى نظرا إلى التوجه العالمي نحو الاقتصاد القائم على المعارف. وأعلن أن بلده من البلدان المشاركة في مشروع شبكة الويبو وساهم في توفير خدمات التبادل الرقمي للبلدان الأقل نمواً بشأن المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية. وأعرب عن رضاه إذ شرعت الويبو بعدد كبير من أنشطة الترويج للملكية الفكرية، بما في ذلك من دورات تدريبية وندوات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقال إن نيبال قد استفادت أيضاً من برامج الويبو، بما فيها المساعدة التقنية في أتمتة نظام الملكية الفكرية وتحديثه. وصرّح قائلاً إن نيبال، باعتبارها من البلدان الأقل نمواً، ترحب بفكرة تنظيم اجتماع وزاري للبلدان الأقل نمواً في سول (جمهورية كوريا) وأشاد بذلك النوع من المبادرات وأعرب عن تطلعه لتنظيم مزيد من الأنشطة المشابهة في المستقبل. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن الملكية الفكرية تنصبّ في صميم عملية التنمية القائمة على المعرفة والمعلومات، ودعا إلى تعزيز التعاون العالمي من أجل النهوض بثقافة الملكية الفكرية التي تستجيب تماماً لاحتياجات جميع البلدان ومشاغلها. وناشد أيضاً بتعزيز عملية تكوين الكفاءات في البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً في سياق التعاون الإنمائي الدولي. وشدد على الحاجة إلى تحقيق توازن سليم واعتماد منهج منصف في حماية الملكية الفكرية والنهوض بالرفاهية العامة في العالم والتوفيق بين الفوائد والالتزامات. ودعا إلى مراعاة وقع المحتاجين والمحرومين في العالم لدى بحث كل قضايا الملكية

الفكرية. وقال إن جهود الويبو خلال السنوات الماضية قد سمحت بتوضيح مقدرات نظام الملكية الفكرية، ولا بد اليوم من رفع التحدي الراهن وإيجاد السبل الكفيلة بتحويل تلك المقدرات إلى واقع ملموس وجني الفوائد بفعالية وإنصاف بما يسهم في تحسين وضع جميع الشعوب في المعمورة.

٤٥- وتوجّه وفد الجزائر بالتعازي لأسرة السيد أرباد بوكش معربا عن تأثره برحيل أحد روّاد النهوض بالملكية الفكرية في العالم. ثمّ ذكر حدثين رئيسيين شهدتهما أنشطة تطوير الملكية الفكرية في الجزائر. فتحدث في المقام الأول عن سنّ تشريع جديد لحماية الملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٣ في إطار استيفاء أحكام اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وأشار في هذا الصدد إلى المرحلة الجارية حاليا والتي وصفها بالحاسمة إذ تتعلق بتطبيق ذلك النص الجديد. وقال إن بلده قطع شوطا كبيرا في التحضير للانضمام إلى معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات وإلى اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. وانتقل فيما بعد إلى الحدث البارز الثاني ألا وهو يوم ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ الذي احتفلت فيه الجزائر باليوم الأفريقي للتكنولوجيا والملكية الصناعية. وذكّر بأن تلك الاحتفالات تمت بحضور رئيس الجمهورية الذي ألقى خطابا أمام أعضاء الحكومة الجزائرية ونوابّ برلمانيين وسفراء الدول الأفريقية المعتمدين في الجزائر العاصمة وسفراء دول أخرى تربطها بالجزائر علاقات اقتصادية. وصرّح بأن اهتمام أعلى سلطة في الجزائر بأهمية الملكية الفكرية كأداة للتنمية إنما يجسّد التحول العميق الذي حصل في الجزائر كما حصل في سائر البلدان النامية. ولذلك، دعا الوفد إلى تعزيز أنشطة تطوير الملكية الفكرية.

٤٦- وأيد وفد بنغلاديش البيان الذي أدلى به وفد سري لانكا باسم مجموعة البلدان الآسيوية والبيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC). وأيد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً. وأشار الوفد إلى أنه لاحظ في السنة الماضية أن الويبو تتقدم في أداء مهامها وأعرب عن تقديره العميق لإسهام المدير العام وفريقه. وفي ذلك الصدد، أشاد بالكلمة الافتتاحية التي ألقاها المدير العام. ورأى الوفد أن تسخير حقوق الملكية الفكرية أداة تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية مفهوم جديد نسبياً، مع العلم بأن أنظمة الملكية الفكرية قد أقيمت واستخدمت وطبقت لتحقيق أرباح تجارية لا أكثر قبل زمن قصير. ورأى أن الويبو تساند تغييراً في توجيه أنظمة الملكية الفكرية للمضي قدماً بالأهداف الإنمائية للبلدان النامية، واعتبر ذلك التغير إسهاماً جديداً من الويبو. وأضاف قائلاً إن البلدان الأقل نمواً، مثل بنغلاديش تعلّق أهمية كبرى على البُعد الإنمائي في برامج الويبو ورحّب بالتالي بالأنشطة العديدة التي نفذتها المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على نحو يراعي تلك المشاغل بصفة خاصة. وأحاط علماً بالتقدم الذي أحرزته الويبو في تنفيذ المشروعات المخصصة للبلدان الأقل نمواً وشدد على ضرورة تدعيم وحدة البلدان الأقل نمواً في الويبو على الصعيد المالي والموارد البشرية لتنفيذ برامج المنظمة الآخذة في الاتساع. وشكر الويبو على التزامها بالقضايا التي تهم البلدان الأقل نمواً بصفة خاصة، وسلّط الأضواء على بعض المجالات التي ستحظى باهتمام خاص في السنوات المقبلة. وذكر في المقام الأول أن من الممكن إعداد دراسة مفصلة للسبل الكفيلة بتسخير نظام الملكية الفكرية للمضي قدماً بالأهداف الاقتصادية الوطنية للبلدان الأقل نمواً التي تعاني من شلل هيكلي يحول دون الاستفادة من كل مقدرات حقوق الملكية الفكرية لتحقيق النمو الاقتصادي. وذكر في المقام الثاني أن من الضروري إيلاء الأولوية العليا في أي أنشطة تباشرها الويبو بهدف تكوين الكفاءات في البلدان الأقل نمواً لنقل التكنولوجيا المناسبة بأسعار معقولة وأن تواصل الويبو عملها في ذلك الصدد. والتفت إلى المقام الرابع قائلاً إن الويبو قد أبدت اهتماماً كبيرا بمجال المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وإن البلدان الأقل نمواً لا تفهم من ذلك المجال إلا القليل القليل. وعلّق أهمية كبيرة على عمل اللجنة الحكومية الدولية في ذلك السياق ودعا إلى إيلاء عناية خاصة للبلدان الأقل نمواً. وطالب بتنظيم مزيد من البرامج الوطنية ودعا الأمانة إلى النظر في

إمكانية تكليف جهة مختصة بإجراء دراسة في مجموعة البلدان الأقل نمواً لتحديد العواقب الاقتصادية والاجتماعية التي ستقع عليها من جرّاء إبرام صك دولي بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. وذكر في المقام الرابع أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للبلدان الصغيرة مثل بنغلاديش، وأنها معرضة للصدمات من الخارج والداخل على السواء. ورأى أن بإمكان الويبو أن تضطلع بدور مهم في التوعية بالقيود التي تخضع لها الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأقل نموا ولا سيما في سياق الملكية الفكرية، ودعا المنظمة إلى اتخاذ مبادرات في البلدان المتقدمة لتوعية المستثمرين باحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والقيود التي تخضع لها في البلدان الأقل نمواً. واعتبر أن من شأن ذلك المنهج أن يُيسر إقامة محيط للملكية الفكرية تستطيع أن تزدهر فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة. وشدد على أن اعتماد منهج مركّز وتدريجي ومَرن في برامج الويبو وأنشطتها يضمن تحقيق النتائج المرجوة ولا سيما فيما يخص البلدان الأقل نمواً ويشجع تلك البلدان على إعمال الملكية الفكرية. ورأى أن تكلفة إقامة حقوق للملكية الفكرية ينبغي ألا تتجاوز فوائدها بأي شكل من الأشكال ومن الضروري تحقيق ذلك التوازن. وأعرب الوفد عن قلقه من انخفاض إيرادات المنظمة نتيجة لتدهور عائداتها المتأتية من رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ودعا إلى بحث تلك المسألة بإمعان، وناشد الويبو بالنظر في الأسباب التي أدت إلى تراجع عدد الطلبات بالرغم من تخفيض الرسوم. وقال إن من الممكن رفع الرسوم من جديد إذا تبيّن أنها لا تؤثر في الطلبات. ودعا إلى تجنب أي تغيير في برامج التعاون التقني التي تنفذها المنظمة قبل إجراء ذلك الفحص. واختتم الوفد كلمته بإعلان أن السنة الماضية كانت سنة نجاح للويبو وأن المنظمة بين أيدٍ خيرة وأنه واثق بقدرة المنظمة على تحقيق مزيد من التقدم في المستقبل.

٤٧- وأعرب وفد أثيوبيا عن تقديره للبيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام واستهل به المداولات الراهنة وبيانات نواب المدير العام الذين أطلعوا الحضور على تطور الأعمال في مجالاتهم المعنية. وأشار إلى الوثيقتين A/40/2 وA/40/3 ولاحظ أن تنفيذ نتائج الويبو المتصلة بالبلدان الأقل نمواً يظل يشكل مجالا مهما من مجالات عمل المنظمة. وأوضح قائلاً إن بلده استفاد من تنفيذ نتائج الويبو المتصلة بالبلدان الأقل نمواً تنفيذاً تدريجياً. وقال إن خدمات شبكة الويبو ومرافقها عادت بالفائدة على مكتب الملكية الفكرية الوطني الجديد في بلده إذ ساهمت في تحديث خدماته وضمان الحصول على المعلومات. ومضى يقول إن تدريب الموارد البشرية كان أمرا ضروريا وأساسيا لاستئصال الفقر وتعزيز التنمية. واسترسل قائلا إن بلده استفاد من برنامج الويبو لتنمية الموارد البشرية وأعرب عن امتنانه لذلك. ولفت النظر إلى الانتفاع بالملكية الفكرية ومواصلة ذلك كأداة سياسية لتكوين الثروات وتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية في عدة بلدان. وأضاف قائلاً إن الملكية الفكرية مجال أثار الاهتمام على الصعيد العالمي نظرا إلى ارتباطه بالتنمية في مجالات سياسية رئيسية مثل الأمن الغذائي والصحة والعمالة والتجارة والمعارف التقليدية والثقافة والتراث والبيئة والتنوع البيولوجي والاستثمار والتقدم العلمي والتكنولوجي. وفي هذا السياق، ذكر أن الجهود المبذولة في بلده تركز على إدماج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأنشطة التعاون بين الجامعات وقطاعات الأعمال بغية تشجيع الاختراع والابتكار وتيسير النمو الاقتصادي والتنمية نتيجة لذلك. وأوضح قائلاً إن تلك الجهود تستلزم مساعدة محددة ومركزة من جانب الويبو والشركاء في التنمية في شكل خدمات استشارية تقنية ودراسات ودروس مستخلصة من تجارب سائر شركاء المنظمة. ورأى أن الالتزام بدعم تعزيز الملكية الفكرية في مجالي إنشاء المؤسسات ووضع السياسات في البلدان الأقل نمواً ما كان معروفاً لولا الجهود المبذولة في الويبو. ولفت الانتباه إلى وجوب اعتماد البلدان الأقل نمواً على الموارد المحلية فقط لتطوير مؤسسات الملكية الفكرية وأنظمتها لولا الويبو. واستطرد قائلاً إن السياسات الدولية تكتسي أهمية في إطار سوق مفتوح ونشاط تجاري مكثف إلا أن النتائج تعتمد أيضا على الحكومات وتتطلب الالتزام بوضع سياسات وطنية تراعي الأهمية المتزايدة المعلقة على المعارف

والابتكار والإبداع لتعزيز فعالية توجيه الملكية الفكرية وتنفيذ تلك السياسات. وقال إن هذا الأمر يعني أساساً إدراج قضايا الملكية الفكرية في سياسات التنمية ويقضي بالالتزام بالملكية الفكرية التزاما سياسيا رفيع المستوى وإنشاء جهاز ملائم مثل لجنة استشارية وطنية ودعمه لإدارة أنشطة التنسيق بين المنظمات الوطنية على المستوى الحكومي. وارتأى أن هذا مجالاً من الضروري أن تساعد الويبو في إطاره أثيوبيا عبر الدراسات والخدمات الاستشارية. وأكمل كلمته قائلاً إن الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية كأداة للتنمية والنمو والازدهار يقتضي أن تواصل الويبو دعمها لمختلف البلدان الأقل نمواً من أجل تنفيذ سياسات الملكية الفكرية الاستباقية المتعددة المدمجة في سياسات أخرى معنية على نحو فعال وذكر على سبيل المثال السياسات الاقتصادية وسياسات تشجيع البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا. وفي الوقت ذاته، رأى أن من الضروري الرجوع إلى تكوين القدرات الإنتاجية في سياق المساعدة متعددة الأطراف والثنائية. وشدد على الأهمية الكبيرة المعلقة على توفير الدعم المالي والتقني لتشجيع الاختراع والابتكار في مجال إنتاج السلع والخدمات. ورأى أنه لا ينبغي اعتبار تنمية البلدان الأقل نموا كحلم يستحيل تحقيقه بل يمكن تحقيقها وتعجيلها شريطة اعتماد استراتيجيات سليمة وأطر سهلة على الصعيدين الوطني والدولي. وأوضح قائلاً إن مثل هذه التنمية الاقتصادية لا ترتبط ارتباطا تاما بالتكنولوجيا رفيعة المستوى بل يمكن أن تنبثق عن الأنشطة الابتكارية بالاستعانة بالتكنولوجيا التقليدية والاعتماد على المعارف التقليدية أو تستمد من خصائص أشكال التعبير الفريدة في التراث الثقافي لأن الثقافة الوطنية تعتبر مورداً فريداً لا ينضب للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة. وطلب من الويبو مساعدة بلده على تكوين قدراته في مجال البحث المتصل بالمعارف التقليدية. وختاماً، أكد مجددا أن توقعات البلدان الأقل نمواً في مجال التنمية واقعية وأن من الضروري أن تواصل الويبو مساعدة تلك البلدان على تحقيق أهدافها بأي طريقة ممكنة حتى يتسنى تكثيف جهودها المبذولة بالاعتماد على وسائلها المحدودة.

٤٨- وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للمدير العام وموظفي الويبو لإعداد العدة للجمعيات. وأبدى قلقه من وضع الويبو المالي الراهن ولكنه أكد أن من الضروري النظر في مسألة زيادة رسوم الإيداع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات بحذر وفي المحافل المناسبة مثل لجنة البرنامج والميزانية أو الفريق العامل المعني بإصلاح المعاهدة ودعا إلى تفادي اتخاذ أي قرار قد يمسّ فعالية إجراءات الإيداع الراهنة. والتفت الوفد إلى مجال التعاون الإنمائي وأعرب عن تأييده للويبو فيما تنجزه من أنشطة شتى لفائدة البلدان النامية. وأشار في ذلك الصدد إلى أن بلده قد أنشأ صندوقاً ائتمانياً كورياً بقيمة ٨٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا للإسهام في تطوير نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية سنة ٢٠٠٥. وذكر ضمن الأنشطة المنجزة بفضل ذلك الصندوق التعاون الجاري بين المكتب الكوري للملكية الفكرية والويبو من أجل إنشاء نظام إداري لمكاتب تسلم الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT-ROAD). ومضى يقول إن ذلك النظام من شأنه أن يسهل الإيداع الإلكتروني للطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في البلدان النامية. وأشار في ذلك الصدد إلى أن جمهورية كوريا تحتل المرتبة السابعة من حيث عدد الطلبات المودعة بناء على المعاهدة الذي بلغ ٢ ٩٤٧ طلباً سنة ٢٠٠٣ وأتى بزيادة بنسبة ١٦ بالمائة مقارنة بالسنة السابقة. وأضاف الوفد قائلا إن جمهورية كوريا ستستضيف المؤتمر الوزاري بشأن الملكية الفكرية للبلدان الأقل نمواً في سيول بالتعاون مع الويبو في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. وأفاد بأن ذلك المؤتمر سيضم وزراء من ٢٥ بلداً من البلدان الأقل نموا في مختلف أرجاء العالم لبحث سبل تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية في سبيل التنمية الوطنية ومشاطرة كوريا خبرتها في استخدام الملكية الفكرية أداة فعالة في سبيل التنمية. وشدد الوفد على التزام بلده بإتاحة فرصة لعقد مؤتمر مُثمر في سيول. وأشار إلى أن عدد طلبات الملكية الصناعية المودعة لدى المكتب الكوري قد فاق ٣٠٠ ٠٠٠ سنة ٢٠٠٣ لتحتل كوريا المرتبة الرابعة من حيث عدد الإيداعات في العالم. وأعلن أن المكتب قد استعان مؤخراً بخدمات ٢٥٤ فاحصاً

إضافياً للتصدي لتلك الزيادة السريعة في عدد الطلبات والإسراع في إجراءات الفحص وشرع في استحداث نظام مؤتمت متقدم (KIPOnetII). وأفاد بأن النظام الجديد يرمي إلى أتمتة كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية انطلاقاً من إيداع الطلبات وانتهاء بإجراءات الفحص والتسجيل. وصرّح قائلاً إن ٩٣ بالمائة من الطلبات تودع في شكل إلكتروني حاليا وأحاط الجمعيات علماً بأن جمهورية كوريا قد انضمت إلى بروتوكول مدريد ومعاهدة قانون العلامات سنة ٢٠٠٣ ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف سنة ٢٠٠٤. وأعلن أن عدد الطلبات الدولية لتسجيل العلامات في كوريا عن طريق نظام مدريد قد بلغ ٤٣٣ ٤ منذ أن انضم البلد إلى البروتوكول وشدد الوفد على أهمية تنمية الموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية وقال إن المعهد الدولي للتدريب في مجال الملكية الفكرية الذي تم إنشاؤه في المكتب الكوري قد اشترك مع أكاديمية الويبو العالمية في برنامج تدريبي بشأن الملكية الفكرية حضره حتى اليوم أكثر من مائتي مواطن كوري. وذكر الوفد أيضا معرض سيول الدولي للاختراعات الذي من المعتزم إقامته في سيول في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. وعبّر عن أمله في أن يشارك العديد من الشركات والمخترعين من الدول الأعضاء في الويبو في المعرض المذكور. والتفت إلى عرض حكومة سنغافورة استضافة مكتب للويبو يخص إقليم آسيا والمحيط الهادئ واستفسر عن نطاق الأنشطة والتغطية المقترحة لذلك المكتب. ورأى أن من الضروري استشارة جميع الدول الأعضاء في المنطقة وإتاحة الفرصة لها كي تتنافس على قدم المساواة في استضافة المكتب إذا ما أُريد له أن يخدم إقليم آسيا والمحيط الهادئ بكامله وتمكين تلك الدول من الاشتراك في عملية اتخاذ ذلك القرار. وفي الختام، دعا الويبو إلى أن تستمر في الاضطلاع بدورها المهم في حماية حقوق الملكية الفكرية وتطوير نظام الملكية الفكرية الدولي.

٤٩- تقدّم وفد تونس بعبارات الشكر إلى المدير العام والأمانة على جودة الوثائق المعروضة على نظر الدول الأعضاء. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر المنظمة أيضا على جودة المساعدات التي تقدمها إلى الدول النامية، وخصّ بالذكر تلك الرامية إلى تحديث مكاتب الملكية الفكرية رغم الصعوبات المالية التي تواجهها الويبو حاليا. ورحّب الوفد بمبادرة الويبو الرامية إلى تطوير النظام الحاسوبي الخاص بالإدارة الجماعية للحقوق والذي يلبي احتياجات منظمات الإدارة الجماعية للحقوق وأعرب عن أمله في أن يستكمل المشروع قريبا. وأبدى الوفد ارتياحه لحسن سير أعمال اللجنة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي تتجه أكثر فأكثر نحو وضع صك قانوني بشأن حماية تلك المجالات. وأكّد أن الملكية الفكرية تحتل مكانة تتزايد أهميتها باستمرار وأن تونس تولي أولوية خاصة للنهوض بها من خلال إنفاذ المعاهدات المعنية واعتماد التدابير الملائمة. وذكر الوفد، على سبيل المثال، اعتماد نظام للضمان الاجتماعي لفائدة الفنانين وقال إن الهدف من النظام هو إرساء محيط ملائم للإبداع والابتكار. وأضاف قائلا إن تونس، حرصا منها على تسهيل حماية الاختراعات في جميع مجالات التكنولوجيا، قد انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات وإلى معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات. وأعلن أن بلده يعمل حاليا على وضع استراتيجية عامة ترمي إلى جعل الملكية الفكرية أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستطرد قائلا إن من أهداف تلك الاستراتيجية النهوض بأنشطة مختلف الشركاء العاملين في كل المجالات، مثل قطاع البحث العلمي والصناعة الحرفية والزراعة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، تحدّث الوفد عن وضع مشروع برنامج طموح يستهدف أولئك الشركاء وذلك بالتعاون مع الويبو وبمساعدتها عقب زيارة قامت بها نخبة من خبراء الويبو في فبراير/شباط ٢٠٠٤. وقال إن ذلك المشروع يندرج ضمن مشروعات الويبو الإنمائية وينجز بناء على اتفاق إطار بين تونس والويبو. وفي الختام، أثنى الوفد على المدير العام والأمانة الجهود المبذولة في إطار التحضير للمرحلة الثانية من مؤتمر قمة مجتمع المعلومات الذي سينعقد في تونس العاصمة في ١٦

و١٧ و١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥. وقال إن مؤتمر قمة مجتمع المعلومات سوف يمكّن الدول الأعضاء ومختلف الجهات المعنية من إيجاد حلول عملية من أجل سدّ الفجوة الرقمية التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ومن وضع برنامج عمل يجعل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محرّكا فعالا للتنمية والحوار بين الشعوب. ورأى أن من شأن الملكية الفكرية في هذا المضمار أن تساهم في الجهود الدولية الرامية إلى تقليص الهوة الرقمية من خلال النهوض بالابتكار التقني ونقل المعلومات واقتسام المعارف.

٥٠- وأيد وفد الهند البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة البلدان الآسيوية وبلدان جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC). وذكر أن الويبو قد أقامت لنفسها مكانة في مجال الملكية الفكرية مع مرور السنين وأنها تواجه تحدياً كبيراً للنهوض بثقافة الملكية الفكرية في العالم ولا سيما البلدان النامية. وشدد الوفد على أن الغاية من تلك الحماية ليست إلا إفادة المجتمعات ودعا إلى أن لا يغيب ذلك عن الأذهان. وقال إن الحقوق الخاصة ليست إلا نتيجة ثانوية لمطلب أكبر منشود من حماية الملكية الفكرية. وأيد الوفد المبادرات الرامية إلى تمكين الويبو من إثبات حضورها كمنظمة تطلّعية تستجيب للمطالب وتعمل بتوافق الآراء حول جميع قضايا الملكية الفكرية، وتراعي في الوقت نفسه الاحتياجات المتفاوتة للدول الأعضاء. ورأى أن للويبو دوراً رئيسياً في تيسير مبادرات الدول الأعضاء فيها والوقوف على مشاغلها، ولا سيما مشاغل البلدان النامية، ودعم تلك المبادرات. وأضاف قائلاً إن الهند وإن كانت من أسرع الاقتصاديات في العالم، فلا يزال الطريق أمامها طويلاً جداً. وأشار إلى أن إنجازات الهند في المجالات القائمة على المعرفة والحنكة، مثل برامج الحاسوب والبيوتكنولوجيا والأدوية والمستحضرات الصيدلانية تحظى بإقرار واسع النطاق، على أن بلده يرى أن توفير الضمانات المناسبة للملكية الفكرية يندرج في مضمار التنمية والتقدم لا محال. ورأى أن حماية الملكية الفكرية أداة مهمة على أن تُستخدم بعناية. وشدد الوفد على أن حماية الملكية الفكرية تتسبب في تكاليف باهظة وحقيقية ومباشرة، وعلى كل بلد أن يستفيد من المرونة الكافية في صياغة سياسته بشأن الملكية الفكرية وينتفع بمجال التحرك المتاح للسياسة العامة الوطنية لضمان أن تكلفة حماية الملكية الفكرية لا تتجاوز فوائدها. ورأى الوفد أيضا أن الأوان قد حان بعد العمل الضخم المنجز خلال السنوات العشرين الماضية لتنسيق قوانين البراءات من خلال اتفاق تريبس ومعاهدة قانون البراءات للوقوف على متطلبات المصلحة العامة وغير ذلك من التدابير الإنمائية في البلدان النامية وتوفير الأمن الصحي. وأشار إلى أن العالم النامي يسهر على تنفيذ التزاماته المترتبة على اتفاق تريبس، على أن تنفيذ الالتزامات الواردة في المادة ٧ من الاتفاق بشأن نقل التكنولوجيا وتعميمها من الأمم المتقدمة تكنولوجياً إلى البلدان النامية يتقدم ببطء شديد. وفيما يتعلق بحقوق هيئات الإذاعة، أشار الوفد إلى أن القانون الهندي بشأن حق المؤلف يمتثل تماماً لاتفاق تريبس. وأقر بحاجة هيئات الإذاعة إلى بعض الحماية على أن يُقام التوازن بين حقوق جميع أصحاب المصالح. ورأى أن في ذلك ما يؤكد الحاجة إلى توافق موسع بين الدول الأعضاء في الويبو قبل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وفيما يتعلق بالمعارف التقليدية، أشار الوفد إلى الكم الهائل من مصادر الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية في البلدان النامية، وقال إن أصحاب تلك المعارف بحاجة إلى حماية وآليات في سبيل التنمية. وعبّر الوفد عن تقديره لجهود الويبو من أجل دعم عملية توثيق مصادر المعارف التقليدية، وأعلن مع ذلك عن اهتمام البلدان النامية بالحاجة إلى الوقوف على مسألة الكشف عن تلك المصادر في طلبات الملكية الفكرية واقتسام المنافع وضرورة توفير الحماية القانونية الدولية من القرصنة البيولوجية. واقترح الوفد أيضاً بحث الدعوة الواردة من أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في كافة محافل الويبو المعنية بالمعارف التقليدية أيضاً. وشدد على أن الهند مستعدة لمساعدة مكاتب براءات أخرى على ضمان التكامل الأفقي بين فاحصي البراءات وخبراء المعارف التقليدية في الهند، في البحوث المتعلقة بطلبات البراءات التي تستند إلى المعارف التقليدية. وأعرب الوفد عن قلقه من أن خمس مجلات فقط من بين

المجلات التسعين المذكورة في الحد الأدنى من وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات أثناء الدورة الثالثة للجنة الحكومية الدولية، قد ذُكرت في اجتماع الإدارات الدولية العاملة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات أثناء دورتها العاشرة. ورأى الوفد أن ذلك لا يكفي ومن الضروري تحسين نطاق الحد الأدنى من وثائق المعاهدة وتوسيعه. وعبّر الوفد عن تطلعه إلى استحداث قواعد ومعايير فعالة للكشف عن مصادر الموارد الوراثية ورأى أن تلك القضية تستدعي مناقشات وافية في جميع المحافل، بما في ذلك محافل الويبو. وأكد مرة أخرى ضرورة إيلاء اهتمام خاص في الويبو لمسألة التوعية وتثقيف الجماهير، بحيث لا تقتصر تلك الأنشطة على المخترع أو المستثمر، بل على المجتمع برمته، لضمان الأمن الغذائي والصحي. وطلب إيلاء عناية خاصة أيضاً للجمعيات الراهنة واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة المعنية بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وجدول الأعمال المقترح بشأن نظام البراءات الدولي. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، شدد الوفد على ضرورة مراعاة مشاغل جميع البلدان في تلك العملية، وليس مشاغل البلدان المتقدمة فحسب. وذكر أيضاً أن إقامة إطار إداري حديث وفعّال للملكية الفكرية يقتضي توافقاً وطنياً في الآراء حول قضايا الملكية الفكرية من خلال عملية تشاورية. وذكر أن إدارة الملكية الفكرية الهندية قد استفادت في الماضي من مساعدة الويبو بفضل خطط عملها وطنية التركيز ولا سيما في مجال تحديث مكاتب البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية ومكتب تسجيل البيانات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أن تلك المساعدة قد تقلصت خلال السنوات الماضية وأن الهند ترغب في التركيز على تطوير أنظمة للمبتكرين المبتدئين وأنظمة جديدة لحماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية وتكوين الكفاءات في صفوف جميع أصحاب المصالح المتعلقة بالملكية الفكرية، من محامي البراءات وعلماء ورجال أعمال وسكان القرى والمدرسين والطلاب، بهدف توطيد ثقافة قائمة على الملكية الفكرية. وشدد الوفد أيضاً الحاجة إلى المرونة ورحابة الصدر عند تناول القضايا المطروحة على الجمعيات الراهنة مع إمعان النظر في كل مسألة للوصول إلى اتفاق. وأكد الوفد دعمه في تلك العملية وثقته في استعداد الويبو لتقديم الدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية لاستدراك الهوة الرقمية والتكنولوجية والاقتصادية وإقامة توافق مستدام في الآراء.

٥١- وتقدم وفد الاتحاد الروسي بتعازيه لوفاة الدكتور أرباد بوكش وأشاد باهتمام الدكتور بوكش المتواصل بتطور نظام البراءات الوطني في روسيا وما قدمه من معونة ودعم للمكتب الروسي في ذلك الصدد. واستعرض الوفد نتائج أنشطة الويبو خلال فترة السنتين وقال إنها كانت إيجابية. وأشاد بالجهود التي تبذلها المنظمة من أجل إقامة ثقافة تحترم الملكية الفكرية وتطوير نظام الملكية الفكرية. وخاصة بالذكر الأنشطة التي ساعدت على فهم دور الملكية الفكرية كأداة تساهم في التنمية الاقتصادية عامة وتكوين الثروات. وأشار في ذلك الصدد إلى إصدار الويبو بعنوان "الملكية الفكرية – أداة فعّالة في التنمية الاقتصادية" والمساعدة المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز إلمامها وانتفاعها بالملكية الفكرية. ورأى أن جهود الويبو المبذولة في ذلك الاتجاه تصبّ في مصلحة الاتحاد الروسي في الوقت الراهن. ومضى يقول إن الويبو قد أنجزت عملاً مهماً في تطوير نظام الملكية الفكرية. وأعرب عن مساندة الاتحاد الروسي لأنشطة المنظمة في إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف تحسين نظام إيداع الطلبات بناء على المعاهدة وتبسيطه وتطوير نظامي مدريد ولاهاي. وأشار أيضاً إن ذلك العمل قد أثمر عن دخول وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي حيز النفاذ في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وبدء العمل بها اعتباراً من الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٤. وذكر أن الاتحاد الروسي بصدد فحص المسائل الأخيرة لاعتماد وثيقة جنيف المذكورة. ورحب الوفد بالجهود التي يبذلها المكتب الدولي من أجل تعميم وثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات في شكل إلكتروني. ورأى أن توزيع الوثائق على أقراص ضوئية وتطبيق النظام الجديد لطلب الوثائق عبر الإنترنت منذ مايو/أيار ٢٠٠٤ قد ساهم في تعزيز فعالية عمل مكاتب البراءات والمكتب الدولي بما يخدم مصالح مودعي الطلبات. وأشار إلى أن

المكتب الروسي للبراءات يعمل حالياً على إقامة الاتصال بنظام طلب الوثائق عبر الإنترنت وتمكين مودعي الطلبات من إيداع طلباتهم الدولية في شكل إلكتروني. وأضاف قائلاً إن بلده يعلق أهمية كبرى على العمل الجاري في الويبو بشأن حق المؤلف. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي قد أصبح طرفاً في اتفاقية روما في ٢٦ مايو/أيار ٢٠٠٣ وأن القانون الجديد بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة قد دخل حيز النفاذ في ٢٦ يوليه/تموز ٢٠٠٤. ودعا الوفد إلى توسيع نطاق التعاون مع الويبو في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة وقال إنه يعتمد على المنظمة لتزويد الاتحاد الروسي بالمشورة والمساعدة. وأعرب الوفد عن مساندته لأنشطة أكاديمية الويبو العالمية وقال إن بلده قد استفاد من التعاون المثمر مع الأكاديمية وأن الجهود المشتركة بين أكاديمية الويبو والمكتب الروسي للبراءات الذي يشرف على برنامج التعليم عن بُعد باللغة الروسية قد سمح لما لا يقل عن ٦٧٣ متخصصاً من الاتحاد الروسي و١٨٩ من بلدان أسرة الدول المستقلة بمتابعة دورة التعليم عن بُعد وتحصيل الشهادات. ومضى يقول إن الاهتمام الذي يلقاه ذلك النوع من التعليم قد زاد في سنة ٢٠٠٤، كما يدل على ذلك عدد الأشخاص المنتسبين إلى الدورة المتاحة باللغة الروسية إذ ناهز ٢٠٠٠ شخص مسجل حسب نتائج دورتين اثنتين. وعقد الأمل على أن يستمر ذلك التعاون مع الويبو وينمو. والتفت الوفد إلى أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية مع بلدان منطقته. وخص بالذكر مساهمة الويبو في تعزيز نظام حماية الملكية الفكرية في البلدان الأعضاء في أسرة الدول المستقلة وتحسين قوانينها وتنظيم ندوات حول القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وإعداد الأحكام المتعلقة بها في القانون المدني النموذجي لبلدان أسرة الدول المستقلة. وذكر أن الويبو تمرّ حالياً بمرحلة عصيبة وعليها أن تتخذ قرارات ليست بالسهلة وقد تبعث على القلق في صفوف الدول الأعضاء. وأشار إلى حدة المشكلات التي تقتضي بحثاً دقيقاً للغاية. ودعا إلى توخي الحذر في اتخاذ القرارات المقبلة. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقييمه الإيجابي لأنشطة المنظمة خلال الفترة قيد النظر ودعمه للجهود المبذولة من أجل التغلب على الصعوبات الراهنة ومواصلة العمل بما يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو.

٥٢- وأيّد وفد بابوا غينيا الجديدة البيان الذي أدلى به وفد سري لانكا نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب الوفد عن ارتياحه العميق للبيان الذي أدلى به المدير العام وشدّد على ما أحرزته الويبو في العام الماضي من تقدم كبير وما حققته من إنجازات، وأثنى في الوقت ذاته على الأمانة للجهود التي بذلتها في مجال تعزيز الملكية الفكرية. وأشار إلى أن بلده تولي اهتماماً كبيراً لقضايا الملكية الفكرية وتعتبر تلك الملكية عاملاً من العوامل الأساسية الكفيلة بالإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للبلد في السنوات المقبلة. وبناء عليه، قال الوفد إن جهودا متعددة قد بُذلت من أجل تعزيز الملكية الفكرية وحمايتها في بابوا غينيا الجديدة في ظل خطة العمل الإقليمية التركيز التي وضعتها الويبو وحكومة أستراليا لبلدان المحفل الجزرية في إقليم جنوب المحيط الهادئ. وصرّح بأن بابوا غينيا الجديدة تمضي الآن في اتجاه اقتصاد يبشر بالنجاح حيث يشكّل الابتكار ورأس المال القائم على المعارف أهم المحركات الاقتصادية الجديدة. ومضى الوفد يقول إن بابوا غينيا الجديدة تقوم، على ضوء ذلك، باستعراض تشريعها الوطني الخاص بالملكية الفكرية من أجل تحسين قدرتها التنافسية في المجال الاقتصادي على المدى الطويل. وأوضح أن الأهداف والغايات المتعلقة بتطوير البنية الأساسية للملكية الفكرية تتمثّل في وضع نظام بسيط من شأنه أن يرفع من قيمة الملكية الفكرية إلى أقصى مستوى وإنشاء مشاريع لترويج الملكية الفكرية على نطاق واسع تتخذ بابوا غينيا الجديدة كأساس هيكلي وبناء قدرات جديدة في ذلك المجال في القطاعين العام والخاص ووضع معايير عالية في ميدان حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وذكّر الوفد بأن بابوا غينيا الجديدة هي البلد الوحيد من بين بلدان المحفل الجزرية الذي انضم إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في يونيه/حزيران ٢٠٠٣. وقال إن حكومة بابوا غينيا الجديدة قد اضطلعت بعملية استعراض للتشريع الخاص بالبراءات من أجل الامتثال بصورة تامة لمختلف الأحكام الواردة في تلك المعاهدة والاستمرار في التقيّد بالقواعد

والأعراف المُتّبعة على المستوى الدولي، وأبدى ثقته في أن العضوية في معاهدة التعاون بشأن البراءات ستجلب منافع كبيرة وتمكّن من تحسين إمكانية الاستفادة من الأنظمة الوطنية للبراءات في مختلف الدول الأعضاء في تلك المعاهدة. واختتم الوفد كلمته مؤكداً التزامه بتعزيز الملكية الفكرية وحمايتها ومؤكداً من جديد التزامه بالعمل جنباً إلى جنب مع الويبو.

٥٣- وأشار وفد باراغواي إلى انضمام بلده إلى المعاهدات الدولية الرئيسية في مجال الملكية الفكرية والجهود المبذولة لجعل تشريعاته المحلية تتمشى مع أحكام تلك المعاهدات عملاً بالتزاماته بموجب اتفاق تريبس. وأوضح قائلاً إن مثل هذه التشريعات شملت قانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة لسنة ١٩٩٨ وقانون البراءات لسنة ٢٠٠٠. وفيما يتصل بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، قال إن بلده استهل عملية تنفيذ خطة وطنية لمكافحة ممارسات التعدي والقرصنة. ومضى يقول إن الخطة تنص على قمع ممارسات التعدي وسائر حالات انتهاك الحقوق قمعاً شديداً ومعاقبة المتعدين وتشجيع تعزيز وعي المجتمع وتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة ودراسة مشروعات تعديل الصكوك المتعلقة بالموضوع ووضعها والتعاون مع القطاع الخاص. وشكر الويبو ومكتب التنمية الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على أنشطة التعاون الرامية إلى النهوض بحقوق الملكية الفكرية ونشرها والندوات رفيعة المستوى بشأن إنفاذ نظام الملكية الصناعية وإدارته الجماعية والانتفاع به كأداة لدعم الصناعة. وشجع الويبو على مواصلة مبادرات مثل دورات التعليم عن بُعد التي تنظمها أكاديمية الويبو العالمية وبرامج تدريب المسؤولين المعنيين بإدارة حقوق الملكية الفكرية. وأيد السؤال الذي طرحه المدير العام خلال الدورة الرابعة للجنة الاستشارية المعنية بالسياسات ألا وهو: ما هي سبل تنمية بلد نام؟ ونوّه بأن السؤال الذي ينبغي طرحه في الواقع هو التالي: كيف يمكن ضمان مساهمة نظام الملكية الفكرية في الحصول على التكنولوجيا الجديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر في البلدان النامية؟. واسترسل قائلاً إن القدرة على ابتكار التكنولوجيا الجديدة والحصول عليها وتكييفها في المجتمع القائم على المعارف شرطاً أساسياً لنجاح المنافسة في السوق العالمية وإن عدم توفر ذلك الشرط يسفر عن ظهور هوة تكنولوجية وتضرر الاقتصاد في عدة بلدان. واستطرد قائلاً إن من الضروري فهم الشروط التي يخضع لها نقل التكنولوجيا عندما يتضح أن الحصول على التكنولوجيا يحدد مصير البلدان. وصرح أن تكوين القدرات العلمية والتكنولوجية الذاتية يعد شرطا أساسياً لضمان التنمية المستدامة في أي بلد مما قد يسمح بدوره بحفز الابتكار التكنولوجي المحلي واستيعاب التكنولوجيا الخارجية. وأفاد بأن بلده يحتاج إلى إعداد سياسات شاملة بشأن الملكية الفكرية بهدف تعزيز التنمية ووضع نظام الملكية الفكرية كمرجع أساسي له. ورأى أن من الضروري منح الأولوية لإنشاء معهد وطني مستقل للملكية الفكرية يعنى بإدارة الملكية الصناعية وحق المؤلف ويكون قادراً على تنسيق الأعمال في مختلف المجالات التي يشملها وتحمل تكاليف تشغيله وتحديثه المتواصل بنفسه في حال افتقار البلد إلى الموارد البشرية التي تتمتع بدرجة كافية من الخبرة والتدريب للحد من تكاليف النظام وزيادة فوائده. وأيد اقتراح وضع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وسلّم بكفاءة الأعمال التي أنجزتها أمانة المنظمة ودعمها للجهود المبذولة في مجال التنمية في المنطقة. وارتأى أن من الضروري أن تعتمد الويبو على ميزانية متوازنة تتمشى مع واقع العالم الحديث حتى تظل التنمية موضع اعتزاز. ولذلك، أيد الاقتراح الداعي إلى زيادة بعض رسوم خدمات التسجيل التي تتيحها الويبو حتى يتسنى إمداد الميزانية بالموارد اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة.

٥٤- وضم وفد هندوراس صوته إلى بيان منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن امتنانه للتعاون والمساعدة التي وفرتها المنظمة، وشمل شكره الدول الأعضاء التي ساهمت بالتعاون مع الويبو وأمانة المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى في تنظيم عدة دورات تدريبية وتبادل المعلومات في مجالي التكنولوجيا والتجارة. وعلاوة على ذلك عبّر الوفد عن استعداده

لتلقي الدعم والمساعدة الضروريين من الويبو بغية تيسير الإجراءات الإدارية وتزويد كل مكاتب الملكية الفكرية بمعلومات مفيدة. وأشار إلى مختلف الأنشطة والتعديلات القانونية التي أُجريت إلى حد الآن. وفيما يخص المجال التشريعي، اتخذت السلطة التنفيذية التدابير اللازمة لإرسال مشروع قانون يهدف إلى إدراج معاهدة التعاون بشأن البراءات في القانون المحلي للبلد إلى المؤتمر الوطني للموافقة عليه. وبعد تنظيمه لمفاوضات بين أمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الدومينيكية بشأن اتفاق التجارة الحرة، واجه بحماس وإخلاص التحدي المتمثل في إدخال تغييرات جوهرية وإصلاحات هيكلية وتعديلات بنّاءة في أنظمة حماية الملكية الفكرية وهو كله يقين من أنه سيستفيد مما سيترتب عن هذه الأنشطة من فوائد. وأعلن الانطلاق في جملة من التعديلات القانونية في مجال الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة بما في ذلك موضوع إنفاذ الحقوق والتدابير الحدودية. ولهذا السبب أكّد الوفد على الأهمية الخاصة في جعل التعاون المقام مع هندوراس والمساعدة المقدمة له يرتكزان أساساً على ثلاثة جوانب هي: مشروع التعديل أو التجديد الرامي إلى حوسبة مكاتب الملكية الفكرية وعلى الأخص أنظمة تسجيل العلامات التجارية والبراءات بما في ذلك توفير رزمة الحوسبة وتدريب الموظفين وتقديم الدعم التقني وإنشاء قواعد بيانات ورصد الآثار المحتملة للحوسبة وتقييمها؛ ويخص تدريب الموظفين القضايا المتعلقة بحماية العلامات التجارية والبراءات والمعلومات التي لم يكشف عنها وحقوق المؤلف (على الأخص تلك المتصلة بتطبيق معاهدات الإنترنت وإنفاذها)، وكذلك التدريب على إنفاذ الحقوق (التدابير الحدودية والمنافسة غير المشروعة)، والمراقبة الإدارية لهيئات الإدارة الجماعية لحق المؤلف، وتقديم الدعم في مجال تجديد أجهزة الحاسوب بما في ذلك استحداث البرامج الحاسوبية مجاناً. وعلاوة على ذلك، أكد الوفد الاهتمام الخاص الذي يوليه البلد لعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بشأن وضع إطار نظري للمناقشة وصياغة سياسات تسمح بحماية هذه الحقوق حماية فعالة. وفي الختام ضمّ الوفد صوته إلى أصوات كل البلدان التي عبّرت عن تقديرها للفقيد الدكتور أرباد بوكش المعروف بصفاته الإنسانية وقوته ومثابرته إذ كرّس الجزء الأكبر من حياته لخدمة ما يعرف اليوم في العالم أجمع بالملكية الفكرية.

٥٥- وأشاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالراحل الدكتور أرباد بوكش وتقدم بتعازيه إلى أسرته وأصدقائه. وعبّر الوفد عن تأييده الكامل للبيان الذي أُدليَ به باسم المجموعة باء وأكد مساندته لعمل الويبو في النهوض بحماية الملكية الفكرية بالعالم، بما في ذلك بُعدها الإنمائي المشدَّد. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن ضمان حماية قوية للملكية الفكرية من شأنه أن يحفز الإبداع المحلي والاستثمار الوطني والخارجي ونقل التكنولوجيا. ورأى أن لا غنى عن مساعدة الويبو المقدمة إلى البلدان التي تعمل من أجل إقامة أنظمة قوية للملكية الفكرية وشدّد على عزمه على مواصلة العمل عن كثب مع الويبو في الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية وحفز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن حكومة الولايات المتحدة قد نفذت عدة برامج تدريبية بالاشتراك مع الويبو لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً خلال السنة الماضية، وخصّ بالذكر مؤتمر حق المؤلف الدولي السنوي الذي انعقد في مكتب الولايات المتحدة لحق المؤلف والتدريب الذي أجراه مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات في مجال فحص البراءات والعلامات وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وعبّر الوفد عن قلقه الشديد من وضع المنظمة المالي واستغرب اقتراح المكتب الدولي بزيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات في منتصف فترة السنتين. وأشار الوفد إلى البيانات الواردة من الأمانة التي أفادت بأن الطلبات المودعة بناء على المعاهدة المذكورة والإيرادات المتأتية منها تزيد وأن النظام الجديد المعتمد في بداية السنة لم يكن له أي وقع على الانتفاع بالنظام. ورأى أن من الصحيح أن رسوم المعاهدة قد شهدت تخفيضا خلال السنوات الماضية، على أن ذلك لا يبرر زيادتها الآن لا سيما وأن إجمالي الإيرادات المتأتية من

المعاهدة وحصتها من إيرادات الويبو الإجمالية لا تزال تتزايد. وصرّح قائلاً إن رسوم المعاهدة تغطي حالياً ٧٩ بالمائة من ميزانية الويبو مع العلم بأن الأعمال المنجزة في ظل المعاهدة تستوعب أقل من ربع تلك الإيرادات. وأشار الوفد إلى أن تخفيض رسوم المعاهدة في السنوات الأخيرة يُعزى إلى المستوى المرتفع الذي كانت عليه في ما مضى بشكل اصطناعي مما أتاح من الأموال الاحتياطية ما يناهز ٣٥٠ مليون فرنك سويسري تم تخصيصه لمشروعات الأتمتة والبناء. ومضى يقول إنه يتبيّن من استعراض برنامج الويبو وميزانيتها خلال العقد الأخير أن إجمالي الإنفاق قد زاد ثلاث مرات وأن الإنفاق على برامج التعاون لأغراض التنمية قد زاد بنسبة ١٠٠٠ بالمائة خلال تلك الفترة. وأشار أيضاً إلى أن المناصب قد تضاعفت أو أكثر خلال الفترة ذاتها وأنه غير قادر على تحديد عدد العقود القصيرة ومناصب الخبراء الاستشاريين المستعان بخدماتهم في المنظمة بالتحديد. ورأى الوفد أن من الضروري للدول الأعضاء في الويبو أن تفهم تماماً وضع الويبو المالي وإيراداتها ونفقاتها وممتلكاتها وديونها وفعالية إنتاجها ومراجعاتها المالية قبل أن تنظرَ في إمكانية زيادة الرسوم. ورأى الوفد أن الوقت كاف والفرصة سانحة للجنة البرنامج والميزانية كي تنظرَ في العديد من تلك المسائل استعدادا لفترة السنتينِ المقبلة وقبل بحث أي زيادة في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وختم كلمته بالتشديد على أنه يتطلع إلى الخوض في تلك المسائل المهمة بروح بناءة قائمة على التعاون.

٥٦- وأيّد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة البلدان الإفريقية. وأعرب عن شكره وتأييده التام وتقديره للعمل الذي اضطلع به المدير العام وموظفو الويبو وأبرز على وجه الخصوص العمل المرتبط بأنشطة اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات وأشار، في الوقت ذاته، إلى أنه لا بد من ترسيخ العمل الذي تضطلع به تلك اللجنة وإضفاء الطابع المؤسسي عليه عن طريق إدراجه في آليات الويبو الخاصة بتقديم الخدمات. وأعلن الوفد عن دعمه للاقتراح المتعلق بوضع خطة إنمائية للويبو، وعن مشاركته في تمويل ذلك الاقتراح، وأكد أنه ينبغي أن تشكل القضايا الإنمائية عنصرا أساسياً في عمل الويبو في المستقبل. وأضاف الوفد أن تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإعمالها أمور ذات أهمية ولكن ينبغي أن تكون مصحوبة بمنافع ملموسة. ومضى الوفد يقول إنه من المهم بالنسبة للويبو تقييم مدى إسهام نظام الملكية الفكرية في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدول الأعضاء لأن البلدان النامية تواجه صعوبات في تقدير التطورات الملموسة والمنافع الاقتصادية المتأتية من الانتفاع بذلك النظام. ولفت الوفد الانتباه إلى أن من مسؤوليات الويبو، بصفتها وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، تنفيذ إطار إنمائي في جميع وظائفها، مما سيمكنها من تناول الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها. وقال الوفد إنه لا بد للويبو، إن أرادت تعزيز ذلك الإطار الإنمائي بشكل فعال، أن تسعى إلى تعديل جميع الصكوك الدولية ذات الصلة بها، بما في ذلك ولايتها. وأضاف أن إعادة تنظيم لجان المنظمة الدائمة سيتم بصورة طبيعية بعد تنفيذ خطة إنمائية متماسكة. واستدرك الوفد قائلاً إنه ينبغي إضافة إلى ذلك إدراج خطة إنمائية في صكوك الويبو، القائمة منها والمحتملة. وأكد الوفد أيضاً أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لخدمة مصالح البلدان النامية. وأشار إلى أنه ينبغي للجان الويبو الدائمة العمل على نحو مشترك ومنسق ولا ينبغي أن يكون لأي منها الكلمة الأخيرة عندما تتداخل أنشطتها. وبناء عليه، أوضح الوفد أنه ينبغي التنسيق بين تلك اللجنة ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وأنه ينبغي على تلك الهيئات أن تنصح الأمانة بالاستجابة لبعض الطلبات، مثل طلب مؤتمر الأطراف بشأن تسوية التداخل بين البراءات واتفاقية التنوع البيولوجي. وأفاد الوفد أنه من رأي جنوب أفريقيا، دون أي رغبة منها في استباق استجابة الويبو لتلك الطلبات، أنه ينبغي لطالبي البراءات أن يكشفوا في المواصفات الخاصة بالبراءات عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية التي أسهمت في اختراعاتهم. وأشار إلى ضرورة التماس موافقة مسبقة بعد تقديم جميع المعلومات ذات الصلة ولزوم وضع ترتيبات عادلة ونزيهة لتقاسم الفوائد

المحتملة. وشدّد الوفد على ضرورة جعل ذلك الكشف إلزامياً وعلى وجوب رفض معالجة الطلبات التي لا تتقيّد به أو إبطال البراءات القائمة التي لا تتضمنه. ورأى أيضاً أنه لا ينبغي الموافقة على محتوى معاهدة الأداء السمعي البصري، التي لم تعتمد بعد، إذا لم يُراع فيها عمل لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور حق المراعاة. وأعرب الوفد عن دعمه لعمل الويبو في مجال أسماء حقول الإنترنت، وأحاط علماً بالعمل الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وأكد الوفد، بخصوص التطورات التي تشهدها الملكية الفكرية في جنوب أفريقيا، على أن مجلس الوزراء واللجنة الجامعة المعنية بالتجارة والصناعة قد وافقا على الانضمام إلى بروتوكول مدريد واتفاق لاهاي ووثيقة جنيف. وأفاد الوفد أنه سيتم عن قريب استكمال عملية الانضمام والتعديلات اللازم إدخالها على التشريعات المعنية. وأضاف أن مجلس الوزراء سينظر أيضاً في سياسة تتعلق بأنظمة المعارف المحلية. ومضى الوفد يقول إن ذلك المجلس قد وافق، إضافة إلى ذلك، على مشروع تعديل لقانون البراءات يتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وتسويقها ، وأنه تجرى حالياً صياغة تشريع بشأن حماية الجهات الراعية للمباريات الرياضية أو التظاهرات الرئيسية. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه تم إسداء المشورة إلى المفاوضين بشأن اتفاقات التجارة الحرة، وأعرب عن أمله في ألا تكون بلدان أخرى بصدد استقطاب التزامات تتجاوز ما ورد في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS)، أو ألا تكون بصدد إنكار خيارات السياسات المنصوص عليها في ذلك الاتفاق. وشدّد الوفد على أنه ينبغي التزام اليقظة لدى السعي إلى إبرام اتفاقات ثنائية في مجال الملكية الفكرية، إذ أنه لم يجر حتى الآن ترسيخ أي من الأبعاد الإنمائية في ذلك المجال، وعليه فإن من الأفضل البتّ في هذه القضية الصعبة في إطار محافل دولية. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى أن من المهم لجميع الدول الأعضاء الاعتراف بأن نظام الملكية الفكرية يجب أن يسهم في تحقيق التنمية وجلب المنافع للجميع.

٥٧- وأعرب وفد كوستاريكا عن ارتياحه للتقريرين الواردين في الوثيقتين A/40/2 وA/40/3 والمتعلقين بأداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٤. وأشار إلى التقدم الملحوظ المحرز خلال تلك الفترة في تنفيذ البرامج والسياسات التي سمحت بتعزيز النهوض بالملكية الفكرية والانتفاع بها. وعلى نحو مماثل، سلّم بأهمية دور الويبو في تنمية البلدان عبر زخم الملكية الفكرية كقوة دافعة للنمو الاقتصادي والحد من التفاوت القائم على الجور والإجحاف والجهل. وفيما يتعلق بموضوع الموارد البشرية في المنظمة، نوّه بأن هناك تغييرات طفيفة في تشكيل الموظفين تلاحظ باستمرار ولا سيما في تمثيل البلدان النامية. وأعرب عن أمله أن يتسنى لموظفين منتمين إلى البلدان النامية شغل المناصب الشاغرة على كل المستويات وأن تولى عناية خاصة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي تعتبر المنطقة الأقل تمثيلاً في الويبو. ورأى أن من الضروري أن تستغل المنظمة طاقات هذه المنطقة البشرية والمهنية. وعلاوة على ذلك، أشار إلى العمل الهائل المنجز لتعزيز الملكية الفكرية من خلال سلسلة الأنشطة المتصلة بالملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأخيراً، شكر مكتب الويبو للتنمية الاقتصادية المعني ببلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على مشورته وأعرب عن أمله أن يتواصل توجيه المهام التي تضطلع بها الويبو نحو البلدان النامية حتى تكون الملكية الفكرية قوة حافزة لتلك البلدان.

٥٨- وشكر وفد جامايكا المدير العام ومعاونيه على الأنشطة التي أنجزتها المنظمة منذ انعقاد اجتماع الجمعيات الماضي وأيد البيان الذي أدلى به وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن سروره لعمل الويبو على توسيع نطاق تعاونها مع عدة منظمات دولية بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وتكثيفه في مجالات مثل الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لدعم النمو الاقتصادي والتنمية وتشجيع القطاعات الإبداعية. وقال إن القطاعات الإبداعية في بلده بما

فيها قطاع الموسيقى تعد جزءا لا يتجزأ من الخلفية الثقافية الجامايكية وتمثل بالتالي ثروة رئيسية قد تتيح الاستفادة منها وحمايتها فرصا اقتصادية جديدة. ومضى يقول إن القطاعات الإبداعية تعتبر من أشد القطاعات فعالية في نظام التجارة العالمي. وأكد أن الأونكتاد قدّر بأن قيمة القطاعات الإبداعية في السوق العالمية ستسجل ارتفاعا قدره ١,٣ ألف مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥ بعد أن كانت تساوي ٨٣١ ملياراً سنة ٢٠٠٠. وأعرب عن أسفه ملاحظا أن جزءا من هذا المبلغ فقط يتدفق إلى البلدان النامية. ولذلك السبب، أيد تأييداً شديداً أعمال الويبو المنجزة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة الموجه إلى تعزيز فعالية حماية المصنفات الإبداعية مثل أشكال التعبير الأدبية والفنية من الناحية القانونية وتطويرها والانتفاع بها وإدارتها. ورحب بدخول معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي حيز التنفيذ مما يعدّ في رأيه خطوة مهمة لوضع إطار قانوني يضمن حقوق المبدعين على الإنترنت وتكييف قانون حق المؤلف مع العصر الرقمي. ورأى أن حماية الأداء السمعي البصري يعتبر أيضا مجالا حاسما. وعلى الرغم من عدم إبرام معاهدة خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد سنة ٢٠٠٠، أعرب عن اعتقاده بأنه أحرز تقدم ملحوظ ودعا بالتالي إلى إيجاد حل سريع للقضايا المعلقة وإبرام ذلك الصك المهم لضمان حماية حقوق فناني الأداء من الانتفاع بأوجه أدائهم السمعية البصرية انتفاعا غير مشروع. ولفت الانتباه إلى اتفاق التعاون مع الويبو الذي أبرمه وزراء بلدان الكاريبي خلال اجتماعهم السادس بشأن الملكية الفكرية المعقود في أنتيغوا وبربودا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ بهدف وضع الشروط اللازمة لتطوير ثروات الملكية الفكرية وحمايتها وضمان ملكيتها وإدارتها والانتفاع بها في منطقة الكاريبي وتدعيم الابتكارات التكنولوجية وقدرة الشركات التنافسية بما في ذلك تشجيع الانتفاع بنظام الملكية الفكرية كأداة لتنمية القطاعات الثقافية. وأوضح قائلا إن منظمات الإدارة الجماعية اضطلعت بدور محوري في تحقيق ذلك الغرض. واسترسل قائلا إن المساعدة التقنية التي قدمتها الويبو إلى مركز حق المؤلف الكاريبي الذي يعدّ الكيان الإقليمي لإدارة حق المؤلف الجماعية سمحت للمركز بمساعدة الشركات الوطنية على معالجة توزيع الإتاوات. واستطرد قائلا إن الجمعية الجامايكية للملحنين والمؤلفين والناشرين التي هي منظمة من منظمات الإدارة الجماعية تابعة لمركز حق المؤلف الكاريبي في بلده أفادت بأن توزيع الإتاوات سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة ٢٠٠٣ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٤. ولفت النظر إلى عملية توزيع أخرى من المزمع إجراؤها قبل نهاية سنة ٢٠٠٤. وأكد أن القرصنة ما زالت تمثل تحديا ليس بالنسبة إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف فحسب بل بالنسبة إلى المعارف التقليدية والموارد البيولوجية أيضاً. وفيما يتصل بمجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، أشار إلى مواجهة المسألة في بلده على عدة مستويات ولا سيما عن طريق تعزيز قدرة الوكالات المعنية بالإنفاذ وتنظيم دورات تدريبية في أكاديمية تدريب الشرطة وتقديم المساعدة التقنية إلى المحاكم في إطار محاكمة التعدي على الملكية الفكرية وشنّ حملات لتثقيف الجمهور. وأفاد بمصادرة المصنفات المنتحلة وتدميرها. واستدرك قائلاً إن من الضروري تقديم المزيد من المساعدة لتمويل برامج التثقيف وتوعية السكان فيما يتعلق بعواقب القرصنة. وفيما يخص القرصنة البيولوجية، أكد أن هذه المسألة ما زالت موضع قلق. وأردف قائلاً إن من المرتقب وضع قانون نموذجي لحماية المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية في منطقة الكاريبي بناء على اتفاق التعاون بين الويبو ومنطقة الكاريبي. وأشار إلى فائدة مثل هذا القانون لتناول تلك المسألة على الصعيد دون الإقليمي. واستدرك قائلاً إن من الضروري وضع صك دولي لحماية المعارف التقليدية من التملك غير المشروع وسوء الاستخدام على المستوى الدولي. وسلم بالعمل الجاري ضمن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن أمله أن يعتمد صك دولي في أسرع وقت ممكن. وقال إنه سيواصل الأنشطة المباشرة مع الويبو في مجال تحديد العلامات التجارية على الصعيد الوطني. وعبّر عن رغبته في ضمان حماية العلامات التجارية في بلده ومنع استخدامها استخداماً غير مشروع وغير

ملائم. ولفت الانتباه إلى استمرار حكومة بلده في وضع تشريعات جديدة في مجال الملكية الفكرية تحقيقا لتلك الأهداف وذكر على سبيل المثال قانون البيانات الجغرافية المعتمد في فبراير/شباط ٢٠٠٤. وأعرب عن قلقه لوضع المنظمة المالي الراهن مصرحاً أن من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وضع الويبو المالي في أسرع وقت ممكن. وعلّق أهمية كبرى على أعمال الويبو المتصلة بجوانب التعاون لأغراض التنمية وحث على زيادة الموارد لتنفيذ البرامج والأنشطة في إطار برنامج التعاون. وأيد المبادرة المطروحة على الجمعيات لتدعيم البعد الإنمائي في أعمال الويبو مما قد يرسّخ مساهمة الويبو الكبيرة ويعززها في مجال التنمية وخص بالذكر مجالات أساسية مثل ضمان المرونة في سياق وضع القواعد والمعايير الدولية وحفظ الجانب السياسي ونقل التكنولوجيا. وأضاف قائلاً إن الويبو تعد شريكاً رئيسياً لبلده من حيث الجهود المبذولة لتعزيز الملكية الفكرية والتنمية حسبما يتضح من عدد الأنشطة والبرامج المبيّنة في اتفاق التعاون المبرم مع الويبو. واختتم كلمته مشدداً على التزام بلده الشديد بذلك الاتفاق واعتزامه مواصلة التعاون مع الويبو لوضع نظام للملكية الفكرية ينسجم مع أهدافه الإنمائية.

٥٩- وهنأ وفد رومانيا المدير العام ومعاونيه على التقرير الشامل والجدير بالثناء عن أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واستعراض تنفيذ البرنامج للسنة الجارية. وأعرب عن ارتياحه للنتائج المحققة في إطار أنشطة الويبو وتقديره للأسلوب الفعال والاستراتيجي الذي اعتمدته الويبو للتقدم في الألفية الجديدة إذ تعي وعيا جيدا بالتحديات الجديدة المواجهة وتدرك إدراكا تاما دورها الكبير في الوسط العالمي المعقد. وقال إن بلده شعر بشرف كبير في استضافة الدورة الرابعة للجنة الويبو الاستشارية المعنية بالسياسات في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ وأعرب عن سروره لحضور كبار المسؤولين والشخصيات البارزة على الصعيد الدولي. ومضى يقول إن المناقشات التي أجريت خلال اجتماع اللجنة والوثائق التي اعتمدت عليها المناقشات استعرضت القضايا الرئيسية المثارة في الميدانين الاقتصادي والثقافي وفي مجال الملكية الفكرية استعراضاً مميزاً. ولفت الانتباه إلى وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية بلده الوطنية في مجال الملكية الفكرية للفترة بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ ونشرها بعد انضمام بلده إلى اتفاقية البراءات الأوروبية في مارس/آذار ٢٠٠٣. ومضى يقول إن المكتب الوطني المعني بالاختراعات والعلامات التجارية تولى إعداد الاستراتيجية الوطنية بالتعاون مع المكتب الروماني لحق المؤلف وبعد التشاور مع السلطات الوطنية المختصة وإن الاستراتيجية الوطنية ستؤثر تأثيراً إيجابياً في تطوير نظام الملكية الفكرية الروماني بضمان الاتساق والفعالية. ولفت النظر إلى مشروع قانون للتصديق على معاهدة قانون البراءات من المزمع طرحه قريباً على البرلمان لكي يوافق عليه. كما أشار إلى وضع مشروع قانون تنشأ بموجبه شهادة حماية مكملة للمستحضرات الصيدلانية والنباتات وعرضه على الحكومة بهدف تكميل تشريعات البلد للوائح الجماعة الأوروبية في مجال البراءات. واسترسل قائلاً إن حكومة بلده وافقت على لوائح تنفيذ قانون الرسوم والنماذج الصناعية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. ووجّه النظر إلى صدور القانون بشأن تعديل حق المؤلف والحقوق المجاورة ونشره في النشرة الرسمية في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ بغية تحسين حماية حق المؤلف وفقا للتطورات الأخيرة المحققة في هذا المجال. ونوه أيضاً باعتماد قانون لتنظيم السلطة القضائية ينص على إنشاء محاكم متخصصة في مجال الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن المكتب الوطني المعني بالاختراعات والعلامات التجارية الذي يتخذ إجراءات الفحص ويمنح سندات الملكية الفكرية سجل ارتفاعا متواصلاً في عدد الطلبات المودعة في بعض المجالات. ولاحظ أن الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في بلده لتوعية الجمهور بخصوص حقوق الملكية الفكرية تتألف من تنظيم ندوات بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإلقاء محاضرات أثناء اجتماعات الملكية الفكرية وتنظيم موائد مستديرة للمناقشة. وفي هذا السياق، أشار إلى تنظيم عشر ندوات متعلقة بإطار الاتحاد الأوروبي في مقر المكتب الوطني المعني بالاختراعات والعلامات التجارية بهدف تحديث حقوق الملكية الفكرية وتنسيقها

بتعزيز حماية الملكية الفكرية وتنفيذها. وأفاد بتخصيص عشر ندوات أخرى للقضاة ووكلاء النيابة العامة والشرطة وسلطات الجمارك واضطلاع المكتب الروماني لحق المؤلف بتنظيم سبع ندوات إقليمية بشأن قضايا الملكية الفكرية العامة لوحده أو بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة وغرفة التجارة. وذكر أيضاً تنظيم ندوة ذات أهمية كبيرة بشأن موضوع المكتبات العامة وإدارة الملكية الفكرية في بلده خلال صيف سنة ٢٠٠٤ شارك فيها أحد خبراء الويبو. وقال أيضاً إن موظفي المكتب الوطني المعني بالاختراعات والعلامات التجارية شاركوا في مختلف المعارض ووزعوا خلالها مواداً أعدها المكتب ومواداً أتاحتها الويبو مشيراً إلى ترجمة معظم تلك المواد ونشرها باللغة الرومانية. وأكد أن حكومة بلده تمنح الأولوية للانتفاع بنظام الملكية الفكرية على نحو فعال من أجل ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن جميع الأنشطة المنفذة لشن حملات توعية الجمهور بأهمية الملكية الفكرية حققت نتائج إيجابية بما فيها إثارة اهتمام عدة مؤسسات وجمعيات خاصة بالملكية الفكرية مما يبين بدء إدراك مساهمة الملكية الفكرية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إدراكاً أكثر عمقاً. واختتم بيانه مشدداً على مواصلة اعتماد بلده على الويبو.

٦٠- وتقدّم وفد عُمان بالتهنئة للمدير العام على الوثائق المقدمة. وأشار إلى زيارة المدير العام إلى عُمان مؤخرا بمناسبة استلامه وسام عمان من جلالة السلطان. وقال إن المدير العام استطاع مقابلة عدد من المسؤولين في السلطنة وسمع الكثير عن اهتمام البلد بموضوع الملكية الفكرية. وأكّد الوفد دعمه لبيان مجموعة البلدان الآسيوية. وبالنسبة إلى عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ذكّر الوفد بأن بلده تشرّف بانعقاد المنتدى الأول لذلك الموضوع تحت شعار "الملكية الفكرية: هويتنا ومستقبلنا" في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وأضاف قائلا إن عمان تعقد أملا كبيرا على نجاح أعمال اللجنة لما لها من أهمية كبيرة على مستوى البلد. وتطلّع في هذا الصدد إلى وضع اتفاقية أو اتفاقيات دولية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وانتقل الوفد في حديثه إلى موضوع حماية الأداء السمعي البصري وصرّح بأن بلده يعمل للانضمام إلى الاتفاقية المعنية وكذلك اتفاقيات الويبو المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة وسائر الاتفاقيات التي تديرها الويبو. وأعلن الوفد عن ترحيبه باقتراح المدير العام بزيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٢٪، علما أن هناك تخفيض على الرسوم خلال الست سنوات بنسبة ٤٠٪ يقابله انخفاض في عدد الطلبات المتوقعة عند وضع البرنامج والميزانية، وأمام التطورات الحاصلة في مهام المنظمة وأنشطتها المتنوعة والوقع الملموس والإيجابي لتلك الأنشطة في الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان العربية. وأحاط الوفد علما باقتراح البرازيل والأرجنتين لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وشكر الدولتين على اهتمامهما بموضوع التنمية والملكية الفكرية وأيّد فكرة مفهوم التنمية. ولاحظ أنه نتيجة لضيق الوقت وأهمية موضوع التنمية ولضمان بحثه بشكل فعال وعلمي، لا بد من وجود آلية للتعامل مع المقترح، وقد تكون على شكل مجموعة أو فريق عمل بعضوية مفتوحة لمناقشة كلّ النقاط المثارة في الاقتراح ودراسة آلية التنفيذ والتبعات المالية. ووجّه الوفد رسالة شكر إلى الويبو، وخاصة مكتب التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، على التعاون مع الدول العربية. وفي الختام، رحّب بالتوجه والرؤية الجديدة للمنظمة والتي تركز على أهمية البعد الاقتصادي للملكية الفكرية، وذلك إضافة إلى الاستمرار بتقديم المساعدات الفنية والتقنية في مختلف المجالات التقليدية في إطار برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية.

٦١- وتعهّد وفد دومينيكا بمواصلة دعمه للمنظمة وقال إنه يتطلع إلى تنفيذ اتفاق التعاون الذي أُبرم مع بلدان منطقة الكاريبي في أنتيغوا العام الماضي. غير أنه لاحظ مع القلق أنه تم إدخال تخفيضات على الميزانية وأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى وقف برامج مهمة، مثل البرنامج الخاص بإنشاء نظام ملكية فكرية مكيّف مع أوضاع البلدان النامية، وهو برنامج يُعتبر في غاية الأهمية ويجب الاستمرار

في تنفيذه. واختتم الوفد كلمته بتوجيه الشكر إلى المدير العام وموظفيه على العمل الضخم الذي أنجزوه في ظل ظروف صعبة.

٦٢- وشكر وفد قيرغيزستان المدير العام والمكتب الدولي للويبو على الأعمال التحضيرية الممتازة لجمعيات الويبو. وقدم عميق تعازيه إلى أسرة المدير العام السابق للويبو، الدكتور أرباد بوكش، وأصدقائه. قال الوفد إن بلده قد حقق نجاحاً باهراً في تطوير نظام الملكية الفكرية خلال الفترة قيد النظر، بإدخال تعديلات على قانون البراءات وقانون العلامات التجارية وعلامات الخدمة وتسميات المنشأ سنة ٢٠٠٣، بما يراعي الشروط والقواعد الحديثة. وأشار إلى أن عدد طلبات البراءات قد زاد نتيجة لذلك بنسبة ٤٠ بالمائة وعدد العلامات بنسبة ٢٣ بالمائة في سنة ٢٠٠٣. وأشار في ذلك الصدد إلى تطوير نظام الملكية الفكرية في قيرغيزستان بربطه بنظام يرمي إلى تطوير العلوم التطبيقية والأنشطة الابتكارية. وأشار أيضا إلى تطوير الأنشطة التثقيفية في مجال الملكية الفكرية وقال إن طلاب ٢٤ جامعة قد يستفيدون من التدريب وأن عدداً من الندوات والمعارض والمسابقات قد أُقيم في البلد. وذكر أيضاً سنَّ مشروعات قوانين جديدة وخص بالذكر مشروع قانون بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية. وقال إن قيرغيزستان قد راعت تماماً توصيات خبراء الويبو ونتائج المناقشات الجارية في إطار لجنة الويبو الحكومية الدولية، لدى صياغة ذلك القانون. وعقد الوفد الأمل على أن يتكلّل عمل اللجنة بنجاح ويخرج بصك دولي ينظم تلك القضية المعقدة للغاية. ولفت النظر إلى أن بلده يعلق أهمية خاصة حاليا على المسائل المرتبطة بحماية الملكية الفكرية وقد أنشأ لجنة مشتركة بين المكاتب في سنة ٢٠٠٤ وألحقها بالحكومة لتناول القضايا المرتبطة بمنع التعديات على الملكية الفكرية. وأشار إلى أن اللجنة تضم ممثلين رفيعي المستوى عن كافة الوكالات الوطنية المعنية بإنفاذ القوانين. وذكر بخصوص التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية أن ندوة دولية قد انعقدت في قيرغيزستان سنة ٢٠٠٤ وتناولت أهم المشكلات في مجال حماية الملكية الصناعية في بلدان أسرة الدول المستقلة واشترك فيها ممثلون عن الويبو والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات والمكتب الأوروبي للبراءات وعدد من الجمعيات المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية. وقال إن بلده قد انضم إلى خمس معاهدات تديرها الويبو في سنة ٢٠٠٣ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٤، وهي اتفاق لاهاي وبروتوكول اتفاق مدريد ومعاهدة بودابست واتفاقية روما ومعاهدة نيروبي. وقال إن قيرغيزستان أصبحت اليوم طرفاً في ٢٢ اتفاقاً دولياً مبرماً في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن امتنانه للأمانة وشكرها على دعم عملية تطوير نظام الملكية الفكرية منذ سنة ٢٠٠١ وفقاً لبرنامج التعاون بين الحكومة والويبو. وصرح قائلا إن الويبو تتكبد نفقات ضخمة لتنفيذ برامجها ولا سيما مساعدة البلدان النامية على توسيع نطاق أنظمتها. ورأى أن مسألة العجز الراهنة تستدعي دعم الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، أعرب وفد قيرغيزستان، بصفته رئيس المجلس المشترك بين الدول بشأن حماية الملكية الصناعية في أسرة الدول المستقلة وبالأصالة عن جميع أعضاء المجلس المذكور عن تأييد اقتراح زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات واعتبر تلك الزيادة ضرورية إذا ما أريد للويبو أن تنفذ برامجها بفاعلية.

٦٣- وأعرب وفد جورجيا عن أسفه العميق لوفاة الدكتور أرباد بوكش وقدم تعازيه إلى أسرة الفقيد. وأثنى الوفد على الأمانة لنوعية الوثائق وأشار إلى أن ذلك يدل على تنوع المهام التي تضطلع بها الويبو. وأشار أيضاً إلى أن هناك تقديرا عاليا لما أظهرته المنظمة من قدرة على الاستجابة بنشاط للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في العالم. وأعرب الوفد عن دعمه التام لموقف الويبو بأن حماية الملكية الفكرية يجب أن تخدم مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء وأكّد أهمية التركيز على بعض القضايا المحدّدة، مثل التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة وعملية الإنفاذ وغير ذلك من القضايا التي تؤثر فيها ظاهرتا العولمة ومجتمعات المعلومات. وأبرز كذلك المساعي التي تضطلع بها الويبو في سبيل حماية الموارد الوراثية

والمعارف التقليدية والفولكلور وأكّد أن تلك القضايا تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لجورجيا نظراً لتقاليدها العريقة الخاصة بالأغاني الفولكلورية المتعددة النغمات، التي تم إدراجها ضمن قائمة اليونسكو الخاصة بالتراث الثقافي العالمي، فضلاً عن الطب الشعبي والصناعة الحرفية. وأكّد الوفد أيضاً أهمية إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وأبدى تقديره للسياسة التي انتهجتها الويبو في السنوات الأخيرة بهدف خفض رسوم تلك المعاهدة. غير أن الوفد أشار إلى أنه ينبغي، نظراً للصعوبات المالية التي تواجهها الويبو، النظر بدقة في اقتراح المنظمة بزيادة قيمة تلك الرسوم، كما ينبغي إيجاد حل معقول للحفاظ على الاستقرار المالي للمنظمة. وأكّد الوفد، إضافة إلى ذلك، على أهمية إثراء الوعي العام بقضايا الملكية الفكرية واستنباط ثقافة تقوم على الملكية الفكرية. وعليه، أضاف أنه يمكن، بناء على ما سبق، اعتبار منشور المدير العام المُعنون "الملكية الفكرية – أداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية" بمثابة أداة مفيدة تمكّن المجتمع الدولي وأخصائيي الملكية الفكرية وممثلي الشركات والعلماء والمهندسين وواضعي السياسات من استيعاب معنى الملكية الفكرية والمشاركة على نحو أكثر فعالية في صياغة السياسات. وفي هذا الصدد، شدّد الوفد كذلك على الأنشطة التي تضطلع بها أكاديمية الويبو العالمية والإنجازات التي حققتها، ولا سيما تمكّنها من إتاحة دروس تعليمية متقدمة عن بعد تتطرق لمواضيع مثل التجارة الإلكترونية والمعارف التقليدية والبيوتكنولوجيا وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار إلى أن هناك عدداً متزايداً من الأشخاص الذين يستفيدون كل سنة من تلك الفرصة في جورجيا. وعلاوة على ذلك، أبلغ الوفد الجمعيات بأن برنامج الكراسي الجامعية الخاص بالملكية الفكرية في جامعة تبيليسي الحكومية قد دخل طور التشغيل. وقال إن الكيان القانوني "ساكباتينتي" يعتزم كذلك، بغية تعزيز سبل تعليم الملكية الفكرية في المستقبل، إنشاء مركز للتدريب في مجال الملكية الفكرية في مبناه الجديد يستهدف المحامين والعلماء والمهندسين ورجال الأعمال. وأضاف أنه سيتسنى للأشخاص المعنيين استخدام المرافق والأجهزة الحاسوبية التي يمتلكها ذلك الكيان للاستفادة من الدروس التعليمية التي تتيحها الويبو عن بعد. ومضى الوفد يقول إن ذلك الكيان قد بدأ، في السنة الماضية، نشر المجلة الجورجية الأولى في مجال الملكية الفكرية، التي تم توزيعها مجاناً على الوزارات والشركات والمكتبات والمؤسسات التعليمية والبحثية ومؤسسات أخرى. وأضاف أن مقتطفات من تلك المجلة متاحة باللغتين الإنكليزية والروسية ويمكن الاطلاع عليها من على موقع كيان ساكباتينتي على الإنترنت. وفيما يخص أتمتة المكاتب، أشار الوفد إلى أنه تم، في مطلع سنة ٢٠٠٤، حيازة برنامج حاسوبي جديد وتغيير أجهزة توريد الخدمات و ١٠٠ حاسوب من الحواسيب الشخصية. وأفاد بأن كيان ساكباتينتي استمر أيضا في الاضطلاع بأنشطة تشريعية وتمكّن من صياغة تعديلات يعتزم إدخالها على التشريع الخاص بالملكية الفكرية، وذلك عقب انضمام جورجيا إلى اتفاقية روما واتفاق لشبونة، مما يرفع إلى ١٠ العدد الإجمالي للمعاهدات التي تديرها الويبو والتي أصبحت جورجيا طرفاً فيها. واستطرد الوفد قائلاً إن وفوداً من الاتحاد الأوروبي أجرت، في السنة الماضية، استعراضاً في جورجيا في مجال الملكية الفكرية وخلصت إجمالاً إلى أن التشريع ذي الصلة يتماشى مع اللوائح الأوروبية، بالرغم من وجود بعض النقائص. وأشار الوفد كذلك إلى المشكل العويص الذي يشكّله الانتفاع غير المشروع بالبيانات الجغرافية للأنبذة والمياه المعدنية الجورجية وقال إن الحكومة الجورجية تعكف بجد على معالجة تلك القضية. وأضاف أن مساعدة الويبو في هذا الصدد ستلقى تقديراً عالياً. وأكّد الوفد أهمية الندوة الإقليمية لبلدان حوض البحر الأسود بشأن سُبل حماية البيانات الجغرافية والانتفاع بها، التي عُقدت في جورجيا في سنة ٢٠٠٤ بمساعدة الويبو والمعهد الوطني للملكية الصناعية (فرنسا)، وأشار إلى أن ممثّلين عن المعهد الوطني الفرنسي لتسميات المنشأ سيضطلعون، في أكتوبر/تشرين الأول، بمشاورات مع أخصائيين جورجيين. وفي هذا الصدد، شكر الوفد الويبو على مساعدتها. غير أنه أشار إلى عدم التمكّن من تسوية العديد من القضايا المرتبطة بحماية البيانات الجغرافية، لا في ظل اتفاق لشبونة ولا في إطار اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، مما يتطلب تدعيم

أنشطة الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومواقفهما من أجل إنشاء سجل عالمي للبيانات الجغرافية. وأيّد الوفد وجهة نظر الجماعة الأوروبية بأنه لا بد من توفير حماية تامة للمنتجات الأخرى غير الأنبذة والمشروبات الروحية.

٦٤- وشكر وفد البرازيل المدير العام وفريقه على إدارتهم الناجحة والمحكمة. وأشار أيضاً إلى الدور الرئيسي الذي لعبه الدكتور أرباد بوكش في إنشاء المنظمة. وأكد أن الإبداع ونشر المعارف التكنولوجية الحديثة قد أصبحا شرطين لتحسين الإنتاج وغيابهما يجعل البلدان عاجزة على إنفاذ السياسات الإنمائية في المجال التجاري والصناعي بصورة فعالة. وأضاف أن لنشر المعرفة دوراً كبيراً أيضاً في بلوغ الأهداف الأساسية في المجال الاجتماعي مثل القضاء على الفقر ومحو الأمية وتحقيق الأهداف السامية المتصلة بالديموقراطية. وقال إن هذه الأسباب جعلت السياسة التي وضعتها الحكومة البرازيلية في نهاية سنة ٢٠٠٣ في المجال الصناعي والتكنولوجي والتجاري من الابتكار والتكييف التكنولوجي والإنتاج جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية القومية، اعترافاً بالدور الأساسي الذي يمكن للملكية الصناعية أن تلعبه من خلال تشجيع الابتكار ونشر المعرفة. واستطرد قائلا إن إنشاء المركز القومي للملكية الصناعية وتوسيعه من بين الأهداف الرئيسية للحكومة البرازيلية التي رفعت من ميزانيته بنسبة ١٠٠ بالمائة وقررت أن تزيد من عدد موظفيه اعترافاً بأهمية حقوق الملكية الصناعية وكدليل على التزامها بتوفير الوسائل اللازمة لضمان حمايتها. وأشار الوفد إلى ضرورة تحقيق توازن بين مصالح أصحاب الحقوق والمنتفعين بالمعارف التكنولوجية الحديثة من أجل ضمان حسن سير النظام لخدمة مصالح كل قطاعات المجتمع. ولتحقيق مثل هذا التوازن رأى أن من الضروري الاعتراف بأهمية الدور التنظيمي للدول ومراعاة تفاوت القدرات الصناعية والتكنولوجية المتوفرة في البيئة التي كانت تنشط فيها هذه الآلية. ومضى يقول إن الملكية الفكرية أصبحت محل نقاش في إطار المحافل الوطنية والإقليمية والدولية بسبب تعقيدها وأهميتها المتزايدة في عالم يعتمد بصورة متزايدة على التطور التكنولوجي ويتأثر به. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن المناقشات التي تجرى في المحافل متعددة الأطراف ولا سيما الويبو لم تول عناية كافية للبعد الإنمائي لحقوق الملكية الفكرية. وأقر بأن الويبو هي قبل كل شيء وكالة متعددة الأطراف وحكومية دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ويجب أن تبقى كذلك، رغم كون الدول الأعضاء تساهم في ميزانيتها بنسبة ١٠ بالمائة. وخلص الوفد إلى أن الوقت قد حان للويبو، بصفتها منتدى يعني بالقضايا الفكرية دون غيرها، أن تساهم بصورة منتظمة وصريحة في المناقشات المتعلقة بالبعد الإنمائي لحقوق الملكية الفكرية. وأخبر الجمعية العامة بأن البرازيل والأرجنتين قدمتا اقتراحاً لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية شاركت فيه تسعة بلدان أخرى. وقال إن هذه المبادرة ترمي إلى اعتماد طريقة عمل وليس إثارة قضية مسببة للخلاف والشقاق في عمل المنظمة أو السعي إلى تغيير جدول أعمالها تغييراً جذرياً. ورأى أن من شأن ذلك أن يعزز حضور المنظمة كمؤسسة من خلال تعزيز شرعيتها وتمكينها من تلبية المصالح الفردية والجماعية لكل الدول الأعضاء فيها.

٦٥- وشكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المدير العام على جودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء وهنأ المنظمة على توصلها إلى تدعيم النظام الدولي لحماية الملكية الفكرية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقال إن الويبو سعت إلى استكمال التشريعات الحالية لتسجيل الملكية الفكرية وحمايتها وتجديدها في حدود المعقول وتطبيق هذا النظام على عدة مجالات مثل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية لمواجهة الارتفاع السريع المسجل في عدد طلبات تسجيل البراءات والعلامات والنماذج والرسوم الصناعية وحمايتها والتسجيل الدولي المعتمد على الوسائل الإلكترونية في العالم خلال هذه الفترة. كما أشاد بمراجعة بعض الشروط الواردة في اتفاقية إنشاء الويبو ومعاهدات أخرى وحل بعض الهيئات التي أصبحت دون جدوى خلال سلسلة الاجتماعات التاسعة والثلاثين لجمعيات الدول الأعضاء المعقودة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ مما خفض التكاليف المالية التي تتكبدها

الأمانة والدول الأعضاء. ومع ذلك، أعرب عن أسفه لعدم تنفيذ برامج مختلفة وخاصة برامج التعاون خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بسبب العجز المسجل في ميزانية المنظمة. وأكد أن من الضروري من الآن فصاعداً بذل جهود خاصة لتحقيق الأهداف المنشودة في البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وخص بالذكر إجراء مفاوضات بشأن إصلاح وضع الميزانية في أسرع وقت ممكن واتخاذ الإجراءات اللازمة. وأعرب عن أسفه لعدم تنظيم أنشطة للتعاون التقني مثل الندوات وحلقات العمل والدورات الإقليمية وأنشطة التدريب في إطار أكاديمية الويبو وغيرها حسب التوقعات. ولذا، شجع الويبو تشجيعاً شديداً على مواصلة أنشطتها الرامية إلى وضع تشريعات تسجيل الملكية الفكرية وحمايتها وتجديد هذه التشريعات تمشياً مع عصر الاقتصاد القائم على المعارف وتكنولوجيا المعلومات. ومضى يقول إن هذه الظروف تقضي بأن تعزز الدول الأعضاء اختصاص مكاتبها المعنية بالملكية الفكرية وتعمل على تحديث البنى الأساسية وإن هناك حاجة ملحة إلى الاستفادة من مساعدة المنظمة القانونية والتقنية تنشأ عن ذلك. ثم أوضح قائلاً إن بلده يحسن تنفيذ أنشطة الإبداع الفكري تمشياً مع عصر تكنولوجيا المعلومات ويدفع بالتالي عجلة تنمية الاقتصاد الوطني قدما. وعليه، لفت النظر إلى تنفيذ الأنشطة الرامية إلى دعم الاختراعات والابتكارات وإنشاء العلامات والنماذج والرسوم الصناعية على نطاق واسع عملا بسياسة الحكومة التي تعلق أهمية على العلوم وتسعى إلى النهوض بالصناعات. وعلى سبيل المثال، ذكر تنظيم المعرض الدولي للمنتجات في بيونغ يانغ ومعرض سلع الاستهلاك العادي والمعرض الوطني للاختراعات والتكنولوجيا الجديدة وعقد دورات تدريبية وحلقات عمل لوكلاء العلامات والنماذج والرسوم الصناعية ومبدعيها في إطار تلك المعارض خلال سنة ٢٠٠٤. وعلى مستوى التشريعيات، أعلن دخول اللائحة التنفيذية لقانون تسميات المنشأ لسنة ٢٠٠٣ حيز التنفيذ خلال السنة الجارية مما يكفل حماية المواد الخاصة والانتفاع بها من الناحية القانونية. وأخيراً، قال إنه سيقدم قريباً الوثيقة التطبيقية لانضمام بلده إلى اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي إلى الأمانة. وأنهى بيانه قائلاً إن بلده انضم إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية سنة ٢٠٠٣ واتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي سنة ٢٠٠٤ بهدف تكييف أنشطته لحماية الملكية الفكرية وتسجيلها مع الاتجاه الدولي والوفاء بمهمته كدولة عضو.

٦٦- وهنّأ وفد السودان المدير العام للويبو على مؤلفه "الملكية الفكرية: أداة فعالة في التنمية الاقتصادية" الذي أصبح مرجعا أساسيا في البلد. وقال بالرغم من أن بدايات السودان العملية في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة لم يمض عليها زمن طويل، إلا أن البلد ينطلق مسرعا للحاق بالدول السباقة في هذا المجال. وقال إن هذا الزمان تتعاظم فيه حيوية نظم الملكية الفكرية وأهميتها الاقتصادية والتنمية بالنسبة إلى البلدان النامية، والبلدان الأقل نموا بصفة خاصة، مما جعل السودان يضع التشريعات الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية لتأتي متسقة والقوانين والاتفاقات الدولية. وفي هذا الصدد، تقدمّ الوفد بالشكر والتقدير إلى أمانة المنظمة على الخبرة المقدمة، إذ قدم خبراء الويبو المشورة الفنية والتشريعية وعقود العديد من الندوات المتخصصة التي أثرت الساحة الثقافية والفكرية في البلاد وأشاعت ثقافة الملكية الفكرية الأمر الذي حرك نشاط القطاع الخاص من شركات خاصة بالإنتاج الفكري والثقافي والصناعي. وتحدث الوفد عن البرامج الإذاعية المرئية والمسموعة العديدة التي أنتجت والدراسات التي أجريت مع هيئات الإذاعة لترتيب أنشطتها حتى تتسق مع قوانين الملكية الفكرية. وأعلن عن إنشاء محكمة متخصصة بالملكية الفكرية والصناعية في العاصمة بغية إثراء ثقافة الملكية الفكرية وإنفاذ قوانينها. وافتخر الوفد بأنها أول محكمة متخصصة من نوعها في القارة الأفريقية. واستطرد قائلا إن المحكمة أصدرت العديد من الأحكام في الدعاوى التي طرحت أمامها ولديها الآن رصيد من السوابق القضائية، أحيل بعض منه للمكتب العربي بالمنظمة لتضمينه في دليل أحكام القضاة في البلدان العربية. وذكر أيضا إنشاء نيابة متخصصة في دعاوى التعدي في مجال الملكية الفكرية

وإنشاء شرطة متخصصة في مجال المصنفات الأدبية والفنية فأصبحت كما وصفها أذرعا متكاملة تساهم في إنفاذ قوانين الملكية الفكرية. وحرص الوفد أيضا على الإشارة إلى استجابة وزير العدل السوداني للطلب المقدم من اتحاد المخترعين السودانيين برعايته لهم في تطوير أنشطتهم. وقال الوفد إنه يتطلع إلى مساعدة المنظمة في وضع منهاج يمكن السودان من حماية الموروثات والفولكلور والموارد الوراثية التي يزخر بها البلد. وفي المجال الأكاديمي أعلن الوفد أن بلده شرع في إدخال مادة الملكية الفكرية في كليات القانون بالجامعات السودانية. أما على المستوى الإقليمي، فتحدث عن التنسيق وتبادل الخبرات العملية مع بعض الدول الشقيقة السباقة في مجال الملكية الفكرية للاستفادة من تجاربها. وأشار إلى أن العاصمة السودانية شهدت في شهر أغسطس/آب الماضي انعقاد الدورة الأولى للمنتدى السنوي الذي تنظمه وحدة الويبو للبلدان الأقل نموا حول الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية. وقال إن الدورة الأولى أقيمت بنجاح وفاعلية فاقت كل التوقعات برعاية جامعة الخرطوم. وصرح بأن الجهات المتخصصة الأخرى، كوزارة العدل وسلطات الجمارك، ستتعاقب على رعاية المنتدى في السنوات المقبلة. وقال الوفد إنه يقدّر الظروف التي أدت إلى تقديم اقتراح بزيادة رسوم البراءات. وأعلن عن تأييد ذلك الاقتراح لا سيما وأن الويبو ما فتئت تقدّم الدعم والمساعدة الفعالة لجميع البلدان. وأعلن الوفد أيضا أنه يقدّر ويثمّن المقترح الذي تقدمت به البرازيل والأرجنتين معربا عن أمله في أن يزيد ذلك سندا ودعما لبلده السودان النامي حتى يتمكن من اللحاق بركب التطور والتقدم. وقال إنه يساند وجهة النظر القائلة بضرورة إنشاء آلية للتعامل مع المقترح. وصرّح بأنه يؤيّد المقترح الرامي إلى تأجيل مسألة اتخاذ قرار بشأن حماية أوجه الأداء السمعي والبصري للعام القادم. وشدّد على ضرورة مواصلة العمل من أجل وضع معاهدة بشأن حقوق هيئات الإذاعة معربا عن أمله في أن تعقد الويبو مؤتمرا دبلوماسيا عن المسألة في أقرب وقت ممكن. وفي الختام، شكر الوفد الرئيس وأعرب عن تقديره للأمانة، ولا سيما مكتب التنمية الاقتصادية للبلدان العربية ووحدة البلدان الأقل نموا وأكاديمية الويبو العالمية لجهودهم المتواصلة في تقديم المساعدات التقنية والتشريعية في مختلف المجالات في إطار برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية.

٦٧- وهنأ وفد سنغافورة الرئيس وأثنى على المدير العام بيانه الافتتاحي وقيادته المتمكنة للويبو. وأعرب عن رضاه بوثيقة استعراض تنفيذ البرنامج وشكر الأمانة على عملها. وأشاد بالراحل الدكتور أرباد بوكش، صديق سنغافورة التي ستفتقده جدا. وأشار الوفد إلى أن الويبو وسنغافورة تعاونتا بنجاح خلال السنة الماضية على تطوير ثقافة قائمة على الملكية الفكرية وتعزيز الوعي بالملكية الفكرية في سنغافورة. وصرّح قائلاً إن بلده لا يزال ملتزماً بتطوير إطار متين لحقوق الملكية الفكرية والانتفاع بالملكية الفكرية كأداة تكفل ميزة استراتيجية في التنمية الاقتصادية الوطنية. وأشار إلى عدد من التعديلات التي أُدخلت على قوانين الملكية الفكرية بهدف تحديثها ومواكبة الاتجاهات التكنولوجية الجديدة واحتياجات قطاع الأعمال في سنغافورة وإقليم آسيا والمحيط الهادئ عامة. وأعرب الوفد عن سروره لأن الويبو قد اضطلعت بدور فعّال في إقليم آسيا والمحيط الهادئ. ودعا إلى تكثيف عمل الويبو في المنطقة لأنها تنخرط في ثقافة الملكية الفكرية وتعزز انتفاعها بها كأداة قادرة على الإسهام في التنمية الاقتصادية. وأضاف قائلاً إن حكومة سنغافورة ترغب في طرح عرض رسمي لاستضافة مكتب للويبو بهدف تعزيز عملها في هذا السياق. واقترح أيضاً أن يسهر ذلك المكتب على تلبية احتياجات المتعاملين مع الويبو في الإقليم وتمكين المنظمة من الاستفادة من عملها في المنطقة وإعطاء زخم لإقامة ثقافة الملكية الفكرية فيها. وصرّح قائلاً إن سنغافورة تتشرف باستضافة ذلك المكتب وإن الحكومة تعتزم تقديم مكاتب جديدة للإيجار المجاني على المدى الطويل وتتحمل تكاليف التجهيز والصيانة. واقترح الوفد أيضاً ألا يؤدي إنشاء المكتب الجديد إلى أي عواقب مالية إضافية في ميزانية الويبو ورأى أن ذلك الاقتراح من شأنه أن يكون مربحاً للويبو وإقليم آسيا والمحيط الهادئ معاً.

٦٨- وقدم وفد الفلبين تعازيه إلى أسرة المدير العام السابق للويبو، الدكتور أرباد بوكش، وإلى أصدقائه وزملائه المقرّبين، وقال إن المقام والوقت لا يسمحان بتعداد ما اضطلع به الفقيد من عمل وما حققه من إنجازات. وأبدى الوفد تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل سري لانكا نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأبدى تأييده أيضاً للبيان الذي أدلى به ممثل فييت نام نيابة عن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ورحّب بعرض سنغافورة استضافة مكتب الويبو في تلك المنطقة. بيد أن الوفد أعرب عن قلقه الكبير حيال الوضع المالي للويبو، وكذلك عن أمله في أن تتمكّن الويبو من مواصلة تقديم المساعدة التقنية في المجالات التي حددّتها الدول الأعضاء، وذلك على الرغم من الإشارة إلى حصة اشتراكات الدول الأعضاء من الدخل الإجمالي للويبو.

٦٩- وأيد وفد ميانمار البيان الذي أدلى به وفد سري لانكا باسم مجموعة البلدان الآسيوية ووفد فييت نام باسم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN). وأحاط علماً بالزيادة المسجلة في عدد أعضاء الويبو الذي بلغ ١٨٠عضواً. ورحب بصفة خاصة بانضمام الملديف. وأعرب عن رضاه بالإدارة النشطة والشفافة والفعالة لأنشطة الويبو والإنجازات الكثيرة للمنظمة في فترة السنتين الأخيرة والنصف الأول من سنة ٢٠٠٤. وخص بالذكر العمل المنجز من أجل تعميم ثقافة قائمة على الملكية الفكرية في العالم وشدّد على أن من الضروري تحقيق فهم سليم لنظام الملكية الفكرية وإلمام به إذا ما أُريد للبلد أن يستغل فوائده لأغراض التنمية الوطنية. وأشاد في ذلك الصدد بالمدير العام وشكر له جهوده المتواصلة من أجل التوعية بأهمية الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسبل الانتفاع بها وتسخيرها لتكوين الثروات. وفيما يتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أقر الوفد بدورها الكبير في تحسين فهم الخيارات العملية والمبدئية المتاحة حالياً ضمن نظام الملكية الفكرية لصون مصالح أصحاب المعارف التقليدية. ورأى أن من الضروري أن تنتقل اللجنة الحكومية الدولية إلى المرحلة اللاحقة وتخوض المفاوضات في معاهدة متعددة الأطراف بشأن النهوض بقضايا الملكية الفكرية المرتبطة بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وحمايتها. والتفت إلى القيود المفروضة على ميزانية الويبو خلال فترة السنتين ولا سيما بسبب تدني عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات دون الرقم المرتقب وتعديل نظام الرسوم الخاص بتلك المعاهدة. وأعرب الوفد عن أسفه لاستحالة تنظيم عدد من الأنشطة التي كان من المعتزم تنفيذها مع ما ترتب على ذلك من تأجيل في تحقيق بعض النتائج. وصرّح قائلا إن من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة في ذلك الصدد لتصحيح وضع الميزانية الراهن وأيد اقتراح المدير العام الرامي إلى تسوية رسم الإيداع الدولي لأن معاهدة التعاون بشأن البراءات هي المصدر الرئيسي لمدخول الويبو. وأيد الوفد أيضاً تكثيف علاقات الويبو الخارجية مع الدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة لما في ذلك من تعزيز لحضور المنظمة ونظام الملكية الفكرية. وعليه، أشاد بإنشاء مكاتب للويبو في نيويورك وواشنطن وبروكسل ضمن الجهود المبذولة من أجل مخاطبة الجماهير وأعرب عن تأييده الكامل لاقتراح حكومة سنغافورة باستضافة مكتب للويبو في سنغافورة. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن اقتناعه بأن إنشاء مكتب للويبو في سنغافورة من شأنه أن يسهل تنفيذ أنشطة التعاون التي تنفذها الويبو في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلى حد كبير ويعززها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير للمساعدة التقنية التي قدمتها الويبو إلى البلدان النامية وعقد الأمل على أن يزيد ذلك التعاون ويتسع في المستقبل. وعبّر أيضاً عن تقديره الخاص للمساعدة التي قدمتها الويبو إلى ميانمار لتحديث نظام الملكية الفكرية الوطني وقال إن الويبو قد نظمت حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ اتفاق تريبس في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ بالاشتراك مع وزارة التجارة. وأشار إلى أن الويبو أوفدت بعثة من الخبراء لإسداء المشورة بشأن إنشاء نظام حديث للملكية الفكرية وأثنى على الويبو لاستجابتها السريعة إلى الطلبات وإنجاز الأنشطة بفاعلية وقدر كبير من الكفاءة. وأشار الوفد أيضاً إلى أن ميانمار

ملزمة بالوفاء بالتزاماتها المترتبة على اتفاق تريبس في موعد أقصاه الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ باعتبارها من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وأضاف قائلاً إن بلده عاقد العزم على تحديث نظام الملكية الفكرية لضمان فاعلية الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة استراتيجية تساهم في تحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية الوطنية، فضلاً عن الوفاء بالتزامات اتفاق تريبس. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من التعاون الوثيق مع الويبو في مساعيه إلى تطوير نظام حديث وفعال بشأن الملكية الفكرية.

٧٠- وعبّر وفد الأردن عن تقديره للمدير العام والأمانة على الإدارة القيّمة لأنشطة المنظمة وبرامجها، قائلاً إن الويبو قد تقدمت وحققت مكانة بارزة في منظوم العمل المتعدد الأطراف. ونوّه بشكل خاص بالبرامج التي تساعد على بناء القدرة لدى البلدان النامية لتطبيق التزاماتها. وذكرَ الوفد أن هناك قضايا هامة على جدول أعمال اجتماع السنة ودعا إلى التعامل معها من منظور مراعاة متطلبات الملكية الفكرية وموازنتها مع متطلبات التنمية في البلدان النامية. وأيد الوفد أيضاً البيان الصادر عن مجموعة البلدان الآسيوية، وقال إن اقتراح المدير العام بزيادة رسوم الطلبات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل تغطية النقص الحالي في الواردات جرّاء الانخفاض في عدد الطلبات عما كان متوقع عند وضع البرنامج والميزانية هو اقتراح عملي يجب التعامل معه بالجدية التي يستحقها. ورأى الوفد أن الاقتراح يستند إلى اعتبارات سليمة ومبررة وعبّر بالتالي عن دعمه له ولأية جهود ترمي إلى تحسين الأداء الإنفاقي والإدارة المالية، وهو ما تقوم به إدارة المنظمة، ذلك أن الاستقرار المالي هو بدون شك أمر يحرص عليه الجميع. وفيما يتعلق بالاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، قال الوفد إنه على استعداد لمناقشته والاستفادة منه من حيث المبدأ، وإن الأردن قد بذل جهوداً جبارة ومكلفة لتنفيذ جميع الشروط والبنود المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وأشار في ذلك الصدد إلى أن الويبو قد قدمت مساعدتها في التعامل مع نتائج ذلك الإصلاح. وشدد الوفد على أن البُعد التنموي موضوع هام وحيوي للأردن ولعل الوقت لا يمسح بمناقشة الاقتراح بشكل تفصيلي الآن، ورأى أن يكون الخيار الأفضل إنشاء آلية مناسبة لمناقشته من مختلف الجوانب على أن تكون إحدى آليات التعامل معه هي الأنشطة التي تتضمنها البرامج والميزانية للويبو. ثم شكر الوفد الويبو على دورها في تعزيز التعاون بين المنظمة والبلدان العربية وقال إن التوجه الجديد للمكتب بالتركيز على البُعد الاقتصادي للملكية الفكرية إلى جانب ما تقدمه المنظمة من مساعدة تقنية يلقى من الأردن الاهتمام والتقدير. وفي الختام، عقد الأمل على أن تستمر الويبو في تعزيز مساعدتها في إطار برنامج التعاون لأغراض التنمية.

٧١- وتعرّض وفد شيلي لمختلف التغيرات التي طرأت على نظام الملكية الفكرية السنة الماضية بغية تحقيق الالتزامات الدولية وتحديث الأحكام التشريعية وإدارة الأنظمة والحفاظ في نفس الوقت على التوازن الضروري بين الحقوق والواجبات مع مراعاة درجة نمو البلد وقدرته على إنفاذ هذه التغييرات لخدمة مالكي الحقوق والمستهلكين وعامة المستخدمين. وفيما يتعلق بالاهتمامات المشتركة بين الأطراف، أشار إلى الموافقة على أحد القانونين الذي يرمي إلى تحقيق التطابق مع التزامات اتفاق تريبس بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة والتدابير الحدودية في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، وهذا في انتظار الموافقة على مشروع القانون الثاني والمتعلق بطبوغرافيا الدوائر المتكاملة وحماية المعلومات التي لم يكشف عنها والبيانات الجغرافية الوطنية والدولية. وأعلن الوفد أيضاً عن توقيع بلده على معاهدات الإنترنت. وفيما يخص موضوع العلاقات الثنائية، تطرق إلى اتفاقات التجارة الحرة التي أُبرمت مع كندا والمكسيك وأمريكا الوسطى ومع كوريا والاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، والتي ساهمت في تعزيز حماية مالكي حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على المرونة الضرورية في هذا المجال. وامتدت تلك الفوائد بالطبع لتشمل كل البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية عند الاقتضاء. وعلى

المستوى المحلي للبلد، هناك مشروع قانون يهدف إلى تكثيف العقوبات بشكل متزايد بحيث تتلاءم وقيمة الانتهاك، وهذا بسبب المشاركة في تنظيمات غير شرعية وتكرار الجريمة. ومن المنظور المؤسسي أُنشئت وحدة خاصة بالملكية الفكرية على مستوى وزارة الخارجية، وهذا بصرف النظر عن صياغة مشروع قانون يحل محل الهيكل المؤسسي الحالي للملكية الفكرية في مؤسسة خولت لها سلطة واسعة وحكما ذاتياً في المجال الإداري والمالي إذ تملك القدرة على الاستجابة للطلبات في مجال الملكية الفكرية والالتزامات التي تعهد بها البلد على المستوى الدولي. وبصرف النظر عن ذلك، أكد دعمه للويبو في كل ما يتصل بالتدابير الداخلية التي اعتمدتها في مواجهتها للوضع المالي الصعب الذي تمر به، بما في ذلك تقديم اقتراح برفع قيمة الرسوم المتعلقة بالطلبات الدولية بموجب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي ستدخل حيز التنفيذ في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، وهذا من ضمن مجموعة أخرى من الاجراءات التي تهدف إلى ضمان توفير المساعدة التقنية بصورة مستمرة. وأكد على أن حكومة شيلي حرصت على مراعاة مصلحة شعبها وتفادي المساس بقدرة المواطنين على الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم والمعرفة واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وبتعبير آخر، فهي تهدف إلى تحقيق نظام متوازن لحماية مصالح المجتمع عملاً بالتعهدات الدولية. فعلى سبيل المثال، اعتمد نظام خاص باستنفاد حقوق البراءات والعلامات التجارية وحقوق المؤلف على المستوى الدولي. وارتفع عدد المجالات التي يمكن أن تمنح فيها البراءات للرخص الإلزامية. وتقرر منع إصدار براءات في مجال النباتات والحيوانات، وأخيراً، وُضعت قيود وحددت استثناءات بخصوص حق المؤلف استجابة للتحديات التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية والفرص التي تتيحها. وقال الوفد بخصوص الاقتراح الذي تقدم به كل من البرازيل والأرجنتين والمتمثل في ضرورة وضع جدول أعمال للويبو في مجال التنمية إنه يتضمن عناصر قيّمة ينبغي النظر فيها بالتفصيل. ويتطابق عدد من الأفكار المتضمنة فيه مع سياسة حكومة شيلي الرامية إلى تحقيق التوازن بين حماية الملكية الفكرية والاستجابة لاحتياجات المستهلكين وكل قطاعات المجتمع. وأعرب الوفد عن رغبته في الرد على بيان وفد جورجيا بخصوص البيانات الجغرافية. وأوضح أن المناقشات التي أجريت في منظمة التجارة العالمية بخصوص هذه المسألة كانت غامضة من الناحية السياسية ولا عقلانية من الناحية الاقتصادية، وحذّر من مهبة ظهور فوضى قانونية. وأشار إلى وجوب اعتماد تسجيل النبيذ تسجيلاً متعدد الأطراف لكنه لاحظ أن بعض الدول الأعضاء أعربت من جملة أمور أخرى عن رغبتها في تجاوز مبدأ الإقليمية. فالبعض منها طالب بتوسيع الحماية التي تخص النبيذ والمشروبات الروحية لتشمل المنتجات الأخرى، والبعض الآخر أراد اعتماد حماية مطلقة لمجموعة منتجات زراعية. وشدد الوفد على ضرورة التفكير في هذه الأمور بهدوء وتحليل ما قد يترتب عنها من عواقب مثل الارتفاع الهائل للتكاليف، وحث على ضرورة التفكير في القضية داخل الويبو لتفادي ارتكاب أخطاء فاحشة.

٧٢- وأيّد وفد ماليزيا بياني رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجموعة البلدان الآسيوية وشكر الويبو على تعاونها ومساعدتها وهنأ المنظمة على الإنجازات التي حقّقتها في سنة ٢٠٠٣ والجزء الأول من سنة ٢٠٠٤. وأشار الوفد إلى أن من شأن المشاركة النشطة في التعاون الدولي وفي إثراء الوعي بالملكية الفكرية تعزيز النظام الدولي للملكية الفكرية وأنظمتها القطرية على حد سواء. وأشار أيضاً إلى أن الأصول غير الملموسة، مثل الأفكار والمعارف، أصبحت تحل اليوم، في الاقتصاد القائم على المعارف، محل الدور التقليدي الذي كانت تؤديه الأرض واليد العاملة ورؤوس الأموال في مجال التنمية الاقتصادية وأن من شأنها، إذا ما تمكّن نظام الملكية الفكرية من تنميتها وتعزيزها، أن تسهم في تحسين الحياة واستنباط فرص العمل وتدعيم الاقتصادات الوطنية. ومضى الوفد يقول إن لتعاون الويبو بالتالي تأثير مفيد يتجلى في تعزيز نظام الملكية الفكرية وتشجيع الإبداع. وأعرب الوفد عن تقديره للفرصة التي أُتيحت له للمشاركة في الأنشطة التي تضطلع بها الويبو في مجال بناء القدرات على وجه الخصوص، وأبرز في هذا الصدد دور الندوة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الاستراتيجيات

القائمة على الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، التي عُقدت في سنة ٢٠٠٣ وشاركت الويبو في تنظيمها. وأعرب الوفد عن أمله في مزيد من التعاون مع الويبو في المستقبل. وأبرز الوفد، إضافة إلى ذلك، الجهود التي تبذلها ماليزيا بغية تحسين إدارة الملكية الفكرية عن طريق إدراج إمكانية الإيداع الإلكتروني للطلبات ووسائل البحث الشبكي في أوائل سنة ٢٠٠٥، وذلك بهدف إضفاء عنصرَي البساطة والسرعة على عملية تسجيل الطلبات الخاصة بالعلامات التجارية والبراءات على حد سواء لدى الهيئة الماليزية للملكية الفكرية. وأفاد الوفد بأنه يجري استكمال دليل المبادئ التوجيهية الخاصة بالعلامات التجارية والبراءات والرسوم والنماذج الصناعية قصد تحسين معايير الفحص وإثراء معلومات المحامين المتخصصين في مجال الملكية الفكرية بالإجراءات والممارسات المتَّبعة على مستوى المكتب. وأشار الوفد كذلك إلى أهمية إعمال الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية، وأبرز مختلف الجهود التي تبذلها ماليزيا في هذا الصدد، خصوصاً في مجال مكافحة قرصنة الأقراص الضوئية، بما في ذلك التعديل الذي أُدخل على القانون الخاص بحق المؤلف في سنة ٢٠٠٣ بغية منح سلطة الاعتقال لموظفي إنفاذ القوانين التابعين لوزارة التجارة الداخلية وشؤون المستهلكين. واستطرد الوفد قائلاً إن ماليزيا قد اضطلعت، علاوة على ذلك، باختبارات قضائية على الأقراص الضوئية من أجل اقتفاء أثر القرصنة لمعرفة مصدرها، وطبقت خطة تمكّن من دفع مكافآت لكل من يقدِّم معلومات تؤدي إلى مصادرة المنتجات المقرصنة وآلات الإنتاج غير المشروعة. وأشار الوفد إلى أن ثمة خطوات اتُخذت أيضاً قصد زيادة عدد موظفي إنفاذ القوانين لضمان الإنفاذ الفعال للقوانين في جميع أنحاء البلد. وأعلن أيضاً عن سنّ قانون جديد يكفل الحماية لأصناف النباتات، وهو قانون الأصناف النباتية الجديد لسنة ٢٠٠٤ الذي نُشر في الجريدة في الأول من يوليه/تموز ٢٠٠٤. وأوضح الوفد أن إثراء وعي الجمهور بالملكية الفكرية كان يشكّل دوماً أحد أولويات ماليزيا وقد تم، تحقيقاً لهذا الغرض، الاضطلاع بسلسلة من الأنشطة الرامية إلى إثراء وعي الجمهور، بما في ذلك إعلانات ومعارض واستعراضات في الطرقات وندوات وحلقات عمل استهدفت فئات مختلفة مثل الباحثين والمقاولين والمدرسين والصحفيين وعامة الناس. وأضاف الوفد أنه تم، علاوة على ذلك، تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة ببرنامج خاص لإثراء الوعي وبما يلزم من التوجيهات بشأن إجراءات التسجيل. واختتم الوفد كلمته بإعادة تأكيد التزام ماليزيا بالسياسات والمشاريع التي وضعتها الويبو ودعمها المتواصل لتلك السياسات والمشاريع.

٧٣- وهنأ وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الأمانة على الأعمال المنجزة وشكر المدير العام على مزاياه الريادية في تعزيز الملكية الفكرية في العالم. وأكد أن سنة ٢٠٠٤ ستؤثر تأثيراً كبيراً في حماية حقوق الملكية الصناعية في بلده وتبقى أهم سنة من حيث تطوير المكتب المقدوني لحماية الملكية الصناعية. ومن ناحية أخرى، قال إن أنشطة إبرام اتفاق الاستقرار والائتلاف مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والالتزامات المنبثقة عن ذلك شجعت حماية حقوق الملكية الصناعية وعززتها في بلده. وأفاد بأن جمعية بلده الوطنية اعتمدت قانوناً جديداً بشأن الملكية الصناعية دخل حيّز التنفيذ في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. ومضى يقول إن هذا القانون سمح لمكتب حماية الملكية الصناعية بالتحول من جهاز تابع لوزارة الاقتصاد إلى مكتب وطني للملكية الصناعية مستقل عن الهيئات الإدارية الحكومية. وأضاف قائلاً إن بلده أعرب من خلال ذلك عن رغبته في تشجيع حماية حقوق الملكية الصناعية وتدعيم إنفاذها في الواقع. وفضلاً عن ذلك، قال إن السنة الجارية شهدت اعتماد تقنيات حاسوبية جديدة في إطار الإجراءات الإدارية في المكتب. وفي الواقع، لفت النظر إلى إعداد مشروع لتركيب نظام الويبو لأتمتة الملكية الفكرية واستكماله بسرعة بحيث تمت أتمتة إجراءات حماية حقوق البراءات والعلامات المسجلة في الوقت الحاضر بفضل دعم الويبو ولا سيما القطاع المعني بالتعاون مع بعض بلدان أوروبا وآسيا. كما لاحظ استكمال قواعد البيانات الإلكترونية على مستوى المكتب الوطني بحيث أصبحت مجموعة الوثائق الكاملة متاحة في

شكلها الورقي والإلكتروني. وأشار إلى تنفيذ ذلك المشروع بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وتحول المكتب إلى مؤسسة تتمتع بوسائل إلكترونية لتسجيل كل قواعد البيانات التي في حوزتها بفضل تلك التدابير. واسترسل قائلاً إن الخطوة التالية تتمثل في إتاحة مجموعة قواعد البيانات المذكورة على الإنترنت لكي يطلع عليها جميع المستخدمين المهتمين مثل الباحثين أو المخترعين أو الشركات. واختتم كلمته معلناً أن المكتب الوطني للملكية الصناعية دعم ترجمة الكتاب المعنون "الملكية الفكرية – أداة فعالة في التنمية الاقتصادية" باللغة المقدونية وساهم فيها وإنه يلتزم بالترويج لهذا الكتاب في البلد والمنطقة على نحو فعال.

٧٤- وقال وفد كوبا إنه بالرغم من استمرار الويبو في ادخار موارد لإعادة استخدامها في المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفلكلور والتجارة الإلكترونية وأنشطة أخرى لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل اتخاذ القرارات المناسبة بشأن القضايا البالغة الأهمية التي تهم الدول النامية. وتكمن إحدى انجازات الويبو الكبرى في جعل التدريب المتعلق بالموارد البشرية عاملاً أساسياً في صياغة نُظم الملكية الفكرية الوطنية وتنميتها وهذا من خلال إقامتها لشراكات في مجال الأنشطة الإنمائية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وكان الأمل كبيرا في أن لا يؤثر العجز الذي تعاني منه ميزانية المنظمة بشكل سلبي على أنشطة التعاون. وعبّر الوفد عن شكره الخالص لقطاع التنمية الاقتصادية بصفة عامة ومكتب التنمية الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بصفة خاصة لمساعداتها. ويمنح كل سنة المكتب الكوبي للملكية الصناعية جوائز خاصة بالابداع والابتكارات التكنولوجية كجزء من أنشطة التوعية العامة التي تضطلع بها. وشاركت كوبا أيضاً في المعرض الدولي للمبدعين الشباب الذي نُظِّم في اليابان. ويرى الوفد أنه من المهم جداً تشجيع التعاون وأنشطة المساعدة التقنية في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. وأشار الوفد إلى ضرورة مراعاة آراء واحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأكد على أن مشاركة خبراء من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مختلف المفاوضات المنظمة تحت رعاية الويبو كانت رهينة الموارد المالية التي توفرها المنظمة والتي يجب أن تكون أكثر غزارة. وذكر أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الويبو في الوقت الراهن والذي قد يكتسي أهمية بالغة في المستقبل تمثل في إدراج بُعد التنمية في كل أنشطتها. وجلب الانتباه أيضاً بخصوص ضرورة الحفاظ على قدر من التوازن بين مصالح مالكي الحقوق والمجتمع بشكل عام، وأن كل الأنشطة والمبادرات المتصلة بالملكية الفكرية بما في ذلك تلك التي اضطلعت بها الويبو ينبغي أن تصبّ في هذا الهدف. وعلى البلدان النامية أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لإنفاذ التزاماتها والانتفاع بنظام الملكية الفكرية بشكل يطابق مستويات نموها والأهداف التي حددتها في المجال الاجتماعي والبيئي والتعليمي والعلمي ومجال الصحة العامة.

٧٥- وأشاد وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بجودة الوثائق المتاحة للدول الأعضاء. وأعرب عن امتنانه للمنظمة لتعاونها المثمر ولا سيما لمساعدتها القانونية الرامية إلى تحديث التشريعات الوطنية للملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة ومساعدتها المادية المتمثلة أساساً في تزويد دائرة الملكية الفكرية بالمعدات المكتبية اللازمة. ومن جانب آخر، أشار إلى تدعيم قدرات الموارد البشرية بفضل مشورة عدة خبراء أرسلتهم الويبو. وفي السياق نفسه، أعرب عن سروره لمشاركة المنظمة في ندوة من المزمع عقدها في أواخر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ برعاية وزارة الثقافة والفنون. وفي هذا المضمار، أعرب عن فارغ صبره للاطلاع على نتائج الندوة التي ستسمح بتوجيه مشروع إنشاء هيكل جديد يحل محل الجمعية الوطنية السابقة للناشرين والملحنين والمؤلفين. ثم أحاط الحضور علماً بالتطورات المختلفة المحققة في بلده في مجال الملكية الفكرية. وأيد البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه يقدر أنشطة المنظمة حق قدرها. كما أعرب عن سروره لتكثيف علاقات الويبو مع المنظمات الدولية أو الإقليمية أو المتخصصة الأخرى. وعبّر عن ارتياحه

لأعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ونظرا إلى هذه النتائج المشجعة، أعرب عن تأييده لاقتراح عقد مؤتمر دبلوماسي لمراجعة معاهدة قانون العلامات خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ والاتفاقية بشأن حماية هيئات الإذاعة عقب انعقاد الاجتماع القادم للفريق العامل. وفيما يتصل بالمؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري الذي مُنيَ بالفشل سنة ٢٠٠٠، قال إنه لا يعترض على إعادة إدراجه في جدول أعمال دورة سلسلة اجتماعات سنة ٢٠٠٥ حتى تؤدي المشاورات المختلفة إلى توافق آراء الدول الأعضاء بشأن ضرورة عقد المؤتمر. وأضاف قائلاً إنه يعلق أهمية كبرى على أعمال اللجنة الدائمة المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور مشيراً إلى ثراء حوض الكونغو نفسه من حيث موارد التنوع البيولوجي غير المستكشفة حتى الآن والمعارف التقليدية التي يتمتع بها السكان المحليون وينبغي حمايتها على الصعيدين الوطني والدولي. وأفاد بأن استغلال هذه المجالات القائم على القانون سيسمح للمجتمعات المالكة بالاستفادة من منافع ثرواتها الكبيرة. وختاماً، أعرب عن قلقه الشديد لوضع المنظمة المالي. وعبّر عن أمله ألا تؤدي تلك المصاعب إلى تقليص البرامج المخصصة للبلدان النامية. واستدرك قائلاً إنه يؤيد أي اقتراح يدعو إلى تعزيز البعد الإنمائي في برامج الويبو شرط أن تخضع تلك الاقتراحات لبحث معمق. وفي هذا السياق، صرح أن مبادرة وفدي الأرجنتين والبرازيل تُعد قاعدة ممتازة للمناقشة.

٧٦- وضم وفد كينيا صوته إلى صوت الوفود الأخرى لتقديم التعازي الخالصة لأسرة الفقيد الدكتور أرباد بوكش، مذكّرا بأن الدكتور بوكش قد شرّف كينيا بزيارته لها في سنة ١٩٩٦. وقال الوفد إن كينيا تؤيّد أيضاً ما ورد في الكلمة التي ألقاها وفد مصر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وأثنى على الأمانة للعمل الممتاز الذي اضطلعت به تحضيراً لهذا الاجتماع. وأعرب الوفد عن دعمه لبند جدول الأعمال الذي اقترحته البرازيل والأرجنتين بشأن تعزيز أنشطة الويبو الإنمائية وعن أمله في أن تُتاح لكينيا إمكانية الإسهام في ذلك بشكل محدّد في الوقت المناسب. وأبدى الوفد تقديره لأنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الويبو في كينيا، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتقديم المساعدة في مجال التشريع، وفي صياغة القانون الجديد الخاص بحق المؤلف على وجه التحديد، الذي سُنّ فعلاً ومكّن من إنشاء مجلس لحق المؤلف يُعنى بإدارة حق المؤلف في كينيا وإصدار التراخيص للجمعيات المسؤولة عن جمع الأتاوى. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره للمساعدة التقنية، وتحديداً فيما يخص شبكة الويبو (WIPONET)، وللتجهيزات والإمكانيات المُتاحة لحوسبة سجلات البلد، وكذلك للندوات المعقودة بشأن نظام مدريد وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أن سجل العلامات التجارية قد بدأ بتلقي الطلبات المحليّة بمقتضى نظام مدريد، التي يجري حاليا تقديم البعض منها إلى الويبو خلال الاجتماع الراهن للجمعيات. ورأى الوفد أنه ينبغي للهيكل التنظيمي أن يكون مرنا وقادرا على التكيّف مع الأوضاع لكي يراعي القضايا الناشئة مثل المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية. وأضاف أن كينيا قد قامت، طبقاً لتلك المبادئ، بتشجيع الحوار عن طريق وضع آليات تمكّن من تزويد مواطنيها بالأدوية الأساسية لإنقاذ حياتهم، وقد بدأ ذلك النهج بتحقيق بعض النتائج. واستطرد الوفد قائلاً إن كينيا قد انضمت إلى جنوب أفريقيا وبلدان أخرى في مشروع تصنيع الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية على المستوى المحلي، وذلك على أساس تراخيص طوعية منحتها شركتان صيدلانيتان متعددتا الجنسيات لشركة صيدلانية محلية. وأكّد اعتقاده القوي بضرورة إثراء الوعي بأهمية الملكية الفكرية حتى يتمكّن المواطنون من اكتساب ذلك الوعي؛ ورأى أن ذلك المجال لم يستقطب اهتماماً كافياً. وأوضح الوفد أن ذلك الوعي يجب أن يصحبه اعتراف بالمعارف التقليدية وحمايتها، وذلك على المستويين الوطني والدولي. ومضى يقول إن وضع صك دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور سيمكّن من قطع شوط طويل في اتجاه تغيير نظرة مواطني كينيا، الذين ما زالوا

يعتقدون أن الملكية الفكرية لا تحمي سوى الاختراعات المرتبطة بحقوق الأجانب القائمة على الفرد. وأضاف أنه سيتسنى بالتالي للمجتمعات الأصلية جني فوائد اجتماعية واقتصادية وثقافية وأن الفوائد المتأتية ستمكّن من زيادة الوعي واستغلال ثروة المجتمعات كما ستمكّن من تناول الخطة الإنمائية للألفية المتعلقة بالتخفيف من وطأة الفقر.

٧٧- وعبّر وفد بيلاروس عن امتنانه للمدير العام ورئيس الجمعيات والمكتب الدولي لتنظيم الاجتماعات الراهنة. وصرّح قائلاً إن تطوير الموارد الفكرية يحتل الأولوية في سياسات دولته، وإن بلده قد وضع القاعدة التشريعية الضرورية منذ وقت قصير لضمان الحماية القانونية لكل أشكال حقوق الملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن عملية تطوير نظام البراءات الوطني قد استفادت من زخم جديد بفضل الاجتماعات التي انعقدت في مينسك وجنيف سنة ٢٠٠٣ ما بين المدير العام للويبو ورئيس بيلاروس، وإن الحكومة قد اتخذت التدابير الضرورية لتحسين القانون الوطني لحماية الملكية الفكرية خلال فترة السنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. وأعلن الوفد عن انضمام بيلاروس إلى اتفاقية روما بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة واتفاقية حماية منتجي التسجيلات الصوتية من استنساخ تسجيلاتهم دون تصريح. وأحاط المجتمعين علماً بأن الحكومة قد أصدرت مرسوماً في اليوم العالمي للملكية الفكرية الواقع في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ لاعتماد مفهوم وضع نظام لحماية الملكية الفكرية يقوم على التحسين التدريجي للآليات القانونية والاقتصادية والتنظيمية الكفيلة بإقامة العلاقات في الأوساط المعنية بالملكية الفكرية. واستطرد يقول إن الحكومة قد وافقت على برنامج الدولة بشأن حماية الملكية الفكرية للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. وقال إن البرنامج يحتوي على تدابير رئيسية ترمي إلى تحسين نظام وضع القواعد والمعايير ومنع التعديات على الملكية الفكرية وحماية السوق الوطنية من السلع المزورة ومراقبة حركة نتائج النشاط الفكري. وسلط الأضواء على الحاجة إلى توفير التدريب للموظفين في بيلاروس لضمان الفعاليات المهنية اللازمة لتنفيذ القوانين الصادرة في مجال الملكية الفكرية، كما ورد ذكره أثناء الاجتماع بين رئيس بيلاروس والمدير العام للويبو. وقال إن الويبو قد استجابت لتلك الحاجة واشتركت في وضع مشروعات تثقيفية تراعي مقتضيات التنمية في بيلاروس. وأشار إلى إنشاء مركز دراسي داخل المركز الوطني للملكية الفكرية، وقال إن من المعتزم تنظيم ندوة بالاشتراك مع أكاديمية الويبو العالمية لكبار المسؤولين الحكوميين ومديري الشركات والمؤسسات الكبرى. وعقد الأمل على أن يحصل المركز المذكور على المساعدة المالية والتقنية والتنظيمية من الويبو لتنظيم تلك الندوة، وفقاً للاتفاق الجاري. ورأى أن الويبو تحتاج إلى قاعدة مالية ثابتة لتتمكن من أداء وظائفها بالمستوى المناسب وبما يوفق بين مصالح جميع البلدان. ورأى أن من الضروري تخصيص الموارد المالية لأغراض التعاون الذي يعود بالفائدة المتبادلة بين جميع المشاركين في الاتحاد الجديد. ورأى أن الويبو تنهض بدور رئيسي في تكوين اقتصاد عالمي جديد يستند إلى حماية الملكية الفكرية وإدارتها ومن الضروري اتخاذ قرارات بناءة لتحسين وضع الويبو المالي والمضي قدماً في تطوير البنية التحتية لأنظمة الملكية الفكرية في جميع البلدان.

٧٨- وأيد وفد سري لانكا البيان الصادر باسم مجموعة البلدان الآسيوية والبيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم بلدان جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) وهنأ المدير العام وفريقه على الإنجازات المحققة خلال الفترة قيد النظر. وأحاط الجمعية علماً بأن سري لانكا قد اتخذت مؤخراً تدابير مهمة جداً في مجال الملكية الفكرية، منها إصدار قانون جديد، وبذلت جهوداً ملموسة في مجال الإنفاذ والإدارة والتوعية والعمل بالتعاون الوثيق مع الويبو والاستفادة من مساعدتها. وأعرب عن امتنانه للمنظمة في هذا الصدد. وصرّح قائلاً إن الويبو قد قدمت مساعدتها الكاملة في العديد من المجالات منها تنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات (في مجال الأتمتة والإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة) فضلاً عن المساعدة المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وشدد على أن بلده يبذل كل ما في وسعه لتوعية الجمهور في بلده بفائدة الملكية الفكرية في الحد من الفقر

والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار الوفد إلى أن تلك الجهود لن تحقق هدفها إلا إذا انتقلت إلى أرض الواقع وأمكن تسخير ذلك الوعي المكتسب لمساعدة السكان على الإنجاز في مجال الملكية الفكرية والانتفاع بالحقوق المترتبة عليها وتسويقها بما يعود بالفائدة عليهم. وأكد الوفد الحاجة إلى مساعدة الويبو الاستراتيجية والتقنية في ذلك الصدد وقال إن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من شأنه أن يساهم في تحقيق ذلك الهدف إلى حد كبير. وعلق أهمية على ضرورة حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور واقترح النظر في إمكانية تعزيز وضع الويبو المالي، بما في ذلك اتخاذ موقف مؤات للاقتراح الرامي إلى تطبيق زيادة هامشية في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وختم الوفد كلمته بتأكيد التزامه من جديد بالنهوض بالملكية الفكرية وحمايتها وتجديد استعداده للعمل عن كثب مع الويبو من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

٧٩- وأعرب وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين عن تعازيه لوفاة السيد أرباد بوكش مؤخراً. وهنّأ المدير العام للويبو على ما يبذله من جهود دؤوبة في سبيل ترسيخ الطابع العالمي للملكية الفكرية وأعرب عن عرفانه لدعم الويبو وتعاونها في مجال وضع نظام وطني للملكية الفكرية في بلاده. وقال الوفد إن فترة السنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ كانت فترة ذات دلالة فيما يخص تطور الملكية الفكرية على المستوى الوطني. وأوضح أنه تم إقرار قوانين تقدمية لحماية حق المؤلف والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية. وأضاف الوفد أن بلده بدأ أيضاً تنفيذ معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال تلك الفترة وأن ذلك التنفيذ سيشهد تقدماً عن قريب إذا تم إقرار قانون شامل بشأن البراءات ولوائح تنفيذية في هذا المجال تمت صياغتها بهدف تمكين ذلك القانون من الدخول مبكّرا حيّز النفاذ. وأعلن الوفد أن خطة سانت فنسنت وجزر غرينادين التشريعية لسنة ٢٠٠٤ تتضمن إعداد قوانين لحماية الرسوم والنماذج الصناعية وأصناف النباتات الجديدة والأساليب المُتبعة في تصميم الدوائر المتكاملة. وأبلغ الجمعية بالتحسينات التي أُدخلت على الإطار المؤسسي بواسطة نقل إدارة الملكية الفكرية إلى هيئة قانونية جديدة، ألا وهي مكتب التجارة والملكية الفكرية. وشكر الوفد الويبو على ما تقدمه من دعم للجهود التي يبذلها بلده وأشار إلى البعثة التي أُوفدت إلى بلده مؤخراً وساهمت في تجهيز مكتب الملكية الفكرية ببرنامج الويبو الحاسوبي لمعالجة طلبات البراءات والعلامات التجارية. وأشار إلى أن بلده استفاد من عمل تلك البعثة وأعرب عن أمله في إمكانية تنظيم بعثة ثانية من هذا القبيل. وأبدى الوفد أيضاً تقديره للدور الذي تؤديه الويبو في مجال تشجيع مشاركة مكتب بلده للملكية الفكرية في الدورات التدريبية الخاصة بحق المؤلف والتي تشرح كيفية إدارة الحقوق المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، وأثنى على الويبو لإسهامها في تطوير القدرات التي تتمتع بها موارد بلده البشرية. وشجّع الوفد الويبو على تعزيز إمكانات أكاديميتها العالمية لتلبية الاحتياجات التدريبية للمكاتب الجديدة، مثل مكتب سانت فنسنت وجزر غرينادين. وأبلغ الجمعية بأن ذلك المكتب قد شهد زيادة في عدد الموظفين وأن له رغبة كبيرة في تطوير الخبرات اللازمة. وأكّد الوفد دعمه لمواصلة العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وأعرب عن أمله في أن تتم فعلاً حماية تلك الأشكال السريعة التأثر من أشكال الملكية الفكرية، ليس في القوانين الوطنية فحسب، وإنما أيضاً عن طريق صك دولي. وأشاد الوفد بالعمل الذي تضطلع به شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية التي أُنشئت مؤخرا وطلب أن يتم تأييد ذلك العمل بطريقة أفضل إذ أنه عنصر ذو أهمية حاسمة يسهم في تمكين البلدان النامية من تحقيق منافع الملكية الفكرية بصورة تامة. وأشار أيضاً إلى أنه تشجّع كثيرا لرؤية إطار التنمية الاستراتيجية يتخذ شكل مشروع التعاون لسنة ٢٠٠٣ من أجل تحقيق التنمية في منطقة الكاريبي. غير أنه حث الويبو على تكثيف عملية التشاور ومراعاة أولويات الدول الأعضاء بغية ضمان أن يتم تنفيذ أهداف المشروع الرئيسية بطريقة مفيدة ومستدامة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يتطلع لمواصلة التعاون مع الويبو في مجال الانتفاع بالملكية الفكرية بوصفها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

٨٠- ورحب وفد جيبوتي بالمدير العام ومعاونيه ووّجه تعابير الشكر الصادقة إلى الويبو للمساعدة التقنية التي قدمتها إلى بلده مشيراً إلى تعاون بلده مع الويبو ومنظمة التجارة العالمية في الآونة الأخيرة لتنظيم ندوة في البلد. وأيد طلب وفد بنن الذي تحدث باسم البلدان الأقل نمواً الداعي إلى توفير الأموال اللازمة للمنظمة من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً مذكراً بأن تلك البلدان تمثل مجموعة البلدان الأشد ضعفاً في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بوضع الويبو المالي، أعرب عن ثقته في أن الويبو ستجد حلولاً ملموسة لكي تحول دون تأثر المساعدة التقنية التي تعتبر عنصراً أساسياً بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً تأثراً سلبياً بذلك.

٨١- وشكر وفد السلفادور المنظمة على الأنشطة المنجزة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٤ وضم صوته إلى المعزين بالفقيد الدكتور بوكش. وأعلن أن بلده أصبح له مكتباً للملكية الفكرية منذ مارس/آذار ٢٠٠٤ حصل على شهادة بجودة الخدمة بمعيار (ISO 9001:2000). ومضى قائلاً إن المكتب يضمن الأمن القانوني لحقوق الملكية الفكرية المسجلة والإشهار عنها ويضطلع بدور الموزع في ذلك المجال الذي أنجز فيه عدداً من المشروعات المهمة للغاية. وسلط الأضواء على الجهود المبذولة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتقدم المحرز معها بما يتجاوز مجرد الكشف عن الملكية الفكرية ويشمل إسداء المشورة وتقديم المساعدة بشأن حماية حقوقها، وقال إن ذلك قد تم على أساس اتفاق تعاون مع جمعية الشركات الصغيرة والمتوسطة في السلفادور. وأشار إلى توقيع ستة اتفاقات للتعاون التقني بين مكتب الملكية الفكرية ومختلف الجامعات في البلد بغية تحسين الإلمام بالضمانات المتاحة للمبتكرين وزيادة الوعي بنطاق الملكية الفكرية وأهميتها، الأمر الذي من شأنه أن يُسهل عملية نقل التكنولوجيا. وذكر في ذلك الصدد انعقاد ندوة الويبو الوطنية بشأن الملكية الفكرية وآثارها في الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعة ومركز البحث، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. وذكر أيضاً اتفاقات التعاون التقني المبرمة مع المعهد المكسيكي للملكية الصناعية والمعهد الوطني المكسيكي لحق المؤلف والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية واشتراكه في المشروع الرائد (LATIPAT)، وهو أول مشروع لأمريكا الوسطى بشأن التعاون التقني الأفقي مع مكتب الملكية الصناعية الوطني لجمهورية دومينيكا ويرمي إلى حوسبة إجراءات إدارة ملفات البراءات. وختم كلمته بالتعبير عن قلق حكومته من الصعوبات المالية التي تواجهها الويبو، وعقد الأمل على ألا تؤثر تلك الصعوبات سلباً في تخصيص الموارد لبرامج التعاون الإنمائي، كما أشار إلى ذلك وفد المغرب في بيانه السابق.

٨٢- ولاحظ وفد أوكرانيا أن هناك إدراكاً واضحاً للتغييرات الأساسية التي يتميز بها الاقتصاد العالمي في تحديد اتجاهات التقدم الاقتصادي في بداية القرن الحادي والعشرين في بلده والمجتمع العالمي. وقال إن محور التركيز الأساسي الحالي هو تعجيل عملية النهوض بالابتكار والانتقال إلى استراتيجية تدعم الاقتصاد القائم على المعارف وإن هذا الأمر يرتكز على الموارد والثروات الفكرية والعلوم وعمليات نقل نتائج النشاط الإبداعي إلى تحقيق منافع مادية وروحية. ومضى يقول إن بلده يولي عناية خاصة للابتكار كمصدر للنمو الاقتصادي في البلد على أرفع المستويات الحكومية. وأشار إلى البيان الذي أدلى به رئيس بلده خلال انعقاد المجلس الأعلى (Verkhovna Rada) سنة ٢٠٠٤ قائلاً إن من الضروري منح الأولوية لتوفير الشروط التي لا تكفل تعزيز القدرة الابتكارية المحتملة فحسب بل تضمن قبل كل شيء تجسيدها إلى أقصى حد لمصلحة المجتمع في إطار أنشطة السلطات الوطنية. ولهذا الغرض، أضاف قائلاً إن بلده اتخذ عدداً من التدابير وخص بالذكر مشروع قانون أوكراني ينص على عناصر خاصة لعرض مسألة الملكية الفكرية في المجتمع المدني بالاعتماد على موارد حكومية أو موارد من ميزانيات محلية وأموال خاصة وحكومية مخصصة لأغراض معينة. ولفت النظر إلى الأعمال المباشرة لوضع معيار وطني وتوصيات منهجية لتقييم أهمية مسألة الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى تنظيم زيارات إلى الدول الأوروبية لبحث الخبرة المكتسبة في مجال إعداد أنظمة

لدعم النشاط الابتكاري ومباشرة أنشطة الاختراع والابتكار والثورة التكنولوجية في السوق المحلي والدولي. ونوّه بأن بلده اتخذ الخطوات اللازمة منذ استقلاله لكي ينص الدستور على حقوق الملكية الفكرية ويكفل المصالح المعنوية والمادية المرتبطة بمختلف أشكال الملكية الفكرية. ولفت الانتباه إلى إرساء قاعدة لوضع المعايير في مجال الملكية الفكرية تمتثل امتثالاً تاماً للمعايير الدولية واعتماد آليات فعالة لتنفيذ القوانين وإنشاء هيكل أساسي تجاري يضمن تنفيذ سياسة الحكومة في هذا المجال. وأعرب عن تأييد بلده التام لأنشطة الويبو الرامية إلى إصلاح المنظمة في حد ذاتها والنظام الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية ككل. وفيما يتصل بإصلاح نظام التصنيف الدولي بشأن البراءات، استطرد قائلاً إن الدائرة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية التابعة لوزارة التربية والتعليم أعدت خطة تتضمن تدابير لاعتماد التصنيف الدولي الثامن بشأن البراءات في بلده. وبالنسبة إلى الاقتراح الرامي إلى زيادة رسوم الإيداع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، لاحظ الوفد أن المسألة سوف تحل على مستوى مهني. وأعرب عن خالص امتنان بلده للويبو لمساعدته على تنظيم التدابير الرامية إلى نشر المعارف في مجال الملكية الفكرية والارتقاء بمستوى خبرائه المهني في هذا الميدان والإشراف على تلك التدابير مما ساعد بدوره على تحسين نظام البلد لحماية الملكية الفكرية القانونية. وأعرب عن أمل بلده أن يتواصل تدعيم الشراكة بين الويبو وبينه وتطويرها تطويراً شاملاً بناء على مبادئ التعاون الدولي المعترف بها عموماً بهدف تحقيق نتائج تدريجية في مجال تعزيز دور الملكية الفكرية في أوكرانيا والعالم على السواء. ورأى أن أسس نجاح تنفيذ مثل هذه الأنشطة قد تكمن في زيادة تمويل برامج التعاون كجزء من البرنامج الرئيسي ٩ المعنون "التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا".

٨٣- وأعرب وفد إسرائيل عن تعازيه الصادقة لوفاة الدكتور أرباد بوكش وقال إن أوساط الملكية الفكرية برمّتها ستفتقده. ثم شكر المدير العام للويبو وموظفي المنظمة على المساعدة والدعم والتوجيه المقدّم في مجال الملكية الفكرية في بلده. وخصّ بالذكر المساعدة التي قدّمتها الويبو لأغراض أتمتة شعبة البراءات التابعة لمكتب إسرائيل للبراءات. وقال إن تلك المساعدات شملت تطوير برنامج حاسوبي لإدارة البراءات وتسجيلها في إسرائيل. واستطرد قائلا إن المكتب يتطلع إلى مشاطرة تجربته مع مكاتب أخرى للملكية الفكرية لتصميم ذلك البرنامج وتشغيله. وأعلن الوفد أن المكتب يرتقب الشروع في العمل بناء على بروتوكول مدريد في غضون الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٥ فور الفراغ من تطوير البنية التحتية اللازمة وتركيبها. وفيما يتعلق بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، أشار الوفد إلى أن إسرائيل تعدّ من أكبر المنتفعين به، حسب نسبة الاستخدام للفرد الواحد، وأعرب في هذا الصدد عن امتنانه للويبو إذ أشركت مكتب إسرائيل للبراءات في العديد من المشروعات الرائدة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الختام، قال إنه يتطلع إلى توطيد علاقاته المتميّزة مع الويبو وتعاونهما الممتاز، وكذلك مع مكاتب أخرى للملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بفضل مساعدة الويبو وتوجيهها.

٨٤- وهنأ وفد مصر المدير العام على التحضير للجمعيات وعبّر من جديد عن ثقته الكاملة في إدارته للويبو. وشدّد على الأهمية التي تعلّقها مصر على حماية الملكية الفكرية نظراً إلى أن الملكية الفكرية قد يكون لها إسهام قيّم في عملية التنمية، ولا سيما في التطور التكنولوجي، وتشجيع النشاط الإبداعي والابتكار عامة. ورأى أن ذلك يقتضي أن تكون حماية الملكية الفكرية متوازنة وأن تراعي المصلحة العامة والبعد الإنمائي حق رعايتهما. وصرّح قائلاً إن مصر، إذ تضع ذلك في الاعتبار، تواصل جهودها من أجل تحديث بنيتها التحتية الخاصة بالملكية الفكرية على المستويين التشريعي والتقني، مع إيلاء اهتمام خاص بتحديث مؤسساتها الوطنية المختصة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وعلى الصعيد الدولي، ذكر الوفد بأن مصر قد انضمت في السنة الماضية إلى وثيقة سنة ١٩٩٩ لاتفاق لاهاي عسى أن تمكنها تلك الخطوة من زيادة الاستفادة من عضويتها في نظام لاهاي. وحرص الوفد على أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديره للويبو، وخصّ بالذكر مكتب التنمية الاقتصادية للبلدان

العربية، على الدعم المقدّم لتلك الجهود. وأبرز أهمية تزويد الويبو بجميع الموارد المالية اللازمة للمحافظة على مستوى أنشطتها التعاونية من أجل التنمية. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن الاجتماع التاسع للوزراء العرب المسؤولين عن البحث والتعليم العالي، الذي انعقد في دمشق أوائل هذه السنة، قد اعتمد توصية ترمي إلى أن يكون هناك مكتب واحد للبراءات في المنطقة العربية وأن يكون المكتب المصري لبراءات الاختراع في مركزه. وفي هذا السياق، صرح الوفد بأن مصر تتطلع إلى مساعدة الويبو في تنفيذ تلك التوصية.

٨٥- وهنأ الكونغو المدير العام للويبو والأمانة على العمل الممتاز المنجز خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ووضوح الوثائق المطروحة على الدول الأعضاء لتنظر فيها. وصرّح قائلاً إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وتقدم بتعازيه إلى أسرة الدكتور أرباد بوكش، المدير العام السابق للويبو. ثم ذكر أن على الويبو أن تساهم بنشاط في التنمية الاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية لمواجهة تحديات القضاء على الفقر في البلدان النامية والنفاذ إلى الأدوية الضرورية للرعاية الصحية والنفاذ إلى المعلومات العلمية والتقنية وتنفيذ المعايير الملزمة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). والتفت إلى تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ واستعراض تنفيذ البرنامج لنصف سنة ٢٠٠٤ ورحّب بالتقدم المحرز خلال تلك الفترة. وخص بالذكر الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل إقامة ثقافة للملكية الفكرية، كما رحّب بتزايد عدد طلبات الحماية ووثائق الانضمام إلى المعاهدات أو التصديق عليها والإصلاح المتواصل في التصنيف الدولي للبراءات وترشيد إجراءات التوظيف وتبسيط البنية الدستورية للويبو وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بإنشاء شبكة الويبو وتعميمها على ٩٨ دولة عضواً. والتمس الوفد في هذا الصدد أن يستمر تمويل ذلك المشروع نظراً إلى الصعوبات التي تلقاها البلدان النامية في إدارة أجهزتها. وعبّر الوفد عن امتنانه للمساعدة الواردة من الويبو ولا سيما في مجال التدريب والأجهزة والتوعية وتنظيم الندوات التدريبية وحلقات العمل للتعريف بالملكية الصناعة خلال سنة ٢٠٠١ لفائدة إدارة الجمارك وبشأن حماية حقوق الملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٣ وفيما يتعلق بالملكية الصناعية والتنمية الاقتصادية في سنة ٢٠٠٤. وأكد من جديد رغبته في تكثيف علاقته مع الويبو ورغبته في أن يصبح التعاون بين الاثنين أقوى في سنة ٢٠٠٥. وفي الختام، ساند اقتراح المدير العام الرامي إلى زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وشدد على الحاجة إلى اتخاذ قرار على وجه العجلة لتمكين المنظمة من أداء مهمتها بفعالية. وفي ذلك الصدد، ذكر أن مبدأ زيادة رسوم الطلبات أو تخفيضها ليس بالجديد بل هو من الممارسات التي تطبقها الويبو بحسب وضعها المالي. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد استطاعت في الماضي أن توافق على تخفيضات متتابعة في الرسوم بفضل الوضع المالي السليم في الويبو وأن تراكم ذلك التخفيض على مدى سنوات قد أثر سلباً في وضع الويبو المالي.

٨٦- ورحب وفد غينيا بجهود المدير العام والأمانة المبذولة لضمان جودة الوثائق المتاحة خلال الجمعيات. وأعرب عن أصدق تعازيه لأسرة المدير العام السابق للويبو، السيد أرباد بوكش وحزنه لهذه الفاجعة التي تصيب المنظمة وأوساط الملكية الفكرية. وأيد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعبّر عن امتنانه لخدمات المساعدة العديدة المقدمة في مجال تعزيز الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، خصّ بالذكر الدعم الملحوظ الذي تقدمه الويبو بالتعاون مع المعهد الوطني الفرنسي لتسميات المنشأ والمعهد الوطني للملكية الصناعية والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية ولا سيما في مجال النهوض بالبيانات الجغرافية. وأكد أن للبيانات الجغرافية دوراً أساسياً في تدعيم الاقتصاد بفضل فعالية حماية الملكية الفكرية. وفي هذا المضمار، أعرب عن ارتياحه لإنشاء الشبكة الدولية الأولى لمنتجي البيانات الجغرافية المؤلفة من منتجي أفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأوروبا الغربية والشرقية الذين يسعون جاهدين إلى تدعيم حماية البيانات الجغرافية وتوسيع نطاقها على الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال، ذكر الشراكة الحالية بين منتجي الأناناس في غينيا ومنتجي

الأجبان في الجبال السويسرية. ولذلك السبب، وافق على التدابير المتخذة حالياً في منظمة التجارة العالمية بشأن تحسين حماية البيانات الجغرافية وأيدها تأييداً تاماً. وأعرب مجدداً عن تأييده الراسخ لعمليات الإصلاح التي استهلتها الويبو لحماية نظام الملكية الفكرية في العالم وخاصة في البلدان الأقل نمواً. وعلاوة على ذلك، أيد تكوين ثقافة الملكية الفكرية بإزالة الغموض عنها وتحسين التوعية بشأنها. وفي هذا السياق، أعرب عن امتنانه للويبو للتقدم المحرز ضمن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأشار إلى الوثيقة الجديدة المنشورة تحت عنوان "الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية" التي تضرب أمثلة محددة على الانتفاع الموفق بالنظام من أجل رفاه المجتمع. وشجع مختلف الأنشطة المحققة في إطار الارتقاء بالملكية الفكرية التي تسمح للدول الأعضاء باستغلال طاقة نظام الملكية الفكرية كأداة إبداعية قيمة وداعمة للنمو استغلالاً تاماً. وأعرب عن ارتياحه لإدراك عدة حكومات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لمنافع الملكية الفكرية وعملها على إدراج تلك المنافع في استراتيجياتها الإنمائية في الوقت الراهن. وختاماً، رأى أن من الضروري تزويد المنظمة بقواعد مالية متينة وعلق بالتالي أهمية كبرى على مسألة زيادة الرسوم.

٨٧- وتقدم وفد كازاخستان بتعازيه لأسرة الدكتور أرباد بوكش الذي رحل مؤخراً. وأثنى على المدير العام وموظفي الويبو النتائج المحققة وعبّر عن ثقته في قدرة الدول الأعضاء على حل مسألة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بما يخدم المصلحة العامة للجميع. وأشار إلى أن كازاخستان تسهر باستمرار على تحديث نظام حماية الملكية الفكرية لضمان الحماية المناسبة لحقوق الأجانب. وصرح قائلاً إن سنة ٢٠٠٤ وحدها شهدت اعتماد ثلاثة قوانين يتعلق اثنان منها مباشرة بانضمام كازاخستان إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وقال إن انضمامها إلى المعاهدتين سيدخل حيز النفاذ في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. ومضى يقول إن بلده قد اعتمد تعديلات على القانون الراهن في يوليه/تموز ٢٠٠٤ بهدف مراعاة الملكية الفكرية، وذكرَ على سبيل المثال الحماية المضمونة بأثر رجعي لحقوق الاستنساخ. وقال إن بلده يسهر على تحسين نظام الحماية في مجالات أخرى وأشار إلى أن البرلمان ينظر حالياً في مشروع قانون بشأن تبعية التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وعبّر عن ثقته في اعتماد ذلك المشروع. وأشار إلى الجهود المبذولة من أجل الامتثال للمادة ٢ من اتفاقية باريس والمادة ٣ من اتفاق تريبس بما يضمن لكازاخستان نظاماً للرسوم يتمشى وخدماته في مجال الملكية الفكرية. وقال إن بلده قد قرر تسوية الرسوم لإزالة أي تمييز بين مودعي الطلبات الأجانب والوطنيين. وعقد الأمل على أن يتيسر لبلده تكييف تشريعه بشأن الملكية الفكرية وفقاً لمتطلبات اتفاق تريبس والمعاهدات التي تديرها الويبو. وختم كلمته بالتعبير عن دعمه لاقتراح الويبو بشأن مسألة البيانات الجغرافية نظراً إلى ضرورة حمايتها من التسجيل المجحف لها كعلامات تجارية ودعا إلى مواصلة العمل في ذلك المجال.

٨٨- وعبّر وفد جمهورية تنزانيا المتحدة عن عميق أسفه لرحيل الدكتور أرباد بوكش وتقدم بخالص تعازيه إلى أسرته. وأيد الوفد البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن الويبو قد واصلت تنفيذ مهامها بشكل جيد كما يتضح من الوثائق قيد النظر. وأثنى الوفد على المدير العام والأمانة. وأعرب عن قلقه من القيود المالية الخطيرة التي تؤثر في أداء المنظمة وتُعزى إلى تدني عدد طلبات البراءات عن المستوى المرتقب وتدني معدل رسوم الإيداع بينما تزداد أنشطة المنظمة اتساعاً. وفي هذا الصدد، ساند الوفد بشدة الاقتراح الرامي إلى زيادة رسم الإيداع المتعلق بالبراءات ورأى أن بإمكان المنظمة أن تتخذ تدابير متعمدة لتعزيز فعالية استخدام الموارد المتاحة أيضاً. وقال إن تلك التدابير قد تشمل إعادة هيكلة المنظمة وتقليص التكاليف مع تحسين الفعالية. وعبّر الوفد عن تقديره لأن المنظمة تسعى في ذلك الاتجاه. والتفت إلى مشروع أتمتة مكتب الملكية الصناعية في تنزانيا بالتعاون مع الويبو وتركيب برنامج حاسوبي من شأنه أن يمكّن المكتب من تطبيق نظام إلكتروني للتسجيل.

وقال إن ذلك النظام سيكون موصولاً بشبكة الويبو وسيمكّن المكتب من النفاذ إلى مكاتب الملكية الفكرية الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات. وأعلن أيضاً أن تنزانيا من البلدان الرائدة المشمولة بالتقييم الوطني لفوائد نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية. وصرح قائلاً إن الهدف المنشود من تلك الدراسة التي بدأ إعدادها في ١٦ أغسطس/آب ٢٠٠٤ هو مساعدة البلدان على تحديد المجالات الخصبة لابتكار المنتجات المشمولة بالملكية الفكرية واكتسابها واستغلالها وتسويقها بما يخدم التنمية الاقتصادية. ومضى يقول إن تلك الدراسة ستعود بالفائدة على الشركات ولا سيما الصغير منها والمتوسط. وأشار الوفد إلى أن الويبو قد أصدرت منشورات ترمي إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على استحداث علامات تجارية والانتفاع بها لتسويق منتجاتها وخدماتها وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية. واستطرد قائلاً إن من المعتزم ضبط تلك المنشورات على نحو يناسب البلدان المعنية، ومنها تنزانيا. وأضاف قائلا إن مراجعة قانون الملكية الصناعية الوطني جار على قدم وساق بالاستناد إلى قانون الويبو النموذجي ومن المرتقب أن ينتهيَ بصدور قانون موحد بشأن الملكية الصناعية بدلاً من القوانين المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية وعلامات الخدمة والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية كما هو الوضع حالياً. وأفاد بأن الويبو قد مدَّت يد العون إلى تنزانيا في الاحتفال بيوم الاتحاد الأفريقي للملكية الفكرية والتكنولوجيا الذي يقام في ١٣ سبتمبر/أيلول من كل سنة لفائدة البلدان الأفريقية ويضم معارض تكنولوجية تقدم فيها ميداليات الويبو. وشدّد على امتنانه الكبير للمساعدة التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية، ومنها تنزانيا، وختم كلمته بدعم الاقتراح الرامي إلى تضمين أنشطة برامج الويبو جدول أعمال بشأن التنمية. ورأى الوفد أن تلك المسألة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الويبو ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وعقد الأمل على أن يلقى الاقتراح التأييد.

٨٩- وأعرب وفد أنتيغوا وبربودا عن أخلص تعازيه لرحيل المدير العام السابق، الدكتور أرباد بوكش. وأيد البيانات التي أدلى بها سابقاً ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفود بلدان الكاريبي الأخرى. وهنأ المدير العام وأمانة الويبو على اتساق وثائق العمل الجيدة المعدة لاجتماع الجمعيات ونجاح تنفيذ برامج المنظمة لتعزيز التعاون لفترة السنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. ولفت النظر إلى اتخاذ حكومة بلده لبعض الخطوات لتطوير الملكية الفكرية خلال الفترة المتراوحة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. وقال إن بلده استضاف اجتماع الويبو الوزاري الخامس واجتماع رؤساء مكاتب الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وذكر أن اتفاق التعاون بين الويبو وحكومات بلدان الكاريبي لتطوير أنظمة فعالة للملكية الفكرية في البلدان المعنية تصدر جملة المسائل المطروحة في الاجتماعات. ومضى يقول إن تسع دول أبرمت ذلك الاتفاق لعقد علاقات عمل راسخة ووثيقة مع الويبو من شأنها تدعيم سياسات فعالة متعلقة بالملكية الفكرية أو إعدادها بما يُيسر التنمية الاقتصادية في المنطقة. واسترسل قائلاً إن الاتفاق يعتبر مشروعاً رائداً يساعد على تكوين ثقافة الملكية الفكرية في منطقة الاتحاد الكاريبي ويشجع النشاط الاقتصادي. واستطرد قائلاً إن من المزمع أيضاً وضع استراتيجية إنمائية إقليمية بشأن الملكية الفكرية في ظل ذلك المشروع وإن الحكومات تشجع على بحث هذا العنصر كإجراء تمهيدي لإنشاء سوق موحد في الاتحاد الكاريبي. وأردف قائلاً إن جميع حكومات الاتحاد الكاريبي المعنية رحبت بتلك المبادرة وأيدتها. وأضاف قائلاً إن قيود الميزانية التي تواجهها الويبو تعرقل تنفيذ المشروع وإن أغلبية الدول الأعضاء لم تستفد من المنافع الناجمة عن المشروع حتى الآن. وأعرب عن أمله أن يخصص للمشروع قسط محدد من الأموال سنة ٢٠٠٥ بغية ضمان نجاحه المرتقب بناء على طلب دول الاتحاد الكاريبي الموجه خلال الاجتماع الوزاري. ولاحظ أن الويبو تأثرت بالقضايا الاقتصادية العالمية وأنها تصادف حالياً مصاعب مالية نتيجة لذلك. وأشار إلى تأييد حكومة بلده لأي تدابير تساهم في إيجاد حل ملائم ما دام تنفيذ مثل هذه التدابير لا يقيد وضع برامج الملكية الفكرية التي تعلق عليها البلدان النامية والبلدان

الأقل نمواً أهمية كبرى أو يعرقلها بدرجة أكبر. وأحاط الحضور علماً باعتماد البرلمان لسبع وثائق تشريعية بشأن الملكية الفكرية بما فيها قانون مكتب الملكية الفكرية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. ولفت الانتباه إلى تعيين ستة موظفين في مكتب أنتيغوا وبربودا للملكية الفكرية والتجارة في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ وتعيين أمين سجل معني بالملكية الفكرية والتجارة تعييناً رسمياً لرئاسة المكتب في أغسطس/آب ٢٠٠٤. واستأنف قائلاً إن حكومة بلده السابقة كانت تعتزم افتتاح المكتب رسمياً في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ غير أنها لم تحقق ذلك الهدف بسبب المصاعب الاقتصادية. وأفاد بتحديد موعد افتتاح المكتب في أواخر سنة ٢٠٠٤. وأوضح قائلاً إن من الأهمية بمكان بالتالي تناول قضايا البلد ذات الأولوية بناء على الاتفاق مع الويبو في سنة ٢٠٠٥ أو قبل ذلك لضمان تقدم بلده في مجال الملكية الفكرية. وأكمل بيانه قائلاً إن بلده سيواصل دعم جميع مبادرات الويبو ولا سيما المبادرات التي تستهدف بالتحديد الاحتياجات الخاصة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالتعاون مع شركائه على الصعيد الإقليمي. ونظراً إلى أن معظم الشركات التجارية المحلية في بلده هي شركات موردة للخدمات صغيرة نسبياً، طلب زيادة الموارد المخصصة للشعبة المعنية بالبحث والتطوير في مجال المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية وشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمكتب المعني ببلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن أمله أن تعرض سنة ٢٠٠٥ صورة إيجابية أكبر عن تطوير أنظمة فعالة للملكية الفكرية في منطقة الكاريبي. ولفت الانتباه إلى معاناة عدة بلدان كاريبية مجاورة معاناة شديدة من إعصارين هبّا في المنطقة سنة ٢٠٠٤ وطلب بالأصالة عن تلك البلدان من الويبو وسائر الدول الأعضاء توفير أي مساعدة تقنية وغير تقنية متاحة ضرورية لإعادة إنشاء نظام الملكية الفكرية وبناء الاقتصاد في البلدان المذكورة. وأوحى بأن الملكية الفكرية قد تحل أزمة تلك البلدان الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أداة لتكوين الثروات.

٩٠- ولاحظ وفد أستراليا أن الويبو واصلت التأثير تأثيراً إيجابياً شديداً في إدارة الملكية الفكرية في العالم على مدى السنة الماضية وتمكنت من المحافظة على برنامج أنشطة موسع على الرغم من القيود المالية مما بيّن التزام الويبو والدول الأعضاء فيها بمواصلة جعل الملكية الفكرية تكتسب أهمية وإتاحتها قدر الإمكان. وأعرب عن سرور بلده لمشاركته في عدد من اجتماعات الويبو التي حققت نتائج إيجابية ملحوظة مثل تحسين نظام البراءات من خلال التعديلات المدخلة على معاهدة التعاون بشأن البراءات وعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات على مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي وتعزيز عمل المكتب الدولي في سياق معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأيد أيضاً عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية وخص بالذكر تحديث معاهدة قانون العلامات وتعزيز إدراك القضايا المتعلقة بالبيانات الجغرافية. وعبّر أيضاً عن رضاه لمواصلة دعم عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعن أمله أن تستطيع اللجنة تحقيق نتائج عملية ولا سيما في مجال وضع مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن القضايا المتصلة بالتفاعل بين آليات النفاذ إلى الموارد الوراثية والكشف عن البراءات. وأعرب عن أمله أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء لضمان إمكانية إحراز تقدم ملحوظ من أجل التغلب على القضايا المعلقة ضمن تلك اللجان. وإضافة إلى ذلك، أبرز العمل على خطة العمل الإقليمية التركيز المشتركة بين الويبو وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ومكتب أستراليا للملكية الصناعية. وأشار إلى حلقات العمل بشأن إدارة الملكية الفكرية وتعزيز وعي الجمهور بها التي عقدت في فانواتو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ واجتماع رفيع المستوى للمسؤولين المعنيين بالملكية الفكرية المنتمين إلى بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ عقد في أستراليا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وأضاف قائلاً إن المسؤولين المعنيين عقدوا الاجتماع لمواصلة المناقشات بشأن آلية إقليمية لإدارة الملكية الصناعية بما في ذلك التعاون الإقليمي في مجالي البحث والفحص. ولفت النظر إلى حلقة العمل لتدريب المسؤولين الإداريين المعنيين بالملكية الفكرية في مجال

إدارة الملكية الفكرية في المنطقة وحلقة العمل بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية اللتين تلتا المناقشات ونظمهما مكتب أستراليا للملكية الصناعية بمشاركة مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات في فيجي في يوليه/تموز ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى احتفال مكتب أستراليا للملكية الصناعية بالذكرى المائة لتأسيسه في فبراير/شباط ٢٠٠٤ ومنح مكتب العلامات التجارية الأسترالي العلامة التجارية المليون في مايو/أيار ٢٠٠٤ بعد حوالي مائة سنة من تشغيله. وقال إن وثيقة الرسوم والنماذج الصناعية الأسترالية لسنة ٢٠٠٣ دخلت حيز التنفيذ في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ وأتاحت نظاماً مبسطاً للتسجيل لا يستلزم إجراء فحص موضوعي إلا بناء على الطلب وينطوي على تحسين إجراءات الإنفاذ وتسوية المنازعات وتشديد اختبارات الأهلية والتعدي وتوضيح التعاريف. ومضى يقول إن العمليات الرئيسية لإصلاح قانون حق المؤلف الأسترالي في سنة ٢٠٠٠ ووثيقة جدول الأعمال الرقمي اعتمدت حماية حق المؤلف على الإنترنت. ولفت النظر إلى التشريعات الإضافية التي سُنَّت سنة ٢٠٠٤ حتى يتمشى قانون حق المؤلف الأسترالي مع سائر شروط معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وقال إن بلده ملتزم بالانضمام إلى المعاهدتين وإنه بدأ العملية الداخلية التحضيرية لموافقة الحكومة الرسمية على إيداع وثيقتي الانضمام. وأنهى كلمته قائلاً إن بلده يتطلع إلى الاستمرار في العمل مع الويبو والدول الأعضاء لمتابعة تحسين نظام الملكية الفكرية.

٩١- وأيد وفد النمسا البيان المدلى به باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي. وهنأ المدير العام وموظفي الويبو على التقدم المحرز والنتائج المحققة خلال الفترة قيد الاستعراض وأعرب عن تقديره لإعداد التقريرين بالوفاء بمعايير الشفافية والفعالية. وشجع الويبو على مواصلة تعزيز شفافية عرض تقرير أداء البرنامج وعلاقته بالميزانية مما يمكّن الدول الأعضاء من تقييم أثر كل نشاط على الميزانية. ولاحظ أن الوثائق بيَّنت التقدم الملحوظ المحرز لتحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية وخاصة فيما يتصل بالملكية الفكرية كأداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن الويبو كانت تأخذ دوماً في الحسبان "التنمية" لدى النهوض بحماية الملكية الفكرية في العالم حتى دون أن يحدد ذلك في مهامها صراحة. ولاحظ أيضاً أن الشركات الصغيرة والمتوسطة اضطلعت بدور كبير في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ورحب بالاهتمام الخاص بإذكاء وعي تلك الشركات وتعزيز انتفاعها بأنظمة الملكية الفكرية. ولذا، أيد فكرة مواصلة تلك الجهود وتكثيفها في فترة السنتين الحالية. كما أشار إلى زيادة قبول الملكية الفكرية على الصعيد العالمي حسبما يتضح من تزايد عدد الأطراف المنضمة إلى المعاهدات التي يديرها المكتب الدولي. وأعرب عن ارتياحه ملاحظاً أن انضمام الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة وانضمام الاتحاد الأوروبي إلى بروتوكول اتفاق مدريد الذي سيدخل حيز التنفيذ قريباً يجعلان نظام مدريد أكثر إثارة للاهتمام. وفي هذا السياق، أثنى على المكتب الدولي سعيه إلى تعزيز اهتمام المنتفعين والمكاتب المعنية بالأنظمة المنبثقة عن المعاهدات الدولية. ولفت النظر بوجه خاص إلى التقدم المحرز في إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن بلده شارك مشاركة فعالة في الجهود المبذولة لتعزيز شفافية نظام البراءات ويسَّر استعماله والتزم بمواصلة الاضطلاع بذلك بوصفه إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأيد بالتالي تأييداً تاماً التعديلات المدخلة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والمقترحة في الوثيقة PCT/A/33/2. وأعرب عن اعتقاده بأن معاهدة التعاون بشأن البراءات تُعدُّ من مسائل المنظمة الجوهرية وحثَّ الويبو أيضاً على الاستمرار في إيلاء عناية خاصة لهذه المسألة والمحافظة على التوازن بين المعاهدة كأداة أساسية يمكن التنبؤ بها من الناحية المالية واحتياجات المنظمة المتعلقة بالميزانية. وشدد على أهمية دور الويبو في وضع قواعد الملكية الفكرية الدولية وأحاط علماً بالتقدم المحرز في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية فيما يتعلق بمراجعة معاهدة قانون العلامات . وعبَّر عن اقتناعه

بإمكانية تسوية المسائل المعلقة خلال الدورات المقبلة للجنة الدائمة وأيد فكرة أن تدعو الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ وهي الفترة التي يترأس بلده خلالها الاتحاد الأوروبي. وأكد للمكتب الدولي تعاون بلده والتزامه بشكل تام من أجل ضمان نجاح ذلك المؤتمر. وقال إن مكتب البراءات النمساوي شارك في بعض أنشطة التعاون مع البلدان النامية وأكاديمية الويبو العالمية وأعرب عن تقديره الخاص لعدد المشاركين وتقييمهم الإيجابي. وذكر على سبيل المثال الندوة المشتركة بين الويبو والنمسا بشأن الملكية الصناعية التي عقدت في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ في فيينا وحضرها مشاركون من تسعة بلدان وجدد استعداد بلده للاستمرار في توفير المساعدة والدعم لتلك الأنشطة. واختتم كلمته مؤكداً التزام بلده بمواصلة المساهمة في تحقيق أهداف الويبو العالمية.

٩٢- وصرّح وفد البحرين قائلاً إن مملكة البحرين ومنذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية سنة ١٩٩٥ سعت بكافة الوسائل إلى المحافظة على برامج التنمية ودعم الصناعات بكافة أشكالها من خلال تطبيق التشريعات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالملكية الفكرية لضمان أمن واستقرار ورفاهية المجتمع. وأشار إلى الأهمية التي يعلقها على إسراع العمل ودفع عجلة الحماية للملكية الفكرية ومصادقة الحكومة سنة ٢٠٠٤ على الانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وأكد الوفد أن الحاجة الماسة إلى إيجاد الحلول المناسبة لتنشيط البرامج الهادفة إلى الوعي لدى مختلف الشرائح المستهدفة. وشرح الوفد رأيه قائلاً إن من غير الممكن تحقيق تلك الأهداف من خلال برنامج إعلامي يُنتج هنا أو هناك، بل لا بد من مصادر التمويل اللازمة لإنتاج واستحداث المطبوعات والبرامج الإعلامية. وأكد أن العبرة ليست في الإصرار على ضبط المنتهكين لقوانين الملكية الفكرية ورصد الموازنات لإنشاء الأجهزة الإدارية والفنية للمطاردة والملاحقة بينما يقلّل من شأن توفير الموازنات لإنتاج البرامج الإعلامية والمطبوعات لإرشاد المجتمعات إلى طرق وأساليب الإنتاج وحثها على العمل وبذل الجهود في إطار تنمية الموارد البشرية. وعقد الوفد الأمل على أن يتيسر التوصل إلى اتفاق مع البلدان المتقدمة على تخصيص ميزانية موحدة لإنتاج برامج إعلامية تعريفية متنوعة وفقاً لمنظور يتناسب مع مختلف الثقافات. وأضاف قائلاً إن أفضل ما يمكن الاستشهاد به في دور الوسائل الإعلامية في توجيه المجتمعات وتغيير أنماط الحياة هو ما أوجده الإعلام المرئي وخاصة صناعة السينما من ثقافات جديدة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأعرب الوفد أيضاً عن أمله في تحقيق التعاون الحقيقي والفعال بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة. وفي ختام كلمته، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون المثمر والمستمر مع الويبو ومكتب التنمية الاقتصادية للبلدان العربية بصفة خاصة.

٩٣- وأحاط وفد بوركينا فاصو الجمعيات علماً بافتتاح البعثة الدبلوماسية لبلده لدى مكتب الأمم المتحدة بهدف متابعة مداولات المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أفضل وجه. وأضاف قائلاً إن هذا الأمر دليل على الأهمية التي تعلقها حكومة بلده على المسائل العالمية الراهنة ولا سيما المسائل المتعلقة بنظام الملكية الفكرية. وأعرب عن ارتياحه الشديد للدعم الذي تقدمه الويبو إلى بلده بتزويده بالأدوات الحاسوبية والمكتبية ومساعدة دوائره الوطنية المعنية بمسائل الملكية الفكرية على تدريب الموظفين فيها ووضع الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الملكية الفكرية وتوفير الدعم اللازم لتدريب الموظفين في مجال حق المؤلف وإنشاء مكاتب ومنظمات معنية بحق المؤلف في أفريقيا وتطويرها. وذكر أيضاً بأن وكلاء عاملين في الهياكل الوطنية وقضاة منتمين إلى بلده استفادوا من أنشطة الويبو التدريبية خلال سنة ٢٠٠٤ في إطار حلقات عمل وندوات متعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية وتوفير المعلومات والوثائق بشأن البراءات. وذكر كذلك بأن هناك منتدى وطنياً معنياً بالبحث العلمي والابتكار التكنولوجي ينظم مرة كل سنتين في بلده وأن الدورة السادسة لذلك المنتدى عقدت من ٢٩ مايو/أيار إلى ٥ يونيه/حزيران ٢٠٠٤ تحت عنوان "البحث

العلمي والتكنولوجي وإشكالية المياه من أجل التنمية المستدامة". وفي هذا السياق، قال إن الويبو منحت جائزتين وميدالية وشهادة لمخترعين من أجل مكافأتهما. وأشار إلى دراسة مشروع بشأن الارتقاء بالبيانات الجغرافية وحمايتها بمساعدة الويبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وتنفيذ المرحلة الأولى منه بإنشاء لجنة توجيهية. ومع ذلك، أعرب عن أسفه لعدم تكليف خبير بإجراء دراسة عن الإطار المؤسسي لأنشطة الاختراع والابتكار على الرغم من استعداد الويبو غير أنه أكد اتخاذ كل التدابير اللازمة لإجراء تلك الدراسة. ومضى يقول إن بلده يعتزم الانتفاع بنظام الملكية الصناعية انتفاعاً تاماً كأداة لتنفيذ استراتيجيته في مجال التنمية من خلال ترسيخ القاعدة الصناعية وتعزيز تجارة المنتجات المصنعة. وتحقيقاً لذلك، أردف قائلاً إن الإدارة الوطنية المعنية بالملكية الصناعية ترغب في الاستعانة بالوسائل الملائمة لأداء مهامها أداء تاماً وفعالاً. ومن هذا المنطلق، أوضح قائلاً إن من المزمع تحويل تلك الإدارة إلى مركز وطني معني بالملكية الصناعية ومنحها بالتالي وضعاً خاصاً. وطلب مجدداً من الويبو أن تهب الأدوات الحاسوبية والمكتبية اللازمة لدعم عملية إعادة الهيكلة المذكورة. ثم رحب بتنفيذ المشروع الذي يطلق عليه اسم "مبادرة الويبو للجامعات" وأعرب عن امتنانه لمكتب الويبو للتعاون لأغراض التنمية مع أفريقيا لمشاركة بلده في ذلك المشروع الذي سيسمح بنشر المعلومات عن الملكية الفكرية في الجامعات والمدارس الكبرى الأخرى في بوركينا فاصو.

٩٤- وأعرب وفد الكاميرون عن خالص تعازيه لأسرة المدير العام السابق للويبو، الدكتور أرباد بوكش. ثم هنأ المدير العام على نشاطه في إدارة الويبو وتسييرها معرباً عن ارتياحه لكمية الأعمال الهائلة التي أنجزتها الأمانة بتنفيذ أنشطة في مختلف مجالات الملكية الفكرية في العالم. وقال إن جميع هذه الأنشطة تساهم في جعل الملكية الفكرية عنصراً أساسياً في تنمية البلدان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن جهة أخرى، قال إن الأعمال التي أنجزتها أكاديمية الويبو العالمية سمحت بنشر المعلومات عن الملكية الفكرية في جميع شرائح المجتمع. وفي هذا المضمار، أفاد بأن ثمار تلك الجهود بدأت تظهر في بلده من خلال الاهتمام الذي يبديه المنتفعون بالملكية الفكرية وعدد المنازعات بشأن ممارسات التزوير والقرصنة. ودعا الويبو إلى متابعة بحث المسائل المطروحة ضمن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور مؤكداً أن أعمال هذه اللجنة تستلزم مشاركة جميع البلدان مشاركة فعالة وأن بلده مستعد للعمل من أجل نجاح تلك الأعمال. وقال إن بلده احتفل باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ واليوم الأفريقي للملكية الفكرية في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. ومضى يقول إن الغرض من هذه الاحتفالات هو تعزيز توعية الهيئات الإدارية بأهمية الملكية الفكرية في التنمية الصناعية والتجارية. وأشار إلى تنظيم معرض للمستحضرات الصيدلانية التقليدية في بلده خلال تلك الاحتفالات بغية تحديد أصحاب المعارف التقليدية في هذا القطاع لضمان الاعتراف بتلك النتائج وتعزيز أهميتها لأجل مسمى. وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، ذكر أن بلده أولى عناية خاصة لتنمية هذا القطاع ورأى أن تنمية تلك الشركات المستدامة تتطلب الانتفاع بثروات الملكية الصناعية انتفاعاً فعالاً في إطار استراتيجياتها وسياساتها الإنمائية. ولذلك السبب، طلب من الويبو أن تساعد على تنظيم ندوة وطنية بشأن الملكية الفكرية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة ٢٠٠٥.

٩٥- وأعرب وفد كندا عن خالص تعازيه لرحيل الدكتور أرباد بوكش. كما أيد البيان المدلى به باسم المجموعة باء وهنأ الويبو على مبادراتها العديدة المتخذة خلال السنة الماضية ولاحظ أن لعمل الويبو دوراً حاسماً وأساسياً في مستقبل الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. وأشاد أيضاً بدور الويبو الريادي في النهوض بحقوق السكان الأصليين واحترام ثقافاتهم ومجتمعاتهم وقيمهم المختلفة وأيد التزامها بتوفير قاعدة مشتركة لفهم إمكانية تطوير مبادئ نظام الملكية الفكرية وتطبيقها على أفضل وجه لخدمة مصالح أصحاب المعارف التقليدية وأمناء أشكال التعبير الثقافي التقليدية. وأعرب أيضاً عن سروره لاطلاعه على اتفاق التعاون المبرم بين الويبو وجامعة الأمم المتحدة. ورأى أن هذه

المبادرة ستعزز في الواقع الوعي بالملكية الفكرية وتوضح العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والبيئة. وقال إن بلده ازداد حماساً نتيجة لالتزام المدير العام بإسناد دور كبير إلى السلطة القضائية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على نحو فعال وعبّر عن سروره للعمل المنجز ضمن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. كما أثنى على الويبو استهلال نظام إلكتروني آمن لإيداع طلبات البراءات الدولية وتجاوزها للعدد القياسي للطلبات الدولية المودعة البالغ ١١٠ ٠٠٠ طلب للسنة الثالثة على التوالي خلال سنة ٢٠٠٣. وأردف قائلاً إن بلده ملتزم بمواصلة تحديث قوانينه ولوائحه التنفيذية المتعلقة بالملكية الفكرية كما سبق بيان ذلك في عدة مناسبات ولا سيما في خطبة العرش التي أدلت بها الحكومة في فبراير/شباط ٢٠٠٤ وأبرزت من خلالها رؤيتها المتعلقة بكندا كبلد يقوم على الابتكار ويعتمد على جامعات بحث عالمية ولوائح تنظيمية فعالة وموارد مالية ابتكارية تجعله يضطلع بدور ريادي عالمي في تسويق الأفكار البارعة. ومضى يقول إن بلده سيظل يشارك مشاركة راسخة في مختلف أنشطة وضع القواعد والمعايير المباشرة تحت رعاية الويبو كجزء من الالتزام المذكور. واسترسل قائلاً إن تنفيذ التعديلات المقترح إدخالها على قانون البراءات وقانون الأغذية والعقاقير اللذين يعدان إجراء تشريعياً ييسر تصدير مستحضرات صيدلانية منخفضة الكلفة إلى البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية أصبح وشيكاً. وأشار إلى الموافقة الملكية على مشروع القانون C – 9 في مايو/أيار ٢٠٠٤ وإمكانية دخوله حيز التنفيذ خلال فصل الخريف. واستطرد قائلاً إن التعديلات المقترحة تجسد التزام بلده المتواصل بموازنة أهدافه الرامية إلى تيسير تدفق العقاقير المنقذة للحياة إلى البلدان النامية والمحافظة على سلامة كيان نظام الملكية الفكرية فيه والوفاء بالتزاماته الدولية. وسلط أيضاً الأضواء على المشاورات التي أجريت مع الويبو خلال سنة ٢٠٠٣ بهدف توطيد العلاقة الثنائية الراهنة على مستوى الإدارة العليا وبحث مشروعات مشتركة في مجالي التعاون والتنمية. ولفت النظر إلى مشاركة بلده في اجتماع برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ المنظم مرة كل سنتين واجتماع فريق الخبراء المعني بالملكية الفكرية اللذين عقدا في الصين وتايلند سنة ٢٠٠٤. وقال إن تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الإقليمي سيبقى الهدف المنشود في بلده بوصفه عضواً مؤسساً في برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ وسيتواصل تحقيقه عبر تشجيع تحرير التجارة وتيسيرها في إطار محفل برنامج التعاون الاقتصادي المذكور. وأعرب عن اعتزاز بلده باستضافة حلقة العمل التنفيذية السنوية بشأن تطبيق التقنيات الإدارية على أداء خدمات الملكية الفكرية التي عقدت بالشراكة مع الويبو في مايو/أيار ٢٠٠٤ وحضرها كبار المسؤولين المنتمون إلى عدد من البلدان. وأحاط أيضاً الحضور علماً بأن بلده أصبح إدارة بحث دولية وإدارة فحص تمهيدي دولي في ٢٦ يوليه/تموز ٢٠٠٤ بناء على موافقة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات لسنة ٢٠٠٢ مما يجعل مكتب الملكية الفكرية الكندي من مكاتب الملكية الفكرية المكلفة بالبحث والفحص الدوليين والبالغ عددها ١١ مكتباً. واستأنف قائلاً إن مكتب الملكية الفكرية الكندي أعد برنامجاً مؤتمتاً يعزز الفعالية من خلال إدماج جميع الأنشطة الدولية المرتبطة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف دعم خدمات الإدارتين المذكورتين على نحو أفضل. وأضاف قائلاً إن خطة التنفيذ تشمل تدريب جميع فاحصي البراءات والموظفين المعنيين بالعمليات بناء على مبادئ الويبو التوجيهية التي تمت مراجعتها مؤخراً. وأفاد بأن وضع بلده كإدارة بحث دولي وإدارة فحص تمهيدي دولي عزز التزامه بتحسين باقة خدماته المتاحة في مجال الملكية الفكرية وجودتها باستمرار. وعلاوة على ذلك، ذكر أن مكتب الملكية الفكرية الكندي أشاد بالمحترفين والموظفين المعنيين بالملكية الفكرية فيه بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية الواقع في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ وعكف على تقديم عروض للتوعية بالملكية الفكرية والمساهمة في أنشطة الترويج والتسويق على الشبكة بالتعاون مع شبكة مراكز الخدمات التجارية في البلد. وأحاط الجمعيات علماً بأن مكتب الملكية الفكرية الكندي سيجمع بيانات الزبائن بانتظام إذ ينفذ نهجه المتبع لإدارة العلاقات مع الزبائن مما يمكنه من تكريس موارده وجهوده

لتوفير منتجات وخدمات تكتسي أهمية قصوى في نظر زبائنه. وأوضح قائلاً إن نهج إدارة العلاقات مع الزبائن يشمل فهم الزبائن وإرساء العلاقات وارتياح الزبائن والتشاور المتواصل مع الزبائن وإدارة الشكاوى وإن كل هذه العناصر تعتبر عناصر هيكلية أساسية. وأكمل بيانه قائلاً إن المكتب الكندي ما زال ملتزماً بتحسين خدماته الجوهرية ومواصفاته الدولية من خلال تعزيز دوره وزيادة تركيزه على الصعيد الدولي. وأنهى كلمته مؤكداً أن بلده سيواصل مساهمته في تحقيق أهداف الويبو العالمية.

٩٦- وأشار وفد جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تباطؤ الجهود المبذولة لتنمية بلده الاقتصادية نتيجة للاضطرابات التي هزت البلد خلال فترة طويلة. وقال إن بلده يمضي في الطريق السليم بعد استتباب النظام الدستوري. وشكر بالأصالة عن بلده الويبو وسائر الشركاء في التنمية على مواصلة التعاون معه خلال الفترة الانتقالية الحالية. وأعرب عن أمله أن تكثف الويبو أنشطتها الرامية إلى تدعيم القدرات وخص بالذكر برنامج تخصيص مُنح دراسية لبلده بغية تمكينه من زيادة عدد المسؤولين المعنيين بتعزيز الملكية الفكرية وإحياء روح الإبداع والابتكار الفكري مما يكفل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٩٧- وشكر وفد تشاد المدير العام وخص بشكره مكتب أفريقيا للتنمية الاقتصادية على الدعم المتواصل المقدم إلى بلده في إطار أنشطة تعزيز الملكية الفكرية وتوفير خدمات الإعلام والتدريب والتوعية بشأنها. وأعرب عن أمله في أن يتواصل هذا التعاون المميز. وعبر عن ارتياحه لأنشطة الويبو المبينة في التقرير عن أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وتنفيذ البرنامج التي سمحت للمنظمة بتنفيذ مشروعات تستجيب لتوقعات الدول الأعضاء فيها. وفيما يتعلق بالمشروعات المحققة، خص بالذكر أتمتة المكاتب الوطنية للملكية الفكرية بفضل وصلها بشبكة الويبو وإنشاء أكاديمية الويبو العالمية سنة ١٩٩٨ ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الأخيرة الرامية إلى ضمان حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور حماية فعالة. وختاماً، أعرب عن أمله أن يستفيد بلده مجدداً من لطف الويبو ودعمها في إطار تنفيذ بعض المشروعات المتعلقة بتعزيز الملكية الفكرية وخص بالذكر تدريب الكوادر والمساعدة التقنية من أجل وضع التشريعات الوطنية بشأن الملكية الفكرية وتطبيقها وتكثيف خدمات تجهيز دائرة البلد المعنية بالملكية الفكرية.

٩٨- وأعرب وفد الجمهورية التشيكية عن امتنانه للمدير العام والأمانة على ما اضطلعا به من عمل في فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وأحاط علماً مع التقدير بنطاق الأنشطة وبالنتائج العديدة التي تم تحقيقها. وأحاط علماً أيضاً بأنه تم إرجاء بعض النتائج نظراً للقيود المفروضة على الميزانية. وقال بعد ذلك إنه يولي اهتماماً كبيراً لإصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورحّب الوفد بتنفيذ التعديلات التي أُدخلت في إطار ذلك الإصلاح على اللوائح التنفيذية للمعاهدة المذكورة، وبالشروع في تشغيل النظام الإلكتروني لإيداع الطلبات في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأكّد على أن بلده أسهمت في تحسين الخدمات المقدمة إلى المستخدمين بموجب تلك المعاهدة. غير أن الوفد أعرب، في هذا السياق عن قلقه حيال زيادة رسوم المعاهدة المذكورة. وأبدى تقديره للتطورات التي أدت إلى إقامة علاقة بين نظام مدريد ونظام الجماعة الأوروبية للعلامات التجارية، وأعلن عن دعمه التام لأي تحسين إضافي يمكن إدخاله على قواعد البيانات الدولية الخاصة بالعلامات التجارية. وأعرب الوفد، فيما يخص وجوب وضع قانون دولي للملكية الصناعية، عن موافقته التامة على ضرورة تنقيح معاهدة قانون العلامات التجارية بغرض تضمينها أحكاماً تتعلق بإيداع طلبات العلامات التجارية بالوسائل الإلكترونية. وأعرب أيضاً عن دعمه التام لأنشطة الويبو الرامية إلى إنجاح المحادثات الجارية في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وبوجه خاص العمل المتعلق بصياغة معاهدة جديدة بشأن حقوق هيئات الإذاعة، إذ أن الإطار القائم الذي تتيحه اتفاقية روما لسنة ١٩٦١ أصبح لا

يعكس، في نظر الوفد، الإمكانات المتوافرة لدى التكنولوجيات الراهنة. ورأى الوفد أن من شأن المشاورات غير الرسمية بشأن حقوق فناني الأداء في الأعمال السمعية البصرية أن تسهم بشكل مفيد في تسوية الاختلافات بين مواقف الأطراف المعنية فيما يخص حماية تلك الحقوق. وأضاف أن الهدف هو تزويد هؤلاء الفنانين بالقدر الأقصى من الحماية عن طريق تأييد وضع صك دولي يكون ذي طبيعة مماثلة لتلك التي تتسم بها معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لسنة ١٩٩٦. ومضى الوفد يقول إنه من المستحسن أيضاً منح الحماية الكافية لقواعد البيانات، خصوصاً بالنظر إلى التكنولوجيات الحديثة التي تُستخدم لنشر الأعمال الفنية وأشكال الأداء والتسجيلات الصوتية. وبناء عليه، أعرب عن تأييده للاقتراحات التي تطالب بمواصلة تتبع مسألة الحماية القانونية لقواعد البيانات. واستطرد الوفد قائلاً إن هناك صلة وثيقة بين توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية والإعمال القانوني لتلك الحقوق. وصرّح، عقب اعترافه بأن توافر الوسائل القانونية أمر لا بد أن تتناوله التشريعات الوطنية ذات الصلة، بأن نقل منتجات محمية عبر الحدود يقتضي تبادلاً دولياً للمعلومات بخصوص مختلف القوانين الوطنية. وفي هذا الصدد، أكّد الوفد الأهمية التي تكتسيها لجنة الويبو الدائمة المعنية بالإنفاذ بوصفها مركزاً لتبادل المعلومات المتعلقة بإعمال حقوق الملكية الفكرية في الدول الأعضاء، ورحّب بإمكانية تبادل تلك المعلومات إلكترونياً عن طريق المنتدى الإلكتروني عن قضايا إنفاذ الملكية الفكرية واستراتيجياته. وعلاوة على ذلك، ثمّن الوفد العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولوكلور والجهود التي تبذلها الويبو لاستعراض التجارب والتشريعات الوطنية في ميدان حماية الفولكلور.وأثنى على الويبو لاعتزامها إجراء تحليل شامل للإمكانيات السياسية المتاحة في مجال حماية الفولكلور والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الحماية، بما في ذلك جوانبها العملية، مثل الآثار المترتبة على المعاهدات الدولية القائمة في مجال حقوق الملكية الفكرية. وأخيراً، أشار الوفد إلى أن الجمهورية التشيكية أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي في الأول من مايو/أيار ٢٠٠٤. وأوضح أن نتيجة ذلك هي أن التشريعات الأوروبية أصبحت الآن واجبة التطبيق أيضاً في إقليم الجمهورية التشيكية. وفيما يخص الأنشطة المضطلع بها في مجال حماية الملكية الصناعية، أعلن الوفد أن كلاً من القانون الجديد للعلامات التجارية والقانون الخاص بوكلاء البراءات والتعديل الذي أُدخل على القانون الخاص بحماية الرسوم والنماذج الصناعية قد دخل أيضاً حيّز النفاذ. واختتم الوفد كلمته بالتطلع إلى مزيد من التعاون مع الويبو في المستقبل.

٩٩- وهنّأ وفد الدانمرك المدير العام وموظفي الويبو على الإنجازات التي حققتها المنظمة. وقدم رئيس وفد الدانمرك نفسه بصفته المدير العام الجديد الذي يتولى إدارة المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية منذ سنة واحدة. وأشار الوفد إلى أن من بين الأهداف الرئيسية التي حددها ذلك المكتب تبسيط معالجة طلبات البراءات وتحسين نوعيتها، ومن بينها أيضاً الحصول على تصديق المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في مطلع سنة ٢٠٠٥. وأضاف الوفد أن المكتب قد ركّز مزيداً من الاهتمام على ضرورة توسيع مجموعة الخدمات المقدمة إلى دوائر الصناعة وتطويرها من أجل ترسيخ مكانته كمركز للابتكار وضمان قاعدة تمويلية سليمة في المستقبل. ومضى الوفد يقول إن كثيراً من الموارد قد نُفقت في السنة الماضية في سبيل تحليل إمكانيات إنشاء معهد براءات مشترك بين بلدان الشمال الأوروبي يهدف إلى توفير إطار يكفل وجود هيئات مكتملة الوظائف في بلدان الشمال الأوروبي، وذلك خدمة لدوائر الصناعة في تلك المنطقة. وأوضح الوفد أنه يمكن إنشاء ذلك المكتب على نموذج مشروع مشترك، مما يعني أن موارد التشغيل ستُقتطع من المكاتب الوطنية وأن كل بلد سيتخصص في مجالات معيّنة. وأعلن الوفد أنه بإمكان ذلك المكتب، بعد استكماله ودخوله طور التشغيل، أن يبدأ أنشطته في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ تقريباً. وأشار الوفد إلى أن هذا المشروع يُعتبر جزءاً هاماً من النقاش الذي يدور على المستوى الأوروبي بشأن الاستراتيجيات الواجب انتهاجها

ويهدف إلى إيجاد حل أوروبي يمكّن من تقاسم العمل الذي تنطوي عليه معالجة الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار الوفد كذلك إلى أن هناك نقاشاً كبيراً في الدانمرك وعلى الصعيد الدولي على حد سواء بشأن القضية المتعلقة بأهلية الاختراعات ذات الاستخدام الحاسوبي للحصول على براءات، وأن البرلمان الدانمركي قد نظر بتعمق في تلك القضية. وأفاد الوفد بأنه عُقد مؤخراً في المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية مؤتمر تم التأكيد فيه على أهمية أن تتمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في دوائر صناعة تكنولوجيا المعلومات، من حماية ابتكاراتها من خلال نظام البراءات إذا أرادت أن تسهم في النمو الاقتصادي والابتكار. وبناء عليه، أعرب الوفد عن أمله في أن يحظى التوجيه الأوروبي، الذي لا تختلف مبادئه عما ورد في هذا النص، بموافقة كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي، مما يمكّن بعد ذلك من تناول المسألة المتعلقة بتعزيز الاستراتيجيات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية لكي تشمل الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة في دوائر صناعة تكنولوجيا المعلومات. وصرّح الوفد بأن المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية يعمل حالياً في الدانمرك مع دوائر الصناعة بغية ترويج أفكار الاستراتيجيات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية. وأشار الوفد أيضاً إلى الزيارات التي قامت بها وفود دولية عديدة إلى الدانمرك، مثل الزيارة التي تمت عن طريق المشروع الروماني الرائد الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي وزيارة وفدي جورجيا والصين. وأضاف الوفد أن الدانمرك قد تمكّن من إنجاز مشروع ليتواني في مجال التعليم والتدريب دام عشر سنوات وتم تمويله عن طريق المساعدة الثنائية التي تقدمها الدانمرك إلى ليتوانيا برعاية وزارة المملكة الدانمركية للشؤون الخارجية. واستدرك الوفد قائلاً إن المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية يشارك حالياً في مشروع توأمة رائد في بلغاريا شُرع فيه في مارس/آذار ٢٠٠٤ ومن المتوقع إنجازه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥. وأوضح الوفد أن الهدف الإجمالي لذلك المشروع الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تمويله هو إقامة تعاون وشبكة لتبادل المعلومات على المستوى الوطني بغية حماية الحقوق المرتبطة بالملكيتين الفكرية والصناعية. وأشار الوفد إلى أن المكتب الدانمركي للبراءات والعلامات التجارية له طموح واضح يتمثّل في توسيع مشاركته في أنشطة من هذا القبيل في السنوات المقبلة. وقال الوفد أيضاً إن المكتب يسعى دوماً إلى تطوير خدماته على الإنترنت وقد تمكّن فعلاً من توسيع نطاق تلك الخدمات، وذلك فيما يخص كل من عمليات إيداع الطلبات وتقديم الدروس وغير ذلك من الخدمات التجارية المنحى. وأعلن الوفد أنه من الممكن الآن إيداع طلبات في جميع الميادين، أو إجراء فحص في الملفات أو تصفح كل الوثائق بالوسائل الإلكترونية. وأضاف أن المكتب يقدم، علاوة على ذلك، دروساً تعليمية عن بعد في مجال البحث في البراءات من أجل تحسين الخدمة المقدمة إلى المستخدمين الذين لم تتح لهم فرصة زيارة المكتب. وشدّد الوفد أيضاً على أهمية أنشطة المواءمة، التي ينبغي الاضطلاع بها على أساس متعدد الأطراف والتي من شأنها أن تؤدي إلى توفير نتائج مفيدة تتسم بالوضوح والبساطة من جميع الجوانب عندما يقتضي الأمر إيجاد حلول عملية أو وضع إطار قانوني أو غير ذلك. وفي هذا الصدد، أبرز الوفد الحاجة الملحة إلى نتائج من مختلف عمليات المواءمة. وأكّد الوفد أخيراً أهمية التعاون الثنائي والجوانب التجارية لهذا النوع من التعاون.

١٠٠- وتقدم وفد غينيا الاستوائية بتعازيه إلى أسرة الدكتور أرباد بوكش والمنظمة برمتها عقب وفاة الدكتور بوكش. وعبّر الوفد عن قلقه من وضع الويبو المالي بسبب تدهور عائدات معاهدة التعاون بشأن البراءات وأعرب عن أمله وثقته في أن تجد الويبو حلاً لتلك المشكلة. وقال إن رئيس الدولة قد أعلن سنة ٢٠٠٤ سنة للتكنولوجيا في غينيا الاستوائية تأكيداً على الأهمية التي تعلقها حكومته على دور الويبو في ضمان النتائج التي تعود بالفائدة على البشرية.

١٠١- ولاحظ وفد غابون أن الموارد المخصصة للتعاون لأغراض التنمية سجلت ارتفاعاً منتظماً منذ سنة ١٩٩٧ وخلص بالتالي إلى تحسن منظور المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في البلدان النامية.

وأشار إلى مساهمة أكاديمية الويبو العالمية مساهمة كبيرة في تدريب نخبة الأشخاص المعنيين في بلده بفضل خدمات التعليم والإرشاد وتنفيذ مشروع شبكة الويبو الذي زوّد بلده بالمعدات اللازمة مما يعطي صورة كاملة عن ذلك المنظور. ولفت النظر إلى عقد عدة ندوات ومؤتمرات تعليمية في غابون سمحت بإنشاء هياكل مثل مكتب حق المؤلف ومركز غابون للملكية الصناعية برعاية الويبو. وفي هذا المضمار، أطلع الحضور على تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لقضاة البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ والمعرض الوطني الأول للاختراع والابتكار التكنولوجي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. وقال إن الويبو ساهمت مساهمة كبيرة في نجاح المعرض بمنح ثلاث جوائز لأفضل المخترعين. ولاحظ أن نجاح الويبو مجسّد في انضمام عدة بلدان نامية إلى المعاهدات والاتفاقيات التي تديرها المنظمة. وفي هذا السياق، ذكر أن بلده طرف في عدة معاهدات منذ تأسيس الويبو وأنه يتخذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى مختلف الاتفاقات الأخرى التي ليس طرفاً فيها. وعبّر عن تقديره لجعل الويبو تشغل مكانة محورية في المسائل المرتبطة بالتنمية نظراً إلى شح الموارد البشرية رفيعة المستوى وعبء الديون التي تثقل كاهل البلدان المنكوبة بسبب الكوارث العديدة في البلدان الأكثر تضرراً. وفي الواقع، رأى أن استخدام المعارف استخداماً فعالاً هو العامل الحاسم لضمان القدرة التنافسية الدولية لأنه يسهم إسهاماً أساسياً في تكوين الثروات وتعزيز الرفاه الاجتماعي في المجتمعات. ومن هذا المنظور، طلب من الويبو والبلدان الصناعية التي تتمتع بخبرة عريقة في مجال الملكية الفكرية أن توفر دعمها ومساعدتها لفهم سبل الانتفاع بنظام الملكية الفكرية وتطبيقه لخدمة التنمية الاقتصادية على نحو فعال. ثم أعرب عن تقديره لإنشاء لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأوضح قائلاً إن هذه المبادرة تفيد البلدان الفقيرة التي تتمتع بثروات طائلة من حيث الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتنوع الثقافي على الرغم من ذلك. وأعرب عن ثقته في أن هذه المبادرة ستفضي إلى تنفيذ الأحكام النموذجية الواردة في التشريعات الوطنية بشأن حماية أشكال التعبير الفولكلوري من استغلالها غير المشروع ومن أي ممارسات أخرى تلحق أضراراً بالتراث الثقافي. ومن هذا المنظور، لفت الانتباه إلى التزام المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بحماية العقاقير التقليدية وتعزيز أهميتها. وأخيراً، أعرب عن تأييده لاقتراح الأمانة الداعي إلى زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٢٪ بهدف تزويد المنظمة بوسائل إضافية لمتابعة سياستها في مجال النهوض بالملكية الفكرية في كل الدول الأعضاء ولا سيما في البلدان النامية خلال هذه الفترة التي تشهد أوضاعاً اقتصادية مترديّة.

١٠٢- وأعرب وفد غامبيا عن تعازيه لأسرة الدكتور أرباد بوكش الذي وافته المنية مؤخراً. وأبدى بعد ذلك تأييده للبيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وأثنى أيضاً على المدير العام وعلى الويبو لتعاونها مع الدول الأعضاء، خصوصاً البلدان النامية منها، في مجال التدريب والمساعدة التقنية، وأحاط علماً مع الاهتمام بالإنجازات التي حققتها الويبو في المضي قدماً بالملكية الفكرية، مما يشكل دليلاً واضحاً على مدى تفانيها في هذا المجال. وقال الوفد إن غامبيا تتطلع للاستفادة أكثر من مساعدة الويبو. وأشار كذلك إلى التطورات التي يشهدها ميدان المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، الذي يشكل أداة قيّمة لتحقيق التنمية الوطنية، وأكّد أهمية إنشاء إطار قانوني سليم لحماية تلك القضايا وتنظيمها. وشدّد الوفد، إضافة إلى ذلك، على الدور الهام الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وأوضح أنه لا ينبغي ادخار جهد في سبيل ضمان أن يتم إبلاغ تلك البلدان على نحو فعال بمنافع الملكية الفكرية وقيمتها. وأعرب الوفد عن دعمه للاقتراح الخاص بزيادة رسوم إيداع الطلبات في إطار معاهدة التعاون بشان البراءات، ولاحظ أن ذلك الاقتراح يتسم بالمعقولية في ظل الظروف السائدة، وأن من شأن تلك الزيادة أن تسهم كثيراً في مساعدة الويبو على مجابهة التحديات القادمة. وأخيراً، شكر الوفد الويبو على الوثائق والمواد التي تتلقاها غامبيا بصورة منتظمة.

١٠٣- وصرّح وفد ألمانيا قائلاً إن الأهمية الاقتصادية التي تكتسيها الملكية الفكرية تتزايد في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء. وأشار إلى أن سلف الويبو أي مكاتب ألبربي، كانت تدير أربع معاهدات دولية فقط سنة ١٨٩٨، وأن الويبو أصبحت تدير اليوم أكثر من ٢٠ معاهدة وتنفذ باقة واسعة ومتنوعة من البرامج. وعلّق الوفد أهمية كبرى على عمل المنظمة وأعرب عن تقديره الخالص للأمانة ومديرها العام والإدارة العليا وكافة الموظفين. وقال إن إنجازات الويبو ومآخذها مبيّنة كما هي في تقرير أداء البرنامج ووثيقة استعراض تنفيذ البرنامج. وأوصى بتقييم الوثيقتين بدقة لتحسين فعالية أداء البرنامج على أساس إدارة وتمويل قائمين على النتائج. وأعلن أن إقامة توازن مناسب وعادل بين المصالح المتفاوتة يستدعي أحياناً عملاً دقيقاً للغاية ولا سيما إذا كانت الأوضاع المالية ضيقة. وذكّر بأن الجمعيات كانت قد بتّت في البرنامج والميزانية في وقت لم يكن فيه تراجع الإيرادات بسبب تباطؤ الزيادة في عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات قد تحقق بعد. ورأى الوفد أن ذلك الوضع يتطلب تخفيض الإنفاق ولا سيما بالنظر إلى الفائض الكبير الذي كان قد تراكم في السنوات الماضية. ورأى أيضاً أن من الضروري وضع خطة مستدامة للحد من الإنفاق وضمان الأموال اللازمة لتغطية المصروفات الرئيسية. وأشار الوفد إلى أن ما يدخل في صميم رسالة الويبو هو أنظمة الحماية العالمية والخدمات المقدمة في ذلك المجال، أي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي ونظام لشبونة بالإضافة إلى مساعي الويبو إلى تشجيع التنسيق بين القوانين الوطنية. وأضاف قائلاً إن تلك العناصر لها دور رئيسي في دعم تطوير الملكية الفكرية كأداة تساهم في النمو الاقتصادي وتكوين الثروات. وصرّح قائلاً إن عدد طلبات البراءات المودعة بناء على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإن لم يعد يزيد بالسرعة التي كانت مرتقبة، لا يزال يؤكد أن النظام يحظى بالإقبال والقبول في العالم. ثم التفت الوفد إلى نظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات وقال إن الإقبال عليه قد زاد بانضمام اليابان والولايات المتحدة فضلاً عن الاتحاد الأوروبي عن قريب. وذكر التقدم المحرَز في إطار اللجنة الدائمة من أجل تطوير معاهدة قانون العلامات. وذكر في ذلك الصدد أن ألمانيا قد أودعت مؤخراً وثيقة تصديقها على تلك المعاهدة التي ستصبح ملتزمة بها في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. ورأى الوفد أن تقدما ملموسا قد أُحرز أيضاً في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة نحو تحديث اتفاقية روما بشأن حماية هيئات الإذاعة. وأعلن عن تأييده بالتالي لقرار الجمعيات بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في الوقت المناسب. وعلق أهمية كبرى أيضاً على القضايا المستجدة في مجال الملكية الفكرية والتي تبحثها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى أن من الضروري إمعان البحث في تلك القضية لإيجاد حل يناسب الجميع، نظراً إلى طبيعتها المعقدة وتفاوت المصالح المعنية. ورأى أن ذلك ينبغي ألا يبطئ الجهود أو يسمح بانتقال القضية إلى محافل أخرى. وأكد الوفد أن اللجنة الحكومية الدولية هي المحفل المسلح بالخبرة الأكبر للوقوف على كافة جوانب الملكية الفكرية فيما يخص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأن تلك اللجنة ينبغي أن تستمر بالتالي في احتضان تلك المناقشات. وذكر أن مهام اللجنة قد صيغت وفقاً لذلك وتشمل إعداد الدراسات والتحاليل التي طلبها مؤتمر أطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وعلق الوفد أهمية كبرى على التعاون الوثيق مع أمانة الاتفاقية المذكورة وحثّ على تفادي رفض تلك الدراسات والتحاليل واختتم كلمته معلناً أن المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية قد استمر في تعاونه التقني مع المنظمات والمكاتب الأخرى في العالم على تنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي. وقال إن العديد من الندوات والدورات التدريبية قد تم تنظيمه، كما في السنوات السابقة، لفائدة الخبراء الأجانب من مختلف البلدان الأفريقية والآسيوية والعربية وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية.

١٠٤- وهنّأ وفد غانا المديرِ العام وموظفي الويبو على الإنجازات التي حققتها المنظمة. وأعرب عن سروره عقب الإحاطة علماً بأن الويبو على استعداد لمجابهة تحديات جديدة وبأنها تعمل دوماً على تلبية الاحتياجات العالمية في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن ارتياحه حيال المساعدة التي تواصل الويبو تقديمها إلى غانا وسائر البلدان النامية في مجال الملكية الفكرية من خلال برامج المساعدة التقنية والتدريب. وأفاد الوفد بأن غانا قد استفادت، خلال السنة الماضية، من المشاركة في اللقاءات التالية: ندوة الويبو للمحامين المتخصصين في مجال البراءات المعقودة في ويندهويك، ناميبيا؛ وحلقة العمل دون الإقليمية بشأن استراتيجية تحصيل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وآثار تلك المعلومات وطريقة إدارتها ونشرها، أديس أبابا، أثيوبيا؛ والندوة المشتركة بين الويبو والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية بشأن القضايا المدارية لفائدة رؤساء المكاتب المعنية بالملكية الصناعية وحق المؤلف، دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة؛ والندوة الأقاليمية الوسيطة بشأن الملكية الصناعية ودورات التدريب العملي في مجال الملكية الصناعية، جنيف. وأكّد الوفد كذلك أهمية البرامج والمعارض الخاصة بتعزيز الملكية الفكرية وإثراء الوعي بها، وأبرز المنافع المتأتية من حماية الملكية الفكرية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن تطورات هائلة قد حدثت في غانا في مجال تحديث نظام الملكية الفكرية وأن خمسة قوانين تتعلق بالملكية الصناعية قد تم سنّها وفقاً لهدف الحكومة الرامي إلى تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتمشياً مع الالتزامات الدولية التي تعهّدت بها غانا. وأضاف الوفد أن سنّ تلك القوانين الجديدة طرح تحديات جديدة أمام مكتب الملكية الصناعية، ولكنه أبدى ثقته بأن المكتب سيتمكن، بفضل التعاون المتواصل مع الويبو، من تذليل العقبات الأولية والإسهام في تعزيز نظام الملكية الفكرية وفي تحسين درجة الانتفاع به. ورحّب الوفد كذلك بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الويبو قصد تطبيع مسألة الملكية الفكرية، خصوصاً في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو قطاع تعتبره غانا بمثابة محرك للنمو ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضطلع بها. وأعلن الوفد أن غانا سترحّب بدعم الويبو ومساعدتها فيما يخص الشروع في برنامج توعية يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة وسائر أصحاب المصلحة. وأعرب الوفد أيضا عن عرفانه للويبو على ما قدمته من دعم ومساعدة لتزويد مكتب الملكية الصناعية بالمعدات الآلية ولاحظ أن المكتب يقوم حاليا بوضع الهياكل اللازمة للتمكّن من الانتقال تدريجيا إلى نظام إلكتروني من شأنه أن يسهم في تحسين عملية تقديم الخدمات. وأخيراً، أعرب الوفد عن تفاؤله حيال زيادة فرص التعاون مع الويبو في السنة المقبلة، خصوصاً في مجال البيانات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وعن أمله في أن يتمكن عدد أكبر من موظفي مكتب الملكية الصناعية من الاستفادة من البرامج التدريبية بغية تعزيز القدرات البشرية للمكتب.

١٠٥- وأعرب وفد غينيا - بيساو عن خالص تعازيه للويبو وأسرة المدير العام السابق للويبو، الدكتور أرباد بوكش. وهنأ الويبو على النتائج المرضية للغاية المحققة والتقدم المحرز خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وخصّ بالذكر تكوين ثقافة الملكية الفكرية وحماية الملكية الفكرية وتطوير نظام الملكية الفكرية وتدعيم فعالية الأمانة. وعبر عن ارتياحه للمساعدة التي قدمتها الويبو خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في إطار مشروع شبكة الويبو مشيراً إلى استفادة بلده من عدتين لشبكة الويبو أتيحت العدة الأولى لدائرة الملكية الصناعية والعدة الثانية لمكتب حق المؤلف و٥٠ قرصاً مدمجاً للقراءة تحت عنوان "الملكية الفكرية لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة". وأحاط الحضور علماً بأن بعض مواطني بلده شاركوا في دورات التعليم عن بُعد المتعلقة بالملكية الصناعية باللغة البرتغالية باستخدام موقع الويبو الإلكتروني خلال سنة ٢٠٠٤. ورأى أن ذلك النشاط يكتسي أهمية كبيرة لأنه يسهم في الارتقاء بالملكية الصناعية وزيادة أهميتها في بلده. وأعرب عن قلقه لانخفاض إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات وأمله أن يوجد حل مناسب لزيادة تلك الإيرادات لأنها أهم مصدر

للتمويل في الويبو. وفي هذا المضمار، اقترح زيادة رسوم المعاهدة. وأنهى كلمته مجدداً رغبته في توطيد تعاونه مع الويبو.

١٠٦- وأحاط وفد هنغاريا الجمعيات علماً بأن انضمام بلده إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من مايو/أيار ٢٠٠٤ تصدَّر جدول الأعمال السياسي والتشريعي في البلد. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية، قال إن توسع نطاق الأنظمة الأوروبية لحماية الملكية الفكرية المرتبطة بحقوق العلامات التجارية والرسوم والنماذج والأصناف النباتية لتشمل هنغاريا كان من أهم نتائج انضمام البلد. وأوضح قائلاً إن الشرط الأساسي لانضمام بلده كان امتثال النظام القانوني الهنغاري للقانون الأوروبي امتثالا تاما واعتماد القواعد المشتركة اللازمة في مجال حماية الملكية الفكرية في التشريعات القانونية نتيجة لذلك. وأضاف قائلاً إن الجوانب المشتركة بين الصكوك القانونية الهنغارية والأنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية التي تديرها الويبو وُضعت بدورها مجدداً على المستوى القانوني. وسلط الأضواء على التعاون بين الويبو ومكتب البراءات الهنغاري فيما يتصل بتوزيع المعلومات عن الملكية الفكرية على الجمهور ولفت الانتباه إلى شروع مكتب البراءات الهنغاري في إصدار قرص الويبو المدمج للقراءة المتعلق بالملكية الفكرية والموجّه إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة باللغة الهنغارية. ومضى يقول إن مكتب البراءات الهنغاري واصل أيضاً تطوير نظامه التدريبي في مجال الملكية الصناعية. وأشار إلى إعداد اتفاق التعاون بين أكاديمية الويبو العالمية ومكتب البراءات الهنغاري بشأن تدريس الملكية الفكرية وذكر أن من المتوقع إبرام الاتفاق بمناسبة زيارة المدير العام المرتقبة لهنغاريا. وأعلن أيضاً استهلال وضع خطة عمل خاصة بمكتب البراءات الهنغاري تحمل عنوان "خطة عمل تعزيز قدرة رواد الأعمال التنافسية في مجال الملكية الصناعية" وتهدف إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة لها بفضل إدماج هنغاريا في الاتحاد الأوروبي والتكيّف مع الوسط القانوني الجديد في الاتحاد الأوروبي والمكتب الأوروبي للبراءات وإلى تعزيز وعي تلك الشركات بالملكية الفكرية والنهوض بثقافة الملكية الفكرية في هنغاريا. وأردف قائلاً إن خطة العمل تنقسم إلى ثلاث ركائز رئيسية هي تطوير المعلومات والخدمات التعليمية والارتقاء بالخدمات ذات القيمة المضافة وتطبيق أدوات اقتصادية تشجع الأنشطة الابتكارية. واسترسل قائلاً إن مكتب البراءات الهنغاري مسؤول عن تنفيذ العنصرين الأولين وإسداء المشورة إلى الحكومة الهنغارية بخصوص الأدوات الاقتصادية العامة. ولفت النظر إلى النتائج المحققة فيما يخص توفير الخدمات الإعلامية والتعليمية. واستطرد قائلاً إن مكتب البراءات الهنغاري بذل جهوداً جبارة لتعزيز وعي الجمهور بالملكية الفكرية وأعد الكتاب المعنون "الملكية الفكرية – أداة فعالة في التنمية الاقتصادية" باللغة الهنغارية ونبذة عن ذلك تحقيقاً لذلك الغرض. وفي مجال حق المؤلف، أفاد بأن مكتب البراءات الهنغاري بدأ يشارك في مشروع الويبو بشأن تقييم مساهمة قطاعات الأعمال المعتمدة على حق المؤلف من الناحية الاقتصادية في هنغاريا خلال سنة ٢٠٠٣. وأشار إلى اتفاق التعاون المبرم بين مكتب البراءات الهنغاري والمكتب المركزي الهنغاري للإحصائيات بهدف ضمان قاعدة مهنية متينة للدراسة الاستقصائية نظراً إلى أهمية ذلك المشروع وكون هنغاريا أول بلد مشارك في أوروبا الوسطى والشرقية. ونظراً إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بمعاهدات الحماية العالمية المسجلة في هنغاريا، أعلن أن بلده أصبح طرفاً في وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية اعتباراً من الأول من مايو/أيار ٢٠٠٤. كما شدد على مواصلة اهتمام مودعي الطلبات الهنغاريين بالانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على الرغم من التغيير الكبير الناجم عن انضمام بلده إلى اتفاقية البراءات الأوروبية والمتمثل في إيداع طلبات مودعي الطلبات الأجانب بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في هنغاريا عن طريق مكتب البراءات الأوروبي أساساً.

١٠٧- وهنّأ وفد إيسلندا المدير العام وموظفي الويبو على العمل الذي اضطلعوا به، على نحو ما ورد في تقرير أداء البرنامج، وأعرب عن عرفانه للمساعدة التي تلقاها من الويبو في مجال تنفيذ وثيقة

جنيف الناجمة عن اتفاق لاهاي، في إيسلندا. وقال الوفد إن المكتب الإيسلندي للبراءات قد اضطلع بأنشطة كثيرة في السنة الماضية، خصوصاً في مجال إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات الخاصة بالملكية الفكرية. وأضاف أن ذلك المكتب قد أسهم كثيراً، في سنة ٢٠٠٤، في أنشطة التحضير لانضمام إيسلندا إلى المكتب الأوروبي للبراءات. وأفاد أنه تم أيضاً إعداد مشروع قانون يتضمن التعديلات الواجب إدخالها على قانون البراءات. وعلاوة على ذلك، قال الوفد إن الحكومة الإيسلندية قامت، في ٣١ أغسطس/آب ٢٠٠٤، بإيداع ملفها الخاص بالانضمام إلى الاتفاقية الأوروبية بشأن البراءات، واتفاق التعديل المؤرخ في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، واتفاق لندن . وأوضح الوفد أن بناء على ما سبق، ستدخل تلك الاتفاقية الأوروبية حيّز النفاذ في إيسلندا في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ وستصبح إيسلندا بذلك عضواً من بين الدول الأعضاء التسعة والعشرين في تلك الاتفاقية. ومضى الوفد يقول إنه قد شُرع في سنة ٢٠٠٣ في تنفيذ التوجيه 98/44/EC المؤرخ ٦ يوليه/حزيران ١٩٩٨ والصادر عن البرلمان والمجلس الأوروبيين بخصوص الحماية القانونية للاختراعات المتعلقة بالبيوتكنولوجيا. وأفاد أيضاً أن وثيقة جنيف الناجمة عن اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية قد دخلت حيّز النفاذ في الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٤. وذكّر الوفد بأن إيسلندا هي الدولة الطرف الثانية في وثيقة جنيف وأشار إلى أن بلده قد اضطلع بجهود كبيرة، بعد مصادقة إسبانيا على تلك الوثيقة ودخولها حيّز النفاذ، بغية تلبية ما يلزم من شروط قانونية وتقنية على حد سواء، وقد مكّن ذلك إيسلندا من أن تصبح الآن على أتم الاستعداد للقبول بتعيينات تتم في ظل وثيقة جنيف بالوسائل الإلكترونية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن أمله في أن عدد الدول الأعضاء سيزيد بسرعة للتمكّن من تطوير نظام لاهاي بنجاح. وأضاف أن التعديلات التي أُدخلت على التشريعات الخاصة بالبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية قد مكّنت المكتب الإيسلندي للبراءات من تحويل جريدته، كلياً، إلى منشور إلكتروني. وأعلن أن تلك الجريدة لم تصبح متاحة، منذ ١٥ يوليه/تموز ٢٠٠٤، سوى على موقع ذلك المكتب على الإنترنت، على الرغم من أن الاشتراك في النسخة المطبوعة منها لا يزال متاحاً لمن ليس لديهم إمكانية النفاذ إلى الإنترنت. وأضاف أن تلك التغييرات قد لقيت صدى إيجابياً في صفوف المنتفعين بخدمات المكتب المذكور. واستطرد الوفد قائلاً إن ذلك المكتب قد احتفل أيضاً باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان وفتح أبوابه للزوار الذين استفادوا من محاضرات أُلقيت بشأن مواضيع شتى. وأخيراً، اعترف الوفد بأن القيود المفروضة حالياً على ميزانية الويبو تشكّل تحدياً كبيراً ولكنه على ثقة بأن الويبو ستنجح في استدراك الوضع المالي.

١٠٨- وقال وفد اليابان إنه من أجل استحداث ابتكارات وأعمال أصلية في اقتصاد قائم على المعارف واستخدام تلك الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي، لا بد من إنشاء دورة لاستنباط الملكية الفكرية يتم فيها حفز الأنشطة المُبدعة فكريا وحماية النتائج الناجمة عن تلك الأنشطة واستخدامها بطريقة فعالة واستنباط المزيد من الملكية الفكرية. وأشار وفد اليابان إلى أن حكومته ما فتئت تسعى إلى تعزيز استراتيجية وطنية ترمي إلى جعل اليابان دولة قائمة على الملكية الفكرية يتم فيها استنباط أصول قيّمة غير ملموسة، مثل التكنولوجيات والرسوم والنماذج الصناعية وأسماء العلامات، فضلاً عن المحتويات الموسيقية والسينمائية، من خلال دائرة لاستنباط الملكية الفكرية يجري تشغيلها على نحو فعال. وأكّد الوفد أيضاً أن اليابان تعتبر حقوق الملكية الفكرية بمثابة أداة جد مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد قامت، لبلوغ هذا الهدف، بإنشاء المقر المعني بسياسات الملكية الفكرية بغية تعزيز سياستها الخاصة بالملكية الفكرية في جميع أنحاء الوطن في ظل القانون الأساسي الخاص بالملكية الفكرية. وقال الوفد إن ذلك المقر قد تمكّن، في يوليه/تموز ٢٠٠٣، من صياغة البرنامج الاستراتيجي لاستنباط الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها، الذي يجري استعراضه باستمرار. وأضاف أنه تمت، في مايو/أيار ٢٠٠٤، صياغة آخر برنامج من البرامج الاستراتيجية يتضمن ٤٠٤ بنود تتعلق باستحداث الملكية

الفكرية وحمايتها واستغلالها والمتاجرة بالأعمال المحمية بموجبها وتطوير الموارد البشرية. وأضاف أن النقطة الأولى من ذلك البرنامج الاستراتيجي تتعلق بتنفيذ تدابير أشد صرامة ضد أعمال التزوير والقرصنة. وعليه، قال الوفد إن كلا من القطاعين العام والخاص في اليابان مطالبان باتخاذ التدابير اللازمة لخفض الخسائر المتكبدة بسبب أعمال التزوير والقرصنة إلى أدنى مستوى، ليس في اليابان فقط وإنما في الخارج أيضاً. وأفاد بأنه تم، في أغسطس/آب ٢٠٠٤ إنشاء مكتب داخل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة لتوفير الخدمات الاستشارية وكذلك إطار يتيح التعاون بين الوزارات والهيئات المعنية. وأضاف أنه من أجل تعزيز التدابير في البلدان الأجنبية، ستقوم كل من رابطة المؤسسات اليابانية في الخارج والمنظمة اليابانية للتجارة الخارجية، اعتباراً من أواخر سنة ٢٠٠٤، بتقديم دعم خاص إلى الشركات اليابانية لمساعدتها في الجهود التي تبذلها في مجال مكافحة التزوير. ومضى الوفد يقول إن القضايا المرتبطة بالتزوير سيتم أيضا تناولها في المحادثات الثنائية وستتخذ الحكومة اليابانية تدابير تعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية. وأوضح أن حكومته ستدعم الدول الآسيوية بغية تحسين قدرتها على اتخاذ التدابير المناسبة. وقال إن حكومته ستنظر أيضاً في إمكانية تعزيز اللوائح الخاصة بمكافحة التزوير على الحدود واللوائح المتعلقة بحمولات السلع. واستدرك الوفد قائلا إنه سينبغي، بغية تعزيز اللوائح الوطنية، تنفيذ تدابير أشد صرامة قصد مراقبة عملية الاتجار بالسلع المزوّرة والنسخ المُقرصنة في الشوارع وعلى الإنترنت و منع تسرّب الأسرار التجارية والدراية التي تملكها الشركات. وأوضح أن النقطة الثانية من البرنامج الاستراتيجي تتعلق بتشجيع الفحص السريع لطلبات البراءات. وأضاف أن الهدف من ذلك هو تقليص فترة الانتظار الخاصة بفحص طلبات البراءات من ٢٦ شهراً إلى ١١ شهراً قبل نهاية سنة ٢٠١٣، وإزالتها نهائياً على المدى الطويل. وقال الوفد إن نظام البراءات العالمي الراسخ في ذهن حكومته سيدفعها إلى الاستمرار في تعزيز الانتفاع بنتائج البحث في حالة التقنية الصناعية السابقة وتبادل المعلومات المرتبطة بالفحص بين المكاتب الثلاثة للبراءات في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك بين الدول المتقدمة الأخرى. وأوضح أن النقطة الثالثة من البرنامج الاستراتيجي تتعلق بتقديم الدعم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات المجازفة. وأفاد أن حكومته ستقوم، بغية الحد من فجوة الملكية الفكرية لدى المؤسسات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، بتقديم الدعم اللازم إلى تلك الشركات وإلى شركات المجازفة في مجالات استنباط الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها وتطوير الموارد البشرية. وأضاف أن حكومته ستواصل أيضاً، في أواخر سنة ٢٠٠٤، العمل على إنشاء "المقر المعني بالاستراتيجيات الإقليمية الخاصة بالملكية الفكرية"، وذلك من أجل تحسين الخدمات الاستشارية بين دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية والهيئات الحكومية المحلية وتقديم المساعدة إلى تلك الجهات في مجال البحث في الحالة الصناعية السابقة. وقال الوفد إن النقطة الرابعة من البرنامج الاستراتيجي تتعلق بالدعم الواجب تقديمه بغية تحديث الإجراءات التي تتبعها الصناعة المنتجة للأعمال المحمية وتبسيطها، وستقوم الحكومة اليابانية، تحقيقا لذلك، بتشجيع دوائر الصناعة على تحسين الممارسات التعاقدية في مجال استنساخ الأعمال المذكورة وعلى تكثيف اللجوء إلى الخبراء، مثل المحامين المتخصّصين في مجال الأعمال الترفيهية. وأشار الوفد إلى أنه سيتم تطوير مهرجان طوكيو السينمائي الدولي إلى سوق دولية للمتاجرة بالأفلام والأعمال الموسيقية. وأضاف أن حكومته ستستمر، بغية توزيع الأعمال الإبداعية على شبكات واسعة النطاق، في تعزيز البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الخاصة بتوزيع تلك الأعمال والإدارة الفعالة للمعلومات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وقال إن النقطة الخامسة من البرنامج الاستراتيجي تتعلق بتشجيع الإبداع في مجال الملكية الفكرية على مستوى الجامعات. وأضاف أن حكومته ستقوم، في أواخر سنة ٢٠٠٤، بتغطية ما تتكبّده الجامعات من تكاليف في مجال البراءات، بما في ذلك التكاليف الناجمة عن إيداع طلبات براءات في الخارج والتكاليف المرتبطة بالإدارة والصيانة، وأنها ستجيز للجامعات الوطنية

امتلاك أرصدة مالية تعوضها عن عائدات الترخيص. وأفاد الوفد أن النقطة السادسة تتعلق بتطوير الموارد البشرية وأن حكومته ستقوم، تحقيقاً لذلك، باستكشاف إمكانية إدراج قانون الملكية الفكرية كموضوع اختياري في اختبار المحاماة والاستعانة بالطلبة المتخرجين كخبراء في مجال الملكية الفكرية. ومضى الوفد يقول إن حكومته ستعمد، بغية تحسين البيئة الخاصة بتعليم الملكية الفكرية، إلى الاستمرار في تشجيع الجهود التي تبذلها المدارس من أجل تيسير تعليم البالغين. وأشار، علاوة على ذلك، إلى أن عدد الطلبات التي أودعتها اليابان في سنة ٢٠٠٣ في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات قد ارتفع بأكثر من ٢٠ بالمائة هذه السنة وأن اليابان قد أصبحت ثاني أكبر دولة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص عدد الطلبات المودعة في ظل تلك المعاهدة. وأضاف أن معاهدة التعاون بشأن البراءات أصبحت، بناء على ما سبق، تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة لليابان وكل المنتفعين بها، وتطلع الوفد إلى تقدم مطرّد في مجال إصلاح تلك المعاهدة من أجل وضع نظام يمكّن من التمتع تدريجيا بحقوق دولية في مجال الملكية الفكرية. وشدّد الوفد أيضاً على إسهام اليابان، بأكثر من ٢٠٠ مليون يَن في السنة من خلال الصناديق الائتمانية المشتركة بينه وبين الويبو، في تمويل العديد من الأنشطة، مثل برامج التدريب وبرامج الزمالة الطويلة الأجل والندوات وبعثات الخبراء، التي يُضطلع بها أساساً في بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأوضح الوفد أن برامج التدريب قد استقطبت، منذ سنة ١٩٨٧، ما يزيد على ٢٠٠٠ مشارك من القطاعين العام والخاص على حد سواء. وأكّد على ندوة دولية عُقدت في طوكيو في سنة ٢٠٠٤ واستضافتها منظمة لا تستهدف الربح تدعى المعهد الياباني للاختراع والابتكار الذي أتاح للمشاركين في تلك الندوة، ومن بينهم المدير العام للويبو، فرصة التناقش بشأن الثقافة القائمة على الملكية الفكرية. وشدّد الوفد على أن اليابان ستواصل الإسهام في تلك الصناديق. وأعلن أن منتدى الويبو الرفيع المستوى بشأن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالملكية الفكرية سيتم عقده في طوكيو في سنة ٢٠٠٥ وسيُدعى إلى المشاركة فيه عدد من المسؤولين عن سياسات الملكية الفكرية، أساساً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأضاف أن الهدف من ذلك المنتدى هو استنباط فلسفة مشتركة للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالملكية الفكرية يمكن بواسطتها إنجاز "دائرة استنباط الملكية الفكرية". وأعاد الوفد أيضاً التأكيد على ما يلحق بالملكية الفكرية من أضرار جسيمة بسبب النسخ المزوّرة أو المُقرصنة وغير ذلك من أشكال التعدي. وأضاف أنه تمت، في السنوات الأخيرة الماضية، الإشارة بوجه خاص إلى العلاقة الموجودة بين النسخ المزوّرة أو المُقرصنة والمنظمات الإجرامية. وبناء عليه، حثّ جميع الدول على بذل جهود كبيرة بغية الحد من تلك النسخ. وقال إن اليابان ستقوم، سعياً منها إلى إشراك بلدان أخرى من البلدان الأعضاء في الويبو في تلك الفكرة، بأنشطة مكثفة قصد تعزيز المناقشات في لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وأضاف أن اليابان تعمل حالياً، إضافة إلى ذلك، على توفير دورات تدريبية في مجال إعمال حقوق الملكية الفكرية، وذلك في ظل الصناديق الائتمانية المشتركة بينها وبين الويبو. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد أن هناك تضاعفاً في الحاجة إلى الاضطلاع بمزيد من المواءمة بين قوانين البراءات، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في عدد طلبات البراءات المودعة في جميع أنحاء العالم وما نجم عنها من زيادة في حجم العمل الذي تضطلع به مكاتب الملكية الفكرية. ومضى يقول إنه من أجل إثراء المناقشة بشأن المواءمة، اشتركت اليابان مع الولايات المتحدة والمكتب الأوروبي للبراءات في إعداد الاقتراح المقدم إلى جمعيات الويبو بالحد من البنود التي ينبغي أن تنظر فيها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأعرب الوفد عن أمله في أن توافق الدول الأعضاء الأخرى على ذلك الاقتراح. وفيما يتعلق بحق المؤلف، أشار الوفد إلى أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة قد أجرت، منذ سنة ١٩٩٨، مناقشات بشأن معاهدة تتعلق بهيئات الإذاعة وأعرب، بناء عليه، عن أمله في أن يتم تنظيم مؤتمر دبلوماسي إثر المناقشات الجارية في الجمعيات وتلك التي ستُجرى في الاجتماع المقبل الذي ستعقده اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأفاد الوفد بأنه تم، على مستوى الويبو منذ انعقاد المؤتمر الدبلوماسي في سنة

٢٠٠٠، مناقشة المسألة المتعلقة بوضع معاهدة بشأن أشكال الأداء السمعي البصري. ونظراً لأن الاتفاقيتين كلتيهما تهدفان إلى إنشاء نظام خاص بحق المؤلف يستجيب للبيئة الرقمية الحديثة، فإن الوفد شدّد على ضرورة اعتمادهما في أقرب وقت ممكن بغية الحفاظ على التوازن بين معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، اللتين تم اعتمادهما بالفعل. وأضاف أن اليابان ستقوم، بناء على ذلك، بالإسهام في المناقشات التي ستجرى بشأن تلك المسألة. وتطلع الوفد إلى إمكانية إدخال تعديلات في أقرب وقت ممكن على معاهدة قانون العلامات التجارية، إذ أنه من المتوقع أن تسهم تلك التعديلات في تيسير الانتفاع بنظام العلامات التجارية. وأعرب عن أمله في أن يتم عقد المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد المعاهدة المنقحة لقانون العلامات التجارية في الجزء الأول من سنة ٢٠٠٦. وأفاد، علاوة على ذلك، بأن اليابان ما فتئت تشجع الدول الأخرى على التوقيع على المعاهدات التي تديرها الويبو، بما في ذلك على المستوى الثنائي، وأعرب عن أمله في أن تنضم بلدان عديدة، في أقرب وقت ممكن، إلى معاهدة التعاون بشان البراءات وبروتوكول مدريد ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وفيما يخص مكتب الويبو في سنغافورة، طلب الوفد إلى الأمانة أن تنظر، خلال المناقشة التي ستجريها مع ذلك البلد، في الشروط التي سيتم بموجبها منح ذلك المكتب الإذن باستخدام اسم الويبو وفي الآثار المالية المترتبة على ذلك في المستقبل، وأن تراعي احتمال ازدواج الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها فعلاً من قبل بلدان أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد مجدداً على أن اليابان ستسهم، على نحو إيجابي، في سبيل إنشاء أنظمة دولية للملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو وسائر الدول الأعضاء.

١٠٩- وقدم وفد ليسوتو تعازيه إلى أسرة الدكتور أرباد بوكش. وأثنى على المدير العام والأمانة لنوعية الوثائق المتاحة وللإبلاغ الشامل عن النتائج المحققة، مما مكّن الدول الأعضاء من التحقق بوضوح من التقدم الذي أحرزته المنظمة خلال الفترة قيد الاستعراض. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد مصر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وأفاد بأنه يشاطر آراء المدير العام بخصوص إنشاء ثقافة تقوم على الملكية الفكرية، وبشأن إنشاء نظام للملكية الفكرية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية يمكن أن ينتفع بها جميع الناس من أجل حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وأعرب عن عرفانه للويبو على دعمها المتواصل، خصوصاً في مجال توفير المعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، ولا سيما البرنامج الحاسوبي المتعلق بالعلامات الذي تم توفيره وتشغيله مؤخراً. وصرّح الوفد بأنه يتطلع إلى مزيد من الدعم في شكل دورات تدريبية تمكّن من تنفيذ المشروع بنجاح. وشكر الويبو كذلك على مواصلتها تقديم المساعدة عن طريق المعرض الوطني السنوي للأعمال المرتبطة بالملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن الويبو منحت في سنة ٢٠٠٣ ثلاث ميداليات ذهبية وجوائز نقدية إلى أحسن مخترع وأحسن مخترعة وأحسن مخترع شاب. وأضاف أن تلك الجوائز تدل بوضوح على التزام الويبو بتعزيز الأنشطة الإبداعية والابتكارية في الدول الأعضاء. وقال إنه تم أيضا عقد ندوة دون إقليمية بشأن إعمال حقوق الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن ارتياحه للعمل الذي تضطلع به اللجنة الدائمة المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعن أمله في أن يترتب على هذا العمل الهام وضع صك دولي ملزم قانوناً. ولاحظ مع القلق أنه لم يُضطلع ببعض الأنشطة المعيّنة على النحو المقرر نظراً للقيود المالية. وبغية تحسين ذلك الوضع، أبدى الوفد تأييده لاقتراح المكتب الدولي برفع رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات.

١١٠- وشكر وفد ليبريا المدير العام والأمانة على وثائق العمل التي تتسم بالوضوح وسهولة الاستيعاب ونوه مع التقدير بالجهود التي يبذلها المدير العام في مجال تصميم برامج الويبو بطريقة ميسورة الاستعمال. ونوه الوفد أيضاً باستمرار الويبو في تقديم المساعدة والدعم لنظام ليبريا للملكية الفكرية، مما أسفر عن سنّ قانون جديد للملكية الصناعية. وقال إنه يجري أيضاً وضع آليات لإنشاء مجلس للمديرين وهيكل إداري للوكالة التي أُنشئت حديثاً داخل الحكومة والتي عُهد إليها بولاية التنفيذ

التام للقانون الجديد. وشكر الوفد الويبو على التبرع السخي الذي قدمته في ظل مشروع روماران (ROMARIN) إلى مكتب ليبريا للملكية الصناعية في شكل محطة لتشغيل أقراص الفيديو الرقمية تم تلقيها في فبراير/شباط ٢٠٠٤ ومكّنت من الإسهام في تعزيز جهود ليبريا في مجال أتمتة إجراءات التوثيق والإدارة وتحسين فعاليتها، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية للملكية الفكرية. وأعرب الوفد أيضاً عن عرفانه لمشاركة الويبو في الارتقاء بقدرات موظفي مكتب ليبريا لحق المؤلف وفي التوعية الدولية بأنشطة ذلك المكتب. وأضاف أن النهج البنّاء الذي تتّبعه الويبو قد مكّن من زيادة عزم الحكومة على تمكين المكتب المذكور من صياغة برامج ترمي إلى استحداث أموال كافية لترميم مبنى المكتب، الذي سيصبح جاهزاً لحسن الحظ قبل نهاية سنة ٢٠٠٤، وذلك كان شرطاً مسبقاً للتمكّن من تعيين المزيد من الموظفين. ومضى الوفد يقول إن مكتب البراءات قد أنشأ أيضاً مكاتب فرعية في بعض المناطق الريفية من البلد سعياً منه إلى تعزيز برنامج مكافحة القرصنة. وأفاد أيضاً بأنه يجري استكمال المناقشات مع الهيئات الحكومية المعنية قصد إتاحة الأموال اللازمة لتوفير المجموعة الأولى من الملصقات "التحذيرية" التي يبلغ عددها ٥٠٠ ٠٠٠ وحدة، وأعرب عن أمله في أن تؤدي تلك الجهود إلى تحقيق نتائج مفيدة قبل نهاية هذا العام. وأوضح الوفد أن التطورات التي حدثت مؤخراً في ليبريا في ميدان الملكية الفكرية قد زادت من الحاجة إلى تدريب موظفي المكتبين المعنيين بالملكية الفكرية، وذلك في مجال توثيق حق المؤلف والملكية الصناعية وإدارتهما. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى أنه يتطلع إلى استمرار الويبو في تقديم المساعدة والدعم إلى نظام ليبريا للملكية الفكرية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنشاء هيئة مستقلة، أي مكتب ليبريا للملكية الصناعية، وذلك حسبما هو منصوص عليه في القانون الليبيري الجديد للملكية الصناعية.

١١١- وأعرب وفد ملاوي عن حزنه وتعازيه لوفاة الدكتور أرباد بوكش الذي ترك إسهامه في تنمية الويبو والملكية الفكرية أثراً راسخا في الأذهان. وأيّد البيانين اللذين أدليا بهما كل من وفد مصر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنن نيابة عن مجموعة البلدان الأقل نمواً. وأشار الوفد أن ملاوي تحرص، بصفتها أحد البلدان الأقل نمواً، على إيلاء أولوية كبرى لأنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها المنظمة وغير ذلك من الأنشطة التي استفاد البلد منها كثيراً خلال الأعوام السابقة، بما في ذلك المشاريع الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وبرنامج التعليم عن بُعد وخطة العمل وطنية التركيز ومختلف خدمات التسجيل. وأعرب الوفد عن تقديره وتثمينه للأنشطة المضطلع بها في ظل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على ما أتاحه ذلك النظام من منافع لمكاتب الملكية الفكرية التابعة للبلدان ذات الاقتصاديات الصغيرة، مثل ملاوي؛ وأعرب بالتالي عن دعمه للمبادرات التي تتخذها الأمانة بهدف ضمان استدامة الوضع المالي للمعاهدة المذكورة والقدرة على التنبؤ به، لأن تلك المعاهدة من مصادر الدخل الحاسمة الأهمية للمنظمة؛ وأبدى دعمه أيضاً لزيادة رسم الإيداع الدولي للطلبات في ظل تلك المعاهدة بنسبة ١٢٪. ورحّب الوفد كذلك بالاقتراح الخاص بإدراج البعد الإنمائي والشواغل ذات الصلة في مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الويبو، إذ أن ذلك سيضمن تكيّف المزيد من الأنشطة التي سيُضطلع بها في مجال تطوير نظام الملكية الفكرية ومواءمته مع أوجه المرونة الموجودة في السياسات القائمة، وذلك لصالح الدول الأعضاء التي ترغب في تحقيق أهداف وطنية ذات منفعة عامة. وأخيراً، ناشد الوفد المدير العام والأمانة على الإنجازات التي تستحق الثناء والواردة بشكل بارز في تقرير أداء البرنامج ووثيقة استعراض التنفيذ، وأعاد تأكيد التزام بلده بالمشاركة والتعاون في أنشطة المنظمة وبرامجها.

١١٢- وأكّد وفد موريتانيا تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن الأنشطة المنجزة خلال الفترة قيد الاستعراض والنتائج المحققة إنما تبرهن على الإنجاز الممتاز لأنشطة الويبو. وأشار إلى أن المساعدة التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية كانت أكثر تنوّعا وكثافة.

وشكر الوفد المكتب العربي والمكتب الإفريقي على تعاونهما الذي اتخذ أشكالا متنوعة. وأعرب عن أمله في أن تواصل الويبو دائما تطوير نظام الملكية الفكرية في بلده.

١١٣- وأيّد وفد موزامبيق البيان الذي أدلى به وفد مصر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وهنّأ المدير العام على التزامه الذي لا يُقدر بثمن بتعزيز الملكية الفكرية في جميع أرجاء العالم. وأعرب الوفد أيضاً عن أسفه لوفاة الدكتور أرباد بوكش، المدير العام السابق للويبو، وقدم تعازيه إلى أسرة الفقيد. وأبلغ الوفد الجمعيات بأن موزامبيق قد اضطلعت بالعديد من الأنشطة على المستوى الوطني بغية تعزيز الملكية الفكرية بشكل عام، والملكية الصناعية بوجه خاص. وقال، بشأن تلك الملكية تحديداً، إن موزامبيق قد صادقت على أهم الصكوك الدولية، أي اتفاقية باريس واتفاق مدريد والبروتوكول المُلحق به واتفاق نيس، فضلا عن الاتفاقات الإقليمية التي أُبرمت في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. وصرّح الوفد بأنه تم، في السنتين الماضيتين، تحقيق إنجازين اثنين هما: إنشاء معهد موزامبيق للملكية الصناعية ودخول ذلك المعهد طور التشغيل في مايو/أيار ٢٠٠٤. وأوضح أن ذلك المعهد تمكّن، على الرغم من حداثة عهده، من الاضطلاع بعدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الملكية الصناعية وحمايتها، بما في ذلك ما يلي: لقاءات لتطوير الملكية الفكرية على المستوى الوطني نُظمت بالتعاون مع المعهد الوطني البرتغالي للملكية الصناعية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي للبراءات والجامعات الوطنية؛ وأنشطة ترمي إلى تبسيط عملية تسجيل طلبات الملكية الصناعية وحقوقها وإلى تيسير تلك العملية؛ وأتمتة جميع الإجراءات التي يضطلع بها معهد موزامبيق للملكية الصناعية من أجل تمكينه من تحسين الخدمات التي يقدمها إلى مستخدميه؛ وتنقيح القانون الوطني الخاص بالملكية الصناعية بهدف الارتقاء به إلى مستوى التقيّد بالصكوك الدولية الجديدة في مجال الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى المساعدة القانونية التي تلقتها موزامبيق من الويبو إلى جانب ما حصلت عليه من دعم في مجالي الأتمتة والتدريب. وأضاف أنه تجري مناقشة مبادرات تعاونية جديدة مع الويبو تشمل بناء القدرات في القطاع المؤسسي وتوفير التدريب وتقديم المساعدة في مجال الأتمتة. وبناء عليه، أعرب الوفد عن دعمه للجهود الرامية إلى تدعيم الويبو، ولا سيما من الزاوية المالية، لتمكينها من الاستجابة بفعالية لطلبات التعاون التقني التي تتلقاها. وبالمثل، أعرب عن دعمه للاقتراح الذي قُدم إلى الجمعيات بإدراج خطة إنمائية في عمل المنظمة في المستقبل، وأوضح أنه ينبغي لتلك الخطة أن تراعي توقعات البلدان النامية ومكافحة الفقر وتحسين ظروف العيش في البلدان الفقيرة.

١١٤- وأعلن وفد نيوزيلندا أن قانون العلامات التجارية لسنة ٢٠٠٢ قد دخل حيّز النفاذ في ٢٠ أغسطس/آب ٢٠٠٣. وأشار إلى أن ذلك القانون يوفّر الاستكمال الشامل الأول منذ ٥٠ سنة ويهدف إلى ضمان أن يكون لنيوزيلندا نظام لحماية العلامات التجارية يتسم بالحداثة والكفاءة وفعالية التكلفة، وذلك عن طريق ما يلي: تحديد نطاق الحقوق المحمية بموجب العلامات التجارية تحديداً واضحاً؛ وتبسيط العمليات الخاصة بتسجيل العلامات التجارية وترشيدها (مما يمكّن من خفض تكاليف المطابَقة التي يتكبّدها الزبائن)؛ واتخاذ بعض التدابير لمواجهة مواطن القلق المرتبطة بالماوري، أي سكان نيوزيلندا الأصليين، والناجمة عن التقصير في تسجيل نصوص الماوري ورموزهم كعلامات تجارية؛ واتخاذ تدابير جديدة للحيلولة دون قرصنة الأعمال المحمية بموجب حق المؤلف وتزوير العلامات التجارية؛ وتدعيم حماية العلامات التجارية المشهورة. وأشار الوفد كذلك إلى أن قانون سنة ٢٠٠٢ هو الذي نصّ على إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بعلامات الماوري التجارية، التي تتمثّل وظيفتها الرئيسية في إسداء المشورة إلى مفوض العلامات التجارية بشأن احتمال أن يتسبّب تسجيل علامة تجارية تنحدر، أو تبدو منحدرة، من نصوص الماوري ورموزهم في إغضاب سكان الماوري. وأضاف الوفد قائلاً إن مجلس الوزراء قد وافق على التعديلات التي أُدخلت على قانون البراءات لسنة ١٩٥٣، وذلك بعد استعراض واسع للقانون المُعدّل شمل الاستكمالات التقنية والعملية على حد سواء

وكذلك القضايا الفنية، مثل نطاق الأهلية اللازمة للاستفادة من الحماية بموجب البراءة، ولا سيما أهلية الكائنات الحية والبرامج الحاسوبية وأساليب العلاج الطبي والأساليب التجارية للاستفادة من الحماية بموجب البراءة، وصرّح بأنه تجري صياغة مشروع قانون يتعلق بالبراءات لكي يُعرض على البرلمان في سنة ٢٠٠٤. ومضى الوفد يقول إن مجلس الوزراء قد اتخذ قرارات بشأن التنظيم المستقبلي لمهنة المحامين المتخصّصين في مجال البراءات في نيوزيلندا، وسوف يتضمن مشروع القانون الجديد التعديلات الواجب إدخالها في هذا الصدد. وأفاد الوفد بأن استعراض قانون سنة ١٩٨٧ المتعلق بالحقوق المرتبطة بأصناف النباتات تم بالتزامن مع استعراض قانون البراءات لسنة ١٩٥٣، وأنه تجري صياغة مشروع تعديل قانوني من شأنه تعزيز حقوق مستولدي النباتات وجعل قانون نيوزيلندا يتماشى مع الأحكام الواردة في الوثيقة الصادرة في سنة ١٩٩١ عن الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة. وأشار الوفد إلى أنه تم أيضاً في السنة الماضية إدخال تعديلات على قانون حق المؤلف لسنة ١٩٩٤ بغية فرض حظر محدود (لمدة تسعة أشهر اعتباراً من الإصدار الأول) على الاستيراد الموازي لأفلام الرسوم المتحركة (بما في ذلك أشرطة الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية وأقراص الفيديو المضغوطة) وإدخال تغييرات على عبء الإثبات في الدعاوى المدنية المتعلقة بالتعدي على حق المؤلف عن طريق استيراد منتجات معيّنة (برامج حاسوبية أو أفلام أو مُسجّلات صوتية). وأضاف الوفد أنه تجري صياغة مشروع تعديل لقانون حق المؤلف سيتم على الأغلب إدخاله في سنة ٢٠٠٤. وقال الوفد إن مكتب نيوزيلندا للملكية الفكرية (IPONZ) يواصل وضع قنواته الخاصة بتقديم الخدمات إلى الزبائن، خصوصاً فيما يتعلق بخدمات التجارة الإلكترونية. واستطرد قائلاً إن الإيداع الإلكتروني لطلبات البراءات والعلامات التجارية قد بلغ الآن نسبة ٧١ بالمائة من مجمل تلك الطلبات، وتلك نتيجة ممتازة إذ أنه لم يمر سوى أقل من سنتين على البدء بإتاحة الخدمات الإلكترونية. واستدرك الوفد قائلاً إن مكتب نيوزيلندا للملكية الفكرية قد شرع أيضاً في مشروع رائد يتمثّل في توفير جريدة عبر الإنترنت، وتمكّن من توسيع مجموعة مواصفاته الخاصة بالبراءات وزاد أيضاً، في الآونة الأخيرة، من صور الرسوم والنماذج الصناعية التي يمكن البحث عنها إلكترونياً. وأفاد الوفد بأن نيوزيلندا استقبلت خلال السنة الماضية عدداً من الوفود الدولية، بما في ذلك ممثلين عن مكتب جمهورية الصين الشعبية للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، والمكتب الأوروبي للبراءات، والويبو، وشعبة الملكية الفكرية لدى الوزارة الماليزية للتجارة الداخلية وشؤون المستهلكين. وأضاف الوفد أن وفوداً نيوزيلندية قد قامت بزيارات إلى مكتبي أستراليا وسنغافورة للملكية الفكرية وإلى مكتب جمهورية الصين الشعبية للملكية الفكرية. وصرّح الوفد بأنه تم التركيز في المناقشات التي أُجريت مع النظراء على كيفية زيادة فرص الزبائن المعتادين للاستفادة من حماية ملكيتهم الفكرية في الاقتصادات المعنية. وأشار الوفد إلى أن نيوزيلندا قد شاركت في لقاءات مختلفة بشأن الملكية الفكرية خلال السنة الماضية، منها ما يلي: المؤتمر السنوي لمجتمع الملكية الفكرية لأستراليا ونيوزيلندا (IPSANZ)؛ والمؤتمر السنوي لمعهد المحامين الأستراليين المتخصّصين في البراءات والعلامات التجارية (IPTA)؛ والفريق العامل المعني بتعديل معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ ولجنة الويبو الحكومية الدولية؛ ولجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية؛ ولجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات؛ ولجنة الويبو الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة؛ والاجتماع الثامن عشر لفريق خبراء الملكية الفكرية المُنعقد في إطار برنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأكّد الوفد أهمية إثراء وعي المواطنين النيوزيلنديين بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها بطريقة فعّالة، وتحقيقاً لهذا الغرض، شارك مكتب نيوزيلندا للملكية الفكرية في طائفة كبيرة من اللقاءات العامة، بما في ذلك الأيام المخصّصة للميدان الزراعي، وسلسلة الأيام التي خصّصتها وزارة التنمية الاقتصادية للشركات الصغيرة، ومعارض الغرفة التجارية، وزيارات الجامعات والمدارس. وشدّد الوفد أخيراً على أنه في

حين كان هناك تركيز كبير على العلامات التجارية في سنة ٢٠٠٤، فإن السنوات المقبلة ستشهد أيضاً تركيزاً على البراءات وعلى التشريع الجديد المُقترح إقراره في غضون السنوات القادمة. وأشار الوفد إلى أن مكتب نيوزيلندا للملكية الفكرية يعتزم الاستمرار في تحسين الطريقة التي يتّبعها في مجال تقديم الخدمات وفي وضع أنظمة إعلامية من أجل تيسير النفاذ الشبكي إلى الخدمات التي يتيحها. وأضاف الوفد أنه سيتم إيلاء اهتمام خاص لإثراء وعي المخترعين بحقوق الملكية الفكرية، وكذلك لاستكشاف سُبل إقامة المزيد من التعاون مع أستراليا.

١١٥- وهنأ وفد النرويج الويبو على الاستمرار في إنجاز أنشطة مهمة للغاية وتطوير تلك الأنشطة في مضمار مسؤولياتها، وأضاف قائلاً إن النتائج المحققة قد عادت بالفائدة المؤكدة على الأوساط الدولية المعنية بالملكية الفكرية. وفيما يخص تقييم أداء المنظمة خلال الفترة قيد النظر، أعرب الوفد عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وذكّر بأنه كان قد حث الويبو أثناء جمعيات سنة ٢٠٠٣ على مواصلة تعزيز الشفافية لتوضيح العلاقة بين مختلف الأنشطة والميزانيات المخصصة لها والحسابات المرتبطة بها. والتفت إلى وضع المنظمة المالي الراهن، وشدد على أهمية تحسين قدرة الدول الأعضاء على مراقبة وضع المنظمة المالي وحث الويبو على تكثيف جهودها في ذلك الاتجاه. وشدد الوفد على ضرورة تطوير نظام الملكية الفكرية الدولي وتكييفه بما يستجيب لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشار إلى أن حملة التوعية التي قادتها الويبو ربما ساهمت في زيادة وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة وانتفاعها بنظام الملكية الفكرية في العالم، على أن من الضروري تعزيز الجهود لتحقيق أهداف أسمى. وأكد الوفد ضرورة استكمال المفاوضات الجارية والوصول إلى اتفاق حول مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي، وقال إن تحقيق التقدم في ذلك العمل المهم جداً يدفعه إلى الموافقة على تقسيم المشروع إلى مجموعتين من الأحكام. وأضاف قائلاً إن نجاح أي خطة عمل جديد من ذلك القبيل رهن بالتزام الدول الأعضاء ببحث المجموعة الثانية من الأحكام في مرحلة لاحقة. وشدد الوفد أيضاً على الأهمية الكبرى التي يعلقها على أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وأقر بأن الويبو تواجه تحدياً رئيسياً لدمج تلك الأهداف في خطط أنشطتها المقبلة. وأعرب عن استعداده في ذلك الصدد لدعم المنظمة في كافة جهودها المبذولة لرفع ذلك التحدي.

١١٦- وهنّأ وفد بولندا المدير العام وموظفي الويبو على التقدم المحرز والنتائج المُحققة أثناء فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والجزء الأول من سنة ٢٠٠٤، خصوصاً فيما يتعلق بتطبيع عمليتي الانتفاع بالملكية الفكرية وحمايتها وتعزيز هاتين العمليتين في جميع أنحاء العالم. ورحّب الوفد أيضاً بالنهج الشفاف والمنفتح الذي يعكسه نص الوثيقة A/40/2 وأشار إلى أهمية أن تجابه الويبو تحديات وتعديلات جديدة تتماشى والاحتياجات المتغيّرة للمنتفعين بأنظمة الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تقديره ودعمه للجهود التي تبذلها الويبو في سبيل جعل نظام البراءات أكثر استقطاباً للمنتفعين والمكاتب المعنية وتحديث البنية الأساسية للملكية الفكرية. وأحاط الوفد علماً بأن التقرير الخاص بأداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ يحتوي على تحليل واضح وشامل لعملية تنفيذ برامج عمل الويبو ويمكّن من استبانة المجالات التي تقتضي المزيد من التقييم والدعم. وأحاط الوفد علماً أيضاً بالتقدم المحرز في مجال إصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ورحّب بالتعديلات التي أُدخلت على اللائحة التنفيذية لتلك المعاهدة، خصوصاً فيما يتصل بتبسيط إجراءات التحفظ أمام كل من إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي في حالة انعدام وحدة الاختراع. وأعرب الوفد عن أمله في أن يُحقّق المزيد من النتائج المفيدة في مجال الإصلاح الجاري. وأبدى الوفد دعمه التام للعمل الذي تضطلع به اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بغية صياغة معاهدة قانون البراءات الموضوعي، وأحاط علماً مع القلق بالمشاكل التي تشهدها عملية التفاوض والتي تحد من سرعة التقدم نحو وضع معاهدة عالمية. وأبلغ الوفد الجمعيات أن بولندا أصبحت، في مارس/آذار ٢٠٠٤، طرفاً في اتفاقية ميونيخ بشأن منح البراءات الأوروبية كما أصبحت، منذ مايو/أيار من السنة ذاتها، عضواً في الاتحاد الأوروبي.

واستطرد الوفد قائلاً إن بولندا ظلت تعير اهتماماً كبيراً لضرورة الارتقاء بمستوى نظامها الوطني الخاص بحماية الملكية الفكرية وإثراء الوعي بدور الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير التدريب العام والمتخصص لفائدة موظفي مكاتب البراءات والعمل على ترسيخ الخبرات المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتحسينها. وأشار الوفد إلى أن هناك، علاوة على ذلك، تعديلاً أُدخل على قانون الملكية الصناعية تم اعتماده ودخل حيّز النفاذ في مطلع سنة ٢٠٠٤، وهو تعديل يمكّن من إعادة هيكلة المكتب وتبسيط إجراءات معالجة الطلبات ومنح الحقوق الاستئثارية. وأضاف الوفد أن المكتب البولندي للبراءات احتفل، في نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، بالذكرى الخامسة والثمانين لإنشائه، معلناً بذلك عن بداية السنة المخصصة لحماية الملكية الصناعية في بولندا، التي ستنتهي يوم الذكرى الخامسة والثمانين لانضمام بولندا إلى اتفاقية باريس. وأفاد أنه تم، في هذا السياق ومن جملة محافل أخرى، عقد مؤتمر بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاشتراك مع الويبو. وأضاف الوفد أن اللقاءات الأخرى التي عُقدت أسهمت كثيراً في إثراء وعي الشباب بالأهمية التي تكتسيها حماية الملكية الصناعية، وشكر الويبو على تعاونها.

١١٧- وأعرب وفد سيشيل عن حزنه للإحاطة علماً بخبر وفاة الدكتور أرباد بوكش، المدير العام السابق للويبو، وقدم تعازيه الخالصة لأسرة الفقيد. وهنّأ الوفد المدير العام وموظفي الويبو على الأنشطة المكثفة التي اضطلعوا بها تحضيراً لاجتماع الجمعيات. وقال إنه قد استعرض تقرير أداء البرنامج للسنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ووثيقة تنفيذ البرنامج (الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٤). وأعرب الوفد، اعترافاً منه بالإنجازات الكبرى التي حققتها الويبو، عن تقديره لمجمل العمل الذي اضطلعت به الأمانة. غير أنه أبدى، على غرار وفود أخرى، قلقه فيما يخص القيود المالية التي تواجهها الويبو حالياً وأعرب عن أمله في ألا يؤدي التقشّف في الميزانية إلى الإفراط في إعاقة تنفيذ البرامج الرئيسية للويبو، خصوصاً تلك الموجهة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفي هذا الصدد، أبدى الوفد ثقته في أن الاقتراح بزيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات سيلقى انطباعاً إيجابياً. وأشار الوفد أن سيشيل قد تمكنت، منذ انضمامها إلى الويبو في سنة ٢٠٠٢، من الانتفاع بدعم ممتاز من قبل الويبو في مجال الملكية الفكرية. وأوضح أن المساعدة التي تلقتها بلده كانت في شكل دورات تدريبية ومساعدة تقنية وتبادل للمعلومات ومشاركة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها الويبو، وكذلك في حلقات عمل نُظمت خلال السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والجزء الأول من سنة ٢٠٠٤. وأضاف الوفد أن ذلك ساعد على ضمان بناء القدرات وإثراء المعارف بشأن حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك ما يتعلق بوضع معايير عالية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وما يتصل بإنفاذ تلك الحقوق في سيشيل. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو تقديم المساعدة إلى بلده في المستقبل لتمكينه من المضي قدماً بالملكية الفكرية وتطويرها. واختتم كلمته بتشجيع الويبو على الاستمرار في بذل الجهود بغية تعزيز النظام العالمي للملكية الفكرية وأكّد للويبو أن تلك الجهود سوف تلقى تقديراً عالياً في سيشيل.

١١٨- وأثنى وفد سلوفاكيا على المدير العام وموظفي الويبو التزامهم وكفاءتهم. وأعرب عن تقديره الشديد للأنشطة العديدة التي أنجزتها الويبو من أجل إزالة الغموض عن دور الملكية الفكرية في صفوف عامة الجمهور مما جعل تلك المسألة المعقدة في متناول الجميع. وصرّح قائلاً إن تقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج يدلان بوضوح على أن الويبو قد حققت أهدافها المحددة. وأعرب عن ارتياحه بالتقريرين اللذين يحتويان على تلخيص شفاف للأنشطة المنجزة. وشدّد الوفد على تزايد الانضمام إلى الاتحادات والمعاهدات التي تديرها الويبو مما يدل على زيادة الثقة في المنظمة وإدارتها. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن البراءات وتطوير نظام البراءات الدولي، بما في ذلك إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات، ساند الوفد الجهود المبذولة في هذا المجال ووافق على إقامة نظام متوازن من شأنه أن يراعي احتياجات المنتفعين ومكاتب البراءات على حد سواء. وفي هذا الصدد،

أكد دعمه الكامل لعمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات من أجل صياغة نص معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وعبّر عن تأييده الشديد لعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ورأى أن لا بديل لتلك اللجنة في هذا المجال. وعلّق أهمية كبيرة أيضاً على عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. واعتبر أن تطبيق أدوات فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية يكتسي أهمية خاصة في المحيط الرقمي ورحّب بالأنشطة التي أنجزها مركز الويبو للتحكيم والوساطة في مجال أسماء الحقول على الإنترنت. وصرّح قائلاً إن انضمام سلوفاكيا إلى الاتحاد الأوروبي في مايو/أيار ٢٠٠٤ كان حدثاً تاريخياً مهماً للغاية وحمل بُعداً جديدا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلد. ومضى يقول إن النشاط التشريعي الوطني لا يزال ينصبّ على عملية التنسيق التي شملت إصدار قانون جديد بشأن حماية تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، دخل حيز النفاذ بأحكامه التي تراعي تماما التطورات الجارية على الصعيد الأوروبي والدولي. وأضاف قائلاً إن تعديل قانون العلامات التجارية الوطني الذي أصبح نافذاً في الأول من فبراير/شباط ٢٠٠٤ قد سمح بالانخراط تماماً في نظام الجماعة الأوروبية. وفيما يتعلق باليوم العالمي للملكية الفكرية، أعلن الوفد أن المكتب السلوفاكي للملكية الصناعية قد انضم إلى الويبو ومكاتب أخرى للاحتفال بذلك اليوم وتنظيم باقة من التظاهرات المهنية والثقافية. وعلّق الوفد أهمية خاصة على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي لبلده. وقال في هذا الصدد إن المكتب السلوفاكي للملكية الفكرية يتعاون عن كثب مع الوكالة الوطنية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وغرف التجارة بتبادل المعلومات بشأن الأنشطة التثقيفية المفيدة. وأضاف قائلاً إن المكتب يبذل جهوداً ملموسة لإتاحة كافة المعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلّق الوفد الأهمية على التعاون مع الويبو وأقر بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمة وعبّر عن امتنانه للدعم المقدم إلى المكتب السلوفاكي. واختتم كلمته معبراً عن تقديره لبرنامج المساعدة التقنية الذي بدأ تنفيذه مؤخراً في إطار التعاون القائم بين الويبو ومكتب تبادل المعلومات لأغراض المساعدة التقنية في المفوضية الأوروبية (TAIEX) والمساعدة التي قدمتها شعبة التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا لبلده.

١١٩- وأشار وفد إسبانيا إلى أن المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية يعمل بنشاط في عدة مجالات متنوعة. وأشار إلى أن بلده شارك بنشاط في عملية تفعيل نظام الملكية الصناعية الدولي، وأعلن استعداده للانضمام إلى المعاهدات الدولية للملكية الصناعية، كما كان الشأن بالنسبة إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي لسنة ١٩٩٩. واستطرد قائلا إن تصديق إسبانيا على ذلك الاتفاق سمح للنظام بأكمله أن ينطلق في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وفيما يخص العلامات التجارية، سلط الأضواء على إدراج اللغة الإسبانية كلغة رسمية في نظام مدريد وشدد على أن المكتب الإسباني قد بذل جهوداً حثيثة منذ منتصف سنة ٢٠٠٣ لتدريب الموظفين بهدف تطوير أعمال المكتب إلى أقصى حد كإدارة للبحث. وفيما يخص معاهدة التعاون بشأن البراءات، صرّح قائلاً إن من الممكن اليوم إيداع طلبات للحصول على براءات أوروبية ودولية وتحميل البرنامج وتعليمات التجهيز من موقع المكتب على الإنترنت. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف، أشار الوفد إلى الأنشطة التدريبية المنجزة، مثل الندوات المعقودة لفاحصي البراءات والعلامات التجارية الأيبيريين الأمريكيين والندوات المعقودة لفائدة القضاة والمدعين العامين الأيبيريين الأمريكيين، بما في ذلك الأنشطة المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج CIBIT منذ سنة ٢٠٠٢. وأشار الوفد أيضا إلى التقدم المحرز في مشروع LATIPAT كإطار لتوثيق براءات أمريكا اللاتينية وإتاحتها عبر الإنترنت. وشدد أيضاً على الأهمية التي يعلقها المكتب الإسباني على إنشاء صندوق ائتماني داخل الويبو لتمويل مشروعات التعاون في أمريكا اللاتينية، مثل ترجمة التصنيف الدولي للبراءات إلى اللغة الإسبانية. وفيما يخص حق المؤلف، أعلن عن تقسيم وزارة التربية والثقافة والرياضة بهدف إنشاء وزارة مخصصة للثقافة بعد التغيير

الوزاري الأخير الذي حدث في ١٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٤. وصرّح قائلاً إن ذلك استدعى بذل جهود حثيثة وعملاً مهماً لضبط السياسة الثقافية باعتبارها محوراً أساسيا في التنمية الاجتماعية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية. وأفاد بتوقيع مذكرة تفاهم مع الويبو في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠٠٣ بهدف توطيد التعاون بين المؤسستين في تدابير مشتركة تتعلق بالتعاون لأغراض التنمية. وذكر ضمن الأنشطة المنجزة في إطار المذكرة عقد ندوة في مكسيكو العاصمة في الفترة من ٢٨ يونيه/حزيران إلى ٢ يوليه/تموز ٢٠٠٤ بشأن المصنفات السمعية والبصرية وابتكارها وإنتاجها والانتفاع بها، لفائدة المحترفين الأيبيريين الأمريكيين، وعقد الندوة الإقليمية بشأن الملكية الفكرية للقضاة والمدعين العامين في أمريكا اللاتينية، في مدريد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، والندوة الإقليمية الثالثة المعتزم عقدها لفائدة القضاة والمدعين العامين في أمريكا اللاتينية في أنتيغوا (غواتيمالا) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. ومضى يقول إن وزارة الثقافة تعتزم الاشتراك في دورة من الدراسات العليا بشأن تحديات الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية والتجربة الأوروبية، ستقام في كلية العلوم القانونية والاجتماعية في توليدو شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ بالتعاون مع مختلف الهيئات الإدارية الإسبانية. وتناول موضوع المنح المقدمة للمحترفين الأيبيريين الأمريكيين للاستفادة من زيارات تدريبية في وزارة الثقافة لمدة ثلاثة أسابيع بهدف دراسة كل جوانب حقوق الملكية الفكرية وأساليب الإدارة المطبقة في إسبانيا على صعيد القطاع العام وفي هيئات إدارة حق المؤلف. ثم التفت إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات وقال إن أعمالها قد تعززت بهدف مكافحة الأنشطة التي تقوِّض حقوق الملكية الفكرية والصناعية، وأضاف قائلاً إن تلك اللجنة التي أنشئت بقيادة وزارة الثقافة ووزارة الصناعة والسياحة والتجارة، مكلفة أيضاً بمراقبة تطبيق بعض التعليمات في الهيئات المختصة وضمان التنسيق العملي ونشر المعلومات وتوفير التدريب. والتفت الوفد إلى تجربة التعاون مع المكتب الوطني للمدعي العام، وقال إن العمل جارٍ على وضع برامج تدريبية لموظفي مكتب المدعي العام في مجال حق المؤلف، بناء على الاتفاقات المبرمة مع المكتب المذكور. وفيما يخص التطورات التشريعية الجديدة، أعلن عن تعديل مدونة القانون الجنائي فيما يخص تصنيف الجرائم المرتبطة بالملكية الفكرية والصناعية. وقال إن ذلك الإصلاح قد ورد في القانون الأساسي رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٣ وسيدخل حيز النفاذ في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. وذكر ضمن السمات الجديدة تشديد العقوبات في حال ارتكاب جرائم من ذلك القبيل وتحسين تصنيفها بما يراعي الواقع الاجتماعي وطريقة إثبات الجريمة وعواقبها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وذكر ضمن السمات الجديدة الأخرى إلغاء شرط صدور طلب عن الضحية لملاحقة ذلك النوع من الجرائم والأخذ بإمكانية اتخاذ التدابير التلقائية.

١٢٠- وأثنى وفد سوازيلند على الويبو والمدير العام جودة الوثائق المطروحة ومعلوماتها الوافية. وأحاط علما بالقيود المالية الراهنة التي تعاني منها المنظمة وأعرب عن اقتناعه بأن ذلك الوضع سيستقيم بشكل إيجابي. وشدد على رضاه بإنجازات الويبو ولا سيما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الوضع المذكور، إذ رأى أن الأنشطة المنجزة في ذلك المجال اتسمت بالفعالية والفائدة من حيث التكلفة. وطلب في ذلك الصدد ضم سوازيلند إلى قائمة المستفيدين من الأنشطة المعتزم تنفيذها لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة وبرامج الإنفاذ. وشدد الوفد على ضرورة تكثيف أنشطة التعاون التقني وضبطها بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية. وأثنى على الويبو دورها الرائد في مجال وضع القواعد والمعايير وعبّر عن تقديره لتمكين البلدان النامية من المشاركة في تلك العملية وعقد الأمل على أن يتمكن المزيد من البلدان من المشاركة في الاجتماعات بدلاً من أن تقتصر مشاركتها على بضعة بلدان من كل إقليم. وعلّق الوفد أهمية كبرى على عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال إن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية رئيسية في جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية. وعقد الأمل على أن تتمكن اللجنة الحكومية الدولية من إيجاد حل قابل

للتطبيق يراعي مصالح جميع الأطراف. وفيما يتعلق باللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات، أقر الوفد بالدور المهم الذي تضطلع به تلك اللجنة في عمل الويبو وذكّر بأن اللجنة قد شددت في دورتها الأخيرة على الحاجة إلى إيجاد التوازن السليم بين حقوق المستهلك وحقوق المبدع. وفي الختام، أكد الوفد أن للويبو دورا حيويا في رفع مستوى المعيشة لجميع سكان العالم ووافق على أن الويبو بحاجة إلى الاستمرار في تكثيف حملتها الرامية إلى إزالة الغموض عن الملكية الفكرية.

١٢١- وأيد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وصرّح قائلاً إن الملكية الفكرية تطرح تحديات جديدة في هذا الزمن الذي يتميز بسرعة التطورات وانتقال المعلومات والمعرفة. ورأى أن من المهم بالتالي أن تستمر الويبو في تطوير مجال الملكية الفكرية. وأعرب مع ذلك عن قلقه من أن يتقلّصَ ذلك النشاط بسبب القيود المالية وعبّر عن أمله في إيجاد حل للوضع المالي يقوم أساساً على إعادة النظر في أولويات عمل الويبو دون أن يؤثر في الأنشطة المنجزة في مجالات مهمة مثل التعاون الإنمائي. وأحاط الوفد علماً بالنتائج العديدة التي حققتها الويبو كما وردت في تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وعبّر عن رضاه بمختلف الأنشطة المنجزة بهدف تعزيز فهم نظام الملكية الفكرية في شرائح واسعة من المستفيدين المحتملين، مثل أصحاب المعارف التقليدية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وأقرّ الوفد بالإصلاح الجاري في معاهدة التعاون بشأن البراءات وترشيد إجراءات البحث والفحص بناء على تلك المعاهدة اعتبارا من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. ورأى في ذلك خطوة مهمة للغاية نحو نظام فعّال للملكية الفكرية. وأفاد بأن ذلك الإصلاح قد حظيَ بترحيب مودعي الطلبات في البلدان الشمالية. وعقد الأمل على تحقيق التقدم بخصوص معاهدة حماية الأداء السمعي البصري ومعاهدة حماية حقوق هيئات الإذاعة. وأشاد بالجهود التي بذلتها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية وذكّر بأن بلده علّق دائما أهمية على قضية التنمية وأحاط الجمعية علماً بأن المكتب السويدي للبراءات والتسجيل قد استأنف الدورات التدريبية بالتعاون مع الويبو والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وأشار إلى أن تلك الدورات موجهة إلى واضعي السياسات من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتغطي مجال حق المؤلف والملكية الصناعية. وذكرَ أن أولى تلك الدورات قد انعقدت في استوكهولم في أغسطس/آب ٢٠٠٤ وحظيت بتقدير كبير من ٢٤ شخصاً شارك فيها. وعبّر الوفد عن تطلعه إلى مواصلة التعاون مع الويبو في تنظيم تلك الدورات. وأشار إلى أن المكتب السويدي للبراءات والتسجيل يكرّس نشاطه اليوم للملكية الفكرية بعد أن انتقلت مسؤولية تسجيل الشركات إلى هيئة حكومية جديدة في الأول من يوليه/تموز ٢٠٠٤. وقال إن بلده قد تولى تعديل قانون البراءات السويدي لتنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الاختراعات البيوتكنولوجية في الأول من مايو/أيار ٢٠٠٤ ويعتزم تعديل قانون البراءات لمراعاة معاهدة قانون البراءات ولا يزال ينظر في إمكانية تنفيذ اتفاق البراءة الأوروبية لسنة ٢٠٠٠. وأضاف قائلاً إن السويد قد نفذت الإصلاحات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات باعتبارها من الإدارات العاملة في ظل تلك المعاهدة. وفيما يخص العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية، صرّح الوفد قائلاً إن من المرتقب صدور قانونين جديدين خلال سنة ٢٠٠٥ ومن المرتقب أن تدخل التعديلات التي أُجريت في قانون الرسوم والنماذج الصناعية حيز التنفيذ في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ ويصبح القانون السويدي متمشياً مع نظام الجماعة الأوروبية بشأن الرسوم والنماذج الصناعية. وأضاف قائلاً إن السويد تشارك في دراسة للبلدان الشمالية بشأن عواقب النظام الدولي الجديد والنظام الإقليمي لتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية والدور المقبل للإدارات الوطنية في ذلك المجال. وأعلن أن المكتب السويدي للبراءات والتسجيل قد اعتمد مؤخراً على نظام إيداع طلبات تسجيل العلامات التجارية لبدء تشغيل نظام إلكتروني للإيداع حقّق نتائج تبشر بالخير. وصرّح قائلاً إن نسبة مودعي الطلبات بالوسائل الإلكترونية تفوق الآن ٣٠ بالمائة. ومضى يقول إن المكتب يعتزم توسيع نطاق الاتصالات خلال سنة ٢٠٠٥ لتشمل تدابير أخرى مثل

الرد على إجراءات المكتب وضمان إمكانية إيداع الطلبات في أي وقت من اليوم. وفي الختام، أعرب الوفد عن اقتناعه بأن للويبو دوراً رئيسياً وهي الهيئة المختصة بقضايا حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي. وقال إن من المهم بالتالي أن تشتركَ الدول الأعضاء في تناول حقوق الملكية الفكرية في إطار الويبو لتطوير ذلك النظام ليكون فعّالاً بحد ذاته وقائماً على الدعم المتبادل مع اتفاقات دولية أخرى وقادراً على الإسهام في محافل دولية بما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء وأصحاب المصالح والمجتمع برمته.

١٢٢- وأعلن وفد سويسرا أن على الويبو متابعة أهدافها الاستراتيجية باستعمال كفاءاتها المتخصصة وخبرتها من أجل إطلاع الجمهور المتزايد على مزايا الملكية الفكرية وتطوير نظام للملكية الفكرية قادر على الاستجابة إلى الاحتياجات الحالية مع زيادة فعالية الأمانة وخدماتها. وقال إن على الويبو أن تتميّز بعملها في تلك المجالات حتى تستطيع مزاولة دورها في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن سويسرا، من ذلك المنظور، توافق على أن تواصل الويبو العمل متعدد الأطراف من أجل تطوير الملكية الفكرية حتى تستجيب للاحتياجات الحالية وتكون وسيلة تستعمل للنهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأفراد والشعوب عبر العالم. وقال إن ذلك يقتضي مواصلة الحوار البناء على الصعيد العالمي مع مراعاة مختلف المصالح المعنية من الناحية التقنية ومن الناحية السياسية أيضا. وأكّد الوفد للويبو ولمديرها العام على أن سويسرا تؤيّد مواصلة العمل من أجل مواجهة التحديات التي تطالع طريق المنظمة والعمل جنبا إلى جنب من أجل إيجاد الحلول العادلة والمتوازنة. وعلى الصعيد الوطني، أعلن الوفد أن مسألة أهمية الاختراعات البيوتكنولوجية للحماية بموجب براءة تحتل مكانة مركزية في مشروع مراجعة القانون السويسري الحالي بشأن البراءات والرامي إلى ضمان الحماية الملائمة والمحدودة لتلك الاختراعات سعيا إلى تفادي أية عراقيل أمام البحث وضمان توازن سليم بين مصالح أصحاب البراءات ومصالح المجتمعات. وأضاف قائلا إن مشروع المراجعة يرمي أيضا إلى زيادة الشفافية وضمان التعميم السريع للمعارف وتحسين وضعية الأطراف الأخرى ومكافحة القرصنة وتعديل القانون بما يتوافق وآخر الاتفاقات الدولية بشأن البراءات، وذكر على وجه الخصوص الحل الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في نهاية شهر أغسطس/آب ٢٠٠٣ بشأن تسهيل نفاذ البلدان النامية إلى المستحضرات الصيدلية المحمية بموجب براءة. وأعلن أن مشاورة بشأن مراجعة القانون السويسري بشأن حق المؤلف ستنطلق في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، وقال إن التعديل يرمي إلى النهوض بالإبداع وتسوية الإطار القانوني الذي ينظم المعاملات التجارية الإلكترونية في المصنفات الأدبية والفنية. واستطرد قائلا إن التدابير المقترحة ترمي إلى المحافظة على التوازن السليم بين مصالح مختلف الجهات المعنية، أي المبدعين والأوساط الاقتصادية الثقافية والمنتفعين بالمصنفات وبالخدمات المحمية بموجب قانون البراءات ومجتمع المعلومات بصورة عامة. وبيّن أن ذلك سيمكن سويسرا من التصديق على معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت (أي معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي). وعلى الصعيد الدولي، أشار الوفد إلى أن بلده سيواصل مشاركته الفعالة في الأعمال الجارية في مجال حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في إطار الويبو وفي إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأيضا في إطار مجلس اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى الاقتراح الذي تقدّمت به سويسرا في مايو/أيار ٢٠٠٣ (الوثيقة PCT/R/WG/5/11) الرامي إلى تعديل معاهدة التعاون بشأن البراءات بهدف السماح بالنص في التشريعات الوطنية على ضرورة الإعلان عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات. واستكمالا لذلك الاقتراح، قال الوفد إن سويسرا تقدّمت هذه السنة بوثيقة ثانية تحتوي على أحكام ملموسة وتفاصيل بشأن اختيار المصطلحات الخاصة وشروحا عامة بشأن اقتراحاتها (الوثيقة PCT/R/WG/6/11) وستقدّم عما قريب وثيقة ثالثة إلى الويبو. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، وإلى جانب عدد من البلدان الأخرى الأعضاء في تلك المنظمة، ومنها بلدان متقدمة

وبلدان نامية، قال الوفد إن سويسرا تواصل النهوض بتحسين الحماية الدولية للبيانات الجغرافية ولا سيما من خلال تمديد الحماية الإضافية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من اتفاق تريبس كي تشمل البيانات الجغرافية. وأعرب الوفد عن ترحيبه بمواصلة برنامج التعاون الذي وضعته سويسرا بالتعاون مع مكتبي فييت نام للملكية الصناعية ولحق المؤلف والذي انطلق في يونيه/حزيران ٢٠٠١. فأشار إلى الأنشطة المتنوعة التي أنجزت في إطار ذلك البرنامج وخصّ بالذكر الزيارة التي قامت بها عشرات موظفي المكتبين المذكورين إلى المعهد الفدرالي للملكية الفكرية. وقال إن تلك الزيارة مكنتهم من الحصول على تدريب مكثف دام ثلاثة أسابيع وشمل جميع مجالات الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان المقدَّم باسم المجموعة باء. وقال إن تنسيق القانون الموضوعي للبراءات يعدّ شرطا لا غنى عنه في تطوير نظام دولي للبراءات وهو هدف مهم بالنسبة إلى المكاتب الوطنية وللمنتفعين بالنظام، ودعا الويبو إلى مواصلة العمل في ذلك الاتجاه. وفي هذا الإطار، قال الوفد إن سويسرا تؤيّد الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والذي حظي بدعم المكتب الأوروبي للبراءات، والرامي إلى حصر أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في قائمة أولى محدودة من المسائل الأولوية التي من المحتمل أن تفضي إلى اتفاق على المدى القصير. وقال إن بلده يرى أن أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الويبو وأيضا إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأعرب عن ارتياحه لأعمال تلك اللجنة الحكومية الدولية وعن التقدم الذي أحرزته هذه السنة وقال إنه سيواصل مشاركته الفعالة في أعمالها. ورحّب الوفد أيضا التقدم المحرز أيضا في إطار مراجعة معاهدة قانون العلامات وأكّد تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي لمراجعة معاهدة قانون العلامات خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٦. وأشار إلى اهتمام بلده أيضا بوضع معاهدة بشأن حماية هيئات الإذاعة وأعرب عن تأييده للاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة.

١٢٣- وأعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن سروره للمشاركة في جمعيات الدول الأعضاء في الويبو للسنة الثانية على التوالي. وقال إن هذه المشاركة لهذا العام تتميز بحدوث عدة إجراءات هامة اتخذتها حكومة الجمهورية العربية السورية بهدف تفعيل الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية وذكر في مقدمتها ما يلي: صدور القانون رقم ١٦ لعام ٢٠٠٤ القاضي بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وصدور المرسوم التشريعي رقم ٩٢ لعام ٢٠٠٤ القاضي بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاق وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات وقد دخل حيز التنفيذ اعتبارا من ٥ أغسطس/آب ٢٠٠٤، والموافقة على الانضمام إلى اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات، والمباشرة باستلام طلبات البراءات وفق معاهدة التعاون بشأن البراءات، وإنجاز مشروع قانون حماية الملكية التجارية والصناعية الجديد الذي يتوافق مع أحدث المتغيرات العالمية في مجال الملكية الفكرية، وافتتاح موقع لمديرية حماية الملكية التجارية والصناعية على شبكة الإنترنت باللغة العربية. وأفاد أن العمل جار على ترجمة كافة المعلومات التي يتضمنها الموقع إلى اللغة الإنكليزية. وأبرز الوفد الاهتمام المتزايد الذي توليه وزارة الاقتصاد والتجارة بمواضيع الملكية الفكرية وخصّ بالذكر الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان الماضي والملصق الذي أصدرته الوزارة وتمّ توزيعه على الشركات الصغرى والمتوسطة وعلى الفعاليات التجارية والاقتصادية بغية التشجيع على محاربة القرصنة وصيانة حقوق الملكية الفكرية من خلال المبادرة إلى تسجيلها. وعلى صعيد عمل المديرية المختصة، تحدّث الوفد عن متابعة حوسبة خدمات الملكية الفكرية والمباشرة بالإعداد لافتتاح أقسام لمديرية حماية الملكية في مراكز المدن الرئيسية وربطها بشبكة مما يزيد خدمات الملكية الفكرية للمنتفعين بها ويجعل الحصول عليها أكثر سهولة. وفي المجال نفسه، ذكر الوفد أيضا إقامة ثلاث ندوات بالتعاون مع المنظمة العالمية

للملكية الفكرية وهي: ندوة عن إجراءات العمل وفق معاهدة التعاون بشأن البراءات وندوة عن العلامات التجارية لفائدة الصناعيين في سوريا ولبنان وندوة عن الملكية الصناعية لأغراض الشركات والتجارة والبحث والتطوير. ونوّه بالحضور المتميّز الذي شهدته تلك الندوات مما يدل على الاهتمام المتزايد والدور العام لنشر ثقافة الملكية الفكرية. وأشاد بالتطور الكبير الذي يعلمه ويلمسه الجميع والذي شهدته الويبو متمثلة بإدارة المدير العام والتصدي الذي يقوده للتحديات التي تفرضها التغيرات مما أدى إلى زيادة فعالية الأداء في العمل والسعي المتبادل لترسيخ الشفافية لتطوير العمل خدمةً للمجتمعات ككل. فتقدّم الوفد بعميق الشكر والامتنان للجهود والخدمات التي تمت على المستوى الدولي وللدعم المتواصل لتطوير العمل في الجمهورية العربية السورية. وأعرب عن أمله في أن يستمر ذلك الدعم ويتضاعف بعد أن أصبحت سوريا عضوا في المنظمة خاصة أمام الاستحقاقات الكثيرة المطروحة في طريق تطوير العمل وتحديثه وخاصة إرساء بنية تحتية قوية قادرة على ترسيخ حقوق الملكية الفكرية وضمان الانتفاع بها. وقال الوفد إنه يتطلع إلى أن يطبَّق مشروع شبكة الويبو العالمية للمعلومات في سوريا، تلك الشبكة التي تحقق تطورا هاما في العمل.

١٢٤- وأعرب وفد توغو عن خالص تهانيه وشكره وامتنانه للويبو والمدير العام ومعاونيه لجميع الجهود المتواصلة المبذولة لتطوير الملكية الفكرية في بلده. كما شدد على العناية الخاصة التي أوليت للبلدان الأفريقية عموماً وبلده خصوصاً منذ بداية ولاية المدير العام في مجالي الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وخص بالذكر المساعدة المقدمة في شكل منح للتدريب وتحمُّل تكاليف الخبراء في بعض الاجتماعات والندوات والمساعدة التقنية المتصلة بشبكة الويبو. وأضاف قائلاً إن هذا الدعم سمح لدوائر توغو المعنية بالملكية الفكرية والمعهد الوطني للملكية الصناعية والتكنولوجيا ومكتب توغو لحق المؤلف بتحسين هياكل التنظيم لإدارة حقوق الملكية الفكرية وضمان مراعاتها في البلد مشيراً إلى دور هذا الدعم الكبير في إدماج التقنيات الحديثة في تدبير الملكية الفكرية وإدارتها في توغو. ثم ذكر بأن تنسيق قوانين البلد ونصوص أخرى متعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يظل يحتل الأولوية حتى سنة ٢٠٠٦ على مستوى القواعد والمعايير وأن بلده صدَّق على عدة معاهدات واتفاقيات دولية تديرها الويبو وأصبح طرفاً فيها. ورحب مجدداً بإنشاء أكاديمية الويبو العالمية ومركز التحكيم والوساطة وتسوية المنازعات وإعداد شبكة الويبو وتزويد منظمات الإدارة الجماعية ومكاتب الملكية الصناعية بأدوات حاسوبية فعالة. واختتم بيانه معرباً مجدداً عن تأييده الشديد للمدير العام وتقديره للاستراتيجيات الجديدة التي نشرها لجعل الويبو منظمة حديثة قادرة على مواجهة التحديات القادمة ومتخصصة على مستوى القواعد والمعايير وأهل لتشجيع الإبداع والابتكار لدى الشركات والأفراد.

١٢٥- وهنأ وفد تركيا المدير العام وموظفي الويبو على الأعمال المنجزة لإعداد الجمعيات وجودة الوثائق المتاحة. وأعرب عن تقديره للتقدم المحرز والنتائج المحققة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٤ بما في ذلك اعتماد عدة برامج رامية إلى تعزيز فهم قوانين الملكية الفكرية وتلبية احتياجات العديد من المنتفعين في العالم. وأشاد بالجهود المبذولة في الأمانة لتحسين الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة تستعين بها الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحليل الفرص التي يتيحها نظام الملكية الفكرية بغية تعزيز أداء تلك الشركات وقدرتها التنافسية. كما أعرب عن امتنانه للأمانة لجهودها المبذولة لتكييف قواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات وتعديلها. ثم أفاد باستكمال الإجراءات الداخلية لانضمام بلده إلى معاهدة قانون العلامات واتفاق لاهاي (وثيقة جنيف) وبدء إجراءات الانضمام لدى الويبو في وقت قريب. وأشار إلى زيادة عدد الموظفين الدائمين في معهد البراءات التركي بعد دخول المرسوم رقم ٥٠٠٠ المعدل حيز التنفيذ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وقال أيضاً إن الجمعية الوطنية التركية العليا صدقت على قانون حماية الأوصاف التفصيلية للدوائر المتكاملة. ولفت النظر إلى إنشاء لجنة ضمن معهد البراءات التركي لإعداد اللائحة التنفيذية لهذا

القانون. وعلاوة على ذلك، مضى يقول إن الأجهزة المعنية تنظر في مشروع قانون بشأن إنشاء نقابة محامي البراءات والعلامات التجارية وإن من المتوقع أن يدخل هذا المشروع حيز التنفيذ في المستقبل القريب. ونوه بأن معهد البراءات التركي بذل جهودا جبارة لزيادة عدد مراكزه الإقليمية للإعلام والتوثيق. وأوضح قائلاً إن تلك المراكز تتيح خدمات نشر المعلومات والوثائق المتعلقة بطلبات البراءات الدولية والوطنية وتقدم المساعدة للبحث التمهيدي وبحث حالة التقنية الصناعية السابقة بهدف تلبية احتياجات المنتفعين في الجامعات وقطاعات الأعمال. وأشار إلى احتفال معهد البراءات التركي باليوم العالمي للملكية الفكرية في أنقرة في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ وعقد مؤتمر تذكاري بدعم من وزارة الصناعة والتجارة. وصرّح أن الغرض من تنظيم المؤتمر كان تعزيز وعي الجمهور بحقوق الملكية الفكرية ودورها الاستراتيجي في الاقتصاد وأن ممثلين من الجامعات وغرف الصناعة والتجارة ومؤسسات البحث والتطوير ومحترفين ومحامين شاركوا فيه. وأحاط الجمعيات علماً بإنهاء بناء مقر للملكية الصناعية في نطاق اتفاق قرض البنك الدولي لتحديث نظام الملكية الصناعية التركي. واسترسل قائلاً إن معهد البراءات التركي الذي يقدم خدماته في مبنيين منفصلين انتقل إلى المقر الجديد الذي يضم وحدات تابعة للمعهد ومحكمة متخصصة في مجال حقوق الملكية الصناعية وشعب المحفوظات وقاعة للمؤتمرات تسع ٥٠٠ مقعد. وأضاف قائلاً إن المعهد احتفل بالذكرى العاشرة لتأسيسه في يوليه/تموز ٢٠٠٤ مشيراً إلى تنظيم ندوة دولية مخصصة لهذه الذكرى المهمة بمناسبة افتتاح مبنى المقر الجديد في أنقرة. وبهدف إرساء علاقات تعاون مع سائر المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، استطرد قائلاً إن بلده أبرم اتفاقات تعاون مع المكتب الإيطالي للبراءات والعلامات التجارية ومكتب جمهورية مقدونيا الوطني المعني بالملكية الصناعية وإنه على وشك أن يبرم اتفاق تعاون مع المعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية بغية تدعيم شروط ملائمة بدرجة أكبر لحماية حقوق الملكية الفكرية واستغلالها على أساس متبادل. وذكر أن بلده شارك في كل دورات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الأخرى والبرامج التدريبية التي ينظمها المكتب الأوروبي للبراءات بوصفه عضواً في هذا المكتب منذ سنة ٢٠٠٠. وفضلاً عن ذلك، لفت الانتباه إلى حق بلده في المشاركة في برامج التعاون التابعة للمكتب الأوروبي للبراءات منذ انضمامه إلى المكتب وإلى نجاح تنفيذ برنامج للتعاون انتهى إعداده في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣. وأردف قائلاً إن ذلك البرنامج سهل نشر وثائق البراءات الوطنية وتوزيعها وزود معهد البراءات التركي بالأدوات اللازمة للحصول على الخدمات الإعلامية بشأن البراءات المتاحة عن طريق المكتب الأوروبي للبراءات والدول الأعضاء الأخرى وساهم في إذكاء وعي الجمهور في تركيا. وأفاد بأن معهد البراءات التركي شارك أيضاً في برامج تعاون متعددة الأطراف تابعة للمكتب الأوروبي للبراءات تشمل التوعية بشأن البراءات وتدريب الموظفين. وأخيراً، أعرب عن رغبته في الاضطلاع بمشروعات تعاون مع الويبو مشيراً إلى مساهمة هذه المبادرة مساهمة كبيرة في علاقات التعاون الراهنة بين المعهد والويبو. وبوجه خاص، أعرب عن تطلعه إلى مباشرة مشروعات تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا بصفة خاصة.

١٢٦- وهنّأ وفد أوغندا المدير العام وأيّد البيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية. وصرّح الوفد كذلك إلى أن أوغندا ظلت تستفيد، بشكل فعال، من برامج الويبو وأشار إلى أن الحكومة الأوغندية قد منحت الأولوية لمسألة الملكية الفكرية. وأضاف أن الاستراتيجية الحكومية الإجمالية في الميدان الاقتصادي ظلت تركّز على استئصال الفقر عن طريق استحداث الثروات التي يتم تعزيزها، هي الأخرى، من خلال تنمية القطاع الخاص. وأوضح، في هذا السياق، أن الحكومة بصدد البحث عن سبُل تمكين البلد في مجمله من الانتفاع بالنظام العالمي للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أنه تم إنشاء هيئة مستقلة تُعنى بالملكية الفكرية، وذلك في ظل القانون الأوغندي الخاص بمكاتب خدمات التسجيل، الذي دخل حيّز النفاذ في أغسطس/آب ٢٠٠٤. وأضاف أنه تم تعيين مجلس للإدارة ورأى أن من شأن استقلالية مكتب الملكية الفكرية أن تسهم في تهيئة بيئة تساعد على إدارة المسائل المرتبطة بالملكية

الفكرية وتعزيز سُبل حماية أصحاب الحقوق. ومضى الوفد يقول إن أوغندا لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها إذ أن تلك الحقوق لا تتنافى ومصالحها، كما أنها تراعي مختلف مستويات التنمية ومختلف القدرات. وفي هذا الصدد، أعاد الوفد تأكيد دعمه المتواصل للويبو. وأشار إلى أنه تم إنشاء لجنة مستقلة لإصلاح القوانين، التي تقتضي إدخال تعديلات عليها وتحليلها وإصدار توصيات بشأنها من أجل جعل أحكامها تتماشى مع محتوى الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها أوغندا، وكذلك مجالات ناشئة أخرى لم تغطها بعد التشريعات القائمة. وقال الوفد إنه تم، حتى الآن، العمل على جعل أحكام القانون الداخلي متماشية مع معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنه تجري إعادة صياغة قوانين أخرى تتعلق بالملكية الفكرية. وأضاف أنه من المقرر أن يناقش المؤتمر قانون العلامات الجديد خلال السنة المالية الراهنة. وأبرز الوفد أيضاً مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الويبو بالتعاون مع المكتب الأوغندي للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية، بما في ذلك ما يلي: شبكة الويبو العالمية، إذ أن أوغندا هي أحد البلدان الأفريقية الرائدة ممن تلقى المعدات ووسائل النفاذ إلى الإنترنت، التي يجري الآن وضعها تحت مسؤولية الإدارة المحلية؛ وأتمتة سجل العلامات التجارية، إذ أنه تم اعتبار أوغندا بلداً رائداً في مجال أتمتة سجل العلامات التجارية؛ والأنشطة الخاصة ببناء القدرات وتوفير التدريب في مجالات مثل فحص البراءات والعلامات التجارية وتسجيلها وتكنولوجيا المعلومات وإدارة حق المؤلف. وأبدى الوفد دعمه للبرامج التدريبية الموجهة للبلدان الأقل نمواً وأشار إلى أنه ينبغي للويبو أن تولي اهتماماً أكبر بأنشطة التدريب في مجال الملكية الفكرية لأن من الواضح أن هناك هوة كبيرة ينبغي سدها في البلدان الأقل نمواً وبعض البلدان النامية قبل أن تتمكن تلك البلدان من الإمساك بزمام الأمور في مجال الملكية الفكرية. واختتم الوفد كلمته طالباً إلى الويبو مواصلة برامجها في مجال المساعدة التقنية، وبوجه خاص فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين قدرات مكاتب الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً من أجل تضييق الهوة الرقمية الراهنة.

١٢٧- وأعرب وفد أوروغواي عن تعازيه لرحيل الدكتور أرباد بوكش الذي وجّه مصير المنظمة خلال عدة سنوات وبذل قصارى جهده في ظل تلك المهمة. وذكر ثلاث مسائل يعلق عليها بلده أهمية كبرى. وقال إن المسألة الأولى تتعلق بالتعاون والتنمية. وأشار إلى بذل جهود جبارة وإنفاق موارد طائلة خلال ما يناهز ثلاثة عقود بغية تكوين مهارات محلية في البلدان النامية وتدريب مواردها البشرية وتدعيم هياكلها الإدارية المعنية بالملكية الفكرية والتخطيط لسياساتها الوطنية في ذلك المجال. واسترسل قائلاً إن طلبات التنمية كانت متعددة ومكثفة ودعت إلى إجراء عمليات الرصد والتحديث باستمرار ولم تستهدف زيادة كمية الموارد المخصصة لتحقيق تلك الأهداف فحسب بل استهدفت أساساً تحسين نوعية التعاون. ومضى يقول إن البعد الإنمائي لا يتوقف على التعاون والمساعدة التقنية وإن من المفيد دون شك النظر في أفكار واقتراحات جديدة تستطيع أن تبين أن الاستراتيجيات الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات المباشرة وتيسير النفاذ إلى الأسواق التي تحتاج إليها البلدان النامية لا تتعارض مع حماية الملكية الفكرية الدولية والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي اللازم. واستطرد قائلاً إن المسألة الثانية تخصّ وضع المنظمة المالي. ورأى أنه لا بد من اتخاذ إجراءات متفق عليها بهدف المحافظة على توازن المنظمة المالي وحفظ الوسائل التي تمكنها من مواجهة احتياجات البلدان النامية من حيث توفير خدمات التعاون والمساعدة التقنية. واختتم بيانه مشدداً على العملية المهمة المرتبطة بمعاهدة قانون العلامات ومراجعة تلك المعاهدة المرتقبة في المستقبل القريب.

١٢٨- وقال وفد فييت نام إن الويبو قد تمكّنت خلال السنوات الماضية، تحت القيادة النشطة للمدير العام، من الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية على نحو مطّرد وتحقيق نتائج إيجابية. وسلّم الوفد بالحجم الكبير لأشكال الدعم والمساعدة التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية، بما في ذلك إسداء المشورة في مجال التشريع وتقديم الدعم في مجال تعزيز الإطار القانوني للملكية الفكرية وتطوير الموارد البشرية

وإعمال حقوق الملكية الفكرية والاضطلاع بأنشطة التوعية وتشجيع الأنشطة الابتكارية والإبداعية وتحديث إدارة الملكية الفكرية، وذلك بغية دعم تلك البلدان في الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار الوفد، فيما يخص فييت نام، إلى أن ذلك البلد قد استفاد من دعم الويبو في مجال تحديث نظامه الوطني للملكية الفكرية من جوانب عدة، مثل إثراء الوعي العام وتطوير الموارد البشرية والارتقاء بمستوى البنية الأساسية التقنية وتشجيع الأنشطة الابتكارية والإبداعية وغير ذلك. وأضاف الوفد أنه تم، بدعم من الويبو، تنظيم عدد من حلقات العمل والندوات في فييت نام بشأن القضايا المختلفة المرتبطة بالملكية الفكرية وأن خبراء من المنظمة قد اضطلعوا ببعثات متعددة من أجل إسداء المشورة وتقاسم الخبرات في مجال القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية وأن عدداً من منشورات الويبو قد تُرجم إلى اللغة الفيتنامية ونشر بتلك اللغة، بما في ذلك المنشور المُعنون "الملكية الفكرية – أداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية". ومضى الوفد يقول إن تلك المبادرات قد أسهمت كثيراً في إثراء الوعي العام بشأن الملكية الفكرية، خصوصا في أوساط واضعي السياسات. وأكّد الوفد أن حكومته تدرك أهمية الدور الجوهري الذي تؤديه الملكية الفكرية في تعزيز الاقتصاد الوطني القائم على المعارف، وتدرك أيضاً ضرورة تنسيق السياسات الوطنية الرامية إلى التشجيع على استغلال أصول الملكية الفكرية. وأفاد الوفد أنه من المهم جداً بالنسبة للبلد، في هذا القرن الذي يزداد تقدماً في مجالي التكنولوجيا الرقمية والابتكار، اتباع نهج استباقي في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بوصفه أداة تمكّن من استغلال الاختراع والابتكار لصالح النمو الاقتصادي. وأشار الوفد إلى أن فييت نام بصدد إيلاء اهتمام خاص لضرورة تعزيز النظام الوطني للملكية الفكرية بهدف التحضير لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وأوضح الوفد أنه تم الاضطلاع بكثير من الأنشطة بغية تعزيز حماية الملكية الفكرية في البلد. وأضاف أن الحكومة قد أدرجت عدداً من المشاريع في الخطط التي تعتزم تنفيذها في السنوات المقبلة والتي تشمل ما يلي: تعزيز القوانين واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية من أجل التقيّد بالمعايير الدولية الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) وكذلك سنّ قانون منفصل خاص بالملكية الفكرية؛ وتدعيم إعمال حقوق الملكية الفكرية؛ وتقديم الدعم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في حماية أصولها المرتبطة بالملكية الفكرية وتعزيز أنشطة التدريب وإثراء الوعي العام وإتاحة دورات جامعية بشأن الملكية الفكرية؛ وتحسين الخدمات الإعلامية ذات الصلة بالملكية الفكرية؛ والانضمام إلى عدد من المعاهدات الدولية المتعلقة بمجال الملكية الفكرية، مثل اتفاقية روما وبروتوكول مدريد واتفاق لاهاي. وذكر الوفد، في هذا الخصوص، أن فييت نام قد أودعت مؤخراً ملفها للانضمام إلى اتفاقية برن. وأبدى الوفد رغبته أيضاً في التأكيد على أن فييت نام تمكّنت من إحراز تقدم وتحقيق إنجازات بفضل الدعم الفعال الذي تلقته من الويبو وأعرب، في هذا الصدد، عن امتنانه العميق للمنظمة ومديرها العام. ورحب الوفد بعرض سنغافورة استضافة مكتب لتمثيل الويبو من أجل تيسير أنشطة التعاون التي تضطلع بها الويبو في المنطقة، وأيّد ذلك العرض. وأخيراً، أعاد الوفد تأكيد دعمه التام لسياسات الويبو ومبادراتها فيما يخص القضايا المتعددة ذات الصلة بالملكية الفكرية، وللأنشطة التي تعتزم المنظمة الاضطلاع بها في المستقبل.

١٢٩- وأشار ممثل المكتب الأوروبي للبراءات إلى مزايا السيد بوكش الخيالية وأعرب عن تأثره لرحيله باسم المكتب. ولاحظ أن على الإنسان أن يعتمد على المعارف والاختراعات للبقاء باستغلال ذكائه وبراعته في عالم يشهد شحاً في موارده الطبيعية بصفة متزايدة. ومضى يقول إن حماية المعارف البشرية أصبحت بالتالي تمثل رهاناً كبيراً في مجال الملكية الفكرية المفهوم الذي يساهم مساهمة تامة في التنمية المستدامة في العالم. وصرح أن المكتب الأوروبي يحذو حذو الويبو إذ يعمل على حماية الملكية الفكرية والمعارف التي تسهم معاً في ضمان المصالح المشتركة وتحسين الأداء الاقتصادي والمحافظة على الرفاه الاجتماعي. وذكر بأن المكتب الأوروبي الذي يتميز بعدم كونه

مؤسسة متخصصة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي بخلاف مكتب العلامات سيضم ٣٠ دولة عضواً في بداية شهر ديسمبر/كانون الأول مما يغطي سوقاً اقتصادياً يبلغ عدد السكان فيه ما يزيد على ٥٠٠ مليون نسمة. ولفت النظر إلى العلاقات المميزة مع المفوضية الأوروبية مما يجعل اتفاقية البراءات الأوروبية جزءاً لا يتجزأ من الإنجازات الأوروبية. وذكر بأن المكتب الأوروبي سيضطلع بإدارة البراءات الأوروبية وتنفيذها. وأضاف قائلاً إن المكتب الأوروبي شريك مميز للمفوضية الأوروبية في إدارة عدة مشروعات للتعاون في مجال الملكية الفكرية. كما ذكر بالدور الأساسي الذي تضطلع به المكاتب الوطنية التابعة للدول الأعضاء بالتعاون مع المكتب الأوروبي. ولفت الانتباه إلى تواصل تكثيف أنشطة التعاون الدولي التقني منذ سنة ١٩٧٣ وتنوعها بما فيها برامج عديدة للمفوضية الأوروبية وأنشطة التعاون الثنائي المنفذة بالتعاون مع الدول الأعضاء في المكتب الأوروبي والتنسيق معها. وفي هذا المضمار، وجّه النظر إلى تنفيذ عدد كبير من تلك البرامج بالتعاون مع الويبو وشدد على الإرادة والجهود المشتركة التي سمحت بنجاح عدة أنشطة مشتركة نظمت في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن رغبة منظمته في انتفاع كل بلد انتفاعا تاماً بنتائج حماية فعالة واستفادته من الملكية الصناعية لمتابعة تنميته الاقتصادية والاجتماعية على وجه أفضل. وأشار إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات وذكر بأن المكتب الأوروبي يخفض رسوم بحث طلبات تسجيل البراءات بناء على المعاهدة التي يودعها المخترعون المنتمون إلى البلدان الأقل نمواً وفحصها بنسبة ٧٥٪ مما يدل على الرغبة في إدماج كل البلدان في نظام المعاهدة برعاية الويبو والمساهمة في تطوير هذا النظام. وفيما يتعلق بتنسيق قانون البراءات على الصعيد الدولي، رأى أن هذه العملية ضرورية نظراً إلى تطور اتفاق تريبس الذي يطلب تنسيق قانون البراءات تنسيقاً عاجلاً حتى يتسنى لكل شخص الانتفاع بالحقوق المرتبطة باختراعه بسهولة وأمان حيثما يكون اختراعه مشمولاً بالحماية. وارتأى أن من الضروري بحث هذا الموضوع من أجل التوصل معاً إلى نهج مشترك في إطار الويبو. وختاماً، شدد على الأهمية الخاصة التي يعلقها المكتب الأوروبي على العلاقات مع الويبو والدول الأعضاء فيها مما يعتبر مثالاً مميزاً على التعاون وأعرب عن أمله في التمكن من مواجهة التحديات بتعاضد الجهود في إطار التعبير عن رغبة مشتركة في تعزيز جودة حماية الملكية الصناعية لصالح الجميع.

١٣٠- وضم ممثل المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO) صوته إلى مهنئي الرئيس على انتخابه وشكر الأمانة على العمل الممتاز المنجز استعداداً للدورة الراهنة. وأشار إلى أن منظمته قد تكبدت خسارة فادحة بوفاة مؤسسها ورئيسها الأول الدكتور فيكتور بلينيكوف. وأحاط علماً بوفاة الدكتور بوكش وأعرب عن حزنه العميق وقال إن الدكتور بوكش قد بذل جهوداً ضخمة وطاقة كبيرة أثناء ولايته كمدير عام للويبو من أجل إنشاء المنظمة الأوروبية الآسيوية التي ستظل تذكره بامتنان كبير. وصرّح قائلاً إن منظمته من أحدث المنظمات الإقليمية المعنية بالبراءات وقد سعت على مدى السنوات الثماني الماضية إلى استقطاب مودعي الطلبات للاستحصال على البراءة الأوروبية الآسيوية وقد نجحت في الانخراط في نظام البراءات العالمي. وشكر المكتب الأوروبي للبراءات والويبو على ما قدماه من دعم ومساعدة لتمكين المنظمة من أن تصبح مكتباً للبراءات في وقت قصير وعلى نحو يلبي جميع المقتضيات المعاصرة. وأشار إلى أن المنظمة تطبق تخفيضاً بنسبة ٨٠ بالمائة في الرسوم لفائدة البلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن ٣٠٠٠ دولار أمريكي. وأكد أن ذلك التخفيض قد أمكن تطبيقه في جميع الحالات تقريباً. وقال إن من مهام المنظمة تقديم المساعدة إلى مكاتب البراءات الوطنية في الدول الأعضاء. ومضى يقول إن المنظمة تعتبر أن من الممكن المضي قدماً في تطوير النظام الدولي لحماية الملكية الصناعية بتوسيع نطاق التعاون بين الويبو ومنظمات البراءات الإقليمية بما يعزز مراعاة مصالح البلدان في الأقاليم المعنية. وأشاد بالعمل الذي أنجزته الويبو في إطار اتحادات التسجيل وقال إن منظمته قد استلمت ما يزيد على ٨٥ بالمائة من الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكّر بأن منظمته تعتمد على نفسها في التمويل وتتفهم بالتالي تماماً

المشكلة التي تواجهها الويبو جراء تباطؤ الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعقد الأمل على أن يتيسر حل تلك المسألة المالية الحساسة بنجاح وأن تختم الدورة أعمالها بالتوفيق.

١٣١- وأعرب ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية عن حزنه الشديد لرحيل المدير العام السابق للويبو، الدكتور أرباد بوكش، وعن تعازيه للويبو وأسرة المرحوم. وشكر المدير العام وموظفي الويبو على تنظيم اجتماع الجمعيات تنظيماً ممتازا. وأشار إلى العلاقات القديمة بين المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والويبو وأكد أنه يتابع ما أنجزته الويبو من أعمال وأحرزته من تقدم باهتمام وإعجاب شديدين. وأعرب عن ارتياحه للأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والويبو في إطار تعاونهما خلال السنة الماضية وخص بالذكر تنظيم الندوات وحلقات العمل في الدول الأعضاء في منظمته ومشاركة المنظمة في الندوات وحلقات العمل المعقودة في بلدان أخرى وتقدم مشروع النهوض بالبيانات الجغرافية وإجراء الدراسة عن الارتقاء بصناعات النسيج وإعداد وثيقة منهجية ستمكن الدول الأفريقية من وضع استراتيجية رامية إلى تعزيز ثروات الملكية الفكرية في أفريقيا وتسويقها. ثم رأى أن المصالح المتبادلة تشمل توطيد التعاون وتعزيز الانسجام بخصوص المسائل المشتركة وأن من الضروري تكريس الجهود والمبادرات لذلك. ولاحظ أن برنامج الجمعيات ضخم جداً وقال إنه كان يتوقع بعض المسائل المطروحة للنقاش ولا سيما حماية الأداء السمعي البصري وتطوير نظام البراءات الدولي وأسماء الحقول على الإنترنت والمساهمة في وضع أنظمة فعالة لإعمال الحقوق واللجنة الاستشارية المعنية بإنفاذ الحقوق وتبادل وثائق الأولوية إلكترونياً ولجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وخطة العمل بشأن التنمية. وأعرب عن أمله أن تتمكن المنظمة الأفريقية والويبو من مواصلة شراكتهما وترسيخها فيما يخص المسألة الأخيرة المذكورة وذكر بأن رسالة المنظمتين وإرادتهما المشتركتين ما زالتا تستهدفان تشجيع مساهمة الملكية الفكرية في تقدم البشرية على نحو فعال وضمان حماية حقوق الملكية الفكرية حماية فعالة قدر الإمكان والمساهمة في التطور التكنولوجي في البلدان الضعيفة اقتصادياً. وفي هذا السياق، ذكر أن المنظمة الأفريقية شاركت في مشروعات لبناء المركز الإقليمي للتدريب في مجال الملكية الفكرية التابع لها وتشغيله واعتماد برامج التعليم المرتبطة بالملكية الفكرية في الجامعات وتشييد مراكز التوثيق والإعلام بشأن الملكية الفكرية وتشغيلها في الدول الأعضاء فيها. وفي هذا المضمار، شدد على أهمية متابعة أنشطة أكاديمية الويبو العالمية وتكثيفها ومواصلة مشروع شبكة الويبو من أجل تنفيذ المشروعات المذكورة. كما أعلن أن المنظمة الأفريقية استفادت أيضاً من دعم المكتب الأوروبي للبراءات والمعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية اللذين ستبرم معهما اتفاقاً للتعاون قريباً حتى تجعل مركز التدريب قيد البناء في ياوندي مركزاً مميزاً في المنطقة. ومضى يقول إن المنظمة الأفريقية كانت دائماً شريكاً مميزاً للويبو منذ تشغيل شبكة الويبو وإنها اتخذت لهذا السبب قراراً استراتيجياً يرمي إلى استغلال طاقات هذه الشبكة إلى أقصى حد. وفي الواقع، استرسل قائلاً إن هذا النهج مكّن المنظمة الأفريقية من إحراز تقدم تكنولوجي هائل سمح لها بالتمشي مع المعايير الدولية المحددة في مهام شبكة الويبو. وعلاوة على ذلك، استطرد قائلاً إن التقدم المحرز مؤخراً في تحسين جودة خدمات المنظمة الأفريقية ما كان ممكناً لولا مساهمة ذلك المشروع. وأردف قائلاً إن المعدات والخدمات التي أتاحتها شبكة الويبو ساهمت في تحسين ظروف العمل على أكمل وجه في مقر المنظمة والدول الأعضاء فيها. وأكد أن تلك النتائج الإيجابية للغاية تدعم خيار المنظمة الأفريقية وتسمح لها بالتوجه نحو ضمان اللامركزية في مجال المعالجة المؤتمتة في الدول الأعضاء فيها. وأشار إلى نظام البريد الإلكتروني المعتمد حالياً وخدمات نقل الملفات الآمنة وإمكانية استضافة مواقع إلكترونية فعالة تدعم برامج الكتابة المبسطة بالنسبة إلى مورد الخدمات وقواعد بيانات على الشبكة كأدوات تسمح بنشر المعلومات على نطاق أوسع. وفي هذا السياق، لفت النظر إلى إتاحة الأقراص المدمجة للقراءة Espace الخاصة بالمنظمة الأفريقية حتى مايو/أيار ٢٠٠٤ بفضل علاقات التعاون المثمرة بين

المنظمة والمكتب الأوروبي للبراءات. وأضاف قائلاً إن المنظمة الأفريقية ستكون قادرة على ضمان إعداد تلك الأقراص بنفسها اعتباراً من السنة المقبلة. وأنهى كلمته معرباً عن اعتقاده الراسخ بأن الويبو لن تتردد في تحقيق أهدافها بغية المحافظة على مكانتها المميزة في وسط المنظمات العالمية مسترشدة بتوجيه الجمعيات.

١٣٢- وأعرب ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (الأريبو) عن تعازيه الصادقة لوفاة الدكتور أرباد بوكش الذي كان له دور في إنشاء منظمة الأريبو. وشكر المدير العام وموظفي الويبو على العمل المنجز والمساعدة التقنية المقدمة إلى الأريبو. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورغب بالإضافة إلى ذلك أن يشدّد على الأمور التالية: حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية، ومشروع شبكة الويبو (WIPOnet)، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار ممثل المنظمة إلى أن مجلس وزراء الأريبو قرّر، في دورته التاسعة التي انعقدت في جمهورية تنزانيا المتحدة في أغسطس/آب ٢٠٠٤، أن على الأريبو الشروع في التنسيق فيما بين الدول الأعضاء فيها بشأن القضايا ذات الصلة بالمعارف التقليدية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن ذلك القرار كان نابعا عن الأهمية التي يعلقها وزراء الدول الأعضاء في الأريبو على الحاجة إلى بحث السبل الكفيلة بحماية معارف الشعوب الأصلية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأضاف قائلا إنه يرحب بإدراج المسائل المتعلقة بعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تحت بند قائم بذاته من جدول أعمال جمعيات الويبو. وأعلن أن مجلس وزراء الأريبو يتطلع إلى الزمن الذي تصبح فيه المعارف التقليدية مشمولة بالحماية في الدول الأعضاء. وأشار أيضا إلى أن المجلس أسند إلى الأريبو صلاحية تنسيق حق المؤلف والحقوق المجاورة في الدول الأعضاء فيها دون العمل كمنظمة للإدارة الجماعية. وأعلن أن المنظمة، بناء على تلك الولاية، ستغيّر اسمها من المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية إلى المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، وذلك اعتبارا من ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وأكّد ممثل الأريبو أيضا أن منظمته لها منفذ إلى الإنترنت عبر مشروع شبكة الويبو منذ سنة ٢٠٠٠. وقال إن منظمته، باعتبارها من أوائل المستفيدين من هذا المشروع، لا يسعها إلا أن تؤكّد على أهمية شبكة الويبو في تعزيز النفاذ إلى المعلومات وإتاحة حصص أكاديمية الويبو العالمية على نطاق أوسع. وذكّر بأن الأريبو وقّعت اتفاق تعاون رسمي مع الأكاديمية سنة ٢٠٠٠ وشرعت في تنفيذ بعض الأنشطة في إطار ذلك الاتفاق. وفي هذا السياق، أشار ممثل الأريبو إلى إنشاء مركز الأريبو الإقليمي للتدريب في سنة ٢٠٠٤ وقال إن المركز سيمكن المنظمة من المشاركة في جميع برامج أكاديمية الويبو بما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء فيها. وفي الختام، لاحظ الوفد أن المناقشات الدائرة في هذه الجمعيات تكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى الأريبو والدول الأعضاء فيها.

١٣٣- وأعرب ممثل الاتحاد الأفريقي عن تعازيه للويبو وأسرة الدكتور أرباد بوكش وهنأ المدير العام على مزاياه الريادية وحسن قيادته. وأعرب عن تقديره لتفاني الأمانة ومهاراتها وجودة الوثائق التي قدمتها. وأيد تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلى بهما وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً. ومع ذلك، شدد على الأهمية القصوى التي يعلقها الاتحاد الأفريقي على الملكية الفكرية كأداة رئيسية للتنمية. وقال إن التنمية تندرج في الواقع في صميم مشاغل الاتحاد الأفريقي واستراتيجياته المختلفة وفي صلب الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من أجل التعويض عن تأخر القارة الأفريقية. ورأى أن من الضروري إدراج البعد الإنمائي في البرامج والاستراتيجيات من الناحية المؤسسية على الصعيدين الدولي ومتعدد الأطراف. وفي هذا المضمار، أعرب عن تقديره ملاحظاً أن الويبو تراعي ذلك البعد منذ السنوات الأخيرة كما يتضح من أنشطتها العديدة في مجالي المساعدة التقنية والتعاون الرامية إلى دعم التنمية في أفريقيا. وأوضح قائلاً إن الاتحاد الأفريقي خصّص يوم ١٣ سبتمبر/أيلول للاحتفال باليوم الأفريقي للملكية الفكرية نظراً إلى الروابط القائمة بين العلم

والتكنولوجيا والملكية الفكرية والتنمية. وأردف قائلاً إن الاحتفال السنوي بهذا اليوم لا يقتصر على مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بل يحتفل به أيضاً في عدة بلدان أفريقية. وأضاف قائلاً إن هذه المناسبة تتيح إطاراً ملائماً لتوعية المخترعين والمبتكرين الأفارقة واستنهاض هممهم بشأن ضرورة ضمان حماية اختراعاتهم. وأكد أيضاً أن الاحتفال بهذا اليوم حقق النتائج المرتقبة وخاصة على مستوى تدعيم القدرة التنافسية وتعزيز فعاليتها في صفوف أفضل المخترعين الأفارقة من أجل الحصول على الميداليات والجوائز الأخرى التي يمنحها الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الويبو. ومن المنطلق ذاته، استطرد قائلاً إن الاتحاد الأفريقي يعتزم تنظيم مؤتمر مهم يجمع المفكرين الأفارقة والمغتربين قريباً في داكار بهدف حث أولئك المفكرين المعنيين بكل المجالات الأكاديمية على بحث آثار العلوم والتكنولوجيا وآفاقها في خدمة التنمية في أفريقيا في جملة أمور. وأحاط الجمعيات علماً بدعوة المدير العام للويبو إلى المشاركة شخصياً في ذلك المؤتمر وأكد أن هذه المبادرة تدل مرة أخرى على اهتمام الاتحاد الأفريقي بالملكية الفكرية وبتوطيد تعاونه مع الويبو.

١٣٤- وتوجهت ممثلة المنظمة الدولية للفرنكوفونية بتعازيه الصادقة إلى أسرة الفقيد الدكتور أرباد بوكش، المدير السابق للويبو. وأثنت على المدير العام الحالي للويبو جهوده الجبارة في الإتيان بالمشاركة الفعالة إلى إطار العمل متعدد الأطراف والإسهام في الحوار متعدد الثقافات. وشدّدت على التعاون المثالي القائم بين الويبو ومنظمتها منذ إبرام اتفاق التعاون الإطاري بينهما. وأشارت إلى أن التعاون اتخذ الآن منحى ثابتاً. وفي ذلك الصدد، ذكرت الاجتماعات الدورية التي عقدها الفريق العامل المشترك بين المنظمتين مكّن من تعزيز التعاون بينهما مما أفاد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية البالغ عددها ٥٦ دولة، ولا سيما البلدان النامية منها والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، وذلك فضلاً عن تبادل المعلومات والمشاركة المتبادلة في المؤتمرات والندوات. وذكرت على سبيل المثال مشاركة الويبو في العديد من البرامج التدريبية المتعلقة بالتعاون في المجالين الاقتصادي والقانوني لمنظمتها. وأشادت بالويبو وبمختلف حلقات العمل والدورات التدريبية التي نظمت لفائدة مديري المصارف في مجال التحليل الاقتصادي والمالي للمشروعات الثقافية لأغراض وضع برنامج لصندوق ائتماني لفائدة المشروعات الثقافية في بلدان أمريكا الشمالية وغرب أفريقيا، وقالت إنها مكّنت من توعية حوالي عشرة من بلدان الجنوب بتحديات الملكية الصناعية الناجمة عن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقالت ممثلة المنظمة الدولية للفرنكوفونية إن الويبو أسهمت أيضا بخبراتها في إنجاز برنامج تكوين الكفاءات الفرنكوفونية للتفاوض في الاتفاقات التجارية عن طريق المشاركة في العديد من حلقات العمل في أفريقيا وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ومنطقة المحيط الهندي، والتي تمت بالتعاون الدائم مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة العالمي والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قالت ممثلة المنظمة إن المؤتمر الدولي حول البراءات والملكية الفكرية والندوة حول اقتصاديات الثقافة سيختمان سنة حافلة بالتعاون بين المنظمتين. وأضاف قائلة إن عقد الدورات التدريبية وندوات التوعية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لخير دليل على تقارب أهداف المنظمتين فيما يتعلق بالنهوض بحماية المصنفات الفكرية واستغلال المعارف التقليدية واستعمال تكنولوجيا المعلومات ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ذلك الصدد، أعرب ممثلة المنظمة الدولية للفرنكوفونية عن ارتياحها لتعيين خبير واعد وناطق بالفرنسية في وحدة حق المؤلف التابعة لمكتب التنمية الاقتصادية لأفريقيا. وأشارت أيضا إلى مبادرة الويبو بفتح الباب أمام المنظمات المهنية الناطقة بالفرنسية مثل المجلس الفرنكوفوني للغناء والمنتدى الفرنكوفوني للأعمال. وفي هذا الصدد، رحّبت بالتحاق منظمة شقيقة وهي منظمة الكومنولث بأسرة المنظمات الحكومية الدولية التي لها شراكات مع الويبو. وفي الختام، أعلنت عن تنظيم المؤتمر العاشر للفرنكوفونية في واغادوغو في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وقالت إن المؤتمر سيضم ٥٦ من رؤساء الدول والحكومات للنظر في موضوع التضامن والتنمية المستدامة.

١٣٥- وذكّر ممثل مفوضية الجماعات الأوروبية بأن الاتحاد الأوروبي قد اتسع في الأول من مايو/أيار ٢٠٠٤ ليبلغ عدد أعضائه ٢٥ دولة عضواً، واستعرض التطورات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي ما بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ذكرَ أن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا قد اعتمدا التوجيه رقم ٤٨ بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٤ في ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، بهدف إتاحة مجال للتصرف لفائدة أصحاب الحقوق في السوق الداخلية الأوروبية وردع المعتدين بما يتجاوز الالتزامات الدنيا المحددة في اتفاق تريبس. وأضاف قائلاً إن التشريع يشمل تدابير مدنية وإدارية منها قواعد الإثبات وصون الأدلة والأوامر الزجرية والحجز وإتلاف السلع والعطل والضرر وتجميد الحسابات المصرفية والتعويضات المالية ونشر قرارات المحاكم وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بحقوق الملكية الصناعية، قال الوفد إن الجماعة الأوروبية قد علّقت الأولوية على العمل المتعلق باقتراح لائحة بشأن براءة الجماعة. ومضى يقول إن ذلك الاقتراح الذي رفعته المفوضية في الأول من أغسطس/آب ٢٠٠٠ ينطوي على إنشاء سند موحد جديد للملكية الصناعية هو براءة الجماعة الأوروبية. وقال إن ذلك السند من شأنه أن يسمح بالحصول على براءة مشمولة بحماية موحدة ومنتجة لآثارها في أراضي الجماعة الأوروبية برمتها، باتباع إجراء واحد. واستطرد قائلاً إن فعالية ذلك النظام المقبل رهن أساساً بتكاليف البراءة واليقين القانوني. وفيما يخص التكاليف، ذكر ممثل المفوضية أن المجلس المعني بالمنافسة في الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في ٣ مارس/آذار ٢٠٠٣ منهجاً مشتركاً يقوم على نظام بتكاليف معقولة لبراءة الجماعة مقارنة بالبراءة الأوروبية. واستدرك قائلاً إن مجلس الوزراء لم يتوصل بعد إلى اتفاق نهائي بشأن نظام الترجمة بالرغم من التقدم المحرز منذ ذلك الحين. وفيما يتعلق باليقين القانوني، أشار الوفد إلى أن المنهج المشترك يكفل إقامة نظام قضائي متخصص للجماعة بشأن البراءات وأن المفوضية قد تقدمت باقتراحين في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، لا يزالان قيد نظر محكمة العدل والمجلس والبرلمان. وشرح الوفد الاقتراح الأول قائلاً إنه يخوّل محكمة العدل صلاحية نظر بعض المنازعات المتعلقة ببراءات الجماعة ولا سيما التعديات المزعومة على البراءات والطعون في صحتها. وقال إن الاقتراح الثاني يرمي إلى إنشاء محكمة براءات خاصة بالجماعة يتولى مجلس الوزراء تعيين قضاتها السبعة لممارسة صلاحيات محكمة العدل بالنيابة عنها. وذكر الوفد أيضاً إنشاء دائرة متخصصة في المحكمة الابتدائية لنظر الطعون في أحكام محكمة براءات الجماعة. ومضى يقول إن المفوضية قد اعتمدت في ٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٢ اقتراحاً بتوجيه يتعلق بأهلية الاختراعات المنفذة بالحاسوب للحماية بموجب البراءة على أساس المادة ٩٥ من معاهدة الجماعة الأوروبية. وأضاف قائلاً إن التوجيه المقترح يرمي إلى تنسيق الحماية التي تُمنح لتلك الاختراعات في الاتحاد الأوروبي من خلال البراءات. وقال إن الاقتراح ينتظر قراراً مشتركاً وهو قيد البحث حالياً في البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا. وأفاد بأن البرلمان قد أقر وجهة نظره في قراءة أولى للتوجيه في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ واقترح عدداً من التعديلات لتُدخل على اقتراح المفوضية، أخذها المجلس في الحسبان لدى اجتماعه في ٨ مايو/أيار ٢٠٠٤ عندما توصل إلى اتفاق سياسي بشأن موقف مشترك. ومضى يقول إن من المعتزم اعتماد ذلك الموقف المشترك في نهاية سنة ٢٠٠٤، ومن المرتقب الشروع في قراءة ثانية في بداية سنة ٢٠٠٥ على أن بعض الاختلافات المهمة لا تزال قائمة بين المجلس والبرلمان. وأحاط الوفد الجمعيات علماً بأن المجلس قد اعتمد القرار رقم ٧٩٣ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ بشأن الموافقة على انضمام الجماعة الأوروبية إلى بروتوكول مدريد واللائحة رقم ١٩٩٢ إعمالاً لذلك الانضمام. وصرح قائلاً إن ذلك النظام سيبدأ تشغيله في الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ بعد أن تعتمد المفوضية التدابير التقنية لتنفيذه. ورأى أن الصلة التي أقيمت بين بروتوكول مدريد ونظام علامات الجماعة من شأنها أن تتيح بديلاً جديداً للشركات الراغبة في حماية علاماتها في الاتحاد الأوروبي. وأشار في ذلك الصدد إلى أن تلك هي المرة الأولى التي تصبح فيها الجماعة الأوروبية

عضوا في إحدى معاهدات الويبو. واستطرد قائلا إن المجلس قد اعتمد أيضاً في مـــارس/آذار ٢٠٠٤ مراجعة مهمة للائحة العلامات التجارية برقم ٤٢٢ التي من شأنها أن تعزز فعالية النظام وتزيد مـــن قيمته المضافة وتستبق عواقب التوسيع ولا سيما العواقب المالية. وذكر أن التغيير الرئيســـي يتعلـــق بمراجعة نظام البحث الذي سيصبح نافذاً سنة ٢٠٠٨. وأفاد أيضاً أن المفوضـــية قـــد اعتمـــدت فـــي ١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ اقتراحاً بتوجيه يرمي إلى تعديل التوجيه رقم ٧١ بشأن الحمايـــة القانونيـــة للرسوم والنماذج الصناعية لأغراض التنسيق في السوق الداخلية لقطع الغيار عن طريق تحرير سوق قطع الغيار بعد بيعها. وذكر الوفد أن المفوضية الأوروبية قد عقدت مؤتمراً عن الملكيـــة الصـــناعية ومستقبلها في جزيرة إيشيا (إيطاليا) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، وحضر المؤتمر ممثلـــون عـــن عدد من المنظمات الحكومية (منهم رؤساء مكاتب البراءات الإيطالية والأوروبية واليابانية والأمريكية ورئيس مكتب العلامات التجارية الأوروبي) ومن القطاع الخاص ومكاتب المحاماة والمنظمات غيـــر الحكومية المعنية بقضايا الساعة. والتفت الوفد إلى التطورات في مجـــال حـــق المؤلـــف والحقـــوق المجاورة، وقال إن المفوضية الأوروبية قد نشرت في ١٩ يوليه/تموز ورقة عمل بشـــأن اســـتعراض تشريع حق المؤلف، جاء فيها أن قانون الاتحاد الأوروبي الراهن بشأن حق المؤلف جيـــد ومتماســـك ويحتمل مع ذلك بعض التحسينات مراعاة للتوسع الأوروبي. وأضاف قائلاً إن المفوضية الأوروبية قد شرعت في مشاورات بشأن عملية المراجعة لجمع آراء جميع أصحاب المصالح، وقال إن المشاورات ستظل مفتوحة حتى ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. وأعلن أن سبع دول أعضـــاء فـــي الجماعـــة الأوروبية قد صدّقت على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف أو معاهدة الويبو بشـــأن الأداء والتســـجيل الصوتي وأن الجماعة الأوروبية وسائر الدول الأعضاء تستعد للانضمام إلى المعاهدتين فـــي الأجـــل المتوسط، تنفيذاً للتوجيه رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن حق المؤلف والحقـــوق المجـــاورة فـــي مجتمـــع المعلومات. وذكر أن عشر دول أعضاء "قديمة" قد نفذت حتى هذا التاريخ التوجيه المذكور وأن سائر الدول الأعضاء تعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف. وأعلن أن المفوضية الأوروبية قد أصـــدرت فـــي ١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٤ تبليغاً بشأن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الداخليـــة، وأن التبليغ يطرح مسألة إدارة الحقوق من كل جوانبها المختلفة ولا سيما علاقتها بحســـن ســـير الســـوق الداخلية وإدارة الحقوق الفردية والجماعية والحاجة المتزايدة إلى التراخيص على مستوى الجماعة في ضوء مبدأ "الإقليمية" وظهور أنظمة إدارة الحقوق الرقمية والتطلعات المرتبطة بها وتطبيـــق قـــانون المنافسة وضمان حسن التدبير في جمعيات جني الإتاوات. وفيما يخص النقطة الأخيرة، قال الوفـــد إن المفوضية الأوروبية قد خلُصت إلى ضرورة الشروع في مبادرة تشريعية وأقامـــت مشـــاورات مـــع الأوساط المعنية، ترتب عليها ١٠٦ ردود من منظمات مختلفة وأفراد شتى، تم نشـــرها علـــى موقـــع السوق الداخلية على الإنترنت (ما عدا تسعة ردود سرية). وقال إن المفوضية تنظر حالياً بإمعان فـــي تلك الردود والآثار التي قد تترتب على تلك المبادرة من أجل الخروج باقتراح متوازن خـــلال ســـنة ٢٠٠٥. وختم الوفد كلمته بإعلان أن المفوضية الأوروبية قد دعمت مـــؤتمرا بشـــأن حـــق المؤلـــف والإبداع في الاتحاد الأوروبي الموسّع وإدراك الوضع والتوعية، انعقـــد فـــي دبلـــن (إيرلنـــدا) فـــي يونيه/حزيران ٢٠٠٤.

١٣٦- وأعرب ممثل الشبكة الإعلامية التقنية لأمريكا اللاتينية عن تعازيه لوفاة الدكتور أرباد بوكش. وأثنى أيضاً على الويبو لتوليها تنظيم الجمعيات. وأوضح المتحدث أن الشبكة التي يمثلها هي مؤسسة حكومية دولية يتألف أعضاؤها، حتى الآن، من البرازيل والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وفنـــزويلا وأن تلك المؤسسة قد حصلت، السنة الماضية، على مركز مراقب لدى الويبو. وأضاف أن هناك ستة بلدان إضافية من بلدان أمريكا اللاتينية تنظر حالياً في إمكانية الانضمام إلى الشبكة. وقال إن مهمة الشـــبكة تشمل ما يلي: دعم البنى التكنولوجية الأساسية لدول الأعضاء فيها وتشجيع القطاعين العام والخـــاص على استخدام تلك البنى؛ وتعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها بخصـــوص

القضايا التكنولوجية؛ وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من أجل استحداث تكنولوجيات أصلية وملائمة؛ وتحسين قدرات الدول الأعضاء لتمكينها من انتقاء التكنولوجيات المناسبة من البلدان الأخرى والتفاوض بشأنها وتكييفها واستخدامها؛ والتعاون مع سائر الأنظمة والشبكات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، الدولية منها والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وأفاد المتحدث أن الشبكة تعتبر، استناداً إلى ذلك الأساس، أنه من المهم جداً بالنسبة لها التعاون مع المنظمات والمؤسسات المعنية بالملكية الفكرية. واختتم كلمته بالإعراب عن تقدير الشبكة للاقتراح الذي قدمته كل من البرازيل والأرجنتين بوضع خطة إنمائية ترعاها الويبو، والذي سيُعرض على أعضاء الشبكة لكي ينظروا فيه.

١٣٧- وهنأ ممثل الجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة (WASME) المدير العام على توجهاته في السياسة العامة ورؤيته في ضمان المكان المناسب لحماية الملكية الفكرية والنهوض بها في جدول أعمال واضعي السياسات على أعلى المستويات في الدول الأعضاء وعلى جهوده من أجل تكوين الكفاءات لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهنأ المتحدث أيضاً نواب المدير العام على عروضهم وتمنى التوفيق لموظفي الويبو في عملهم المتفاني وتوجّه بأحر التعازي إلى أسرة الدكتور أرباد بوكش، المدير العام السابق الذي قضى نحبه مؤخراً. والتفت إلى دور جمعياته، وأكد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري في اقتصاديات معظم البلدان وفاتحة فرص التوظيف المستدام والنمو الاقتصادي الواسع بفضل الانتفاع المتزايد بنظام الملكية الفكرية لزيادة الطاقات التنافسية وتحسينها في قطاع الأعمال. وصرّح قائلاً إن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمارس أنشطة اقتصادية شتى تتراوح بين المشروعات الريفية المصغرة والتجمعات الصناعية الحديثة التي تنتفع بالتكنولوجيا المعقدة. وأشار أيضاً إلى أن الشركات الصغرى والريفية ومنشآت القرى والشركات الصغيرة والمتوسطة عامة توظف أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة في العالم وتمثل ما بين ٤٠ و٦٠ بالمائة من الإنتاج الصناعي الإجمالي وما بين ٣٠ و٥٠ بالمائة من الصادرات في البلدان النامية ومنها البلدان الأقل نمواً. وشكر المتحدث باسم رئيس الجمعية المنتخب وأمينها العام الأمانة على المساعدة في التوعية وتوضيح قضايا الملكية الفكرية في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم وتحسين قدرتها التنافسية من خلال الانتفاع بنظام الملكية الفكرية وإنشاء شعبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ لتناول احتياجات تلك الشركات. وأعلن أن جمعيته قد تأسست سنة ١٩٨٠ وهي المنظمة الدولية غير الحكومية الوحيدة المعنية بالشركات الصغيرة والمتوسطة وتتمتع بمركز استشاري في عدد من وكالات الأمم المتحدة وتضم أعضاء ومنتسبين من ١١٢ بلداً وتضطلع بدور مهم في تشجيع الحوار والتعاون بين المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام والقطاع الخاص. وأضاف قائلاً إن جمعيته قد نظمت ما يزيد على إثني عشر مؤتمرا دولياً في أوروبا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا وآسيا، منها الصين والهند، وفي الشرق الأوسط، وتسهر على تعميم المعلومات على أعضائها بشأن البرامج التدريبية التي تنظمها المعاهد والمؤسسات. وذكر المتحدث على سبيل المثال الهند التي تنتشر فيها خمسة ملايين من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توظف ٤٠ مليون شخص وتبلغ حصتها ٣٥ بالمائة من مجموع الصادرات ونحو ٤٠ بالمائة من القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي. وأشار إلى إنشاء معهد (NISIET) في مدينة حيدر آباد عن طريق وزارة الصناعات الصغيرة لتدريب المديرين المسؤولين عن الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن المعهد قد أشرف على تدريب ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ شخص من شركات صغيرة ومتوسطة شتى في الهند وبعض البلدان الأفريقية والآسيوية. وأعلن أيضاً أن جمعيته قد نفذت عدة برامج تدريبية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز بصفة خاصة على تدريب النساء، وأصدرت أيضاً مجلة شهرية تحتوي على معلومات بشأن ذلك النوع من الشركات وتستهدف مليوني شركة في العالم. وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز تعاون جمعيته مع الويبو ونشر الوعي لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة بضرورة الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لتحسين قدرتها التنافسية في

أسواق السلع والخدمات. وأشار في ذلك الصدد إلى أن الجمعية قد وزعت قرص الويبو الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة على أعضائها والمنتسبين إليها في مختلف مؤتمراتها. وفي سياق التعاون المتزايد مع الويبو، أشار المتحدث إلى أن جمعيته قد اشتركت مع الويبو في استضافة برنامجين خاصين في المقر الرئيسي للويبو، أحدهما انعقد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ والآخر في مايو/أيار ٢٠٠٤ وأن عدداً من المقاولين وخبراء الاقتصاد والمصرفيين والمحامين والمحاسبين قد حضر الاجتماعين. وصرّح قائلاً إن الويبو قد نظمت دراسات بشأن الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة في ١٥ بلداً، منها بلدان نامية وبلدان أقل نمواً في أمريكيا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وتعتزم إجراء دراسات مشابهة في بعض البلدان العربية، من أجل تحسين فهم خصائص التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني. وذكر المتحدث أن المشتركين في نشرة أنباء الويبو الشهرية لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة قد زاد عددهم ليبلغ ١٢ ٠٠٠ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وأعرب عن امتنانه وتقديره للويبو في هذا الصدد وحثّ على زيادة الموارد المخصصة لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستمرار في تنفيذ المهام الضخمة التي تقع على عاتق تلك الشركات وتنفيذها بنجاح، ودعا الدول الأعضاء إلى تأييد تلك الزيادة نظراً إلى أن جميع البلدان لديها مجموعة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى المساعدة.

١٣٨- وتناول ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) مسألة حق المؤلف عامة وإدارة حقوق المؤلفين والناشرين خاصة. وصرّح قائلاً إن أي نظام جيد لحق المؤلف لا بد أن يقوم على ثلاثة أركان هي القانون والإنفاذ والإدارة. وأضاف قائلاً إن الحقوق تتطلب إدارة سليمة لتعود بالفوائد على المبدعين والناشرين الذين يستثمرون في إتاحة مصنفاتهم وأشار إلى أن أصحاب الحقوق قد أسسوا منظمات للسهر على حقوقهم هي منظمات الإدارة الجماعية وجني الإتاوات التي تعمل في أكثر من مائة بلد. وأضاف قائلاً إن منظمات حقوق الاستنساخ التي تتولى منظمته تمثيلها تسهر على الترخيص بالمواد المستنسخة أو المطبوعة في أكثر من ٥٠ بلداً. ودعا مع ذلك إلى بذل المزيد من الجهود والتشجيع على إنشاء منظمات جديدة وتعزيز أنشطة المنظمات القائمة ولا سيما في البلدان النامية. ورأى أن من شأن ذلك أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والثقافية في البلدان المعنية. وشكر المتحدث المدير العام على منهجه التطلعي بشأن الشراكة مع القطاع الخاص وذكر إبرام اتفاق تعاون بين الويبو ومنظمته سنة ٢٠٠٣ بهدف تعزيز التعاون. وعبّر عن تطلعه إلى مزيد من التعاون في العالم.

١٣٩- وصرّح ممثل الجمعية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية (AIPPI) قائلاً إن جمعيته تضم أكثر من ٨ ٠٠٠ عضو في العالم وتمثل الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والجامعات. وأضاف قائلاً إن الأعضاء والمستشارين يشملون المحامين ورجال الصناعة. وأضاف قائلاً إن جمعيته تمثل جميع المنتفعين بالملكية الفكرية من مبدعين ومستهلكين. وأضاف قائلاً إنها ترى أن اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات التي انعقدت مؤخراً عن أن من غير المعقول تحقيق توافق في الآراء حول جميع المسائل المرتبطة بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي في الأجل القصير. ورأى مع ذلك أن هناك حاجة ماسة إلى المضي في التنسيق حتى لو كان ذلك في شكل محدود. وأشار في ذلك الصدد إلى أن اللجنة التنفيذية لجمعيته قد اعتمدت في اجتماع انعقد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ قراراً يلتمس قصر النقاش على بعض مواد مشروع المعاهدة، على أن تظل المسائل الأخرى قيد مناقشات لاحقة. وذكر ضمن المسائل الأخرى المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور التي تعلق منظمته أهمية كبيرة عليها ولكنها ترى أن من الأفضل تناولها خارج نطاق مشروع المعاهدة نظراً إلى طبيعتها المستقلة. وأضاف قائلاً إنه أكد ذلك الموقف أثناء ندوة عقدتها جمعيته في يناير/كانون الثاني واجتماع انعقد عشية استئناف اجتماع، اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في مايو/أيار. ومضى يقول إن ٢٠ منظمة غير حكومية قد خلصت إلى النتيجة ذاتها في ذلك الاجتماع، وهي أن من المستساغ الحد

من نطاق المعاهدة على نحو يسمح بإحراز تقدم في تحقيق هدف التنسيق الحيوي. واستطرد قائلاً إن التنسيق عملية طويلة وإن جمعيته تؤيد الأسلوب التدريجي، مع استكمال معاهدة أولى ثم الانتقال إلى العمل على مواد أخرى وهلمَّ جراً، بحيث تكون النتيجة النهائية تنسيقاً في مصلحة الجميع من بلدان صناعية وبلدان نامية. وأضاف قائلاً إن جمعيته تساند اقتراح اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

١٤٠- وتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي للإذاعة (EBU) بالأصالة عن منظمته وعدد آخر من اتحادات الإذاعة في العالم. وقال إن استدراك الفجوات في حماية هيئات الإذاعة في اتفاقية روما لسنة ١٩٦١ مهم لكل هيئات الإذاعة، سواء كانت في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، وإن تلك الحاجة أصبحت ماسة أكثر من أي وقت مضى. وأشار إلى أن هيئات الإذاعة هي من العوامل التي تدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تم تأكيده في الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ومضى يقول إن الإشارات الصادرة عن هيئات الإذاعة تسمح بنقل المعرفة، وإن الإذاعة في حد ذاتها تخاطب الجميع. وأضاف قائلاً إن مهمة هيئة الإذاعة الأولى في جميع البلدان هي إرضاء حاجة جمهورها إلى المعلومات بمختلف أنواعها. واستطرد يقول إن هيئات الإذاعة تحتاج إلى وسائل فعالة على الصعيد الدولي لحماية إشاراتها واستغلالها إذا ما أرادت أن تؤديَ واجبها وتزود الجمهور بالمعلومات في مجال التربية والثقافة والترفيه. وأفاد بأن أكثر من ١٠ حكومات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية قد طرحت نصوص مشروعات أحكام على اللجنة الدائمة لتنظر فيها خلال السنوات السبع الماضية، وإن تلك النصوص كانت متشابهة إلى حد بعيد. وقال إن من المتوقع عامة أن تستمر تلك العملية بالنظر إلى زخمها الراهن للتمكين من الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب فرصة.

١٤١- وأشار ممثل منظمة أطباء بلا حدود إلى أنه سيتحدث تحديداً عن موضوع الحملة الخاصة بفرص الحصول على الأدوية الأساسية. وأوضح أن منظمة أطباء بلا حدود منظمة طبية إنسانية تعمل في أكثر من ثمانين بلداً في جميع أنحاء العالم، وأن اهتمام منظمته بالمسائل المرتبطة بالملكية الفكرية ناجم عن أنها وجدت نفسها تواجه بشكل متزايد مشاكل تتعلق بالعلاقة الموجودة بين فرص الحصول على الأدوية الأساسية وبين مسألة الملكية الفكرية، وبصفة خاصة البراءات، ولا سيما في سياق وباء الإيدز والعدوى بفيروسه. وأضاف المتحدث أن الأدوية الجديدة غالباً ما تكون أسعارها في غير متناول الفقراء الذين هم بحاجة ماسة إليها. ولفت الانتباه إلى أنه تمت، في أوروبا وأمريكا الشمالية، إتاحة الأدوية التي تمكن من إطالة أعمار الأشخاص الحاملين لفيروس الإيدز منذ أكثر من عقد من الزمن. وأشار إلى أن هناك اليوم في العالم النامي ٤٠ مليون شخص ممن يتعايشون مع فيروس الإيدز، ستة ملايين منهم بحاجة إلى الاستفادة من علاج من هذا النوع، ولكن ذلك العلاج ليس متاح في الواقع سوى لنحو ٤٠٠ ٠٠٠ من بين هؤلاء. وأوضح المتحدث أن منظمته تعالج ١٥ ٠٠٠ شخص بواسطة الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية في ٢٥ بلداً، وذلك بفضل انخفاض سعر تلك الأدوية من حوالي ١٥ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة لكل مريض إلى ١٥٠ دولار. ومضى يقول إن ذلك الانخفاض ناجم عن التنافس القائم بسبب الأدوية النوعية. وأضاف أن المجموعة الأولى من الأدوية النوعية المضادة للفيروسات القهقرية أصبحت متاحة بفضل تعدد النظم الوطنية للبراءات واختلاف الممارسات المُتّبعة في مجال إصدارها. غير أنه أعرب عن قلق منظمته بخصوص المستقبل، عندما سيكون المرضى بحاجة إلى أدوية من الجيل الثاني مع احتمال أن تتوقف إمكانية تزويدهم بالنسخ الميسورة التكلفة من الأدوية الجديدة. وصرّح المتحدث بأن منظمته لا يمكنها أن تقبل بعالم لا يتمتع فيه سوى الأغنياء بثمار الابتكار. وأوضح أنه تم، إلى حد ما، الاعتراف بذلك المبدأ في الإعلان الصادر عن منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) والصحة العامة، والذي اعتُمد في الدوحة في سنة ٢٠٠١. وأعرب كذلك عن رغبته في طرح مشكلة شحّ البحث والتطوير في مجال الأمراض المُهملة، وبوجه خاص الأمراض المدارية. وقال إن الابتكار في المجال الصيدلاني ينزع إلى المجالات الواعدة بدخل مربح، مما يشكّل نتيجة منطقية لآلية البحث والتطوير القائمة على

البراءات التي يجري اتباعها حالياً. ومضى يقول إن ذلك النظام لم يوفّق في تلبية عدد هائل من الاحتياجات. وأضاف المتحدث أنه لم يكن هناك في السنوات العشرين الماضية، من بين ١٣٠٠ كيان كيميائي من الكيانات المُسجّلة في جميع أنحاء العالم، سوى ١٣ كياناً موجهاً لمعالجة الأمراض المدارية. واسترعى الانتباه إلى الاحتياجات المحدّدة في مجال الإيدز حيث لا توجد وصفات فعالة لمعالجة المليون ونصف المليون من الأطفال المصابين، على الرغم من الحجم الكبير لأنشطة التغطية والبحث. وأفاد بأنه على الرغم من أن مهمة الويبو الرئيسية هي العمل على تشجيع النشاط الإبداعي وتعزيز حماية الملكية الفكرية وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل الإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن تلك المنظمة لا تزال تبدو وكأنها تنتهج ثقافة تقوم على حماية الملكية الفكرية دون إيلاء الاعتبار الكافي للآثار الاجتماعية والصحية المترتبة على ذلك. وقال المتحدث إن منظمته ترى أنه ينبغي للويبو، باعتبارها هيئة من هيئات الأمم المتحدة، تغيير النُهج التي تتبعها وأعرب عن أمل منظمته في رؤية الويبو تعتمد نهجاً يعترف بالجمهور كالمستفيد الأول من نظام البراءات. وأضاف أن منظمته ترى أن نظام الملكية الفكرية هو بمثابة أداة من أدوات السياسات الاجتماعية لا بد أن ينتفع بها المجتمع قاطبة. ومضى يقول إن منظمته تحثّ الويبو، تحديداً، على الاضطلاع بإصلاحات في برامج المساعدة التقنية ومساعدة البلدان على تنفيذ إعلان الدوحة بشأن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) والصحة العامة تنفيذا تاما، وذلك لتمكين كل منها من الانتفاع على نحو كامل بأوجه المرونة المتاحة في ذلك الاتفاق. وأعرب ممثل أطباء بلا حدود عن رغبته في رؤية الويبو تشارك في نقاش بشأن كيفية حفز أنشطة البحث والتنمية القائمة على الاحتياجات الصحية، خصوصاً فيما يتعلق بالأمراض المُهملة، وبشأن الآليات التي تمكّن من تحقيق منافع من ابتكارات طبية تُتاح لكل من هم بحاجة إليها. ويعني ذلك، في رأي المتحدث، أنه ينبغي استكشاف نماذج بديلة لأنشطة البحث والتنمية وسُبل تمويلها. وقال إن منظمته لا ترغب في رؤية الويبو تمضي قدماً بعملية إصلاح قانون البراءات دون إجراء تقييم مستقل لتبيّن الآثار المحتملة لذلك القانون على الصحة العامة. ورأى المتحدث أن المناقشات القادمة بشأن وضع خطة إنمائية ترعاها الويبو من شأنها أن تتيح إمكانية فريدة لتناول المسائل المطروحة. وأضاف أن منظمته تتطلع إلى العمل مع الويبو بشأن سُبل تعزيز فرص الحصول على الأدوية الأساسية وسُبل ضمان ابتكار يراعي الاحتياجات الصحية للسكان في البلدان النامية. واختتم ممثل أطباء بلا حدود كلمته بالإشارة إلى أن منظمته من بين الأطراف الخمسمائة الموقعة على إعلان جنيف بشأن مستقبل الويبو الذي نُشر منذ فترة قصيرة.

١٤٢- وشكر المدير العام المندوبين الكرام على دعمهم العمل المستكمل خلال فترة السنتين الماضية وبرنامج العمل المرتقب للمستقبل. وقال إنه سينقل إلى الموظفين تقدير المندوبين لعمل الأمانة. وأضاف قائلا إنه تفاءل بالخير عندما استمع إلى الوفود التي تفهمت حاجة الويبو إلى الموارد كي تستطيع إنجاز برنامج عملها بالكامل وأبدت استعدادها للعمل معا من أجل إيجاد حل مناسب في ضوء الوضع المالي الراهن. وشدد المدير العام على أن من الضروري إيجاد الحل. وأحاط علماً بمختلف جوانب عمل المنظمة التي حظيت بأهمية خاصة وأولوية في منظور الدول الأعضاء، ولا سيما أنشطة وضع القواعد والمعايير وإدراج البُعد الإنمائي في برنامج عمل المنظمة واستمرار الحاجة إلى التدريب وإنشاء المؤسسات والتركيز على تعزيز البُعد الاقتصادي في العمل الجاري في البلدان النامية وبالأخص الاستمرار في تبسيط أنظمة الحماية الدولية التي تديرها الويبو وترشيدها. وقال إن الإنصات إلى بيانات وفود البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً قد بيّن له الشوط المقطوع منذ سنة ١٩٩٨. ومضى يقول إن ثقافة الملكية الفكرية قد انتشرت بحيث أصبح من الممكن اليوم القولُ بأن الجميع دون استثناء يوافقون على أن الملكية الفكرية ضرورية في استراتيجيات التنمية الوطنية. واعتبر ذلك منعطفاً رئيسياً في مسار مفهوم الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالعمل الإنمائي المنجز في البلدان النامية ولا سيما البلدان

الأقل نمواً، صرّح المدير العام قائلاً إن ذلك العمل سيستمر في البلدان نفسها وبناء على طلبها. وأضاف قائلاً إن نتائج ذلك العمل ستكون ملكاً للبلدان ذاتها وستترجم في الأسواق المحلية وستأتي داعمة لجهود المبدعين والمخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة. واستطرد قائلاً إن الويبو ستستمر في تيسير الحوار المفتوح وبحث جوانب السياسات العامة المرتبطة بتسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية ولا سيما فيما يخص الصحة والنفاذ إلى المعلومات والمعرفة ونقل التكنولوجيا. وأشار إلى أن الأمانة قد أتاحت للبلدان النامية عدة أدوات عملية أو تسهر حالياً على إتاحتها، ومنها أربعة أدلة بشأن مختلف جوانب الترخيص وأداة لمراجعة الحسابات المرتبطة بالملكية الفكرية ومناهج المحاسبة لتقييم أصول الملكية الفكرية ومبادئ الإدارة الناجحة لأصول الملكية الفكرية على المستوى الوطني وعلى مستوى المؤسسات. وذكر أن من المعتزم تعزيز الانتفاع بالأدوات التنظيرية والإحصائية والمنهجية لقياس الوقع الاقتصادي للملكية الفكرية بمختلف فروعها على الاقتصاديات الوطنية. وأعلن أن الويبو تعتزم تكثيف عملها في تزويد الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير بالوسائل الكفيلة بتقديم الخدمات التي من شأنها أن تدعم الاختراعات والابتكارات وتتولى إدارتها. وأحاط علماً أيضاً بالمطالبة بمزيد من الموارد المالية للعمل على دعم البلدان النامية وفي مقدمتها البلدان الأقل نمواً. وفيما يخص مساعدة الدول الأعضاء على الحصول على إحصائيات بشأن وقع أنشطة الملكية الفكرية على الناتج الإجمالي القومي، أشار المدير العام إلى أن الويبو قد أعدت دراسات وطنية بشأن إسهام القطاع الثقافي أو القائم على حق المؤلف في البلدان الأربع الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان أمريكيا الجنوبية (MERCOSUR)، وهي بصدد إعداد دراسات بشأن خمسة بلدان عربية وبلد آسيوي، ومن المعتزم إعداد دراسات مشابهة في بلدان أخرى، منها بَلَدان انضما مؤخراً إلى الجماعة الأوروبية. وأشار أيضاً إلى مشروع رائد يجري تنفيذه لقياس الوقع العام للملكية الفكرية على الاقتصاد الوطني في خمسة بلدان أفريقية، ومن المعتزم تغطية عشرة بلدان أفريقية أخرى في الدراسة الاستقصائية خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥. ورحب المدير العام بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة جمهورية كوريا لدعم عمل الويبو لمصلحة البلدان النامية، ورأى أن تنظيم مؤتمر لوزراء من البلدان الأقل نموا سيتيح فرصة فريدة من نوعها لتبادل الخبرات بين مختلف الأقاليم والاستفادة من تجربة جمهورية كوريا الناجحة في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية كأداة تسهم في التنمية ومشاطرتها مع بلدان من أقاليم أخرى في إطار نموذج متميز لنقل التكنولوجيا. ومضى يقول إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد صرّح قائلاً إن الويبو قد زادت إنفاقها على التعاون لأغراض التنمية بنسبة ١٠٠٠ بالمائة خلال العقد الماضي. وذكر أنه أمكن توضيح مصدر البيانات المستند إليها في ذلك التصريح بعد إجراء اتصالات مع ذلك الوفد، وتبيّن أن البيانات تستند إلى قراءة خاطئة لبرنامج الويبو وميزانيتها، إذ أن الأرقام المبيّنة لفترة السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥ وفترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ كانت متدنية بشكل مصطنع لأنها لم تكن تشمل تكاليف الموظفين وأن الأرقام المبيّنة لفترة السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مرتفعة بشكل مصطنع لأنها تشمل برامج خلافَ برامج التعاون لأغراض التنمية فقط، مثل برامج الشركات الصغيرة والمتوسطة ومخاطبة الجماهير والمنشورات والمواد الإعلامية. واستخلص قائلاً إن المعايير اختلفت باختلاف فترات السنتين. ومضى يقول إن الأرقام التي اعتمد عليها وفد الولايات المتحدة الأمريكية شملت الأكاديمية بالإضافة إلى التعاون مع بعض بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وفضلاً عن التعاون لأغراض التنمية. واستخلص قائلا إن الزيادة لم تكن إذاً بعشر مرات بل كانت أقرب إلى ثلاث مرات، وإن حصة التعاون لأغراض التنمية من إجمالي ميزانية الويبو لم تتغير كثيراً خلال العقد. وأكد المدير العام أن الموارد التي أتيحت للتعاون لأغراض التنمية إنما تم تخصيصها وفقاً لقرارات الدول الأعضاء في الويبو التي وافقت في فترة السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ على زيادة الموارد لتمكين المنظمة من تنفيذ ولايتها الجديدة المنصوص عليها في اتفاق التعاون بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية لسنة ١٩٩٦ بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها

المترتبة على اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) في المواعيد المحددة لذلك. وأشار إلى أن نظام الملكية الفكرية العالمي قد شهد اتساعا ملموسا خلال الفترة من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ٢٠٠٤، إذ زاد عدد أعضاء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة ١٠٠ بالمائة وأعضاء نظام مدريد بنسبة ٩٠ بالمائة وأعضاء اتفاقيتي باريس وبرن بنسبة ٤٠ بالمائة و٥٣ بالمائة على التوالي. وقال إن مجمل الأعضاء الجدد كانوا من البلدان النامية أو البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر وإن جزءا من الموارد التي كانت تعتبر من الموارد المخصصة للتعاون لأغراض التنمية قد تم استخدامها في الواقع للترويج للانضمام إلى المعاهدات وأنشطة الدعم اللاحقة للانضمام. وفيما يتعلق بالأرقام التي ذكرها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، أفاد المدير العام بأن تلك الأرقام تقتضي بعض التدقيق ويسرُّ الويبو أن توضّحها مع الوفد. والتفت المدير العام إلى نقطة أخيرة مؤكداً أن عدة مكاتب وطنية وإقليمية قد زادت رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات للاستجابة إلى الظاهرة ذاتها التي تواجهها الويبو وأن التخلّف عن تسوية الرسوم في المنظمة من شأنه أن يشلّ عملها ويسفر عن عواقب خطيرة. ورأى أن برنامج العمل المخصص للبلدان النامية من شأنه أن يعود بالفائدة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء لأن هدف التنمية مشترك بين الجميع. وأعلن أن الأمانة ستسعى إلى إقامة حوار مفتوح وشراكة بين الدول الأعضاء كافة من غير تمييز على أساس مستوى التنمية. وقال إن تلك الشراكة ستقام في مختلف محافل الويبو ولا سيما اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وشدد أيضاً على أهمية العمل الجاري في لجان الويبو الدائمة واللجنة الحكومية الدولية. وأكد المدير العام لجميع الدول الأعضاء أنه والأمانة سيقدمان كل الدعم الضروري لتحقيق توافق في الآراء وإحراز التقدم. وتوجه المدير العام بالشكر إلى وفد سنغافورة على عرضه السخي باستضافة مكتب للويبو في سنغافورة وأحاط علماً بإجماع الدول الآسيوية الأعضاء على دعم ذلك الاقتراح وقال إن الأمانة قد أجرت اتصالات مع ممثلي سنغافورة ورأت أن ضمان حضور متواضع جداً للويبو في تلك المنطقة من العالم لن يسفر عن أي آثار مالية إضافية. وقال المدير العام إنه فهم من الاقتراح الذي طرحه الوفد أن إنشاء مكتب من ذلك القبيل سيساهم في دعم عمل الويبو ويعزز فاعليته في خدمة البلدان الآسيوية وإن الأمانة ستبحث تفاصيل ذلك العرض وتضعه في صيغة نهائية مع حكومة سنغافورة.

١٤٣- وأثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، التمس بعض الوفود الحق في الرد على مسألة البيانات الجغرافية. ويرد فيما يلي تلخيص لبيانات تلك الوفود حسب الترتيب الذي وردت فيه.

١٤٤- ورداً على البيان الذي أدلى به وفد شيلي بشأن العمل المنجز في منظمة التجارة العالمية بشأن البيانات الجغرافية، اعترض وفد سويسرا بشدة على استخدام عبارات من شأنها أن تحدَّ من المصداقية والأهمية المعلقة على حماية أفضل للبيانات الجغرافية لفائدة الملايين من المنتجين في العالم مشيرا إلى أن أولئك المنتجين هم في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية أيضا. وشرح الوفد موقفه قائلاً إن البلدان المشتركة في العمل الجاري في منظمة التجارة العالمية، ومنها سويسرا، قد أقرت بأن البيانات الجغرافية تسمح بدعم المنتجات المحلية التقليدية وتساهم بالتالي في التنمية المستدامة للعديد من أقاليم العالم. وأضاف قائلاً إن شهادة المنتجين الأوروبيين في المنتدى العام الذي نظمته منظمة التجارة العالمية مؤخراً، بل شهادة المنتجين من الصين والهند وكينيا والمغرب، قد بيّنت بوضوح أن البيانات الجغرافية تستجيب على نحو مفيد لاحتياجات تلك البلدان في مجال التنمية الاقتصادية، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو العالمي. وأشار الوفد في ذلك السياق إلى أن عدة دول أعضاء في الويبو أشارت في بياناتها العامة إلى تزايد الاهتمام بتلك البيانات الجغرافية في عدد كبير من البلدان، ودعا مع ذلك إلى تعزيز حماية البيانات الجغرافية بما يزيد من فعاليتها على ما هو مضمون حالياً بموجب اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) مؤكدا على ضرورة ذلك في ضمان استمرارية المنافع المذكورة. وأعرب الوفد عن رضاه بعزم إيطاليا على تنظيم ندوة الويبو

المقبلة بشأن البيانات الجغرافية سنة ٢٠٠٥، وقال إنها ستتيح فرصة ممتازة لإجراء نقاش بنّاء حول كل تلك المسائل. وفي الختام عبّر الوفد عن سروره لإجراء مناقشات بنّاءة في منظمة التجارة العالمية مع وفد شيلي بشأن تحسين حماية البيانات الجغرافية في مضمار المشاورات والعمل المطلوب في يوليه/تموز ٢٠٠٤ من الدول الأعضاء بهدف الخروج بنتيجة بنّاءة في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بالقضايا المحددة التي ذكرها وفد شيلي في نهاية بيانه، قال وفد سويسرا إن بلده يرغب في أن يؤكد من جديد أن الإجراء الجاري حالياً يسمح بمراعاة جميع المصالح المعنية، بما في ذلك مصالح الأجانب وأن هناك اتفاقاً ثنائياً قد أُبرم قبل عقود مضت ويشمل تلك المسائل.

١٤٥- وساند وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا.

١٤٦- وأيد ممثل لجنة الجماعات الأوروبية البيان الواضح الذي أدلى به وفد سويسرا وأيده وفد فرنسا. وشدد المتحدث على أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على مسألة مكان المنشأ وأشار إلى العمل المثمر والناجح الجاري في منظمة التجارة العالمية بهدف حماية مكان المنشأ لفائدة المنتجين والمستهلكين. ورأى المتحدث أن العمل الجاري في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يستمر بالوتر نفسه وألا يُفتح باب النقاش بشأن ذلك العمل في الوقت الراهن.

١٤٧- وقال وفد شيلي من جديد أن البيان الذي أدلى به إنما يدعو إلى بعض التنسيق بين المناقشات الجارية في الويبو والمناقشات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن البيانات الجغرافية، نظراً لوجود انطباع واضح بأن المسارين يتقدمان في اتجاهين مختلفين تماماً، وقال إن ذلك لا يفيد المنتفعين بالنظام أو المنظمتين المعنيتين.

١٤٨- وأيد وفد جورجيا بيان فرنسا وبين الاتحاد الأوروبي وبيان سويسرا وأشار إلى أنه قد تحدث عن موضوع البيانات الجغرافية وقال من جديد إن جورجيا تؤيد تنسيق الأنشطة بين المنظمتين في هذا المجال. وعلق أهمية كبيرة على موضوع البيانات الجغرافية وقال إنها في مصلحة العديد من البلدان. وساند الوفد بالتالي مواصلة النقاش المفيد والبنّاء جداً بشأن هذا الموضوع.

١٤٩- وهنّأ وفد ناميبيا الرئيس على إعادة انتخابه رئيسا لسلسلة الاجتماعات الأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب عن ثقته في أن أعمال الجمعية العامة سوف تكلّل بالنجاح بفضل ما يتحلى به الرئيس من بصيرة وحنكة قيادية. وأعرب الوفد عن تأييده الشامل للبيانات التي أدلى بها وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعن مساندته الكاملة للاقتراح الذي تقدم به وفدا الأرجنتين والبرازيل فيما يتعلق بالقضية المهمة الخاصة بالأنشطة المقترحة في إطار جدول أعمال الويبو الإنمائي. وقال إنه يؤيّد أيضا الاقتراحين المهمين اللذين تقدّم بهما المكتب الدولي بشأن زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات تحت البند ١٥ من جدول الأعمال. وقال إن نظام الملكية الفكرية إذا كان محكم التطوير والتنسيق من شأنه أن يساهم بقدر كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل المجتمعات. ثم تحدّث الوفد عن مختلف الأنشطة والبعثات التي نظمتها الويبو في ناميبيا منذ دورة الجمعيات سنة ٢٠٠٣. وذكر أن بلده استفاد من المساعدة التقنية في صياغة قانون الملكية الصناعية وأتمتة مكتب الملكية الصناعية ومبادرة من الأكاديمية بالتعاون مع جامعة ناميبيا وتدريب موظفين ناميبيين على اتفاق مدريد وبروتوكوله بالإضافة إلى مساعدات وأنشطة قيّمة أخرى في مجال الملكية الفكرية عموما، ولا سيما عقب انضمام ناميبيا إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق مدريد وبروتوكوله. وأعلن أيضا أن بلده قد صدّق على معاهدتي الويبو للإنترنت، أي معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، وأشار إلى أن تأخر بلده في الانضمام إليهما يعزى إلى ضرورة تعديل قانون ناميبيا بشأن حق المؤلف والحقوق المشابهة والذي سيعرض على البرلمان في أوائل سنة ٢٠٠٦. وأطلع الوفد المدير العام أن هناك المزيد من طلبات المساعدة التقنية التي ستوجه إلى الويبو في المستقبل القريب لتمكين بلده من

تنفيذ جميع الأنشطة المذكورة أعلاه على أحسن وجه. وأعرب عن امتنانه الصادق للمدير العام ولفريقه المتميز على الدعم المقدّم لناميبيا. وأكّد أن ناميبيا، بلدا وشعبا، تساند قيادة الويبو. وفي الختام، تقدّم الوفد بالتعازي لأسرة وأصدقاء الفقيد الدكتور أرباد بوكش الذي أسهم لما كان مديرا عاما للويبو في معظم ما أنجزته الويبو حتى الآن.

١٥٠- وقال ممثل ائتلاف المجتمع المدني (CSC) إن هذه هي أول مرة تلقي فيها منظمته بيانا أمام الجمعية العامة للويبو. وبيّن أن الائتلاف يضمّ ٢٦ منظمة غير حكومية من ١٢ بلدا من الشمال والجنوب. ونقل انشغال أعضاء الائتلاف إزاء عدد من القضايا المتنوعة والتي تخصّ الويبو وخصّ بالذكر فرص الحصول على الأدوية والنفاذ إلى المعارف وتحسين آليات دعم الإبداع. وشكر ممثل الائتلاف الحاضرين على تأييدهم لطلب الائتلاف من أجل الحصول على اعتماد دائم كمنظمة غير حكومية معربا عن أمله في المشاركة في الحوار بشأن جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، ولا سيما المساهمة في العمل من أجل معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا. وقال إن الائتلاف يقترح أن تحتوي تلك المعاهدة على أحكام بشأن موضوعات مثل تنفيذ المواد ٤ و٥ و٦ و٧ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة وتنفيذ المواد ٧ و٨ و٤٠ من اتفاق تريبس بشأن مراقبة الممارسات المنافية للمنافسة ونقل التكنولوجيا، وموضوعات مثل النفاذ العام للأبحاث الممولة من مصادر عامة وآليات التشجيع على الانفتاح، بما في ذلك دعم فتح النفاذ إلى الأبحاث والمعايير المفتوحة للبرامج الحاسوبية وتطوير الإنترنت وقواعد البيانات المفتوحة وغيرها من آليات تعميم المعارف والتكنولوجيا ونقلها بالإضافة إلى الأساليب الأخرى الرامية إلى رفع الحواجز على الابتكار ودعم المناهج التعاونية ودعمها تشجيعا للابتكار والإبداع. وأشار إلى الحاجة إلى وضع استثناءات دنيا في قوانين البراءات وحق المؤلف من أجل حماية المكفوفين والمكتبات والمدرسين والمستهلكين وتقنيات الإنترنت، مما يسهّل متابعة الأنشطة الإبداعية والابتكارية للمؤلفين وفناني الأداء والباحثين والمبتكرين والعاملين على الصعيد الفردي وفي إطار الأوساط الإبداعية. وأكّد على ضرورة إدراج أحكام في معاهدة التعاون بشأن البراءات لحماية منظمات وضع المعايير ودعم الجهود التعاونية في خدمة المصلحة العامة، مثل قواعد البيانات أو المعايير التي لا تشملها مطالب الحماية بموجب براءة، والحاجة إلى الآليات، مثل تلك التي تنص عليها المعاهدة الأوروبية، والتي من شأنها النهوض بنقل التكنولوجيا والتعاون العلمي بين الدول الأعضاء الغنية والفقيرة. ولاحظ ممثل الائتلاف الموضوعات المهمة الأخرى التي أضيفت إلى جدول الأعمال لمناقشتها وذكر الامتلاك التعسفي للسلع الاجتماعية والعامة العصرية والتقليدية، وتركّز الملكية والتحكم في المعارف، والتكنولوجيا والموارد البيولوجية، والمعاملة غير المنصفة للمؤلفين والمخترعين وغيرهم من المبدعين أفرادا وجماعات، والأطر التجارية الجديدة لدعم البحث والتطوير.

١٥١- ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، على مضمون الوثيقة A/40/2 وأحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/40/3.

البند ٥ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات

١٥٢- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ٦ من جدول الأعمال الموحد:

حماية الأداء السمعي البصري

١٥٣- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ٧ من جدول الأعمال الموحد:

حماية حقوق هيئات الإذاعة

١٥٤- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ٨ من جدول الأعمال الموحد:

المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات

١٥٥- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ٩ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

١٥٦- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ١٠ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

١٥٧- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ١١ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بوضع خطة عمل جديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يخص مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي

١٥٨- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ١٢ من جدول الأعمال الموحد:

اقتراح لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية

١٥٩- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد التصنيف الدولي للبراءات

١٦٠- انظر تقرير دورة جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (الوثيقة IPC/A/22/3).

البند ١٤ من جدول الأعمال الموحد:

التبادل الإلكتروني لوثائق الأولوية

١٦١- واستندت المناقشات إلى الوثيقة A/40/6.

١٦٢- وصرّحت الأمانة قائلة إن المكتب الدولي سيتسلم هذه السنة بناء على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات نحو ١٢٠ ٠٠٠ وثيقة أولوية من المعتزم إتاحتها لأي مكتب من المكاتب المعينة بناء

على التماس يقدم وفقاً للمادة ٨ من المعاهدة والقاعدة ١٧ من لائحتها التنفيذية. وذكرت الأمانة أن المكتب الدولي كان يتسلم وثائق الأولوية بناء على النظام السابق ويعدّ نسخاً منها ويوزعها على المكاتب في شكل ورقي. وأضاف قائلاً إن المكتب الدولي قد بذل جهوداً من أجل تعميم تكنولوجيا المعلومات خلال السنوات القليلة الماضية بهدف تحقيق مكاسب في الفعالية فيما يتعلق بطريقة تداول وثائق الأولوية وتوزيعها. وذكر أن الويبو تدرك أن لكل مكتب معين طاقاته وإنها على استعداد لتسلم وثائق الأولوية بأي شكل، سواء كان ذلك على الورق أو الأقراص المدمجة أو أقراص الفيديو أو عبر الإنترنت. وأضاف قائلاً إن المكتب الدولي على استعداد لإتاحة الوثائق للمكاتب المعينة بالشكل الذي تختاره.

١٦٣- وذكرت الأمانة قائلة إنها بصفتها مكتب معاهدة التعاون بشأن البراءات تستطيع أن تزيد من فعاليته إذا ما تسلمت وثائق الأولوية في شكل إلكتروني، وأكدت أن ليس من مانع قانوني يحول دون ذلك. وتوضيحاً للموضوع، صرحت الأمانة قائلة إن من المفيد لجمعيتي اتحاد باريس واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات أن يوافقا على المبادئ الأساسية الواردة في الفقرة ٩ من الوثيقة A/406 التي تؤكد الوضع الراهن. وفيما يتعلق بتلك المبادئ، ذكرت الأمانة أن للإدارة التي تصدر وثيقة الأولوية أن تقرر ما تعتبره تصديقاً على وثيقة الأولوية كالختم مثلاً. وشرحت الأمر قائلة إن من المفيد أن يتولى المكتب الذي يرسل وثائق الأولوية على قرص مدمج إلى المكتب الدولي أن يصدّق جميع الوثائق على ذلك القرص بدلاً من أن يرفق بكل وثيقة أولوية على القرص شهادة تصديق. وأضافت الأمانة قائلة إن من المهم جداً في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أن تمتنع المكاتب المعينة والمختارة عن اشتراط أي شكل إضافي من التصديق إذا ما صدرت وثيقة الأولوية وكانت مصدقة وفقاً للمبادئ المذكورة في أحد مكاتب تسلم الطلبات وأرسلت إلى المكتب الدولي. وأفاد بأن المكتب الدولي يضيف في تلك الحالة الشهادة إلى النسخة التي يُعدها ويجنب مودع الطلب بالتالي إرسال عدة نسخ مصدقة.

١٦٤- ورداً على أسئلة أُثيرت فيما يتعلق بالتبادل الثنائي لوثائق الأولوية بناء على اتفاقية باريس وخارج نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومنها أسئلة بشأن إمكانية أن تطالب البلدان بتقديم وثيقة الأولوية على الورق وتطبيق معيار إلكتروني يحكم طريقة تحويل وثائق الأولوية من مكتب إلى آخر بناء على اتفاقية باريس، أشارت الأمانة إلى أن من المناسب أن تنظر الويبو في الجوانب القانونية والمعايير الإلكترونية المرتبطة بتبادل وثائق الأولوية بناء على اتفاقية باريس في سياق الفريق العامل المعني بالمعايير والتوثيق والتابع للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات أو اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات مثلاً.

١٦٥- وعبّر وفد ألمانيا عن تقديره للمشاورات التي شرعت فيها الأمانة في هذا الصدد مع عدد من المكاتب وأضاف قائلاً إنه يؤيد تماماً التفاهم المقترح في الوثيقة A/40/6 بعد أن استمع إلى الشرح الذي قدمته الأمانة.

١٦٦- وأعرب وفد المكسيك عن قلقه العميق في هذا الصدد لسببين. وذكر في المقام الأول التفاوت الحالي بين مكاتب البراءات فيما يخص الانتفاع بالوسائل الإلكترونية وذكر في المرتبة الثانية العواقب القانونية التي قد تنشأ نتيجة لذلك. وأقر الوفد بأن ذلك الاقتراح ينبع عن احتياجات عدد محدود من المكاتب ومن شأنه أن يحد من مجال تصرف مكاتب تسلم البراءات التي لا تمتلك البنية التحتية التي تسمح لها بمعالجة الوثائق إلكترونياً. ورأى أن من شأن ذلك أن يضرّ بالنظام وأن يؤثر سلبا في مودعي الطلبات. وقال إنه بالتالي لا يستطيع أن يؤيد الاقتراح من غير تحليل مفصل للسياق القانوني الراهن وعواقبه الممكنة على البلدان الأعضاء المختلفة داخل النظام.

١٦٧- وصرّح وفد إسرائيل قائلاً إنه يساند تماماً التفاهم المقترح بشأن طريقة تقديم وثائق الأولوية بناء على اتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى أن التفاهم من شأنه أن يسمح بتقديم خدمات متقدمة للجمهور في العالم كله بفضل نظام الإيداع الإلكتروني ونظام المعالجة الإلكترونية. وأحاط الجمعيات علماً بأن حكومة إسرائيل قد أعدت لائحة جديدة بشأن الإيداع الإلكتروني للطلبات والالتماسات (قانون التوقيع الإلكتروني رقم ٢٠٠١-٥٧٧١) وأنها تعمل حالياً على تعديل قانونها الوطني فيما يتعلق بتسلم طلبات البراءات والوثائق المرتبطة بها في شكل إلكتروني.

١٦٨- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية ووفد كندا عن تأييدهما الكامل للتفاهم المقترح في الوثيقة A/40/6.

١٦٩- وأيد وفد الصين الاقتراح الوارد في الوثيقة A/40/6 لأنه يتمشى مع الاتجاه المتبع في معاهدة التعاون بشأن البراءات والقائم على المرونة. ورأى أن الاقتراح يكفل أداة فعالة تمكّن المكاتب من معالجة وثائق الأولوية وشهادات التصديق وتفي باحتياجات مكتب بلده. وذكّر الوفد بأن المكاتب تمر بمراحل متفاوتة في تطوير بنيتها التحتية الإلكترونية، ودعا إلى تطوير نفق إلكتروني يستجيب لمطالب المكاتب المختلفة ويسمح لها بتبادل الوثائق في ذلك الشكل. واقترح الوفد أن تواصل الدول الأعضاء النظر في سبل الحفاظ على المرونة في أنظمة تسلم وثائق الأولوية والنهوض بالتعاون بين المكاتب في هذا الصدد. وأعرب عن تطلعه في هذا السياق إلى تبادل الخبرة المكتسبة في هذا المجال مع مكاتب أخرى.

١٧٠- وعبّر وفد اليابان عن تأييده للتفاهم المقترح في الوثيقة A/40/6 ورأى أن من الضروري بحث التفاصيل التقنية المتعلقة بإقامة معيار لتيسير التبادل الإلكتروني لوثائق الأولوية في سياق اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات.

١٧١- وأيد وفد الهند الاقتراح الوارد في الوثيقة A/40/6 والتمس من الأمانة تأكيد الحفاظ على المرونة الضرورية لتمكين المكاتب غير القادرة بعد على تسلم وثائق الأولوية في شكل إلكتروني من المطالبة بها في شكل ورقي. وأكدت الأمانة ذلك قائلة إن المكتب الدولي يقبل تسلم وثائق الأولوية في شكل ورقي وتوزيعها في شكل ورقي وإصدار نسخ من الشهادات الورقية.

١٧٢- وأوضح وفد سويسرا أنه أدرك من خلال الشروح التي قدّمها المكتب الدولي بأن الاتفاق المبدئي المقترح اعتماده لا يؤدي إلى تقييد حريات الدول المتعاقدة بموجب اتفاقية باريس أو بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات في وضع متطلباتها فيما يتعلق بشكل وثائق الأولوية التي ينبغي استيفاؤها كي تكون تلك الوثائق مقبولة لدى المكتب الوطني وأن المعايير المشتركة الضرورية لتسوية المسائل العملية فيما يتعلق بتصديق الوثائق ومعالجتها ستعدّ بسرعة. وطلب الوفد أن يسجّل في التقرير تفسيره لاتفاق المبدأ في حال لم يكن من الممكن إدراج تلك التوضيحات والشروح صراحة في الفقرة ١٦١ أو الفقرة ١٦٢ من مشروع التقرير، لا سيما وأنها لا ترد بصورة واضحة في الفقرة ١٦٢ من مشروع التقرير.

١٧٣- واعتمدت جمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات التفاهم المقترح في الفقرة ٩ من الوثيقة A/40/6.

البند ١٥ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

١٧٤- انظر تقرير دورة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/A/33/7).

البند ١٦ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

١٧٥- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/31/15).

البند ١٧ من جدول الأعمال الموحد:

مشروعات جداول أعمال دورات ٢٠٠٥ العادية للجمعية العامة للويبو ومؤتمر الويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن

١٧٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/40/4.

١٧٧- واعتمدت لجنة الويبو للتنسيق المرفقان الأول والثاني واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس المرفق الثالث واعتمدت اللجنة التنفيذية لاتحاد برن المرفق الرابع من الوثيقة A/40/4.

البند ١٨ من جدول الأعمال الموحد:

قبول المراقبين

١٧٨- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/40/5.

قبول المنظمات الحكومية الدولية بصفة مراقب

١٧٩- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمة الحكومية الدولية التالية: أمانة الكمنولث.

قبول المنظمات الدولية غير الحكومية بصفة مراقب

١٨٠- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمات الدولية غير الحكومية التسع التالية: مركز القوانين والسياسات المتعلقة بالابتكار (CILP)؛ ومركز قانون البيئة الدولي (CIEL)؛ وائتلاف المجتمع المدني (CSC)؛ والجمعية الأوروبية للأدوية غير المسجلة الملكية (EGA)؛ واتحاد كتّاب السيناريو في أوروبا (FSE)؛ ومؤسسة دعم البنية التحتية للمعلومات المجانية (FFII)؛ ومؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا (FSF Europe)؛ وجمعية شركات الموسيقى المستقلة (IMPALA)؛ والشبكة الدولية لأصحاب البيانات الجغرافية (ORIGIN).

قبول المنظمات الوطنية غير الحكومية بصفة مراقب

١٨١- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمات الوطنية غيرة الحكومية الثلاث التالية: مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF)؛ والمعهد الياباني للاختراعات والابتكارات (JIII)؛ ومجلس محفوظات الصور في أمريكا (PACA).

البند ١٩ من جدول الأعمال الموحد:

الموافقة على اتفاقات مبرمة مع منظمات حكومية دولية

١٨٢- انظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/52/3).

البند ٢٠ من جدول الأعمال الموحد:

شؤون الموظفين

١٨٣- انظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/52/3).

البند ٢١ من جدول الأعمال الموحد:

اعتماد التقارير

١٨٤- اعتمدت الجمعيات وسائر هيئات الدول الأعضاء في الويبو هذا التقرير العام بالإجماع في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤.

١٨٥- واعتمدت كل واحدة من الجمعيات وسائر هيئات الدول الأعضاء في الويبو البالغ عددها ٨ جمعيات وهيئات التقرير الخاص بدورتها بالإجماع في اجتماع منفصل للجمعية أو الهيئة المعنية للدول الأعضاء في الويبو في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤.

البند ٢٢ من جدول الأعمال الموحد:

اختتام الدورات

١٨٦- دعت نائبةُ رئيس الجمعية العامة، إيفانا ميلوفانوفتش (صربيا والجبل الأسود)، رئيسَ الجمعية العامة إلى اختتام الدورة. فأدلى السفير كسجديان بالكلمة التالية:

"شكرا. حضرات السيدات والسادة، بلغنا الآن فعلا ختام مناقشاتنا. وأودّ بدوري أن أشكركم جزيل الشكر على صبركم وإسهاماتكم ومشاركتكم الفعالة في هذه الأعمال التي كانت صعبة في الكثير من الأحيان نظرا إلى الموضوعات التقنية المطروحة تارة وإلى التباين في المصالح تارة أخرى. وإنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن ترأست مرة أخرى جمعيتكم العامة هذه. فقد ترأستها بما فيّ من خصال ومساوئ التي كانت أحيانا، بطبيعة الحال، أظهر للعيان من خصالي. وفي كلّ ذلك عملت فعلا، وكما تعلمون، برغبة أكيدة في توفيق الآراء كلّما تنسى لي ذلك حتى يتسنى لنا السير قدما لتحقيق النتائج بل وانتزاعها أحيانا حينما يتعسّر علينا الأمر. وأرى أننا نجحنا في ذلك إلى حدّ كبير.

"أود أن أتوجّه بالشكر الخاص إلى المنسقين الإقليميين الذين يحرصون، ليس فقط أثناء دورات الجمعيات بل وأيضا طيلة السنة، على معاونتنا في هذه المهمة من حيث سير الإجراءات وأسلوب العمل وتنظيم الجلسات غير الرسمية التي أجريناها خلال السنة أيضا. فأشكرهم جميعا كما أشكر كلّ أولئك الذين انضموا إليهم في المشاورات غير الرسمية التي، مثلما سبق ذكره، دامت طيلة السنة على غير عادتها، وحتى شطر متأخر من مساء الجمعة وفي صبيحة يوم السبت ثم ظهر يوم السبت، وكلّ ذلك كان من أجل تحقيق نتائج جيّدة أو على الأقل الخروج بأفكار جيّدة.

"وأودّ أن أشكر بطبيعة الحال مديرنا العام. وأضمّ تهانيّ إلى جميع التهاني التي وجّهت إليه. وأقول لكم إنني بصفتي رئيس الجمعية ألتقي به كثيرا وأكتشف كلّ مرة ما يتحلى به من

خصال. ومع المدير العام، هناك فريق رائع منهم من يجلس على هذا المنبر الآن ومنهم من يعمل خلف الكواليس وكل الذين يعدّون النصوص ويحضّرون العمل، يوما بعد يوم. إنه فريق متضامن متعاضد متطوّع وكفء. إنه في رأي مفتاح النجاح الذي تحققه هذه المنظمة. ولا أنسى أيضا فريق المترجمين الفوريين الذين صاحبونا طيلة هذه الأيام الطويلة بنهارها وليلها أحيانا والذين عملوا ربّما أكثر مما يطاق واشتغلوا رغم ذلك بلطف دون اعتراض نقابي عن الساعات مثلا. فقد تجاوزنا الجدول الزمني أكثر من مرة، وأودّ أن أشكرهم من عميق قلبي على مرافقتهم لنا دون كلل ولم يتركونا أبدا أمام ميكروفون منقطع الصوت عديم الترجمة.

"كانت هذه دورة جيّدة. أخذت عدة دول أعضاء المبادرة فتقدمت باقتراحات. كلّت واحدة منها بالنجاح، وسأتطرق إليها فيما بعد، والثانية لم تكلّل بالنجاح, مؤقتا. فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أن تعرضا علينا اقتراحا بشأن تنسيق قانون البراءات الموضوعي. ولم تتفق الآراء. ربّما نحن في حاجة إلى مزيد من الوقت كي ندرك الرهان الذي يختفي وراء تلك الموضوعات شديدة الصعوبة. ولكننا انتهينا بحكمة إلى عدم ختم الموضوع بقرار سلبي فطلبنا من المدير العام استئناف المشاورات لإحراز تقدّم في الموضوع.

"لقد هيمنت على هذه الدورة مبادرة مهمة تقدمت بها البرازيل والأرجنتين وتناقلتها ورعتها عدة منظمات. وأودّ أن أشكرهما جزيل الشكل على التقدم بهذه المبادرة وهما لا يسعيان إلى خلق مواجهة وإنما أتيا بها في إطار العمل البناء والدؤوب في تسخير الملكية الفكرية للجميع. والملكية الفكرية، كما قلته في كلمتي الافتتاحية، عنصر لا بدّ منه وجزء لا ينفصل عن التنمية المستديمة للجميع. والنتيجة التي خلصنا إليها، وهي نتيجة عملية، هي أن نواصل البحث المفيد والمكثف الذي أجريناه وهي نتيجة واعدة وإيجابية للمستقبل لأنها تتناول موضوعات أساسية لمستقبل المنظمة. وأودّ أن أشكر جميع الوفود التي تناولت هذه المسألة بروح ربّما أبدت بعض القلق مما قد بدا للبعض أنه نوع من إعادة النظر في مجالات معيّنة من الملكية الفكرية أو في قواعدها. فلم يحدث ذلك بل سعى وفدا البلدان اللذين تقدّما بالاقتراح إلى التأكيد أن هدفهما هو إجراء حوار عام حول الرهان الذي نشترك فيه جميعا ألا وهو جدول أعمال التنمية.

"وقد أرسينا أيضا الطريق نحو عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نصّ مراجع لمعاهدة قانون العلامات. وطلبنا من الفريق المختص الإسراع في أعماله بشأن حماية هيئات الإذاعة بغية التحضير لمؤتمر دبلوماسي في السنة المقبلة.

"وأحرزنا تقدما كبيرا في مجال الموارد الوراثية بفضل المنهجية التي وضعناها في هذا المضمار أيضا مما سيمكّننا من الإجابة على دعوة أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والعمل، في الدورة المقبلة للجمعية العامة وطيلة السنة، على بحث العناصر الصعبة والمعقّدة المطروحة علينا آملين في إيجاد أجوبة لها.

"وتناولنا موضوعات أخرى وأحرزنا فيها تقدّما أيضا. وأعتقد إجمالا أن الغلة كانت جيدة. فقد جمعنا ذلك الزخم الذي كنا نريده من أجل العمل في السنة المقبلة، ذلك الزخم الذي يجب تحقيقه كل سنة في الجمعية العامة من أجل عملنا المقبل. فهي المناسبة التي يلتقي فيها هنا في جنيف المسؤولون عن معاهد الملكية الصناعية والملكية الفكرية من جميع أقطار المعمور والخبراء ورجال القانون والتقنيون الذين يعيشون من ذلك. وتشهد الأيام العشر من هذه الجمعية حركة من الاتصالات الثنائية وتبادلا للأفكار وعرضا للاقتراحات. وكل مرة نحقق زخماً جديدا، وزخماً جيّدا، زخماً نملكه الآن بين أيدينا.

"حضرات السيدات والسادة. هذه هي آخر مناسبة أترأس فيها هذه الجمعية العامة، إذ سيسعدني أن أسلم الشعلة إلى خلفي. وعندما ألتفت إلى تجاربي الماضية في مجالات مختلفة ومتنوعة، تبرز تجربي هذه بروعتها. فقد تعلمت الكثير منكم واحدا واحدا وأدركت معنى الجمعية الإنسانية التي ترغب في النجاح. وشكرا جزيلا."

١٨٧- وتحدث وفد السلفادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن ارتياح المجموعة لنتائج العمل المنجز خلال الدورة الأربعين للجمعيات. وقال إن بلدان المجموعة، بصفتها أعضاء في الويبو، استطاعت أن تستعرض العمل المنجز خلال السنة الماضية وحددت توجهات العمل المقبل. وقال إن المجموعة ملتزمة بالعمل البناء وتنفيذ الأهداف المرسومة في طريق الجمعيات. وتقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة، السفير كسدجيان، ونائبة الرئيس، السيدة إيفانا ميلوفانوفيتش، على قيادتهما للعمل وجهودهما في التوصل إلى توافق للآراء عندما تطلب الأمر ذلك. وشكر الوفد أيضا المدير العام على قيادته المتميزة. وفي الختام، شكر الأمانة على مساعدتها خلال المناقشات وشكر أيضا المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين الذين ساهموا في استمرار هذا الحوار البنّاء.

١٨٨- وتحدّث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأثنى على المدير العام وموظفي المنظمة الجهود المبذولة في الإعداد للاجتماعات والكم الهائل من العمل المحرز في خدمة الدول الأعضاء في الويبو. وشكر رؤساء مختلف الجمعيات على كفاءتهم في قيادة العمل. وأعرب الوفد عن شرفه الكبير في تنسيق أعمال مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن شكره للأشقاء الأفارقة على حسن ثقتهم وسائر الوفود والمنسقين الإقليميين على إقبالهم وحسن تعاونهم. وأكّد الوفد من جديد على أن مجموعة البلدان الأفريقية مستعدة كل الاستعداد للالتزام، بصورة بناءة، بالعمل المقبل والاستفادة من النتائج المحققة في هذه الدورة. وأبدى الوفد استعداد المجموعة للتوفيق وإيجاد الحلول بما يرضي جميع الأطراف مع احترام الالتزامات والأولويات الخاصة بكل وفد.

١٨٩- وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء. وأعرب عن تقديره لرئيس الجمعية العامة للويبو، والسيدة إيفانا ميلوفانوفيتش، نائبة الرئيس ولسائر الرؤساء ونواب الرؤساء على جهودهم في توجيه الوفود نحو طريق النجاح في اختتام الجمعيات لسنة ٢٠٠٤. وقال الوفد إن المجموعة باء تتوجه بالشكر أيضا إلى المدير العام وجميع موظفي أمانة الويبو على عملهم الدؤوب وتفانيهم في إدارة الاجتماعات هذه السنة، وخصّ بالذكر المترجمين الفوريين على خدماتهم المتميّزة والساعات الطوال أثناء أعمال الجمعية العامة. وأعرب عن تقدير المجموعة للمجموعات الإقليمية وجميع أعضاء الويبو على مشاركتها البناءة في بلورة القرارات المهمة التي تم اتخاذها هذا الأسبوع. وقال إن المجموعة تتطلع إلى مزيد من التعاون المستمر خلال السنة المقبلة لجعل الويبو منظمة متعددة الأطراف تتميز بالنجاح وسلامة وضعيتها المالية وتعمل من أجل تحقيق أهداف استراتيجية متفق عليها وتعميق فهم الملكية الفكرية وتطوير نظام الملكية الفكرية وتعزيز كفاءة الأمانة وتحسين الخدمات التي تقدمها بما ينفع جميع الدول الأعضاء في الويبو.

١٩٠ وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقلّ نموّا. وشكر الرئيس والمدير العام اللذين مكّنا الكّل من الاجتماع ومناقشة مختلف المشكلات المطروحة. واغتنم الوفد هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى كل من يدعم البلدان الأقل نموا ويصغي إلى انشغالاتها وكلّ من يساندها في مساعيها الإنمائية. وأعرب عن أمله في بذل المزيد من الجهود من أجل تعميق التفاهم بين جميع المجموعات الإقليمية في الاجتماعات المقبلة.

١٩١- وتحدث وفد سري لانكا باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وشكر المدير العام والأمانة وجميع الزملاء في المجموعات الإقليمية على الجهود المبذولة في إنجاح هذه الدورة. وأكّد أن الأعمال في هذه الدورة كانت مكثفة مما اضطر الكل إلى العمل حتى ساعات متأخرة من يومي الجمعة والسبت، ولكن النور بدا ساطعا في نهاية المطاف.

١٩٢- وتحدث وفد مولدوفا باسم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وشكر الرئيس والمدير العام وموظفي المنظمة على الجهود المبذولة خلال هذه الجمعية لتذليل الصعوبات التي برزت خلال هذه الدورة. وقال إن هذه الجمعيات برهنت على أن توحيد الجهود يمكن من الوصول إلى حلول مشتركة وتوفيقية مهما تعقدت المشكلات. وذكّر بأن بعض القضايا لم تلق توافقا للآراء حتى الآن وأن المجموعة ترى بأن من الممكن توفيق الآراء بضم الجهود مما سيمكن الويبو من مواصلة عملها. وشكر الوفد سائر المنسقين الإقليميين على الجهود المبذولة في إيجاد الحلول وشكر الأمانة على جودة الوثائق، بما فيها مشروعات التقارير. وشكر المترجمين الفوريين على عملهم الصعب. وأعرب عن أمله في أن تواصل الويبو في الدورة المقبلة تطوير الملكية الفكرية بما يخدم مصلحة جميع الدول الأعضاء فيها.

١٩٣ وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وقال إن المجموعة ترى أن اجتماع الجمعية العامة كان مجهدا وأن بلدان المجموعة مع ذلك أجرت مداولات بناءة بشأن مختلف البنود من جدول الأعضاء، وكانت تلك فرصة سانحة للدول الأعضاء أن تنظر في مواصلة تطوير نظام الملكية الفكرية بصورة عامة وتطوير الويبو كمنظمة بصورة خاصة. وأعرب الوفد عن تقدير المجموعة لاجتماعات الجمعية العامة لأنها محفل تجرى فيه العديد من المناقشات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية، رسمية كانت أو غير رسمية, وهي فرصة لتبادل الخبرات الوطنية. وشكر الوفد جميع الوفود على جهودها البناءة من أجل الوصول على اتفاقات. ولاحظ أن الحلول التوفيقية ليست مرضية في جميع الحالات ولكنها السبيل إلى تعزيز نظام الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. وقال إن المناقشات والحلول التوفيقية هما السبيل الوحيد إلى توفيق الآراء وتحقيق التقدم. وأضاف قائلا إن القرارات التي اتخذت إنما وضعت أساس بداية الطريق وليس نهايته، معربا عن تطلع المجموعة إلى المشاركة بفعالية في تلك الأعمال. وشكر الوفد الدكتور إدريس على تدخلاته الشخصية عندما كانت الحاجة إليه ماسة. وشكر الأمانة وجميع موظفي الويبو على الجهود المستمرة للاستجابة إلى مطالب الدول الأعضاء، بما في ذلك إعداد الوثائق وتقديم المساعدة المتواصلة. وفي الختام، شكر الوفد الرئيس ونائبة الرئيس السيدة إيفانا ميلوفانوفيتش على ما كرّساه من وقت وجهد في رئاسة أعمال هذه الجمعيات وإدارتها. وقال إن مهارتهما الدبلوماسية وخبرتهما كانتا ضروريتين لتوحيد الآراء وتحقيق الأهداف المشتركة.

١٩٤- وشكر وفد الصين رئيس الجمعية العامة على إسهامه في الجمعية. وشكر الوفد أيضا المدير العام والأمانة على الأعمال التحضيرية. وقال إن وفد الصين، بموقفه الإيجابي والبناء والمسؤول سوف يواصل إسهامه في مختلف أنشطة الويبو. وشكر الوفد المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين على إسهامهم في نجاح هذه الجمعيات.

[يلي ذلك المرفق]